

المصوّر
ALMUSSAWAR MAGAZINE
Issue No. 5230
سعر العدد : 10 جنيهات
1 يناير 2025 - 1 رجب 1446 هـ
2025
«هنكمل المشوار»
امتلاك القدرة الشاملة.. تحسين مستوى المعيشة..
ترسيخ دولة الحريات
أحجز نسختك الآن
من العدد التذكاري
100 عام
المصوّر
ALMUSSAWAR MAGAZINE
ISSN 1110-8932
9 771110 893004


Dar Al-Om
مركز دار الأم
التخصصى
للنساء والتوليد وعلاج العقم
وأطفال الأنابيب والحقن
المجهرى وجراحة المناظير
أ . د/ أحمد عبد الغنى راجح
Daralomivf@gmail.com
القاهرة: 31 شارع 9 المقطم - محطة صيام
الخط الساخن 19024
بسعر الدقيقة العادية
ت: -01144454707 -01144454708 -01144454709 -01554869916
0225087788 -01029029528 -010954135 -01061497949
فاكس: 0225087799
استفسار المركز: 01121006662 استفسار الحمل: 01154769109 استفسار الحقن: 01154002036



ALMUSSAWAR
MAGAZINE

1 يناير 2025م
1 رجب 1446 هـ

أسسها إيميل وشكرى زيدان سنة 1924



العدد
5230

دار الهلال

أسسها جرجى زيدان سنة 1892

«الاقتصاد» على قائمة «أولوياتها»..

وزارة مدبولى صاحبة الإنجازات فى «المشروعات القومية» و«الخدمات»

حكومة «الضرورات»

هل فشلت حكومة الدكتور مصطفى مدبولى فى تأدية دورها خلال السنوات السابقة؟.. واحد من الأسئلة التى يتعامل البعض مع إجابتها من منطلق «العلم الذى لا ينفع والجهل الذى لا يضر»، غير أن المتابع الجيد لما يحدث فى «بر مصر» منذ العام 2014 وحتى وقتنا الحالى سيجد ما يستحق أن يُوصف بـ«الإجابة النموذجية»، ليس عن السؤال السابق فقط، ولكن بشكل عام السؤال حول «حكومات 30 يونيو» جميعها، منذ حكومة المهندس إبراهيم محلب، ومرورًا بحكومة المهندس شريف إسماعيل، وصولاً إلى الحكومة الحالية (الثانية) للدكتور مصطفى مدبولى.

«الظرف الراهن» المفتاح السحرى للإجابة عن التساؤلات كافة التى يمكن طرحها حول أداء «الحكومات الثلاث»، والتى يمكن الإشارة هنا إلى أنها كانت «حكومات ضرورات»، لا سيما أن ما كان مطلوبًا تحقيقه فى بداية تأسيس «الجمهورية الجديدة»، أصبح فى المرتبة الثانية، والعالم يواجه «جائحة كورونا»، وتراجع درجات عدة للوراء بعدما اشتعلت الحرب «الروسية - الأوكرانية»، وبدأت تتحول الأحداث فى منطقة الشرق الأوسط إلى «كرة لهب»، كلما تدحرجت أكثر زاد حجمها وارتفعت «فاتورة خسائرها».

القراءة الجيدة لـ«سنوات محلب»، تكشف أن «الضرورات» آنذاك كانت تشير إلى أهمية وجود رئيس حكومة بدرجة «رجل شارع»، لاسيما أن «عام حكم الإخوان» تسبب فى العديد من مظاهر التسيّب والإهمال التى سيطرت على الشارع المصرى، وبالفعل استطاع «محلب»، وفى غضون أشهر قليلة، أن يثبت أنه «الاختيار المناسب» للمرحلة، وبدأ المصريون يتابعون جولاته - شبه اليومية - فى الشوارع، ولم تكن هذه الجولات مقصورة على العاصمة فقط، أو المدن الكبرى، بل امتدت إلى كل «شبر على أرض مصر»، قبل أن يسلم «محلب» الراية لخلفه المهندس شريف إسماعيل، ليشكّل حكومته فى 12 سبتمبر 2015، والتى استمرت 3 سنوات قبل رحيلها فى الخامس من يونيو 2018، وقد شهدت هذه الحكومة عدة مشروعات فى مجال التنقيب للتغلب على مشكلة نقص الطاقة، فقد تم اكتشاف حقل ظهر، الذى يُعد علامة مضيئة فى تاريخ صناعة الغاز المصرية، ويمثل نموذجًا لتهيئة المناخ لجذب المزيد من الاستثمارات فى مجالات البحث والاستكشاف بالمناطق المجاورة فى المياه العميقة بالبحر المتوسط، والذى شهد تزايد معدلات الشراكات الدولية مع الشركات العالمية العملاقة مثل «إينى» الإيطالية وغيرها، والتى وجدت متسعًا لها للاستثمار فى مصر، فى ظل الظروف التى هيأتها الحكومة لهذا الأمر.

فى السابع من يونيو 2018، بدأت حكومة «مدبولى» الأولى أداء مهامها، وقد جاءت تلك الحكومة لتستكمل المشروعات القومية التى بدأت بمبادرات رئاسية فى العديد من المجالات، وبعد أشهر من إكمالها عامها الأول، وتحديدًا فى ديسمبر 2019 أجرى تعديل وزارى شمل تغيير 10 وزراء، من بينهم وزراء السياحة، والتعليم، والصحة، مع التركيز على تحسين الأداء فى هذه القطاعات، وفى ديسمبر عام 2020 أجرى تعديل وزارى شمل تغيير وزراء قطاع الأعمال، والطيران المدنى، والإسكان، والتنمية المحلية، ثم تبعه تعديل آخر فى أغسطس 2022 شمل تغيير 13 وزيرًا من بينهم التعليم، والنقل، والصناعة.

من وقتها تتولى الحكومة مسئولية استكمال المشروعات القومية وتنمية الاستثمارات وتوطين الصناعة والكثير من الملفات المهمة كالتعليم والصحة، ومن منطلق الرؤية التنموية للدولة حتى 2030، والتى ركزت على محاور عدة منها تغيير وجه الحياة، وبناء بنية تحتية متطورة جاذبة للاستثمارات والاندماج فى الاقتصاد العالمى وتعزيز الأمن الغذائى، وتوفير الاحتياجات الأساسية وتعزيز مظلة الحماية الاجتماعية، وبرنامج طموح لإصلاح الهيكل الاقتصادى.

كما استمرت حكومة مدبولى فى تعزيز التنمية الشاملة واستكمال (شبكة الطرق، محاور النيل، السكك الحديدية، منظومة النقل الجماعى) بتكلفة بلغت 2 تريليون جنيه لتعزيز مشروعات الربط فى إطار المخطط القومى للتنمية، وبناء شبكة متكاملة من الطرق الجديدة بلغت 7000 كم، ورفع كفاءة 10 آلاف كم من الطرق، وربط شبكة الطرق غرب وشرق النيل، وتطوير شامل لمنظومة السكك الحديدية بتكلفة 225 مليار جنيه.

واليوم.. ونحن نخطو عتبات عام جديد، تزايدت مؤشرات وجود «حكومة اقتصاد» وليس «حكومة خدمات»، أو تغيير سياسات فى رؤية الحكومة الحالية لتواكب هذا التوجه، وهو واقع تفرضه الأحداث الحالية والخطط المستقبلية التى وضعتها القيادة السياسية لمصر، حكومة تمتلك خطة اقتصادية واضحة لتستفيد من المشروعات القومية التى دشنت، وعمليات «توطين الصناعات» التى كادت تكتمل، حكومة لديها «عقل اقتصادى» يدرك جيدًا سياسة «صناعة الفرص» واقتناصها، والتعامل بـ«قلب قوى» مع التقلبات التى يشهدها العالم، حكومة تستكمل مرحلة «البناء» و«التنمية الشاملة»، وتبدأ من حيث انتهت الحكومة التى استطاعت أن تعبر بمصر من أزمات عدة، وتخلق لمَن بعدها فرصًا تستحقها مصر ويستحقها «اقتصاد المحروسة».



رئيس مجلس الإدارة:
عمر أحمد سامى

رئيس التحرير:
عبداللطيف حامد

مستشارو التحرير:
نهال الشريف
عبدالرحمن البدرى

هيئة التحرير:
هالة حلمى
(الخارجى)
السيد عثمان
(تصحيح)

فيس بوك: facebook.com/AlmuasswarMagazin

موقع دار الهلال الإلكترونى darelhilal.com

المراسلات

الإدارة : القاهرة - ١٦ ش محمد عز العرب بك
(المبتديان سابقا)
ت : ٠٢٢٣٦٣٣٦٥٢ (٧ خطوط)
تلغرافيا : المصور - القاهرة ٠ ج ٠ م ٠ ع ٠
فاكس : FAX : ٢٣٦٤٣١٣٠
مكتب الإسكندرية : ٢ ش استامبول محطة الرمل ..
ت : ٤٨٧٠٦٤٨ - فاكس : ٤٨٧٣٠٥٨
عنوان البريد الالكترونى لمؤسسة دار الهلال
Email : ALMUSSAWAR 2009@yahoo.com
E-mail:darhilal@idsc.gov.eg

الاشتراكات: للاشتراكات داخل القاهرة
الاشتراك السنوى ٥٢٠ - النصف سنوى ٢٦٠ - الربع سنوى ١٣٠
للاشتراكات لباقى المحافظات وجميع انحاء العالم
التواصل واتس: ٠١١١١١٥٢٧١٠

المدير الفنى:
هانى ممدوح



خلال اجتماعه مع «مدبولى» و«طلعت»

الرئيس السيسى يؤكد أهمية التوسع فى بناء القدرات الرقمية

أكد الرئيس عبدالفتاح السيسى ضرورة الاستمرار فى العمل نحو التحول إلى مجتمع رقمى متكامل يشمل توفير الخدمات الرقمية وحوكمة البيانات، والتوسع فى التدريب وبناء القدرات الرقمية من خلال التوسع فى مدارس التكنولوجيا التطبيقية ومراكز إبداع مصر الرقمية، وتأهيل الشباب للحصول على فرص عمل.

جاء ذلك خلال اجتماع الرئيس مع الدكتور مصطفى مدبولى، رئيس مجلس الوزراء، والدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ووجه الرئيس السيسى بضرورة دعم البرامج المنفذة فى إطار جهود الدولة بمجالات حماية البيانات والأمن السيبرانى والذكاء الاصطناعى. وشدد على أهمية العمل على جذب المزيد من المراكز الدولية المتخصصة للعمل فى مصر فى مجالات البحث والتطوير، وفى التخصصات الأكثر تشعّبًا فى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وبحسب السفير محمد الشناوى، المتحدث الرسمى باسم رئاسة الجمهورية، فإن الرئيس السيسى اطّلع، خلال الاجتماع، على الجهود المبذولة فى تنفيذ استراتيجية مصر الرقمية الرامية إلى تطوير صناعة التعهيد، التى تستهدف تشجيع الشركات العالمية على توسيع أنشطتها فى مصر.

وقال متحدث الرئاسة: إن الرئيس السيسى حرص خلال الاجتماع على متابعة جهود تحسين خدمات التغطية وجودة الاتصالات والإنترنت، بما يسهم فى تلبية احتياجات المواطنين للحصول على خدمات ذات جودة عالية وفاعلية أكبر، حيث وجه الرئيس فى هذا السياق بمواصلة الجهود لنشر خدمات الاتصالات فى جميع أنحاء الجمهورية وضمان وصول خدمات الاتصالات إلى المواطنين بجودة عالية واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتشجيع الاستثمار المحلى والدولى فى مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتكثيف الجهود لتحسين موقف مصر فى المؤشرات العالمية لقطاع الاتصالات، بما يرسّخ موقف مصر كمركز إقليمى للاتصالات والأنشطة والخدمات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات.

وأضاف المتحدث الرئاسى، أن الرئيس اطّلع أيضًا خلال الاجتماع على الموقف الخاص بإطلاق النسخة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعى، التى من المقرر إطلاقها قريبًا، حيث سيتم من خلالها مواصلة العمل على توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعى لإيجاد حلول مبتكرة للتحديات التى تواجه المجتمع فى مختلف المجالات، والاستمرار فى توفير بنية تحتية حوسبية متطورة للجهات الحكومية والخاصة والشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة العاملة فى هذا القطاع، بما يدعم برامج التنمية الاقتصادية الوطنية وأهدافها.

وذكر أن الاجتماع تناول أيضًا استعراضًا لأوجه التعاون بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والوزارات الأخرى، فضلًا عن المشروعات التى تقوم بها وزارة الاتصالات فى مجال التحول الرقمى، واستراتيجية تطوير مكاتب البريد الوطنية، وكذا الجهود الوطنية للتوسع فى تصنيع الهاتف المحمول وتوطين صناعته.

.. ويوجه بمواصلة جهود تحسين أحوال الأئمة والواعظات

وجه الرئيس عبدالفتاح السيسى بمواصلة جهود تحسين أحوال الأئمة والخطباء والدعاة، والاستمرار فى برامج تدريبهم وتأهيلهم علميًا وثقافيًا وفقًا لأحدث النظم والأساليب ذات الصلة، كما وجه الرئيس السيسى بالدراسة الدقيقة لمبادرة «عودة الكتاتيب» وجدوى تطبيقها ومدى تأثيرها فى تنشئة الأجيال.

جاء ذلك خلال اجتماع الرئيس مع الدكتور مصطفى مدبولى، رئيس مجلس الوزراء، والدكتور أسامة الأزهرى، وزير الأوقاف.

وقال السفير محمد الشناوى، المتحدث الرسمى باسم رئاسة الجمهورية: إن الرئيس السيسى اطّلع، خلال الاجتماع، على خطة العمل الخاصة بتحرك وزارة الأوقاف فى عددٍ من المحاور، حيث تناول وزير الأوقاف الجهود الجارية فى إطار تأهيل وتدريب الأئمة، وما يتعلق بخطة الوزارة الخاصة بالخطابة خلال الفترة المقبلة، وكذا تعزيز عملية تشكيل الوعى الدينى السليم، وجهود تجديد الخطاب الدينى وتطوير آلياته، بالإضافة لنتائج اجتماع الجمعية العمومية لاتحاد الأوقاف العربية.

وأشار المتحدث الرسمى باسم رئاسة الجمهورية إلى أن الرئيس السيسى استمع، خلال الاجتماع، لاستعراض مبادرة وزارة الأوقاف الخاصة بعودة الكتاتيب من جديد، موضحًا أن الاجتماع تناول كذلك الجهود ذات الصلة بتأهيل الأئمة والخطباء والواعظات، دعويًا وعلميًا وثقافيًا وإعلاميًا، ودور أكاديمية الأوقاف فى هذا الصدد.

وقال وزير الأوقاف: إن عملية تأهيل الأئمة والخطباء والواعظات تتم بواسطة كبار المتخصصين فى مجالات علوم الدين والدراسات الإنسانية والاجتماعية والثقافية، وذلك بهدف الصقل المُستمر لخبراتهم، وتعزيز قدراتهم على مُواكبة قضايا العصر على نحو مُعتدل ومُستنير، كما تناول الاجتماع الخطط الجارية لتطوير مستشفى الدعاة فى إطار العمل على تحقيق نقلة نوعية فى مستوى الخدمات الصحية بالمستشفى.





توافق مصرى - فرنسى بشأن وقف إطلاق النار فى غزة

السيسى وماكرون يشددان على ضرورة بدء عملية سياسية شاملة بسوريا

تلقى الرئيس عبدالفتاح السيسى اتصالًا هاتفيًا من الرئيس الفرنسى إيمانويل ماكرون، وأفاد السفير محمد الشناوى، المتحدث الرسمى باسم رئاسة الجمهورية، بأن الاتصال تناول مجمل العلاقات الثنائية بين مصر وفرنسا، حيث أكد الرئيسان على أهمية الاستمرار فى تعزيز التعاون بين البلدين فى مختلف المجالات، خاصة الاقتصادية والاستثمارية، مع التشديد على ضرورة جذب المزيد من الشركات الفرنسية للاستثمار فى مشاريع التنمية بمصر.

وأضاف السفير الشناوى أن الاتصال شهد تبادل الآراء حول تطورات الأوضاع الإقليمية، مع التأكيد على أهمية سرعة التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار فى قطاع غزة، وتبادل الرهائن والمحتجزين، وضمان تدفق المساعدات الإنسانية إلى القطاع، كما تم التأكيد على ضرورة تجنب التصعيد والحرب الشاملة فى المنطقة.

وفى هذا السياق، أثنى الرئيس ماكرون على الجهود الحثيثة التى تقوم بها مصر منذ اندلاع الأزمة فى قطاع غزة، معربًا عن دعم فرنسا الكامل لمصر فى سعيها نحو التوصل إلى تسوية تضمن أمن واستقرار المنطقة.

وأشــار المتحدث الرسمى باسم رئاسة الجمهورية إلى أن الرئيسين تناولا كذلك تطورات الأحداث فى سوريا، حيث شددا على أهمية الحفاظ على سيادة ووحدة وسلامة سوريا، وضرورة بدء عملية سياسية شاملة تضم جميع مكونات الشعب السورى.

وفى ذات الإطار، تم التأكيد على أهمية استكمال تنفيذ بنود اتفاق وقف إطلاق النار فى لبنان وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1701 بشكل كامل، مع الدعوة لمواصلة دعم وتعزيز قدرات الجيش اللبناني، وتسريع عملية انتخاب رئيس جديد للبنان، بما يسهم فى تحقيق الاستقرار فى البلاد.

وأوضح المتحدث الرئاسى أن الرئيس السيسى شدد خلال الاتصال على الارتباط الوثيق بين الأمن والاستقرار فى القرن الإفريقى والأمن القومى المصري، مشيرًا فى هذا الصدد إلى أن مصر تعمل على دعم الصومال لتحقيق الأمن والاستقرار فى هذا البلد الشقيق، سواء من خلال التعاون الثنائى أو عبر المشاركة فى بعثة الاتحاد الإفريقى لحفظ السلام بناءً على طلب الصومال.

مضيفا أن الرئيس السيسى أنه يتابع باهتمام الاتفاق الذى تم التوصل إليه أخيرا بين إثيوبيا والصومال بوساطة تركية، معربًا عن أمله فى أن يسهم هذا الاتفاق فى تحقيق الأمن والاستقرار بمنطقة القرن الإفريقى، وأن يكون متماشيا مع مبادئ القانون الدولى.

كان رمزًا للجهود الإنسانية والدبلوماسية

الرئيس السيسى ينعى جيمى كارتر

تقدَّم الرئيس عبد الفتاح السيسى بخالص التعازى إلى رئيس وشعب الولايات المتحدة الأمريكية فى وفاة الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر.

وقال الرئيس السيسى، فى تدوينة على صفحاته الرسمية بمواقع التواصل الاجتماعى: «فى هذه اللحظة الحزينة، أتَقدَّمُ بخالص التعازى إلى عائلة الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر، وإلى رئيس وشعب الولايات المتحدة الأمريكية».

وأضاف الرئيس السيسى «لقد كان الرئيس كارتر رمزًا للجهود الإنسانية والدبلوماسية، إذ ألهم إيمانه العميق بالسلام والعدالة الكثير من الأفراد والمؤسسات حول العالم للسير على دربه، وسيظل دوره البارز فى التوصل إلى اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل محفورًا فى سجلات التاريخ البيضاء، وتجسد أعماله الإنسانية نموذجًا رفيعًا للمحبة والسلام والإخاء، مما يُبقى ذكراه خالدة كأحد أبرز قادة العالم عطاءً للإنسانية.. رحم الله الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر».



امتلاك القدرة الشاملة.. تحسين مستوى المعيشة.. ترسيخ دولة الحريات

2025.. «هنكمل المشوار»

فى البداية، كل سنة والمصريون – جميعاً – طيبون بمناسبة العام الجديد، وندعو الله فى مفتتح 2025 أن تكون سنة خير وأمن واستقرار على الأمة العربية والعالم أجمع فى مشارق الأرض ومغاربها، فقد أرهقت 2024 وما سبقها من سنوات عجاف، البشرية بالأوبئة الفتاكة، والصراعات الطاحنة، والحروب المدمرة، مما جعل الدول والشعوب تتحمل –من الضغوط الصعبة، والمضاعفات الشديدة – ما لا طاقة لها به على المستويات كافة من الاقتصاد إلى السياسة، ومن الصحة إلى الطاقة، ومن الغذاء إلى الأمن القومى، لدرجة أن ارتفاع معدلات التضخم والغلاء كان العامل المشترك بين مختلف العواصم، سواء فى الدول المتقدمة أو النامية، وتسعى الحكومات ويأمل المواطنون فى شتى البلدان أن تكون السنة الجديدة نهاية العسر، ودخول مرحلة اليسر، وسبحان مبدل الأحوال، ومغيرها من حال إلى حال، وما ذلك على الله بعزيز.

بقلم: **عبداللطيف حامد**

صحيح أن الكثير من الخبراء الاقتصاديين، والمحللين الماليين حول العالم يسرفون فى توقعاتهم بأن يكون 2025 أكثر صعوبة من العام السابق على المستوى الاقتصادى فى ظل ارتفاع معدلات الدين العالمى لأكثر من 323 تريليون دولار، وأنه قابل للزيادة فى ظل التوترات التجارية خصوصا بين الولايات المتحدة والصين بحكم أنهما أكبر اقتصادين على المستوى الدولى، وستنعكس أية مضاعفات لهذا الصراع على باقى الاقتصادات غربا وشرقا، وحتى أوروبا ليست فى مأمن من الأزمات الاقتصادية خلال العام الجديد، وعلى سبيل المثال نجد أن هناك عدم يقين فى السياسات الاقتصادية سواء فى فرنسا أو ألمانيا فى أعقاب استقالة ميشال بارنييه رئيس الوزراء الفرنسى ثم انهيار الائتلاف الحكومى فى برلين بسبب الموازنة، فضلا عن تراجع معدلات النمو الاقتصادى، كما أن استمرار اضطرابات سلاسل الإمداد نتيجة للصراعات والحروب التى تنتقل كالقطط المشتعلة من منطقة إلى أخرى، وبالطبع منطقة الشرق الأوسط صاحبة النصيب الأكبر منها بسبب المؤامرات الإسرائيلية المتواصلة على مختلف دولها، بالإضافة إلى صراع عدة قوى خارجية لأن يكون لها موضع قدم فيها.

> ليس العام الأصعب فى مسيرة البلاد والعباد، فقد هزمنا ما هو أخطر، وانتصرنا على ما هو أشرس، ودفتر أحوال الأعوام الماضية ملىء بقصص البطولة، وروايات الانتصارات فى قضايا كثيرة لأن العزيمة الشعبية قوية، والإرادة الرئاسية صلبة، والرغبة الحكومية صادقة، وتكاتف هذه المحاور ضمانة عبور المستحيلات

ولا ننكر أننا كمصريين شعباً ودولة لسنا بمعزل عما يحدث فى العالم أو حولنا من واقع مأزوم اقتصاديا على مستوى العالم، وغائم إقليميا تحت وطأة اشتعال الأحداث، وتأجج الجبهات، لكن فى الوقت نفسه من الإنصاف أن نعترف أنه ليس العام الأصعب فى مسيرة البلاد والعباد، فقد هزمنا ما هو أخطر، وانتصرنا على ما هو أشرس، ودفتر أحوال الأعوام الماضية ملىء بقصص البطولة، وروايات الانتصارات فى مواطن عديدة، وقضايا كثيرة لأن العزيمة الشعبية قوية، والإرادة الرئاسية صلبة، والرغبة الحكومية صادقة، وما إن تكاتفت هذه المحاور إلا وأصبح عبور المستحيلات سهلا وميسورا بشرط التخطيط الجيد، والتنفيذ المحكم.

وانطلاقا من أن الذكرى تنفع المؤمنين، وسيرا على نهج التعلم من دروس الماضى، أعود بالذكرى إلى الوراء لأعوام سابقة أثبت فيها الشعب المصرى العظيم والمؤسسات الوطنية الراسخة كالجبال أننا على قدر التحدى رغم التنبؤات المتشائمة من خبراء الأبراج، والتوقعات المحبطة من المحللين الاقتصاديين والسياسيين، ففى عام 2013 ظن المرجفون فى المدينة وحلفاؤهم من المتربصين فى الخارج أن المصريين دخلوا النفق الإخوانى المظلم، وتاهوا فى غيابات مؤامرة أخونة البلاد، وضرب



هنكمل «المشـــوار» 2025







هوية الوطن، لكن بوحدة الصف، وإصرار المواطنين، وبمساندة القوات المسلحة سقط حكم المرشد بثورة 30 يونيو العظيمة، وإنقاذ مصر من مخطط الأخونة الذى كانت الجماعة الإرهابية تحلم بفرضه على مدى نصف قرن، فتحولت أحلامها إلى كوابيس مزعجة بقرار 3 يوليو الفارق فى مسيرة الوطن بمشاركة كل القوى الوطنية، ثم جاء 2014 وانتخاب الرئيس السيسى لتنطلق دولة 30 يونيو فى مرحلة التنمية الشاملة بكل المجالات بمنظومة متناغمة من المشروعات القومية غيرت شكل الحياة فى مصر لأن يد البناء والتعمير امتدت لجميع القطاعات من الإسكان إلى الطرق، ومن الزراعة إلى الصناعة مرورا بملفى الصحة والتعليم، مع مبادرات رئاسية غير مسبوقة عالجت الخلل، وجبرت الفجوة فى كل الخدمات من «حياة كريمة» إلى «100 مليون صحة» وصولا إلى مبادرة «بداية جديدة لبناء الإنسان المصرى».

وهنا تحضرنى عبارة مأثورة "كل مرةٍ أنظر فيها إلى الماضى أتيقن أننى كنت محاربا قويا"، وهى تجسد جيداً حال المصريين، فقد تغلبوا فى الأعوام السابقة على قائمة طويلة من التحديات خاصة من 2014 وحتى 2024، وأخطرها كانت مخططات إسقاط الدولة تارة بالعمليات الإرهابية الخسيسة لنشر الفوضى وضرب الأمن والاستقرار وتخويف المستثمرين، وتارة بصناعة الشائعات الهدامة والأكاذيب المغرضة وحروب الجيلين الرابع والخامس للتأثير فى الروح المعنوية، ونشر الإحباط، والتقليل من الإنجازات رغم تتابعها، وإفساد الفرحة بالنجاحات رغم تعددها، لكن قوة الوعى، وصلابة الهمة، كانت دائما حاضرة لا تغيب، ويقظة لا تصمت، وخلال هذه السنوات وحتى 2022 واصلت الدولة حربها الضروس ضد الإرهاب فى سيناء وعلى جميع الاتجاهات حتى اقتلاع جذور هذه التنظيمات المتطرفة والجماعات التكفيرية التى تآمرت بليل على أرض الفيروز، لكن أبطالنا فى القوات المسلحة، ورجالنا فى الشرطة كانوا لهم بالمرصاد فداء للوطن، وتحملا للمهمة المقدسة فى حماية الأمن القومى، ودفع هؤلاء البواسل الثمن غاليا من أرواحهم الطاهرة، ودمائهم الزكية عن طيب خاطر لينعم المصريون بالأمن والاستقرار، ويتدبر كل من يفكر فى المساس بالتراب الوطنى لأن مصيره المحتوم الخسران المبين، والهزيمة المنكرة، والتاريخ حافل بالعبر والحكايات الموثقة، والأدلة الثابتة.

وبفضل الله أولا، وقوة تحمل المصريين سيعبر الوطن كل المطبات، ويتجاوز جميع الصعوبات فى العام الجديد، وفى مقدمتها المشكلة الاقتصادية الناجمة عن ظروف ومتغيرات عالمية كما تخطينا ما هو أشد وطأة خلال تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى، الذى كان بمثابة الدواء المر الذى لابد من تجرعه بصبر وهدوء أعصاب من أجل التعافى التدريجى، وتقوية بنية اقتصادنا الوطنى حتى يكون قادرا على الصمود وقت الضرورة، والثبات فى مواجهة الصدمات، ورغم تحذيرات الخبراء فى الداخل والخارج من الإقدام على هذه السياسات الإصلاحية حتى لا ينتهز أهل الشر وأذرعهم الإعلامية الفرصة لإثارة غضب الشارع المصرى بدس السم فى العسل بحجة أن الناس لن تستطيع تحمل فاتورته، إلا أن رهان الرئيس عبدالفتاح السيسى كان على بطولة الشعب المصرى، وثقته بلا حدود فى الوعى المجتمعى، وقد كان ولا يزال المواطنون عند حسن ظن الرئيس، فسطروا ملحمة شهدت بها الكثير من المؤسسات الدولية مع تراجع البطالة ومعدل التضخم، وزيادة الناتج المحلى الإجمالى.

وقد أثبتت الأيام صحة قرار الإصلاح الاقتصادى خصوصا مع تتابع الأزمات من جائحة كورونا التى قطعت ما اتصل من سلاسل الإمداد إلى حبس حركة السفر والطيران والسياحة والاستثمار، وأعقبتها مباشرة الحرب الروسية الأوكرانية التى أوقفت سريان مجرى تجارة الحبوب خصوصا القمح بحكم أن موسكو وكييف تستأثران بأكثر من ثلث إنتاجه

> **لا أقول إنه لا وجود للمشكلات، ولا مجال للأخطاء، فجل من لا يخطئ، ومن الطبيعى أن تكون هناك بعض السياسات التى لم تؤت ثمارها، وبعض المسئولين الذين جانبهم الصواب فى أداء مهامهم، لكن لا يختلف أحد على أن القيادة السياسية تسعى بكل ما أوتيت من قوة لتصويب المسيرة، وتصحيح الاتجاه الحكومى**



محليا، ثم الحرب الإسرائيلية الغاشمة على غزة ولبنان واليمن وسوريا، فتوالت التوابع على الاقتصاد الوطنى لكنه امتص كل هذه الأزمات الطاحنة نظرا للتعافى بأمصال الإصلاح الاقتصادى الشافية، وهنا من المعلوم بالضرورة أن أهل الشر لن يتوقفوا عن مخططاتهم الحاقدة على الدولة المصرية، ومحاولة تشكيك المواطنين فى قدراتنا الاقتصادية، وخاصة من ثغرة الدين الخارجى، والترويج عن عمد أن 2025 سيكون أكثر عسرا بزعم فاتورة الديون المستحقة شديدة الوطأة بهدف إثارة الذعر والقلق، وهم كاذبون، فها هو رئيس الوزراء د. مصطفى مدبولى يطمئن المصريين بالتأكيد على سداد نحو 7 مليارات دولار من الديون المستحقة خلال شهرى نوفمبر وديسمبر الماضيين، ليصل إجمالى ما تم سداده خلال عام 2024 إلى 38.7 مليار دولار، وذلك كان يُمثل تحديًا كبيرًا للدولة، والمبلغ المستحق خلال 2025 سيكون أقل مما تم سداده من سابقه، وبصريح العبارة ليس لدينا أية مشكلة فى سداد ما علينا من التزامات، ولم تتخلف القاهرة يوما عن سداد تلك المستحقات رغم التوترات الإقليمية المستمرة التى تتسبب فى انخفاض حاد فى عائدات قناة السويس وفقا لتعبير «إيفانا فلادكوفا هولار»، رئيسة بعثة صندوق النقد الدولى إلى مصر.

والأمر المؤكد أن الدولة المصرية فى 2025 ستواصل مشوار التنمية والبناء الشامل فى كل الملفات تنفيذا للتوجيهات الرئاسية الحاسمة بامتلاك القدرة الشاملة للدولة لأنها السبيل الوحيد لردع أى تفكير فى الاعتداء على الوطن، بداية من تحسين مستوى معيشة المواطنين، والاستمرار فى دعم الصناعة، وفتح الأبواب أمام الاستثمار، ومساندة القطاع الزراعى، والاهتمام بالسياحة، وتسريع الخطى فى ملف الحريات وحقوق الإنسان، ومواصلة تحديث وتطوير القدرات التسليحية لقواتنا المسلحة صمام الأمان، ودرع الوطن وسيفه، مع رفع كفاءة المنظومة الأمنية للحفاظ على تماسك الجبهة الداخلية، وإفساد أية مخططات تخريبية أو دعوات هدامة تقودها الأذرع الإعلامية والميليشيات الإلكترونية لأهل الشر المتربصين بمسيرة الوطن مع سبق الإصرار والترصد، وهم واهمون، يعيشون فى هلاوس الماضى، وضلالات الحاضر، فقد فقدوا ظهيرهم الشعبى إلى الأبد، وعقارب الساعة لا ترجع أبدا إلى الخلف.

ومنعا للقيل والقال، وكثرة السؤال، لا أقول إنه لا وجود للمشكلات، ولا مجال للأخطاء، فجل من لا يخطئ، ومن الطبيعى أن تكون هناك بعض السياسات التى لم تؤت ثمارها، وبعض المسئولين الذين جانبهم الصواب فى أداء مهامهم، لكن لا يختلف أحد على أن القيادة السياسية تسعى بكل ما أوتيت من قوة لتصويب المسيرة، وتصحيح الاتجاه الحكومى، وبالفعل ترجم رئيس الوزراء هذه التوجيهات الرئاسية بلغة الأفعال قبل أيام قليلة من الدخول إلى العام الجديد عندما أكد فى آخر اجتماع لحكومته فى 2024 باستمرار جهود مختلف أجهزة وجهات الدولة المعنية فيما يتعلق بحوكمة وضبط بنود الإنفاق الاستثمارى، بما يسهم فى إتاحة الفرصة بشكل أكبر أمام مؤسسات القطاع الخاص لزيادة نسب معدلات مشاركته فى العديد من الأنشطة الاقتصادية، هذا فضلا عن مساهمة هذه الإجراءات فى ضبط الأداء المالى للموازنة العامة للدولة، ثم عقد اجتماع موسع فى نفس اليوم مع ثلة من المستثمرين فى القطاعات المختلفة، لاستعراض التحديات التى تواجه القطاع الخاص وطرح رؤاهم للتحرك فى مختلف القطاعات خلال 2025، ويحسب لرئيس الوزراء شجاعته عندما قال نصا "من خلال التجربة أصبح لدى الدولة قناعة بأن القطاع الخاص هو الأجدر على الإدارة والتشغيل نظرًا لخبرته الكبيرة فى هذا الشأن"، هذا ليس عيبا لأن هدف كل الأطراف هو مصلحة المواطن المصرى.

حمى الله مصر وشعبها وقيادتها ومؤسساتها الوطنية من كل سوء.



يعد الجيش المصرى عماد الأمن القومى وركيزة الاستقرار للدولة المصرية عبر التاريخ. وفى ظل التحديات الإقليمية والدولية الراهنة، تمكنت القيادة السياسية برئاسة الرئيس عبد الفتاح السيسى من صياغة رؤية شاملة ومتكاملة لتطوير القوات المسلحة، لتصبح أقوى الجيوش العربية، وتصعد إلى المركز التاسع عالميًا عام 2020 وفق تصنيف «جلوبال فاير باور». تضمنت هذه الرؤية محاور متعددة، أبرزها التنوع غير المسبوق فى مصادر التسليح، تحديث نظم التدريب، وتطوير الصناعات العسكرية المحلية. فمن الطائرات الأمريكية «إف-16» إلى المقاتلات الروسية «ميج 29»، والفرنسية رافال، والغواصات الألمانية الحديثة، أصبح الجيش المصرى نموذجًا للتطور العسكري.

تحقيق: منار عصام

الجيش المصرى.. أسطورة القوة وعنوان السيادة فى الجمهورية الجديدة

فور تولى الرئيس السيسى مسئولية إدارة البلاد شرع فى عملية انفتاح عسكرى فى نظم التسليح، كما يوضح اللواء أركان حرب دكتور سمير فرج الخبير الاستراتيجى مدير إدارة الشئون المعنوية للقوات المسلحة الأسبق ومحافظ الأقصر الأسبق، فبعد أن ظلت القوات المسلحة لمدة 30 عاما تعتمد بشكل كبير على السلاح الغربى وتحديدا للولايات المتحدة الأمريكية، بدأت فى إضافة قطع بحرية من فرنسا مثل الميسترال بجانب الطائرات الرافال الفرنسية أيضا، فضلا عن إضافة عدد من الفرقاطات من كل من إيطاليا وروسيا بجانب أحدث الغواصات من ألمانيا وعدد من طائرات الـ ميج 29 الروسية إضافة إلى عدد من الطائرات الموجهة بدون طيار الصينية.

لم تتوقف جهود الدولة فى ملف التسليح عند الاعتماد على استقدام سلاح متطور من الخارج فقط، بل اتجهت لتطوير المصانع الحربية المصرية والتى لم تشهد تطويرا منذ إنشائها خلال عهد الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، وهو ما قام به الراحل الفريق محمد العصار خلال توليه حقيبة الإنتاج الحربي، إذ قام بجهود مضنية لتطوير وتحديث نظم التصنيع داخل كافة المصانع الحربية حتى تكون مواكبة لأحدث نظم التصنيع العسكرى على مستوى العالم.

يرى فرج أيضا أن نظم التدريب داخل القوات المسلحة شهدت تطورا كبيرا، آخرها انتقال الكلية الحربية من مقرها القديم بمصر الجديدة إلى مقرها الحالى بالقيادة الاستراتيجية بالعاصمة الإدارية الجديدة والتى تم إنشاؤها وفقا لأحدث النظم التكنولوجية المتطورة التى تساعد على الارتقاء بعملية تأهيل وتدريب طلبة الكليات العسكرية لتخريج دفعات جديدة من الضباط المتميزين والمؤهلين للعمل على أحدث نظم التسليح، إضافة إلى حصولهم على مؤهلات مدنية تناسب تخصصهم لصقل مهاراتهم وتسليحهم بكافة المؤهلات العلمية التى يحتاجونها، مع التوسع فى التدريبات المشتركة مع كبرى الجيوش العالمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والجيش الروسى وعدد من جيوش منطقة الخليج، مما انعكس على تصنيف الجيش المصرى عالميا ليحتل المركز 14 عالميا من أصل 145 دولة والأول عربيا وإفريقيا والثانى بالشرق الأوسط.

وتوسعت القوات المسلحة مؤخرا فى الاعتماد على المؤهلات العليا بين مجنديها خاصة الذين يتعاملون مع الأسلحة المتطورة فنجد أن طقم الدبابة M1A1 كمثال عبارة عن مهندسين يقضون فترة التجنيد وذلـك ليكونوا قادرين على استيعاب التكنولوجيات المتطورة التى تتمتع بها تلك الدبابة.

> جهود الدولة لم تتوقف فى ملف التسليح عند الاعتماد على استقدام سلاح متطور من الخارج فقط، بل اتجهت لتطوير المصانع الحربية المصرية والتى لم تشهد تطويرا منذ إنشائها خلال عهد عبد الناصر، وهو ما قام به الراحل الفريق محمد العصار خلال توليه حقيبة الإنتاج الحربى

ويؤكد فرج أن المراكز البحثية العسكرية المصرية دائما ما تتابع عن كثب ما وصلت إليه أساليب القتال ونظم التسليح على مستوى العالم من أجل العمل على تطوير ومواكبة تلك القدرات لتظل القوات المسلحة المصرية قوية وقادرة على التعامل مع مختلف التحديات.

أهمية التسليح

كانت أهمية تسليح وتطوير قدرات الجيش المصرى حاضرة وبقوة فى تاريخ مصر الحديث، كما يوضح اللواء أركـان حرب محمد قشقوش المستشار بأكاديمية ناصر العسكرية العليا، وذلك منذ عصر محمد على مرورا بالمحطات الرئيسية وصولا لثورة يوليو 1952 والتى كان من ضمن أهدافها الستة الرئيسية، إقامة جيش وطنى قوى، مؤكدا أنه حتى الآن تظل تلك الرسالة ثابتة وتمر بمراحل ثابتة تتناسب مع تصاعد أو تغير الموقف الإقليمى والدولى.

وترتبط جاهزية الـقـوات المسلحة بعدة محاور أهمها وجود قوة بشرية للدولة تسمح ببناء قوة عسكرية دون إرهاق اقتصادي، فإذا كانت الدولة تمتلك قوة بشرية محدودة كان سيؤدى ذلك لإقامة قوة عسكرية لفترات محددة فقط نظرا لاعتمادها على نظام التعبئة مثل جيش الدفاع الإسرائيلي، إلا أن الـدول التى تمتلك قـوة بشرية مناسبة تستطيع أن



تعبئ 1: 1.5 فى المائة قوة عسكرية عاملة دون إرهاق اقتصادي، وتعد مصر من ضمن هذه الـدول، إذ إن القوة البشرية العاملة فى الجيش المصرى هى قوة كافية وهو مؤشر مدرج بالمراجع والكتب الدولية المهتمة بهذا الشأن. يشير قشقوش إلى أن تلك القوة تحتاج إلى التسلح الذى دائما ما يرتبط بالعقيدة القتالية والسياسية للدولة، وتوجد بعض الدول المحدودة على مستوى العالم التى تقوم بتصنيع السلاح وتحقيق الاكتفاء الذاتى منه، أما غالبية الدول فتمتلك نظما عسكرية متطورة وتستكملها من نماذج أخرى على نفس القدر من التطور، وتمتلك مصر قدرا مميزا من التصنيع العسكرى المحلى بجانب التعاون الاستراتيجى مع الولايات المتحدة الأمريكية فى تصنيع العديد من العتاد العسكرى مثل الدبابة M1A1 ابرامز، وكذا مع دول عديدة مثل إسبانيا وإيطاليا وكوريا الجنوبية.

ويبين أن عملية تدريب القوى البشرية على استخدام تلك النظم التسليحية المتطورة أمر هام وضـرورى لامتلاك قوات مسلحة قادرة ومميزة، وهو ما تنفذه القوات المسلحة المصرية على كافة مستوياتها، إضافة إلى التعاون التدريبى مع جيوش العالم مثل تدريبات النجم الساطع مع الولايات المتحدة الأمريكية والتدريبات العسكرية الروسية المصرية المشتركة وغيرها من التدريبات المشتركة التى تعمل على تبادل الخبرات وصقل مهارة الضباط وضباط الصف والجنود فى استخدام الأسلحة المتطورة ووفقا لأحدث التكتيكات العالمية.

تصنيف الجيوش

يؤكد قشقوش أن كافة المراكز البحثية الكبرى فى الشأن العسكرى دائما ما تصنف الجيوش وفقا للعوامل السابق ذكرها ودائما ما تجمع تلك المراكز على تصنيف مصر فى المراكز بين 9 والـ 15 على مستوى العالم والأولى عربيا وإفريقيا وفى مقدمة جيوش منطقة الشرق الأوسـط، لافتا إلى أن الخبرات القتالية السابقة للجيوش أيضا عامل أساسى يساهم فى إعطاء ثقل على أرض الواقع لأى قوات عسكرية، فنجد القوات المسلحة المصرية تمتلك سجلا حافلا من الخبرات القتالية التى يدرس منها إلى الآن فى المعاهد والكليات العسكرية على مستوى العالم مثل تكتيكات القتال المصرية التى حققت بها النصر خلال حرب أكتوبر 1973.

يضرب قشقوش المثل بما قامت به القوات البحرية المصرية فى21 أكتوبر 1967 من إغراق المدمرة إيلات وهى أكبر القطع البحرية فى جيش الاحتلال الإسرائيلى فى ذلك الوقت باستخدام 2 زورق صواريخ لا يقارن حجمهما بحجم المدمرات، مما يبرهن على الاستخدام المحترف للمقاتلين المصريين بالقوات البحرية لكافة الوسائل المتاحة لهم فى ذلك الوقت، وغيرها من الأمثلة الكثيرة التى سطرت اسم الجيش المصرى بحروف من نور فى سجلات التاريخ العسكرى.

كما سلط قشقوش الضوء على أن قوام القوات المسلحة المصرية عبارة عن قوات برية وبحرية وجوية ودفـاع جوى الأمـر، الـذى يتطلب عمليات تنسيقية كبيرة جدا بين تلك الأفـرع، لذلك نجد أن القيادة السياسية الحالية قد أنشأت قيادة استراتيجية «الأوكـتـاجـون» على أحـدث مستوى فى العاصمة الإدارية الجديدة، حيث يتم استخدام أحدث نظم القيادة والسيطرة وأكثرها تطورا لمواكبة التطور التكنولوجى العالمى فى مجالات الأمن السيبرانى والتقني، لافتا إلى أن القوى العسكرية تعتبر أحد أضلاع قوى الدولة الشاملة التى توفر وتكفل الحماية والتأمين للأمن القومى المصرى من أى أخطار أو تحديات تهدده، مضيفا أن الدولة المصرية هو واحدة من دول قليلة حول العالم التى تتمتع بعناصر هامة من عناصر القوى الشاملة.

واختتم حديثه مؤكدا أن الجيش المصرى ليس قويا فقط بل هو جيش وطنى قوى يعمل فقط لحماية الدولة ومقدراتها ومكتسبات شعبها وأمنها القومى ولكل المصريين أن يفخروا بأن لديهم جيشا وطنيا قويا قادرا على حماية البلاد.

توقع التحديات

فى سياق متصل، يوضح اللواء عادل العمدة المستشار بالأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والاستراتيجية أن القيادة السياسية المصرية منذ عام 2014 كانت لديها القدرة على استشراف المستقبل وتوقع التحديات الإقليمية والدولية التى يمر بها العالم حاليا، وذلـك من خلال 3 محاور وهى تحديد المشكلة التى تعانى منها قطاعات الدولة المختلفة، وتحديد العلاج المناسب لتلافى كل تلك التركة الثقيلة من المشاكل، وآخرها والأهم هو توفر الإرادة السياسية القوية لتنفيذ ذلك العلاج، وهو الأمر الذى كان غير متوفر فى مصر لعقود طويلة مضت.

> القوات المسلحة المصرية تمتلك سجلا حافلا مـن الخبرات القتالية التى يدرس منها إلى الآن فى المعاهد والكليات العسـكرية على مستوى العالم مثـل تكتيكات القتال المصرية التى حققت بها النصر خلال حرب أكتوبر 1973

وأشار العمدة إلى أنه تم تطبيق ذلك النهج على القوات المسلحة المصرية من خلال توجيه الرئيس السيسى للقوات المسلحة بتنفيذ مـناورة استراتيجية فى أكتوبر 2014 بمشاركة كافة أفرع الجيش المصرى، وتمكن من خلال تلك المناورة الوقوف على نقاط القوة وكذلك النقاط المطلوب التركيز عليها، وعلى الفور شرعت القيادة العامة للقوات المسلحة فى تنفيذ خطط تطوير ورفع كفاءة فى كافة أفرع القوات المسلحة المصرية، وخير دليل على ذلك التنوع فى مصادر التسليح مثل الميسترال والطائرات الرافال وغيرها من الأنظمة التسليحية المتطورة.

بالإضافة إلى المشاركة فى معرض الصناعات الدفاعية ايدكس الذى تم تنظيمه لأول مرة على أرض مصر 2012 وذلك للتأكيد على تطوير القدرات التصنيعية العسكرية فى مصر، فضلا عن إكساب المصنع المصرى والمقاتل المصرى خبرات من خلال استعراض المنتجات العسكرية المتطورة من مختلف دول العالم والتى لها باع طويل فى التصنيع العسكرى، بجانب إعادة اشتراك القوات المصرية فى العديد من التدريبات المشتركة الدولية مثل تدريبات النجم الساطع الذى كان متوقفا منذ عام 2007 ليعود مرة أخرى بمشاركة مصرية قوية فى 2017 بجانب الخبرات القتالية المكتسبة مـن خـلال الـحـرب على الإرهـاب التى مـرت بأربع مراحل بداية من العملية سيناء وحق الشهيد والعملية الشاملة.



ويشيد العمدة بفكر الرئيس السيسى فى التنويع الكبير فى مصادر تسليح الجيش المصرى وذلـك بما يضمن الحفاظ على أعلى درجـات الجاهزية للقوات، وفـى عـام 2020 نفذت القوات المسلحة المصرية المناورة قادر 2020 والتى حملت رسائل طمأنة وتأكيد على تعزيز الدولة المصرية لقدراتها القتالية، وظهر ذلك جليا من خلال تدشين قاعدة برنيس العسكرية لزيادة قدرات الممانعة فـى تلك المنطقة مـن حدودنا والتى تواجه تحديات متصاعدة فى العمق الجنوبى للبحر الأحمر، بجانب تدشين قاعدة جرجوب العسكرية فى الاتجاه الاستراتيجى الشمالى الغربى وذلك خلال المناورة قادر التى أكدت على قدرة القوات المسلحة على تنفيذ كافة المهام فى مختلف الاتجاهات وحفظ الأمن القومى وتلبية متطلباته على كافة الاتجاهات الاستراتيجية للدولة.

المقاتل المصرى

يوضح العمدة أن المقاتل المصرى يمر بمنظومة تدريبية محددة وتمر بمراحل تطور تتناسب طرديا مع تطور نظم التسليح، واستشهد بذلك على تدريب المقاتل المصرى على العمل على حاملة المروحيات الميسترال والتى يتطلب برنامجها التدريبى عاما وفق الجانب الفرنسى إلا أن المقاتل المصرى تمكن من إنجاز كافة البرامج التدريبية الخاصة بالميسترال فى 120 يوما فقط، مما يبرهن على القدرة الاستيعابية الكبيرة والحالة الذهنية العالية للمقاتل المصرى سواء كان ضابطا أو صف ضابط أو جنديا.

ويلفت إلـى أن الرئيس السيسى يحرص أيضا على التعاقد على أى منظومة تسليحية جديدة على نقل وتوطين تلك الصناعة والتكنولوجية محليا داخل المصانع الحربية أو الترسانات البحرية، وذلك حتى نصل فى يوم من الأيام للقدرة الكاملة لتصنيع السلاح المتطور والراقى الذى يحتاجه المقاتل المصرى أسوة بالدول المتقدمة فى هذا الصدد، وهو ما أكده الرئيس السيسى خلال أحد لقاءاته قائلا «العفى محدش يقدر ياكل لقمته».

ويشدد العمدة على أن القوة العسكرية المصرية حاليا تعكس حرية القرار السياسى للدولة، بالإضافة إلى قدرة الدولة على مقاومة التحديات التى تمر بها المنطقة عبر مختلف الاتجاهات الاستراتيجية للدولة، كما يؤكد على وعى الشعب المصرى وإدراكـه بالمسئولية تجاه التحديات التى تمر حوله وإيمانه بضرورة تسليح وتطوير قـدرات الجيش المصرى، مضيفا أن القوات المسلحة المصرية وطنية ومن صلب الشعب المصرى وتحظى بكامل تأييد المصريين دائما وعلى مر العصور.

عام المواطن

تواصل مشروعات التنمية.. التوسع فى الحماية الاجتماعية.. المزيد من قرارات العفو الرئاسية.. الانتخابات البرلمانية وتوسيع المشاركة السياسية



بقلـم:
حلمى النمنم

نودع عام 2024 ونستقبل عامًا جديدًا 2025، داعين اللّٰه –عز وجل– أن يكون العام الجديد أقل قسوة فى أحداثه على مستوى المنطقة والبلاد المحيطة بنا، وأن يكون عام سلام واستقرار وتحقيق التنمية.. شهد عام 2024 استمرار المآسى فى غزة والضفة، ودخول جنوب لبنان ميدان الحرب، ثم انفجار الأوضاع فى دمشق، واستمرار الانقسام، والنيران فى السودان، وعدم استقرار الأمور فى ليبيا، مع قابلية الأمور للانفجار فى أى لحظة.. وندخل العام الجديد والموقف فى فلسطين كما هو، خطوات إعلان الهدنة والإفراج عن الرهائن تتعثر، رغم الجهد المصرى الجبار، الهدنة الهشّة فى لبنان تراوح مكانها، ويبدو أن الخطوات التى تليها لن تبدأ حاليًا، أما الأوضاع فى سوريا فهى مفتوحة على كافة الاحتمالات.

وهذا كله يلقى بالعديد من الأعباء علينا فى مصر، على الدولة كلها وعلى المجتمع أيضًا.

على مستوى الدولة، يُحسب لمصر أنها طوال العام وخلال السنوات السابقة حافظت على علاقات متوازنة فى المنطقة وعلى مستوى العالم، فى المنطقة كان الموقف المصرى من أحداث غزة وعمليات الإبادة بها، وطنيًا وإنسانيًا مشرفًا، قدمنا المساعدات لأهالى غزة، عملنا على الوصول إلى تهدئة تحول دون استمرار الغارات على غزة، فضلًا عن أن مصر نجحت فى أن توقف مشروع تهجير الفلسطينيين من غزة ثم الضفة إلى خارج الديار، يعرف العالم أن إجهاض عملية التهجير وتصفية القضية يعود إلى الموقف الذى اتخذته الدولة المصرية، وعلى رأسها الرئيس السيسى، الذى تصدى بصرامة للخطة الإسرائيلية.

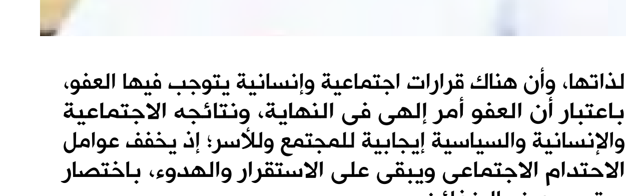
الإدارة الأمريكية اقتنعت بهذا الموقف، ومَن يراجع كتاب الصحفى الأمريكى بوب وود. ورد «الحرب»، يجد تسجيلًا لذلك الموقف بكثير من التفاصيل.. الشهادة جاءت لمصر وللدنيا من هناك.

فى العام الجديد سوف تبقى الدولة المصرية على موقفها من أنه لا سلام من دون حل الدولتين، ولا بد من العمل على الوصول إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من يونيو 1967، وفق القرارات الدولية المعترف بها من جميع الأطراف.

فى العام الجديد تستمر التحديات الخارجية، بل قد تزداد، سبب ما يجرى فى سوريا وفى لبنان، نتمنى للبلدين الشقيقين السلام والاستقرار، خاصة أن الأزمات التى تحيط بكل منهما عديدة، بعضها يمثل تهديدًا مقيتًا.

داخليًا يمكننا الوقوف عند عدة أمور.. أبرزها أن عام 2025، سوف يشهد المزيد من الخطوات الديمقراطية، ودّعنا عام 2024 بالقرار الرئاسى العفو عن (54) من المحكوم عليهم من أبناء سيناء، والمتوقع أن العام الجديد سوف يشهد توسعًا فى خطوات وقرارات العفو الرئاسية، يمكننا القول إن الرئيس السيسى هو أكثر رؤساء مصر منذ تأسيس الجمهورية الأولى سنة 1953 توسعًا فى استخدام الحق الدستورى بالعفو عن بعض المحكومين، حتى إن الرئيس يتحيّن الفرص لإصدار قرارات العفو، الأعياد والمناسبات الوطنية والدينية والاجتماعية، فى العام الجديد يمكن أن تجد المزيد من القرارات، المعنى والمقصود بقرار العفو الرئاسى أن العقوبة ليست مقصودة





لذاتها، وأن هناك قرارات اجتماعية وإنسانية يتوجب فيها العفو، باعتبار أن العفو أمر إلهى فى النهاية، ونتائجه الاجتماعية والإنسانية والسياسية إيجابية للمجتمع وللأسر؛ إذ يخفف عوامل الاحتدام الاجتماعى ويبقى على الاستقرار والهدوء، باختصار يمتص بعض الضغائن.

يزيد من هذا الاحتمال أننا فى عام 2025 بصدد استحقاق دستورى هام وهو إجراء الانتخابات النيابية على مستوى الغرفتين، أى مجلس النواب ومجلس الشيوخ، هذه العملية سوف تؤدى إلى مزيد من النشاط السياسى والاجتماعى، على المستوى الآخر تجرى إعادة ترتيب بعض الأوراق والملفات، هناك عدة أحزاب جديدة تستعد لدخول الساحة، وخوض المعركة الانتخابية، بما يقطع أننا سوف نكون بإجراء منافسة شديدة للفوز بثقة الناخبين، فضلا عن تحقيق بعض الأحزاب تواجدا قويا فى البرلمان، وبالطبع هناك أحزاب تراهن على الفوز بالأغلبية.

مع المعركة الانتخابية، من المتوقع بروز وجوه وأسماء جديدة فى العمل العام، الأجيال الشابة التى عمل الرئيس السيسى على تمكينها منذ سنة 2014، سوف يكون لها حضور فى هذه المعركة، وكذلك الحال بالنسبة للمرأة والأقباط وسائر الفئات التى هُمِّشت طويلًا.

كانت الدولة هى التى دعت إلى الحوار الوطنى منذ سنة 2022، واستجاب الرئيس لكل مطالب ومخرجات الحوار، والمعنى هنا أن الدولة فى أعلى مستويات لديها انفتاح على الآراء والأفكار الجديدة، وتنحاز الدولة إلى جانب الحريات وتوسيع مساحة العفو، إلا على مَن رفع السلاح وتلوثت يداه بدماء المصريين، وتوافق أطراف الحوار جميعًا على ذلك، لا مكان لدعاة الإرهاب.

تأتى المعركة الانتخابية فى أجواء عاصفة بالمنطقة، أكدت للجميع أنه لا بديل عن الدولة الوطنية/ المدنية الحديثة، ومن ثمّ فإن دعاة الهدم والفوضى لن يكون لهم مكان فى ذلك المشهد، وكذلك أعداء الدولة الوطنية من حيث الكينونة والوجود، هذا هو الدرس الذهبى فى المنطقة العربية منذ سنة 2011، لا بديل عن الدولة الوطنية/ المدنية، سقطت الدول التى لم تحترم المعيار الوطنى والمدنى.

وإذا كانت الدولة الوطنية المدنية هى الحل وهى الأمل، فهذه الدولة لها أركان أساسية يجب الحفاظ عليها.

2025 فى جانب منه هو عام جنى الثمار، ثمار عشر سنوات متواصلة من الجهد والعمل فى الجانب السياسى أو التنموى.. سياسيًا استقرت الدولة ونجحت فى مواجهة الإرهاب، ولذا فإن هامش الحريات والعمل المدنى سوف يزداد ويتسع

المعركـة الانتخابية تأتى فى أجواء عاصفة بالمنطقـة، أكدت للجميع أنه لا بديل عن الدولة الوطنية/ المدنية الحديثة، ومـن ثمّ فإن دعاة الهدم والفوضى لن يكون لهم مكان فى ذلك المشـــهد

الركن الأول: هو مؤسسات الدولة أو ما يطلق عليه «الدولة العميقة»، الانهيار الذى وقع فى سوريا يوم 8 ديسمبر، أحد أسبابه عدم وجود «الدولة العميقة»، أعرف أن دعاة الفوضى، شوّهوا دور هذه المؤسسات، لأن الدولة الحقيقية تتصدى للهدم وللفوضى ومن ثم للإرهاب، ولذا فإننا فى سنة 2025 يجب أن نحافظ ونواصل الاهتمام بهذه المؤسسات، زيارات الرئيس السيسى ولقاءاته المستمرة إلى عدد من هذه المؤسسات ومتابعة التطوير والتحديث الإدارى تعكس هذا الوعى المتميز بدور هذه المؤسسات.. والحق أن المؤسسات المصرية حفظت الدولة فى أصعب الأوقات، سنة 1967 نموذجًا، لحظة اغتيال الرئيس السادات نموذجًا آخر، فضلًا عن مواجهة موجة الإرهاب عدة مرات، آخرها سنة 2013، التى احتشد فيها الإرهابيون من مختلف أنحاء العالم.

راجع أداء المؤسسات (السيادية) والمؤسسات الحديثة، سوف تجد فارقا كبيرًا، عامًا بعد عام، الإجراءات الروتينية المعقدة ثم التعامل معها وتفكيكها. مضى إلى غير رجعة الزمن الذى كان يقف المواطن فى طوابير عدة أيام ليستخرج بطاقة الرقم القومى أو جواز السفر، الآن كل ذلك يتم فى أقل من ساعة.

تطوير المؤسسات والحفاظ عليها يسير على قدم وساق، الرئيس يتابع ذلك بنفسه، رئيس الحكومة لا يتوانى، مجلس النواب يصدر تشريعات عديدة للتيسير على المواطن وتعديل بعض القوانين التى تقادمت، بما يخدم مصلحة المواطن يمنح المؤسسات كفاءة فى مواجهة المشاكل التى يتعرض لها المجتمع والفرد.

قبل عشر سنوات كانت هناك حملة مغرضة تتهم المجتمع المصرى والشارع بالتحرش، وبفضل كفاءة المؤسسات المعنية من الجانب الأمنى وجانب الوعى والإعلام والرعاية الاجتماعية؛ تلاشت تماما تلك الظاهرة، على الأقل تراجعت إلى الحدود الدنيا، المجتمع يراقب، والقانون يطبق على الجميع بصرامة.

الركن الآخر فى الدولة هو المواطن نفسه، وهذا يضعنا فى قلب المشروع الوطنى المصرى، الذى نتبناه منذ سنة 2014، فى جانب التنمية المستدامة، والحق أن الدولة أولت هذا الجانب اهتمامًا كبيرًا، لدينا مشروع «حياة كريمة» الذى يصل إلى 58 مليون مواطن ومواطنة، فى مختلف أنحاء مصر، شمالًا وجنوبًا.. إلى جوار ذلك هناك المشروع الضخم للقضاء على العشوائيات، والذى كنا قد أوشكنا على التصالح فى وجود العشوائيات ومنحها المشروعية الكاملة، لكن تم اقتحام هذا الملف، وتأسيس أحياء سكنية جديدة تستوعب هؤلاء الذين ألقت بهم ظروف الحياة فى أتون العشوائيات وظلوا بها عدة عقود دون إجراء حاسم لمساعدتهم.

غير ذلك لدينا مشروعات البنية الأساسية من تأسيس المدن الذكية، أكثر من عشرين مدينة، والاتجاه نحو الصحراء شرقا وغربًا، حتى صارت مساحة المعمور 14 فى المائة من مساحة مصر، بعد أن كانت 6 فى المائة فقط، هذه السياسة مستمرة ومتواصلة.

البعض اختزل عملية التنمية فى بناء الجسور والطرق، لكن هذه الطرق ليست إلا وسائل وأدوات الوصول إلى المدن والمجتمعات الجديدة وتسهيل حركة الانتقال داخل البلاد.. عملية التنمية والمشروعات التأسيسية مستمرة، باختصار البناء مستمر ويتواصل، هناك إصرار على ذلك لدى الدولة، ولدينا العديد من المشروعات سوف تُفتتح هذا العام الجديد مثل المتحف الكبير، وقد وجه الرئيس الدعوات لعدد من زعماء العالم للمشاركة فى ذلك الحدث الضخم، المتحف الكبير إضافة حضارية تقدمها مصر للعالم وللإنسانية كلها.

إلى جوار ذلك سوف يبدأ مشروع المونوريل العمل خلال هذا العام، دخل المشروع المسافة من مسجد المشير طنطاوى إلى العاصمة الإدارية التشغيل التجريبى منذ شهر أكتوبر، وهذا يعنى أنه يمكن أن يدخل الخدمة أبريل أو مايو القادم.

ويستمر العمل فى المرحلة الرابعة أو الخط الرابع من مشروع مترو الأنفاق، عدا مشروع المترو بالإسكندرية، وفى كل محافظة ومدينة مشاريع خاصة بها لتقديم المزيد من الخدمات للمواطن.

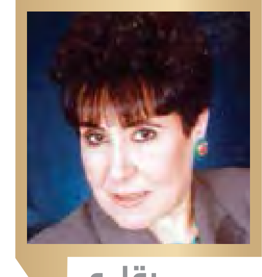
وفيما يخص الأزمة الاقتصادية، تستمر وتتواصل إجراءات الحماية الاجتماعية التى تستخدمها الدولة بخصوص الفئات المحرومة وغيرها، سوف تبدأ برفع قيمة المعاشات ودراسة زيادة الحد الأدنى للمرتبات، لن تترك الدولة مواطنًا فى حالة من الفقر أو الاحتياج. لقد نجحنا فى قطاع الصحة ونواصل المسيرة فى مختلف القطاعات والجوانب.

2025 فى جانب منه هو عام جنى الثمار، ثمار عشر سنوات متواصلة من الجهد والعمل فى الجانب السياسى أو التنموى.. سياسيًا استقرت الدولة ونجحت فى مواجهة الإرهاب، ولذا فإن هامش الحريات والعمل المدنى سوف يزداد ويتسع، الدولة هى أشد تحمسًا لذلك وتقدم التسهيلات فى هذا الصدد، سواء بالإجراءات التى يتخذها الرئيس شخصيًا أو الحكومة فى مجال التنمية يستمر الجهد وتتواصل المشاريع.

التحديات الكبرى يمكن أن تأتينا من خارج الحدود، سنة 2024 شهدت انخفاض عوائد قناة السويس بنسبة 60 فى المائة بسبب الحروب فى المنطقة.. من اليمن إلى غزة، ونحن نسعى للحدّ من الحروب، لكن مع وصول الرئيس ترامب إلى البيت الأبيض، قد تهدأ الأمور وقد تنفجر، خاصة إذا لم يتم العمل بجد على بناء الدولة الفلسطينية والاعتراف بها، وقد أثار ترامب مخاوف الكثيرين ببعض تصريحاته فى هذا الصدد.

لكن أيًّا كان الأمر، إذا كانت لدينا مؤسسات قوية وإرادة سياسية وهذا موجود مع وعى مجتمعى بالمخاطر التى تحيط بنا، فسوف نعبر كل ذلك.

إذا كانت الأحداث أكدت أن الدولة الوطنية هى الملاذ الآمن لنا، الدرس الآخر أن الدول تنهار، حين يقع التفكك داخلها، لذا لا بد من التماسك الوطنى والتلاحم الحقيقى بين الدولة وقوى المجتمع المختلفة، وهذا ما حدث فى 30 يونيو 2013، وهو ما يجب أن نتمسك به ونحرص عليه.



بقلـم:
سناء السعيد

عام 2025 عام جديد يهل علينا اليوم ونتمنى معه أن يكون حاملاً لكل ما هو رائع ومثمر بالإنجازات. عام نستقبله بغبطة وفرح متمنين أن يكون بشرى خير ونماء على الأمة العربية والإسلامية عامة وعلى مصر بصفة خاصة. عام نتمنى أن يكون زاخراً بالفرح والسعادة وراحة البال. عام نتنفس من خلاله الصعداء بعيداً عن المشاكل وأية نتوءات قد تقف عقبة فى الطريق وتحول بيننا وبين تحقيق ما نتمناه. عام سعيد وارف الظلال يطل علينا ببهجة وحبور ومشاعر فياضة بالحب والحنان والتقدم فى كل ميدان. عام يسبغ نعمته على الجميع ويتم من خلاله فيض وافر من النعم والسعادة والهناء.ولهذا نقولها اليوم بفرحة وامتنان: كل عام والجميع بخير وصحة وسعادة، كل عام أنتم إلى الله أقرب وعلى طاعته أكثر دواماً ولفعل الخير أسرع ، كل عام والجميع يرفلون فى ثوب العافية والصحة والسعادة، نتمناه عاماً زاخراً بالنجاح والإنجازات الجديدة وأن تتحقق من خلاله الأحلام والطموحات.

نتمناه عاماً جديداً مثمراً..

هناك من يتفاءل بحذر بشأن ما قد يحمله العام الجديد من مفاجآت. بيد أن الآمال تظل معلقة على تحقيق نقلة نوعية فى حياتنا، والكثير من طموحاتنا وسط التغييرات الجذرية التى نعيشها اليوم فى ظل التطور التكنولوجى السريع، وما قد يحمله من فرص يتم من خلالها تحقيق آمال وتطلعات الجميع ليكون محطة فارقة يتم معها تحقيق أحلام الجميع، واستغلال كل الفرص لإعلاء القيم والمبادئ وتحقيق كل الأهداف.

نتمنى للعالم الإفاقة بحيث يبعد عن القلق والمشاكل العابرة، نتمناه عاماً يحمل الخير نحو مستقبل سياسى مزهر لمصر خاصة والمنطقة بصفةٍ عامة بشكل يضيف بعداً من اليقين حيال رؤيتنا للمستجدات، لا سيما أن السياق الذى نعيش فيه اليوم يفرض علينا تحديات كثيرة، نتمناه عاماً تسوده التطلعات نحو حياة جديدة مليئة بالإنجازات، ومعه يتبدد القلق حيال مستقبل الوضع السياسى والاجتماعى فى المنطقة. نتمنى أن يكون عاماً للبدايات الجديدة المثمرة فى كل مجال.

نتمناه عاماً واعداً فى ظل حرص الرئيس عبدالفتاح السيسى على تحقيق أكبر قدر من الإنجازات فى مجال النمو ومشروعات البنية التحتية، ولقد رأينا ذلك من خلال توجيهات الرئيس من أجل إحراز أكبر نسبة من إنجاز المشروعات القومية وعلى رأسها مشروعات النقل والطرق والموانئ، وهى الركيزة الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشروعات البنية التحتية، وهو ما يعكس حرص الرئيس على تحقيق التنمية الشاملة، وتوفير كافة الاحتياجات اللازمة لجموع الشعب المصرى وطموحاته عبر رؤية ثاقبة وخارطة طريق تتجه نحو استكمال بناء الجمهورية الجديدة لا سيما مع ما تشهده مصر اليوم من طفرة غير مسبوقة فى كافة القطاعات خلال السنوات العشر الماضية منذ أن تولى الرئيس السيسى المسئولية، وهو ما يؤكد على قدرة مصر على الاستمرار فى تحقيق المزيد من النجاحات والإنجازات فى مختلف المجالات الاقتصادية والاستثمارية والصناعية والزراعية والسياحية وغيرها. ويكفى أن القيادة السياسية قد نجحت فى مجابهة كل التحديات والمخاطر التى واجهت مصر خلال السنوات الماضية. وجاء ذلك ليسجل نجاحاً باهراً فى تعامل الدولة مع كل القضايا بشكل تمكنت معه من تحقيق الأمن والاستقرار فى كل أنحاء البلاد. لقد قدم الرئيس السيسى تجربة متفردة ورائدة فى كيفية الحفاظ على الوطن عبر التركيز على تنفيذ المشروعات القومية العملاقة فى كل أنحاء البلاد، وكان فى مقدمتها أرض سيناء التى تمكنت مصر من تطهيرها من الإرهاب لتكون بعد ذلك مستقراً للأمن والأمان.

يحمد للقيادة فى مصر تطوير الموانئ والبنية التحتية للبلاد وتحسين الخدمات العامة فى مجالات مثل التعليم والصحة والنقل، بالإضافة إلى ملف التكنولوجيا التى شهدت تطوراً كبيراً ليكون كل ما تحقق من إنجازات نقطة انطلاق تساهم بإيجابية فى قوة واستقرار الدولة المصرية. وهكذا تمكنت مصر من الخروج من بؤرة الأزمات، ونجحت فى أن تخلق من الظروف الصعبة الراهنة فرصاً للنجاح. كما نجحت مصر خلال السنوات العشر الماضية فى تحقيق درجات عالية من التقدم ظهرت معالمها فى معدلات النمو الإيجابية، وازدياد مساحة المعمور، وها هى التقارير الدولية تشيد بما قامت به مصر من جهد كى تتمكن من الخروج من أزمات كثيرة كان على رأسها التضخم المتزايد الذى بلغ مستويات مرتفعة خلال الفترة الأخيرة، وما ظهر من صعوبات للوفاء بالتزامات مصر إزاء قروضها وديونها الداخلية والخارجية.

ولعل أصدق دليل على نجاح مصر هو فشل محاولات الجماعات المعادية للنيل منها، ووضع العثرات فى طريقها. بدليل نجاح مصر فى وأد الفتن، ومضت قدماً فى تنفيذ كل المشروعات المطروحة، كما نجحت فى التمسك بالاستقرار السياسى والحفاظ عليه، واستعادت الثقة فى الطريق الذى جرى اختياره فى الثلاثين من يونيو 2013، وتأكد بذلك أنه لا عودة إلى الفوضى، وأن ما يحدث فى مصر اليوم هو برنامج إصلاحى واسع النطاق. إصلاح يليق بأمة عريقة، بدولة ذات جذور عميقة.

لقد نجح الرئيس السيسى فى بناء الدولة، كما نجحت مجهوداته فى تحقيق أهم عملية للإصلاح عرفتها البلاد فى تاريخها المعاصر، نجحت إدارة الرئيس السيسى فى استعادة الثقة ورفع الوعى حيال ضرورات المرحلة الراهنة، وبث طاقة إيجابية من الآمال فى المستقبل.

> الرئيس السيسى قدم تجربة متفردة ورائدة فى كيفية الحفاظ على الوطن عبر التركيز على تنفيذ المشروعات القومية العملاقة فى كل أنحاء البلاد، وكان فى مقدمتها أرض سيناء التى تمكنت مصر من تطهيرها من الإرهاب لتكون بعد ذلك مستقراً للأمن والأمان



عن حرائق «الشرق الأوسط» المستمرة.. وتحديات ستواجهها مصر فى 12 شهرًا

«حوارات المستقبل»

«لا يمكنك أن تنزل فى نفس النهر مرتين»، عبارة جرت العادة على استخدامها لتوضيح عملية استمرار الكون والتغييرات التى تحدث بين «طرفة عين وانتباهتها»، غير أن النظرة المتأنية إلى ما شهده عام 2024، تشير إلى احتمالية أن يخوض «الشرق الأوسط» فى النهر مرتين وأكثر، فالأحداث التى شهدها الإقليم خلال الأشهر الماضية، لا تزال فى خانة «المتكرر والمتجدد»، فالعدوان الذى شنته دولة الاحتلال على قطاع غزة فى العام 2023، استمر فى 2024، ومتوقع لنيرانه أن تشتعل فى ثوب 2025، وكذلك الأمر بالنسبة للصراع الدائر فى السودان، والانقسام المسيطر فى ليبيا، ووسط هذا كله تقف مصر، ملتزمة باستراتيجيتها التاريخية «الوساطة والدعوة إلى التهدئة»، فـ«القاهرة» تبذل جهودا جبارة للوصول إلى «اتفاق وقف إطلاق النار فى غزة»، وتساند حل «الحوار السودانى – السودانى» أملًا فى عودة الهدوء إلى الجارة الجنوبية، وتدعو فى ليبيا إلى «التلاحم والاصطفاف».

ورغم النظرة المتشائمة التى تشير إليها المعطيات الحالية على أرض الواقع فيما يتعلق بالأوضاع فى المنطقة، إلا أنه لا تزال هناك آمال بحدوث جديد فى العام الجديد، أن تنجح جهود «الوساطة» المصرية فى إيقاف العدوان على قطاع غزة، وأن تعود «الخرطوم» إلى سابق عهدها عاصمة هادئة، وأن تنتصر رؤية «الكل واحد» فى ليبيا، وجميعها أمور من شأنها أن تكون فى صالح مصر، التى لا تزال الطرف الأكثر تضررًا من «حرائق الشرق الأوسط»، والدولة الأكثر سعيًا لإنهاء «أزمات العرب».

مقابل ما يحدث «خارج الحدود»، فإن الداخل المصرى، ورغم تأثره بما يجرى، إلا أن توقعات عامه الجديد بعيدة كل البعد عن النظرة المتشائمة، وهو ما تؤكده العديد من الشهادات التى نوردها فى الملف التالى، والتى تستحق أن توصف بـ «حوارات المستقبل»، لا سيما أنها بقدر ما تحمل من «عقلانية» شديدة فى قراءة مستقبل الشرق الأوسط، بقدر ما تقدم رؤية كاشفة لما ينتظر مصر خلال الأشهر الـ 12 المقبلة.

مصر استعدت لمواجهة المخاطر المحتملة

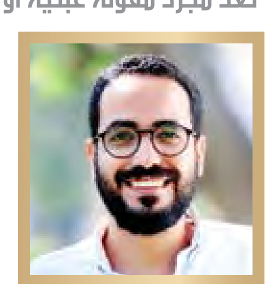
اللواء محمد إبراهيم الدويرى:

مخططات تقسيم المنطقة انتقلت من «بوتقة الأفكار» إلى «التنفيذ»

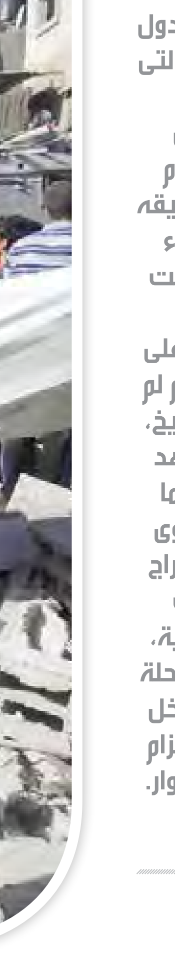
يمتلك اللواء محمد إبراهيم الدويري، نائب المدير العام للمركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية، رؤية دقيقة ومباشرة فى تقييم الموقف المأزوم والمتصاعد فى الشرق الأوسط، والتحديات الاستراتيجية الدولية، بينما ندلف إلى العام الجديد (2025)، ووسط مخاوف واسعة من أن تتسع رقعة التدهور لتُهدد سيادة دول أخرى، بينما لم نكد نستفيق مما جرى فى (2024)، والتى أسدلت ستائرها على سقوط نظام الأسد!

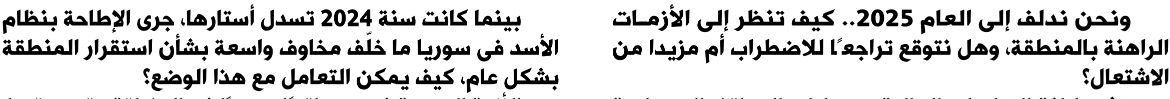
بدا اللواء «الدويرى» أكثر وضوحًا عند حديثه عن توقعات ما يحمله العام الجديد، إذ اعتبره ليس عام إطفاء الحرائق المشتعلة بالإقليم، وأن ما يمكن تحقيقه مجرد «تسكين مؤقت» للأزمات الراهنة، مع بقاء عوامل انفجارها كامنة، ومن ثمَّ قد تنفجر فى أى وقت طالما لم يتم علاجها من جذورها.

اللواء «الدويري» تطرق لمخاوف تقسيم المنطقة على غرار «سايكس بيكو»، موضحًا أن مسألة التقسيم لم تعد مجرد مقولة عبثية أو خيالية نقرأ عنها فى التاريخ، بل أصبحت واقعًا نشاهد تطوراته كل يوم، بعدما خرجت المقترحات والرؤى التى كانت حبيسة الأدراج لدى أجهزة المخابرات العالمية والمراكز البحثية، من بوتقة الأفكار إلى مرحلة التنفيذ على الأرض، لتدخل المنطقة العربية إلى «حزام المخاطر».. وإلى نص الحوار.



حوار أجراه:
أحمد جمعة





ونحن ندلف إلى العام 2025.. كيف تنظر إلى الأزمـات الراهنة بالمنطقة، وهل نتوقع تراجعًا للاضطراب أم مزيدا من الاشتعال؟

تشير كافة التطورات الحالية ومعطيات المواقف المتسارعة أمامنا إلى أن الأزمات الراهنة التى تشهدها المنطقة لا زالت بعيدة عن إمكانية التوصل إلى حلول نهائية لها، ومن ثم أتوقع استمرار هذه الأزمات خلال عام 2025، بل لن أكون مبالغًا إذا قلت إننا يمكن أن نشهد أزمات جديدة خلال العام الجديد، مع الأخذ فى الاعتبار أن أقصى ما يمكن تحقيقه هو مجرد تسكين مؤقت لهذه الأزمـات، مع بقاء عوامل انفجارها كامنة بحيث يمكن أن تنفجر فى أى وقت طالما لم يتم علاجها من جذورها، وخاصة بالنسبة للتدخلات الخارجية التى لا توجد دلائل على أنها سوف تتوقف بل فى رأيى سوف تتزايد.

بينما كانت سنة 2024 تسدل أستارها، جرى الإطاحة بنظام الأسد فى سوريا ما خلّف مخاوف واسعة بشأن استقرار المنطقة بشكل عام، كيف يمكن التعامل مع هذا الوضع؟

الأزمة السورية فرضت واقعًا جديدًا فى المنطقة عقب سقوط نظام بشار الأسد فى 8 ديسمبر 2024، وللأسف الشديد فإن الأمر لا يتعلق فقط بانهيار نظام الحكم فى دمشق، ولكن الخطورة تكمن فى التخوف من سقوط الدولة نفسها، وأن تتحول سوريا من إضافة إلى الرصيد العربى إلى انتقاص من هذا الرصيد، وذلك فى ضوء عاملين رئيسيين.

الأول: أنه لا يمكن الحكم حتى الآن على طبيعة النظام السورى الجديد إلا فى ضـوء التعرف على مواقفه وسياساته الحقيقية ومدى إمكانية أن تكون هناك عملية سياسية تستوعب الجميع دون استثناء، وأن يتم الحفاظ على وحدة الأراضى السورية وليس تقسيمها، بالإضافة إلى محاربة الإرهـاب الذى يمكن أن يعود إلى الدولة، وبالتالى هذه هى أهم المعايير الرئيسية التى ستحكم التعامل مع هذا النظام على المستويين الإقليمى والدولي.

أما العامل الثانى فهو كيف يمكن أن تستعيد سوريا قوتها العسكرية ولاسيما إعـادة الجيش السورى القوى الـذى دمرته إسرائيل بالكامل، بينما كانت فصائل المعارضة السورية المسلحة تقف موقف المتفرج وكأن الأمر لا يعنيها، فلا يمكن أن أقبل أى ادعاء بأن هذا الجيش كان جيشا خاصا لـ«بشار» بل إن الحقيقة تؤكد أنه كان جيش الدولة السورية وإحدى أهم دعائم قوتها، وأن تدمير هذا الجيش سوف يدفع السوريين وخاصة النظام الجديد ثمنه فى المستقبل، فأى دولة تلك التى ليس لها جيش وطنى يدافع عنها من المخاطر التى تهددها.

فى ظل ما يحدث اليوم، هل باتت سوريا اليوم ساحة

لتصفية الحسابات الدولية والإقليمية؟

من الواضح أن سوريا كانت واحدة من نماذج بعض دول المنطقة التى كانت مرتعًا للتدخلات الإقليمية والدولية التى لا تبحث إلا عن كيفية تحقيق مصالحها فقط، دون النظر إلى مصالح الدولة التى تتواجد فيها أو مصالح شعوبها، حتى وصل الأمر إلى احتلال القوى الخارجية بعض أراضى الدولة السورية، وانتهاك سيادتها بشكل سافر تحت مبررات وهمية، والسؤال هل يمكن أن تنسحب هذه القوى من الأراضى السورية التى احتلتها، وأعتقد أن هذا بعيد المنال، وكانت سوريا بمثابة المسرح الرئيسى للتدخلات العسكرية والأمنية والسياسية من جانب كل من روسيا وإيران والولايات المتحدة وتركيا وإسرائيل، ورأينا كيف تصارعت هذه القوى بين بعضها البعض على الأراضى السورية بحثًا عن مصالحها ومن تكون له الغلبة فى النهاية على حساب الدولة الوطنية.

البعض يرى أن هناك مخططًا جديدا للتقسيم فى المنطقة مشابهًا لما حدث فى اتفاقية «سايكس بيكو».. إلى أى مدى تتفق مع هذه المخاوف؟

لم تعد مسألة تقسيم المنطقة مجرد مقولة عبثية أو خيالية نقرأ عنها فى التاريخ، بل أصبحت واقعًا نشاهد تطوراته كل يوم، وفى رأيى فإن المقترحات والرؤى التى كانت حبيسة الأدراج لدى أجهزة المخابرات العالمية أو لدى المراكز البحثية المعروفة خرجت مؤخرًا من بوتقة الأفكار إلى مرحلة التنفيذ على الأرض، ومن ثم رأينا تصاعد الأحداث فى غزة والضفة الغربية ولبنان وسوريا وهى كلها مناطق أصبحت بعض أجزائها خاضعة للاحتلال الإسرائيلى الذى قد يستمر لفترات طويلة تحت إدعاءات واهية، وبالتالى فإن موضوع التقسيم يجب ألا نستهين به مطلقًا، ومن الضرورى التعامل معه بكل الجدية المطلوبة.

مع آمال 2025.. كيف يمكن للمنطقة العربية تجنب تكرار ما حدث فى اتفاقية «سايكس بيكو»؟

المنطقة العربية دخلت ما أسميه «حـزام المخاطر» على غـرار تعبير «حـزام الـزلازل»، ومـن ثم أصبحت الـدول العربية مطالبة الآن وأكثر من أى وقت مضى أن تكون على قناعة بأن الأزمات الراهنة فى المنطقة ليست أزمات عابرة، وإنما تعد جزءًا لا يتجزأ من مخطط يهدف إلى النيل من قوة وسيادة الدول العربية، فالمشروعات التى تتحرك فى المنطقة وخاصة المشروع الإسرائيلى لم تعد تتحرك فى الخفاء، بل تسعى إلى تنفيذ أهدافها بكل وضوح وسفور مستثمرة فى ذلك عدم وجود موقف عربى قوى موحد أو حتى شبه موحد فى مواجهتها، وبالتالى فالمسئولية تفرض على الدول العربية أن تواجه هذا «الطوق الخانق» الذى يستهدفها جميعها دون استثناء ويهدد سيادتها وأمنها القومى، وبالتالى لابد أولًا من استشعار حقيقة هذه المخاطر، ثم يكون هناك موقف عربى يضع خطوطا حمراء لا يسمح لأحد أيًا كان بتخطيها ونحن قادرون على ذلك إذا توافرت الإرادة السياسية.

ومن واجبى وفى ظل المشروعات التى تستهدفنا كعرب، أن أطالب بشدة أن أرى فى المدى القريب ما أسميه بـ «مشروع الأمن القومى العربى»، الذى يحدد مجموعة المبادئ والثوابت التى تمثل الرؤية الشاملة لحماية الدول العربية من المخططات التى تستهدف تقسيم هذه الدول والسيطرة عليها بأساليب مختلفة، ولابد من عدم ترك الساحة خالية وممهدة أمام هذه المشروعات التى تتحرك بكل حرية على حساب ومصالح الدول العربية.

ما حدود «السيادة الوطنية» فى المنطقة فى ظل التدخلات العسكرية والسياسية المتزايدة؟

ترتبط حدود السيادة الوطنية بمدى قدرة الدولة على الدفاع عن نفسها فى مواجهة المخاطر المحيطة بها، وأن تكون لديها جبهة داخلية قوية تمثل الحصن المنيع أمام أية مخططات خارجية أو حتى داخلية، وأعتقد أنه فى ظل التدخلات العسكرية والسياسية المتزايدة فإن الحفاظ على الدولة وسيادتها أصبح فرضًا ليس فقط على قيادات الدولة نفسها، وإنما على مواطنيها أيـضًـا مـن أجـل حماية حاضر ومستقبل الأجيال القادمة، ولعلنا جميعًا نـرى أن الدولة التى تنتهك سيادتها وتتفكك جبهتها الداخلية الصلبة تصبح دولة فاشلة، وفـى رأيــى فـإن مثل هذه الــدول لن تقوم لها قائمة مطلقًا.



> يجب الإشـــادة بالدور المصرى المميز بشأن مستقبل غزة، إذ حرص على بلورة مقترح عملى يرتبط بأبعاد سياســية شـــديدة الأهمية، بتشـكيل ما يسمى «بلجنة الإسناد المجتمعى» التى ســتتولى مسئولية القطاع فى كافة المجالات عقب انتهاء الحرب

هل ما جرى فى سوريا يُنذر بتصاعد الموقف فى ليبيا؟

لاشك أن التطورات الأخيرة فى سوريا تطرح تأثيراتها بل تداعياتها على بعض الدول فى المنطقة التى تشهد أوضاعًا غير مستقرة؛ سواء فيما يتعلق بانتشار الجماعات المسلحة أو التواجد الأجنبى والتدخلات الخارجية، وهو الأمر الذى يجب الانتباه إليه جيدًا وخاصة بالنسبة للموقف فى ليبيا الذى نأمل ألا يصل إلى مرحلة قد تشابه ما حدث فى سوريا، وأتمنى أن تكون القيادات الليبية الوطنية التى نكن لها كل التقدير على بينة من حقيقة وجود هذه المخططات، وأن تتوحد لصالح الدولة فى أقرب فرصة ممكنة وتبذل كل الجهد حتى تعود ليبيا دولة موحدة ومستقرة.

ورسالتى التى أوجهها إلى الدول العربية التى تشهد بعض التوترات وانتشار الجماعات المسلحة خارج إطار الجيش الوطنى، أن مشروعات التقسيم لن تنتظر كثيرًا وأن تحركاتها على الأرض أسرع وأنشط، وهى قادرة على أن تستثمر الانقسامات والمشكلات والجماعات الموجودة فى هذه الدول كأرض خصبة لتنفيذ أهدافها المشبوهة.

الحرب فى غزة لم تراوح مكانها رغم كل ما مضى.. كيف تنظر لمستقبل الحرب فى القطاع؟

لا بد من النظر إلـى حـرب الإبـادة التى تشنها إسرائيل على قطاع غزة من منظور أشمل وأعمق من تطورات العمليات العسكرية، فالواقع يؤكد أن الحكومة الإسرائيلية تسعى بكافة الطرق المباشرة وغير المباشرة إلى تصفية القضية الفلسطينية، وهذا هو الهدف الاستراتيجى التى تستهدف تحقيقه، وبالتالى فحرب غزة تعد مجرد مرحلة فى مخطط إسرائيلى متكامل يتناغم مع الإجـراءات المتطرفة التى تقوم بها فى الضفة الغربية والقدس من استيطان وتدمير وتهجير وفرض سياسة الأمر الواقع والتى تصب فى النهاية فى منظومة المخططات الإسرائيلية للحيلولة دون إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة مستقبلًا.

وما رؤيتك لتصور «اليوم التالى» فى القطاع؟

المشكلة الحقيقية الخاصة بقطاع غزة لم تبدأ بعد حيث إن المشكلة الأهـم سوف تبدأ عقب انتهاء الحرب أى فيما يسمى بـ «اليوم التالى _ DAY AFTER»، وكيف سيكون الوضع فى القطاع على المستويات الخمسة: الأمنى والسياسى والعسكرى والاقتصادى والاجتماعى، بالإضافة إلى ضرورة الإجابة على مجموعة من الأسئلة الحيوية وأهمها متى ستنسحب إسرائيل من غزة؟ ومن الذى سيقوم بـإعـادة الإعـمـار الـذى يحتاج إلى أكثر من عقد من الزمن ومليارات الـدولارات؟ ومن الـذى سيحكم القطاع ويسيطر عليه؟ وكيف











نمنع تكرار هذه الكارثة الإنسانية غير المسبوقة؟

وفى هذا المجال يجب الإشادة بالدور والتحرك المصرى المميز الذى حرص على أن يبلور مقترحًا عمليًا يرتبط بأبعاد سياسية شديدة الأهمية ومفاده تشكيل ما يسمى بـ«لجنة الإسناد المجتمعى» التى ستتولى مسئولية القطاع فى كافة المجالات عقب انتهاء الحرب، على أن يصدر تشكيل هذه اللجنة بمرسوم رئاسى من رئيس السلطة الفلسطينية «أبو مازن» وذلك بهدف أن تكون السلطة هى المرجعية الوحيدة، وأن تكون هذه اللجنة الفلسطينية الخالصة والمشكلة من شخصيات فلسطينية وطنية حائلًا دون أن تتولى أية سلطة أجنبية الحكم فى القطاع تحت أى مسمى.

وسط كل هذه الجبهات المشتعلة.. كيف تواجه الدولة المصرية كل هذه التحديات الواسعة؟

من المؤكد أن كافة الأزمات التى تشهدها المنطقة وخاصة فى محيط الدائرة المباشرة للأمن القومى المصرى فى كل من ليبيا والسودان وغزة والبحر الأحمر تفرض على مصر ضرورة أن تكون على استعداد كامل لمواجهة المخاطر المحدقة بها، والتى بدأت معالمها تظهر بوضوح ودون أى مواربة، ولابد أن تكون هناك رؤية شاملة وواقعية لمواجهة هذه التحديات على كافة المستويات العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن الإنصاف أن أشير إلى أن لدينا قيادة سياسية تعى تمامًا مفهوم الأمن القومى وتحدياته ومسئولياته، وأتمت كافة الاستعدادات لمواجهة أية مخاطر يمكن أن تواجهها البلاد فى المرحلة المقبلة فى ضوء التطورات التى تشهدها المنطقة، والتى قد لا تقف عند مرحلة سوريا فقط، وفى هذا المجال لابد أن أؤكد أن لدينا جيشًا قويًا مصنفًا عالميًا وقادرًا على حماية البلاد والدفاع عنها فى مواجهة أية مخاطر محتملة، وكما قال الرئيس عبدالفتاح السيسى فإن الجيش المصرى يصون ولا يبدد، ويحمى ولا يهدد.

فى ظل معركة الوعى الراهنة.. ما المطلوب من المصريين فى هذا الوقت الصعب؟

لا شك أن معركة الوعى لم تصبح فقط ضرورة قصوى، بل باتت فى رأيى معركة حياة أو موت، فالوعى يمثل حائط الصد الأول والأقوى الذى يدافع عن الدولة ولا يقل دوره عن دور القوات المسلحة، فبدون الوعى تصبح أى معركة فى النهاية هى معركة خاسرة.

ومع التسليم بصعوبة الأوضاع الاقتصادية الحالية مع تصاعد المخاطر الخارجية، فإن المواطن المصرى لا بد أن يظل كما عهدناه على مستوى المسئولية، وأن يؤكد بما لا يدع مجالًا للشك أصالته النادرة عندما تواجه الدولة أية مخاطر، وهذا هو الشعب المصرى صاحب حضارة آلاف السنين، كما أن هذا هو الوقت الذى ننتظر فيه كيف يعبر الشعب عن ولائه وانتمائه للبلاد.

وهنا يجب على المواطن المصرى أن يتسلح بسلاح الوعى

> **لدينا قيادة سياسية تعى تمامًا مفهوم الأمن القومى وتحدياته ومسئولياته، وأتمت كافة الاستعدادات لمواجهة أية مخاطر يمكن أن تواجهها البلاد فى المرحلة المقبلة فى ضوء التطورات التى تشهدها المنطقة**

والثقة بالله وبقيادته، وأن يتصدى للشائعات التى لا تهدف إلا لتدمير البلاد، كما عليه أن يحافظ على استقرار الدولة فى ظل ما نراه حاليًا فى المنطقة من نماذج بعض الدول الفاشلة، كما أن عليه الاصطفاف خلف قيادته السياسية مهما كانت الصعاب، حيث إن لدينا قيادة تسابق الزمن وتصارع التحديات من أجل رفع مستوى معيشة المواطن، وأن تكون مصر فى المكانة اللائقة فى هذا العالم.

ومن الطبيعى أن أية مشكلة اقتصادية تعانى منها مصر فى الوقت الحالى وهو أمر لابد من الاعتراف به، ويجب على الحكومة بذل مزيد من الجهود للسيطرة على الأسعار، إلا أن هذه المشكلات ليست لها صفة الديمومة وسوف تنتهى آجلا أم عاجلا، أما مشكلة الدولة التى تسقط فهى كارثة لن يجنى منها أحد سوى الخراب والدمار.

بالنظر إلى الاتفاق الأخير بين الصومال وإثيوبيا برعاية تركية.. كيف تنظر لمستقبل منطقة القرن الإفريقى؟

من المؤكد أن الدولة المصرية العظيمة لا يقلقها مطلقًا أن يتم تحسين العلاقات بين الصومال وإثيوبيا برعاية تركيا أو حتى أية دولة أخرى، وذلك من منطلق أن الاهتمام الرئيسى لمصر ينصب على تحقيق الاستقرار والأمن والتنمية فى القارة الإفريقية بصفة عامة، وفى منطقة القرن الإفريقى وتأثيرها المباشر على

> **معركة الوعى لم تصبح فقط ضرورة قصوى، بل باتت معركة حياة أو موت، فالوعى يمثل حائط الصد الأول والأقوى الذى يدافع عن الدولة ولا يقل دوره عن دور القوات المسلحة**

أمن البحر الأحمر بصفة خاصة، حيث إن هذه المنطقة تمثل إحدى الدوائر المهمة من منظور الأمن القومى المصرى.

ومن ثم، فإن أية مصالحة تتم فى هذه المنطقة من شأنها أن تؤدى إلى تحقيق الاستقرار بها فإنها سوف تحظى بترحيب الدولة المصرية، إلا أننا سوف نعارض بقوة أية تدخلات أو اعتداءات من أية دولة على دولة مجاورة فى هذه المنطقة الاستراتيجية خاصة مع الدول التى ترتبط مع مصر باتفاقات وبرتوكولات فى مجالات محددة.

ما التداعيات المحتملة لاستمرار الاقتتال فى السودان بهذا الوضع خلال الفترة المقبلة؟

الأوضاع فى السودان تسير من سيء إلى أسوأ، وللأسف الشديد فإن الاقتتال الدائر منذ أكثر من عام ونصف العام بين الجيش السودانى وقوات الدعم السريع لا ألمح له فى الأفق أية دلائل على إمكانية أن ينتهى قريبًا رغم الاتفاقات المتعددة التى تمت بين ممثلى الطرفين، وبالتالى سوف تتزايد التداعيات السياسية والأمنية والإنسانية، وسيظل الشعب السودانى الشقيق هو الضحية الأولى لهذه المعارك الطاحنة غير المبررة، كما أن الدولة السودانية نفسها سوف تكون عرضة لمزيد من المشكلات التى قد تدفعها إلى الوقوع فى مستنقع قد يصعب الخروج منه.

إذا ذهبنا بعيدًا عن حال المنطقة.. هل نتوقع انفراجة فى مسار الحرب الأوكرانية العام المقبل خاصة مع عودة ترامب للبيت الأبيض؟

لا شك أن الرئيس الأمريكى المنتخب دونالد ترامب، حرص خلال حملته الانتخابية على أن يؤكد رغبته بل وقدرته على إنهاء الحروب سواء فى الشرق الأوسط أو الحرب الروسية الأوكرانية، وفى تقديرى فإن هناك فرصًا أكبر أمام ترمب لإنهاء الحرب الروسية خاصة فى ضوء علاقاته الجيدة التى تربطه بزعيمى الدولتين، بالإضافة إلى إدانته لسياسة الرئيس «بايدن» ودعمه أوكرانيا بطريقة خاطئة ساهمت فى تعميق الحرب وإطالة أمدها، ومن ثم أتوقع أن تنتهى هذه الحرب خلال عام 2025.

لكن وسط كل هذه الأزمات الدولية.. هل نقترب من حرب عالمية ثالثة؟

أستبعد تمامًا أن نصل إلى مرحلة الحرب العالمية الثالثة رغم الأزمات الراهنة، وذلك فى ضوء حرص كافة الأطراف على عدم الانزلاق إلى هذه المرحلة التى إذا حدثت فسوف تفتك بالعالم، إضافة إلى أنه حتى على مستوى منطقة الشرق الأوسط فإن الأطراف المختلفة كانت على قناعة بألا تصل المواجهات والعمليات العسكرية الجارية فى المنطقة إلى مواجهة شاملة أو إلى حرب إقليمية.

أحمد جمعة

د. محمد ممدوح:

نقلة نوعية فى ملف حقوق الإنسان

تُولى الدولة المصرية ومؤسساتها، اهتمامًا كبيرا للنهوض بأوضاع حقوق الإنسان، بما يُسهم فى الارتقاء بحياة مواطنيها، فى ظل احترام القاهرة لالتزاماتها الدولية والإقليمية بموجب الاتفاقيات المتعلقة بهذا الملف، وبالفعل استطاعت دولتنا أن تحقق خلال العقد الأخير خطوات مهمة على صعيد تعزيز الحريات الأساسية، لتظهر نتائجها بشكل متدرج، وكان آخرها تدشين الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وكانت الاستراتيجية خير دليل على توافر الإرادة السياسية لإعطاء دفعة قوية لحقوق المواطن، فهى استراتيجية نتاج لجهد وطنى، بمبادرة مصرية خالصة، بل وتعد أول وثيقة وطنية شاملة فى هذا المجال، أطلقها الرئيس عبدالفتاح السيسى، لتعزيز الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية..

حوار: سلوى عبدالرحمن
عدسة: مصطفى سمك

ومع حلول عام جديد، نظن فيه التفاؤل، وتوديع عام مضى - كان مليئًا بالتحديات، تظل حقوق الإنسان بنظرتها الشاملة، دائمًا بطلًا لما يجرى هنا وهناك، من أحداث وإنجازات وهو ما دفعنا للتحاور مع الدكتور محمد ممدوح، عضو المجلس القومى لحقوق الإنسان، للحديث عن كل ما يخص الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان واستكمال تطبيقها خلال عام 2025.

فى البداية ومع حلول عام جديد.. ما الذى نطمح فى تحقيقه فى ملف حقوق الإنسان؟

قبل أن نتحدث عن هذا الملف فى العام الجديد، دعونا أولا أن نمزج بينه وبين العام المنصرم، وذلك لأننا ملتزمون بتحقيق بنود استراتيجية حقوق الإنسان، التى ستبقى معنا حتى 2026، فالأخيرة ستكون مسك الختام، كونها العام البطل، ما بين الماضى والحاضر، فالاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، تعد أول وثيقة وطنية شاملة فى هذا المجال، وقد أطلقت لتعزيز الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فمنذ إطلاقها، أحرز تقدم فى عدة محاور: أولا فى الحقوق المدنية والسياسية (أدخلت تحسينات على نظام العدالة الجنائية لضمان المحاكمة العادلة وتقليل مدد الحبس الاحتياطى، كما جرى تعزيز الشفافية فى العملية الانتخابية وزيادة التمثيل السياسى للمرأة والشباب).

أما فى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: (فقد تم توسيع شبكات الحماية الاجتماعية من خلال مبادرات مثل «تكافل وكرامة»، مع زيادة الاستثمارات فى قطاعات الصحة والتعليم، خصوصًا بالمناطق النائية)، وإذا لخصنا القول عن الحقوق الثقافية: (نجد أنه تم إطلاق برامج لحماية التراث الثقافى، واهتمت الدولة بتعزيز الهوية الثقافية الوطنية من خلال أنشطة مجتمعية تشمل مختلف الفئات).. وفى دعم المجتمع المدنى: (تم تسهيل إجراءات تسجيل الجمعيات الأهلية، كما تم اقتراح إدخال تعديلات على قانون العمل الأهلى، بما يضمن حرية أكبر لمنظمات المجتمع المدنى).. وهناك الكثير مما تحقق أيضًا، يطول شرحه.

فى حال إن كانت هناك عقبات فى 2024.. ما أسبابها وكيف سيتم التغلب عليها فى 2025؟

على الرغم من إحراز مزيد من التقدم، لكن الاستراتيجية بالفعل واجهت عدة عراقيل، منها البيروقراطية، ممثلة فى بطء تنفيذ بعض البنود نتيجة للإجراءات الإدارية المطولة وعدم التنسيق الكافى بين الجهات الحكومية، وعقبة التمويل ومحدودية الموارد المالية والتى أثرت على تنفيذ المشروعات ذات الطابع التنموى، خاصة فى المناطق الأشد احتياجًا، أما التحديات الثقافية، فتمثلت فى ضعف الوعى بحقوق الإنسان فى بعض المناطق الريفية، حيث تؤثر العادات والتقاليد أحيانًا على تنفيذ بعض المبادرات، كما كانت هناك عقبات قانونية، حيث تأخر إصدار بعض التشريعات المطلوبة أو تعديل القوانين ذات الصلة لتتوافق مع معايير حقوق الإنسان، وإذا تطرقنا إلى التحديات الاقتصادية وتداعيات الأزمات العالمية، (فهناك ارتفاع نسبة التضخم وغلاء تكاليف المعيشة، وكلاهما أثر بقوة على قدرة الدولة فى تحقيق الأهداف الطموحة للاستراتيجية..

ما أبرز مخاوفكم لتحقيق بنود الاستراتيجية؟

بالطبع الأزمات الاقتصادية، التى انعكست على قدرة الدولة فى تمويل بعض البرامج، إلى جانب ضعف المشاركة المجتمعية بسبب ضعف الوعى العام بأهمية حقوق الإنسان، وهناك تحديات تشريعية، حيث هناك قوانين فى «أمس الحاجة» إلى مزيد من التعديلات لتلبية المعايير الدولية، ونتخوف أيضًا من التحديات الإدارية، خاصة غياب الكفاءة فى بعض الجهات التنفيذية، وهو ما أدى إلى بطء تنفيذ بعض بنود الاستراتيجية.

وضع لنا قانون الإجراءات الجنائية وكيفية تنفيذه على أرض الواقع؟

من المتوقع أن يشهد القانون إصلاحات جوهرية لضمان عدالة أكبر وسرعة فى البت بالقضايا، وسيتم التركيز على ضمان الحق فى الدفاع، والحد من الحبس الاحتياطى، واستخدام تقنيات حديثة لتوثيق الإجراءات القضائية.

كيف سيكون دور المنظمات الحقوقية فى تحقيق بنود الاستراتيجية فى العام الجديد؟

ستعمل على تقديم الدعم الفنى والميدانى للمجلس، ومراقبة تنفيذ برامج الحكومة والتزامها بالمعايير الحقوقية، وتنظيم حملات توعية ومبادرات مجتمعية تكميلية.

هل اقترحتم قوانين تتناسب مع تفعيل الاستراتيجية؟

بالفعل تم اقتراح تعديل قانون العمل الأهلى، ومقترح تعديلات قوانين حقوق ذوى الإعاقة، ومقترح أيضًا تشريعات لضمان الشفافية والحق فى الوصول إلى المعلومات، كما تم تفعيل قانون مكافحة العنف ضد المرأة.

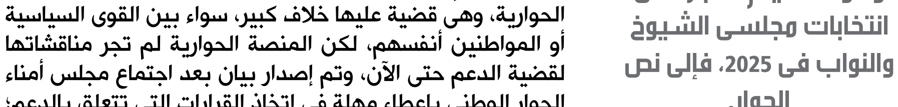
فى ختام حديثنا، وبنظرة حقوقية شاملة كيف تصف عام 2025؟

2025 سيكون عام الحصاد، حيث ستتضح فيه معالم التقدم الذى أحرز فى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية، مع تعزيز المشاركة المجتمعية، وتحقيق نقلة نوعية فى حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - ونتمنى من الله عز وجل، أن يكون عام فأل حسن على مصرنا الغالية وشعبنا الحبيب.



النائب أحمد الشرقاوى
عضو مجلس الأمناء:

الانتخابات البرلمانية اختبار حقيقى لـ «الحوار الوطنى»



لا يتوقف النائب أحمد الشرقاوى، عضو مجلس الأمناء عند نجاحات الحوار الوطنى فى 2024، بل يعتبرها مرحلة أولى نجحت فيها المنصة الحوارية فى جمع كافة الأطياف والأحزاب والمجتمع المدنى على طاولة الوطن، ليتناقش الجميع، ويتوافق، ويتم جمع التوصيات ورفعها للرئيس عبدالفتاح السيسى، الذى وجه بدوره الحكومة بتنفيذ جميع مخرجات الحوار.

«الشرقاوى»، فى حواره مع «المصور»، أكد أن نجاح الحوار الوطنى، مرهون بالتطبيق الفعلى لكل المخرجات على أرض الواقع، مشيرًا إلى أن جنى ثمار النجاح الحقيقى للمنصة الحوارية سيكون بخلق حياة سياسية ديمقراطية يتشارك فيه كافة الأطياف السياسية، وهو ما سيتم اختباره فى انتخابات مجلسى الشيوخ والنواب فى 2025، فإلى نص الحوار.

حوار أجرته:
رانيا سالم



ما أبرز محتويات أجندة قضايا الحوار الوطنى فى العام الجديد؟

تنوعت أجندة قضايا الحوار الوطنى على مدار العامين الماضيين، واشتملت على مجموعة كبيرة من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتم الخروج بما يقارب 130 توصية من مشروعات قوانين وقرارات، وتم تشكيل لجنة مشتركة بين مجلس أمناء الحوار ومجلس الوزراء من أجل تنفيذ كافة مخرجات الحوار الوطنى، وأهم ما طرح من توصيات من مخرجات المحور السياسى للحوار الوطنى، «الإشراف القضائى على الانتخابات» والذى وجه الرئيس السيسى على اتخاذ اللازم بالإشراف القضائى الكامل على الانتخابات، وتعديل قانون الهيئة الوطنية للانتخابات، وكان ترجمة حقيقية للتوصيات التى خرج بها المحور السياسى، لكن يبقى تنفيذ مخرجات «النظم الانتخابية المقترحة لمجلسى الشيوخ والنواب، وعدد أعضاء كل مجلس، وقوانين الانتخابات وترسيم الدوائر وقوانين الأحزاب».

وماذا عن قضية الدعم؟

«الدعم».. قضية شائكة، أرسلتها الحكومة إلى المنصة الحوارية، وهى قضية عليها خلاف كبير، سواء بين القوى السياسية أو المواطنين أنفسهم، لكن المنصة الحوارية لم تجر مناقشاتها لقضية الدعم حتى الآن، وتم إصدار بيان بعد اجتماع مجلس أمناء الحوار الوطنى بإعطاء مهلة فى اتخاذ القرارات التى تتعلق بالدعم؛ لحين انتهاء المنصة الحوارية من مناقشاتها، وأن تلتزم الحكومة بما انتهى إليه الحوار من توصيات، ولا تستبق الجلسات النقاشية للمنصة الحوارية وتوصياتها، ومنصة الحوار الوطنى من المتوقع أن تبدأ فى جلسات قضية الدعم خلال الفترة القادمة، فمن المنطقى والبديهى أن يتم الخروج بتوصيات ومخرجات للقضية قبل دخول مشروع الموازنة لمجلس النواب فى فبراير 2025.

قوانين الانتخابات الأهم فى 2025.. ماذا عنها فى الحوار الوطنى؟

قوانين الانتخابات من أهم القضايا التى تمت مناقشتها فى جلسات الحوار الوطنى، رغم أن القوى السياسية لم تجتمع على رأى واحد، فتم عرض ثلاثة مقترحات، فالقوى المعارضة رأت فى القوائم النسبية مقترحا لإثراء الحياة السياسية، فيما رأت قوى الأغلبية الإبقاء على النظام الحالى الذى يجمع بين القوائم المطلقة المغلقة و50 فى المائة فردى، والمقترح الثالث والأخير والذى أيده أغلب المتخصصين ممن يُحسبون على تيار الاستقلال والوسط، وهو نظام يجمع بين ثلاثة أنظمة قائمة نسبية بنسبة 30 فى المائة، وقائمة مطلقة مغلقة بنسبة 30 فى المائة والفردى بنسبة 30 فى المائة، لكل مقترح أسانيده وحججه وقواعده الفكرية المنطلق منها، وكان هناك إجماع من جميع الأطراف حول زيادة عدد أعضاء البرلمان بغرفتيه الشيوخ والنواب.

فى رأيك، هل علينا تقييم منصة الحوار الوطنى؟

حالة الحوار الوطنى دعا لها الرئيس السيسى فى حفل إفطار الأسرة المصرية أبريل 2022، وهو العام الذى أطلق عليه «عام المجتمع المدنى»، وتأسست فيه لجنة العفو الرئاسى، لتنتقل منها الحياة السياسية من الصفر إلى متقدم للأمام نسبيًا، فما تحقق ليس كل ما نتمناه، لكن لا يمكننا إنكار أن الحوار مطلوب بمشاركة كافة القوى السياسية، وأن ما تم اقتراحه ومخرجات الحوار الوطنى مكسب حقيقى، وإذا ما تم تنفيذ كافة المقترحات يمكننا القول إننا نجحنا بنسبة 100 فى المائة، فلم ننجح بهذه النسبة بعد، رغم أن حالة الحوار نجحت فى استنهاض القوى السياسية للانخراط فى مؤسسة الحوار الوطنى لكن ليس هذا كل ما نريده.

كما أن هناك عدة معايير للنجاح، المعيار الأول ابتدائى وهو النجاح فى إجراء حوار، وجلوس القوى السياسية على طاولة الوطن، للتحاور والاختلاف بكل شفافية، وهنا نجحت المنصة الحوارية فى تحقيقه بنسبة كبيرة، والمعيار الثانى للنجاح تحقيق النتائج النهائية؛

«المشــوار» هنكمل 2025





وهو ما لم يتحقق، فلم يتم تنفيذ كافة مخرجات الحوار الوطنى بعد، فعلى الجهات التنفيذية تمرير قرارات جدية فى التعامل مع مخرجات الحوار الوطنى بشكل يحقق نجاح المعيار الثانى.

تحدثت عن المخرجات السياسية ماذا عن مخرجات المحور الاقتصادى والمجتمعى؟

أيا كانت المخرجات سياسية أو اقتصادية أو مجتمعية، ما تمت التوصية به من منصة الحوار الوطنى، ورُفع للرئيس السيسى، وتمت إحالته للجهات المسئولة يجب أن يؤخذ به ويُنفذ، والإشارة إلى المحور السياسى لأنه يقود كافة الملفات، فحينما يحدث إصلاح لقوانين انتخابات، والأحزاب، والإجراءات الجنائية، فتوصيات المحور السياسى تنعكس على إصلاح الحياة السياسية وإيجاد تعددية فيها، فتظهر أحزاب جديدة، ومشاركة فعالة لأحزاب قديمة، ويتوافر لها كافة المقومات للمشاركة فى الحياة السياسية، والانتقال إلى مربع متقدم عما نقف فيه الآن، وهو النتاج الحقيقى لحالة الحوار الوطنية التى وفرتها منصة الحوار الوطنى والتى نرغب فى تحقيقها.

برأيك.. هل الأحزاب قادرة أو مستعدة لهذه الحياة السياسية الجديدة؟

البداية فى قوة ومستوى الأحزاب السياسية من حيث العدد والقدرة على التشابك فى الحياة السياسية، لكن المعيار الأساسى هو البيئة المناسبة لتتحرك الأحـزاب لأداء دورهـا فى الحياة

> **أتمنى أن يكون الحوار الوطنى مؤثرا بشكل إيجابى فى تشكيل الحياة السياسية بأكملها، وفى تشكيل المجالس النيابية القادمة، وأن يكون هناك اهتمام من جانب الجماهير العريضة بالكيانات والشخصيات والأحزاب السياسية التى استطاعت طرح نفسها بجدية**

السياسية من جديد بعد موتها الإكلينيكى، وهذا سينعكس على أداء البرلمان بغرفتيه التشريعيتين «شيوخ ونواب»، وأتمنى أن يكون الحوار الوطنى مؤثرا بشكل إيجابى فى تشكيل الحياة السياسية بأكملها، وفى تشكيل المجالس النيابية القادمة، وأن يكون هناك اهتمام من جانب الجماهير العريضة بالكيانات والشخصيات والأحزاب السياسية التى استطاعت طرح نفسها بجدية، وعندما يتم ذلك فى الانتخابات النيابية القادمة، هو ما يعنى أن الحوار الوطنى نجح فى المهمة التى أوكلت إليه، أما إذا أنتجت الانتخابات نفس المنتج السابق من وجود المعارضة بعدد محدود، وعدم قدرة الأحزاب السياسية والمستقلين والمعارضة على المشاركة فى الحياة السياسية، فهذا مؤشر سلبى على تأثيرات الحوار الوطنى فى الحياة السياسية، ولهذا انتخابات 2025 اختبار حقيقى لمنصة الحوار الوطنى ومؤشر لنتائج الحوار وما تم خلال السنوات الماضية منذ الدعوة له.

لكن الحوار الوطنى ليس الطرف الأوحد للاختبار فيما سيحدث فى انتخابات 2025.. ما تعقيبك؟

تقييم الحوار الوطنى على مراحل أمر مهم جدًا، فى البداية المرحلة الأولى للحوار الوطنى وهى جمع القوى السياسية على مائدة واحدة، والمناقشة فى جلسات على كافة قضايا الوطن، على أن يتم عرضها بشكل أمين على القيادة السياسية وهو ما تم تحقيقه. والمرحلة الثانية تنفيذ مخرجات وتوصيات الحوار، وهى مرحلة مهمة، المقياس فيها التنفيذ الكامل لكافة المخرجات والتوصيات، فالسلطة التنفيذية والتشريعية إذا نفذت المخرجات والتوصيات جميعها، وخاصة المحور السياسى، هذا يعنى تجاوزنا المرحلة الثانية، فمن المفترض أن كل من راهن على الحوار الوطنى، ونحن من بينهم، تنفيذ كل المخرجات ليتم تحقيقها بشكل ملموس فى الحياة السياسية، والمرحلة الثالثة، بعد تنفيذ المخرجات، وهى النتائج الإيجابية، وهنا الحوار الوطنى سيكون قد نجح نجاحا ملموسا وحقيقيا، وستكون الحكومة والدولة المصرية نجحت، أما لو كانت النتيجة عكسية وسلبية فسيتحمل الجميع عدم النجاح، فمسئولية الحوار الوطنى عبر التوصيات والمخرجات وتنفيذها قدمت الروشتة التى وضعتها القوى السياسية ونفذتها الحكومة.

فالحوار يتحمل المرحلة الأولى وهو ما قام بها على أكمل وجه، والحكومة تتحمل المرحلة الثانية وهى التنفيذ، وفى المرحلة الثالثة ننتظر النتائج، لكن يتحمل نتائجها الحوار الوطنى والحكومة والقوى السياسية فهى مسئولية مشتركة حول التوصيات والمخرجات التى ستنعكس بدورها على انتخابات 2025، نتحمل جميعًا مسئولية هذا المنتج المشترك.

وماذا يتضمن اختبار انتخابات 2025؟

أن يتم تنفيذ الإشراف القضائى على الانتخابات بالكامل، ووضع نظام انتخابى يسمح لكافة القوى السياسية بالمشاركة، ونزاهة العمليةالانتخابية، وتنقيتها من أى شائبة، عند تثبيت كافة هذه المتغيرات أعتقد أن النتيجة ستكون إيجابية ومعبرة وفعالة وفى الوقت ذاته ستؤثر على الأحوال الاقتصادية والاجتماعية.

والحوار الوطنى هنا ليس بديلا للمجالس النيابية، بل هو حالة استثنائية كانت مطلوبة لعدم وجود تمثيل حقيقى للقوى السياسية فى المجالس النيابية، فالمنصة قد يتوقف عملها بعد الانتخابات المنتظرة إن أفرزت تمثيلا حقيقيا للقوى السياسية، لكن حالة الحوار دائمة، بل ومطلوبة، والحوار المجتمعى حول كل القضايا أمر محمود ومطلوب.

وهل اكتسبت منصة الحوار الوطنى ثقة القوى السياسية؟

مؤشر الثقة غير مستقر، لم يكن أبدًا على مستوى واحد، فهو متغير صعودا وهبوطا، وهذا تقييم موضوعى، ففى بعض مراحل الحوار اكتسبنا ثقة الجميع، واهتزت الثقة عند البعض أحيانًا، وارتفعت مؤشراتها أحيانًا للحدود الأعلى مع كل توصية وقرار ومخرجات أو قرار تنفيذى، لكن تبقى الثقة الكاملة لتكون مرتبطة بالتنفيذ الكامل للمخرجات والتوصيات، ومجرد المشاركة واستمرارها على طاولة الوطن تعبيرا عن الثقة فى جدوى الحوار والمنصة الحوارية، وأنه مسار وطنى يمكن أن يحدث أثرا وإلا ما كان يشارك فيه من شارك، ويمكن لنا قياس قدر الثقة بحجم المشاركة للنهاية أو نهاية الحوار الوطنى، ومدى الإقبال التلقائى من المهتمين بإرسال مقترحاتهم للحضور والمشاركة.

فالثقة متغيرة، وقد تعلو مؤشراتها أو تنخفض، وفقًا للمخرجات والتوصيات والقضايا الجدلية والشائكة والتى تلقى اهتماما من قبل كافة القوى السياسية، ومنها توصيات الحبس الاحتياطى والتى تبعتها قرارات بالعفو الرئاسى، ارتفعت الثقة للمنصة الحوارية إلى أقصاها، وفى استجابة على الإشراف القضائى وبعد التطبيق الفعلى له ارتفعت الثقة إلى أقصاها، وستظل الثقة متغيرة، وستتأثر بأخذ القرارات المتعلقة بانتخابات 2025 سواء النظام الانتخابى أو تشكيل المجالس النيابية.

ما ردك حول ما أثير من أن الحوار الوطنى «حوار للنخبة»؟

كل مناقشات الحوار الوطنى تصب فى صالح المواطنين، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، لكن ليس مطلوبا أن تكون الموضوعات والقضايا السياسية والاقتصادية مباشرة للمواطن البسيط طوال الوقت، لكن الهدف الرئيسى للحوار هو الوصول لحياة سليمة وكريمة للمواطن من خلال إصلاحات سياسية واقتصادية منتجة ومتحققة من خلال نافذة الحوار الوطنى، التى تهدف لتغيير الأحوال للأفضل.

من واقع التجربة.. هل نجح الحوار الوطنى فى رفع معدلات الوعى؟

آلية الحوار نفسها معتمدة على وعى أطرافها، وأن يقبل المختلفون أن يجلسوا على طاولة واحدة، تتغلب فيها المصلحة الوطنية فى الموضوعات والقضايا المرتبطة بمصير الدولة، فقبول تلك الأطراف والاتفاق حول توصيات ومخرجات تمثل المنتصف لكافة القوى والتوجهات السياسية هو قمة الوعى والإدراك من القوى السياسية بأهمية الحوار، ويدعم المنصة الحوارية وحالة الحوار فى الاستمرار فى المستقبل، كما أن الوعى يتأثر بنجاح الحوار الوطنى.

تنوعت جلسات المنصة الحوارية ما بين مفتوحة ومغلقة ومتخصصة.. أيها أفضل؟

تحديد نوعية الجلسة يتوقف على طبيعة كل قضية وموضوع، فهناك قضايا فى حاجة إلى جلسات مفتوحة يُشارك فيها الأفراد بمختلف ثقافاتهم وتوجهاتهم، وهناك قضايا فى حاجة لجلسات متخصصة تضم الخبراء والمتخصصين فى المجال، وفى نهاية الأمر إننى مع تنوع الجلسات ما بين متخصصة ومفتوحة، وهو ما تم تطبيقه فى المنصة الحوارية، ففى المرحلة الأولى كانت الجلسات المفتوحة على الرغم من حجم الجهود المبذولة فيها لكنها أثرت الجلسات وفتحت المجال للجميع لطرح رؤيته، وفى القضايا الاقتصادية طُبقت الجلسات المتخصصة وهى مرتبطة بخبرات وآراء متخصصين سواء أكاديمية أو عملية، فى حين أن المحور المجتمعى ارتبط بمسائل الأحوال الشخصية والأسرة وذوى الإعاقة التى تتطلب جلسات مفتوحة.

قضايا الأمن والسياسة الخارجية أولوية فى فعاليات الحوار ودعم المنصة لموقف الدولة تجاه ما يجرى فى المنطقة.. كيف سيتم التطبيق؟

الحوار الوطنى مكون من ممثلى قوى سياسية متعددة يعبر فيها عن كل أطياف المجتمع، يعبر عن آرائهم فى الظروف التى تمر بها المنطقة العربية والإقليم المحيط بالدولة المصرية، والمخاطر والتحديات التى يستشعرها الجميع، وهنا دور الحوار الوطنى فى التعبير عن تلك القوى والتيارات داخل فى موقفها من قضايا الأمن القومى والاصطفاف الوطنى واستشعار الخطر للاطمئنان وطمأنة الرأى العام بما تقوم به الدولة المصرية، وموقفها وقراراتها مع الظروف الراهنة، ولهذا دعا مجلس أمناء الحوار الوطنى، الدكتور بدر عبدالعاطى للقاء سيتم تحديده قريبًا من أجل استجلاء الحقائق والوقوف على التفاصيل الدقيقة، لكى يحدد مجلس أمناء الحوار بشكل كامل كيف يقوم باستكمال دوره لدعم الأمـن القومى المصرى والحفاظ على الدولة المصرية، وأعتقد أنها من القضايا التى لن يكون عليها اختلاف.

> **توصيات المحور السياسى تنعكس على إصلاح الحياة السياسية وإيجاد تعددية فيها، فتظهر أحزاب جديدة، ومشاركة فعالة لأحزاب قديمة، ويتوافر لها كافة المقومات للمشاركة فى الحياة السياسية، والانتقال إلى مربع متقدم عما نقف فيه الآن، وهو النتاج الحقيقى لحالة الحوار الوطنية التى وفرتها منصة الحوار الوطنى والتى نرغب فى تحقيقها**

يرسم خارطة طريق الرياضة المصرية من باريس إلى لوس أنجلوس

د. أشرف صبحى وزير الشباب والرياضة فى حوار خاص لـ«المصور»:

الحوكمة والتطوير الرياضى على رأس الأولويات

شهد العام 2024 أحداثًا مصرية شبابية ورياضية متلاحقة، داخليًا وخارجيًا، إنجازات كبيرة على كافة الأصعدة، كما حدثت بعض الإخفاقات أيضًا، استدعت تدخل الرئيس عبدالفتاح السيسى، لا سيما بعد المشاركة فى دورة باريس الأولمبية، الأمر الذى استدعى «وقفة» لتصحيح المسار، وتحديد نقاط الضعف لتقويمها، لا نستطيع أبدًا أن ننكر أن العام الحالى والأعوام القليلة الماضية شهدت طفرة كبيرة فى الرياضة المصرية، وهذه الوقفة جاءت لتلبية طموحات المصريين، التى تطمح دائمًا فى استمرار النجاح والإنجاز. وبناءً عليه يصبح العام الجديد «2025» ثريًا بمعنى الكلمة؛ لما يحمله من خطط ومستهدفات ورؤى وتغييرات وحوكمة ومحاسبات، تعمل جميعها على الاستمرار فى التقدم نحو مكانة أفضل لقطاعى الشباب والرياضة، لا سيما بعد انتخابات الاتحادات والأندية التى اختتمنا بها 2024. وعن ملامح العام الجديد، وما يحمله من خطط ورؤى، كان حوار «المصوّر» مع الدكتور أشرف صبحى وزير الشباب والرياضة.



حوار أجرته:
فاطمة قنديل

ما أولويات وزارة الشباب والرياضة فى 2025؟

هى أولويات الدولة المصرية والقيادة السياسية، بالنسبة للرياضة، أولوياتنا هى الوصول بالرياضة المصرية إلى مستوياتها بما يليق بدعم الدولة المصرية، وزيـادة الحوكمة فى الأداء الرياضي، والوصول إلى البطولات العالمية والأولمبياد وفق المخطط الاستراتيجى الذى بدأ منذ ما يزيد على 5 سنوات، وتحديدًا فى عام 2019.

أيضًا الاهتمام بالمواهب وانتقاؤهم، وكذلك توسيع قاعدة الممارسة، وبالنسبة لكرة القدم سيتم وضع المنتخبات القومية فى صيغة الاعتبار والاهتمام خاصة المنتخب الكبير، فيما يخص الوصول لكأس العالم أو الدورات الإفريقية، وأيضًا الأولويات تشمل تعددية المنتخبات بالنسبة لقطاع الناشئين، وزيادة الإدارة الاحترافية فيما يخص دورى المحترفين ومسئولية الاتحاد والرابطة.

وبشأن الرياضة والتنمية، نستهدف توسيع القاعدة الرياضية للممارسة بهدف المساعدة على الارتقاء بالصحة العامة للمصريين، وأيضًا زيادة الإنتاجية من خلال الاهتمام بالرياضة.

وبالنسبة لأولوياتنا فى قطاع الشباب فى العام الجديد، فهى استهداف زيادة درجات الوعى والتوعية للشباب بما يحيط بواقع الدولة المصرية، وكذلك التنشئة المتكاملة، والتنسيق فى ذلك مع كافة الأجهزة والوزارات المعنية، تنسيقًا مع المجموعة الوزارية للتنمية البشرية بقيادة نائب رئيس مجلس الـوزراء للتنمية البشرية، بالإضافة إلى الربط مع المؤسسات التعليمية ومراكز الشباب لزيادة الأنشطة فى مرحلة التعليم ما قبل الجامعي، وأيضًا انتقاء المواهب، والاستخدام الأمثل لأنشطة مراكز الشباب ودورها المجتمعي.

فى سبتمبر الماضى وجّه الرئيس عبدالفتاح السيسى بإعداد تقرير شامل عن أداء الاتحادات الرياضية فى دورتى باريس الأولمبية والبارالمبية 2024، هل تم الانتهاء من إعداد هذا التقرير، وما هى أبرز ملامحه؟

توجيهات الـوزارة جـاءت فى إطـار المـحـاسـبـة والحوكمة وأخذ القرارات بما يتناسب مع القوانين واللوائح المنظمة، وتـم عمل إجـراءات المراجعة والمحاسبة، ووضع مجموعة من اللوائح والنظم لحوكمة أداء المؤسسات فى الفترة القادمة، وأيضًا للمساعدة فى عملية التعديلات القانونية لقانون الرياضة.

وفى العملية الانتخابية للاتحادات والأندية التى تمت الفترة الماضية وتابعها الجميع، بلغ عدد الاتحادات الرياضية التى تم تبديلها وتعديل أدائها بما لا يخرج عن القوانين الدولية واحترام اللوائح، 19 اتحادا جديدا، من أصل 29 اتحادا أولمبيا، وهو إجمالى عدد الاتحادات الرياضية المصرية، بنسبة بلغت 65 فى المائة، وهم إسماعيل شاكر رئيسًا لاتحاد الفروسية، وحاتم فودة رئيسًا لاتحاد ألعاب القوى، وعمرو مصيلحى رئيسًا لاتحاد كرة السلة، وأشرف فرحات رئيسًا لاتحاد الهوكي، وعمر هشام طلعت مصطفى رئيسًا لاتحاد الجولف، وهادية حسنى رئيسًا لاتحاد الريشة الطائرة، وآمنة الطرابلسى رئيسًا لاتحاد الاسكواش، ومحمد مطيع رئيسًا لاتحاد الجودو، ومجدى اللوزى رئيسًا لاتحاد الملاكمة، وشريف القماطى رئيسًا لاتحاد التجديف، وسعيد صلاح رئيسًا لاتحاد المصارعة، وأحمد كامل رئيسًا لاتحاد الكانوى والكاياك، وطارق الحسينى رئيسًا لاتحاد السلاح، وأيمن على رئيسًا لاتحاد الدراجات، وهانى أبوريدة رئيسًا لاتحاد كرة القدم، وهانى حسين رئيسًا لاتحاد القوس والسهم، وخالد فتحى رئيسًا لاتحاد كرة اليد، وأحمد حبشى رئيسًا لاتحاد الشراع، وأشـرف حلمى رئيسًا لاتحاد تنس الطاولة.

أيضًا تم اتخاذ الإجـراءات القانونية تجاه كل مقصّر، وتم



مستهدفات 2025



5000
المشروعات والبرامج والمبادرات

15 مليون
شاب وفتاة مستهدف مشاركتهم



120 بطولة
قارية وعربية ودولية مستهدف استضافتها

2025 سيشهد استمرار استضافة الأحداث الرياضية واستثمارًا كبيرًا لتطوير قاعدة البطولة، كما سيشهد مستوى أفضل من «الحوكمة»، وبداية مرحلة إعداد وتخطيط لتطوير الرياضة المصرية مستمرة حتى 2032



وضع العديد من اللوائح من أجل الاستعداد الجيد لدورة لوس أنجلوس 2028 بشكل مختلف عما حدث فى دورة باريس 2024

وضع العديد من اللوائح من أجل الاستعداد الجيد لدورة لوس أنجلوس 2028 بشكل مختلف عما حدث فى دورة باريس 2024.

فور الانتهاء من دورة باريس مباشرة بدأ العالم يتحدث عن دورة لوس أنجلوس 2028.. ماذا عن الاستعداد لها وأوجه الاستفادة من دورة باريس؟

وزارة الشباب والرياضة لا تعمل بشكل عشوائى على الحدث، ولكن هناك برنامجا مخططا منذ 2019 متصلا ببرامج حتى عام 2032، وفيها يتم انتقاء المواهب والناشئين، وسواء ما يتعلق بزيادة قاعدة الأبطال الرياضيين من الناشئين، إضافة إلى زيادة المشاركات الدولية، واستضافة الأحداث الرياضية العالمية داخل مصر، وجدير بالذكر أنه حتى الآن استضافت مصر ونظمت 440 حدثا رياضيا عالميا فى مختلف الألعاب، حتى أصبحت مركزًا لتنظيم البطولات، كذلك نعمل بشكل متواصل ومنتظم على زيادة عدد المنشآت الرياضية وتطويرها بما يتلاءم مع ما يحدث فى الخارج، وهذا الملف نوليه اهتماما كبيرا جدًا، أيضًا عدد الميداليات التى حصدتها مصر منذ عام 2019 وحتى 2024، وهذا كله مرتبط بالأولمبياد، سواء مشاركات وتصفيات إفريقية أو إقليمية أو دولية، وهذا الكم من المشاركات لم يحدث من قبل، بالإضافة إلى زيادة بعض التنافسية الرياضية العالمية التى لم تحدث من قبل، هذه جميعها إنجازات مهمة، أيضًا عدد اللاعبين الذين حصلوا على بطولات عالم، واللاعبين الآخرين حصلوا على المراكز من الرابع إلى الثامن فى الأولمبياد مثلوا أكبر عدد من اللاعبين المشاركين.

أيضًا الخروج من تجميد رياضة رفع الأثقال المصرية إلى التنافسية وحصد العديد من الميداليات المتنوعة، بالإضافة إلى دخول لعبة الاسكواش إلى الألعاب الأولمبية فى دورة لوس أنجلوس 2028، فمصر صاحبة فضل كبير فى ذلك حيث إنها تقود هذه اللعبة عالميًا، وكذلك تنسيق وفلترة اللجنة العلمية لأدائها، ووضع لجنة علمية فى ذاته شىء مبتكر منذ عام 2019، لمراجعة ومناقشة وتطوير الرياضة المصرية بالتنسيق مع الاتحادات الرياضية. ما سبق هى أمور تمت بالفعل، لكن الفترة القادمة سنعمل على زيادة تكثيفها.



إذًا من يناير 2025 وحتى يوليو 2028 ستتم المجموعة الثالثة من التطوير، بحيث بدأت المجموعة الأولى من 2019 وحتى أولمبياد طوكيو 2021، والموجة الثانية بدأت عقب دورة طوكيو وحتى يوليو 2024 حيث دورة باريس، ثم من يناير 2025 وحتى يوليو 2028 ستبدأ المجموعة الثالثة، التى تأتى استكمالا لسلسلة وموجة التطوير والخطط، وتسرى حتى 2032.

ما أهمية نقل مقر الكاف إلى العاصمة الإدارية، وهل يشهد العام الجديد الانتهاء من تجهيز المقر وعملية النقل؟

نجاح الدولة المصرية بدأ منذ 2019 وحتى 2020 بتوقيع اتفاقية المقر، والتى لم تُوقَّع منذ عام 2017، وحتى 2019، ولذلك كان هناك تهديد بخروجه من مصر، ونجاح الحكومة والدولة المصرية أتى فى توقيع اتفاقية المقر لمدة 10 سنوات بدلا من 5 كما هو معتاد، ويأتى ذلك تأكيدًا على ريادة الدولة المصرية ودورها الفاعل فى ملف كرة القدم، ثانيًا يتم التنسيق مع الاتحاد الإفريقى والنقل للمقر الجديد بالعاصمة الإدارية، وهذا يرتبط بإيقاع وسرعة الاتحاد الإفريقى وليس الدولة المصرية، ونحن فى الوزارة دورنا متابعة ذلك.

ماذا يعنى منح «الكاف» للرئيس السيسى جائزة الإنجاز المتميز لعام 2024؟ وهل يشهد 2025 استمرارًا للطفرة الرياضية التى شهدتها مصر طيلة السنوات الماضية؟

وزارة الشباب والرياضة فى وجودى لا تتعامل بالقطعة أو بالوحدة، بل تتعامل فى إطار تطوير استراتيجى مستمر، و2025 سيكون مرحلة من إعداد وتخطيط لتطوير الرياضة المصرية، والمستمرة حتى 2032 بإذن الله، و2025 سيشهد استمرار استضافة الأحداث الرياضية الدولية داخل مصر، وسيشهد استثمارًا كبيرًا لتطوير قاعدة البطولة وليست قاعدة الممارسة وحسب، وسيشهد مستوى أفضل من الحوكمة، وهذا سيؤدى إلى رفعة رياضة البطولة طبقًا لما هو مخطط له.

والجائزة أتت كتقدير مباشر من العالم بأكمله لدور القيادة السياسية ممثلة فى الرئيس السيسى، والأمر هنا لا يقتصر على تطوير كرة القدم وحسب، بل تطوير الرياضة المصرية بالكامل، وتطوير المنشآت الرياضية، والرئيس لم يُكرَّم من «الكاف» فحسب، بل سبق وكُرِّم من اللجنة الأولمبية الدولية، ومن اتحاد اللجان الأولمبية الإفريقية، كما تم تكريمه من اللجنة البارالمبية الدولية، وأخيرًا من الاتحاد الإفريقى لكرة القدم، ورئيس الاتحاد الدولى لكرة القدم، وهذا يعبر بشكل مباشر عن مدى الاستقرار والتطوير للرياضة مع القيادة السياسية.

إنشـــاء



100 ملعب جديد

40 مبنى إداريا جديدا

80 سورا جديدا لمراكز الشباب

تطـــوير



80 مبنى لمراكز الشباب

1000 ملعب كرة قدم بمراكز الشباب



15 منشأة من المدن الشبابية ومراكز التعلم والابتكار والمنتديات الشبابية والمدن الرياضية





د. ماجد كرم الدين:

التوسع فى الطاقات المتجددة ضرورة قومية

2025.. عام التوسع فى الطاقات المتجددة والنظيفة والخضراء، بجهود مستمرة وسعى تعمل الدولة المصرية فى كافة المسارات، «شمسى، رياح، هيدروجين أخضر، ونووى»، والقطاع الخاص حاضر وشريك فى هذه التحركات، فالهدف واضح ومحدد، التحول نحو الطاقات الخضراء النظيفة، خفض معدلات استهلاك الوقود الأحفورى المستخدم، وخفض الانبعاثات الكربونية، أو يمكننا القول تنفيذ استراتيجية الطاقة المصرية 2030، التى تم تحديثها فى 2024، رافعة من مستوى أهدافها لتصل إلى إنتاج 60 فى المائة من الطاقات المتجددة فى 2040.
التوسع فى الطاقات المتجددة والنظيفة، تحدٍ جديد لقطاع الكهرباء والحكومة والقيادة السياسية المصرية، وهو يعادل تحدى قطاع الكهرباء 2014 الذى رغم صعوبته لكن تم تجاوزه بنجاح، وبشهادات دولية، وبعد 10 سنوات يبدأ تحدٍ جديد، وهو التحول نحو الطاقات الخضراء والنظيفة، فالعمل بجدية وبخطوات ثابتة ومتسارعة نحو تحقيق استراتيجية الطاقة 2040، وفى الحوار التالى يتحدث الدكتور ماجد كرم الدين المدير الفنى للمركز الإقليمى للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RCREEE) عن التحول المصرى نحو الطاقات المتجددة.

حوار: رانيا سالم

التوسع فى إنتاج الطاقات المتجددة والنظيفة عنصر أساسى فى تحديث استراتيجية الطاقة المصرية 2024.. هل 2025 سيكون عام التوسع فى الطاقات المتجددة؟

2025 يستحق لقب «عام الطاقات المتجددة والنظيفة»، فالدولة المصرية حدثت استراتيجيتها، وهو تحديث مهم جدًا وإيجابى للمستقبل المصرى فى مجال الطاقة وفى التحول نحو الطاقات الخضراء، كما أنه يعكس الالتزام المصرى بالتوسع فى الطاقات المتجددة، فتم تحديث الاستراتيجية المتكاملة للطاقة المستدامة حتى 2040، لتستهدف الوصول بنسبة مساهمة للطاقات المتجددة فى مزيج الطاقة إلى 60 فى المائة، بدلًا من 42 فى المائة فى 2030، والدولة المصرية تتمتع بثراء حقيقى فى مصادر الطاقات المتجددة شمسى ورياح، وهو الأساس الذى تم البناء عليه فى استراتيجية الطاقة وتحديثها 2024 من أجل إدارة واستغلال وفى الوقت نفسه تعظيم العوائد من هذه الموارد الطبيعية، وذلك لخفض الوقود المستخدم، وخفض الانبعاثات الكربونية، والتحول نحو الطاقات الخضراء.

وبجدية وخطوات ثابتة متسارعة تعمل الدولة المصرية نحو تنمية الطاقة المستدامة، والتحول نحو الطاقة المتجددة، عبر التنوع فى مزيج الطاقة، وتحسين كفاءة الطاقة، وضمان الاستقرار فى منظومة الطاقات المتجددة والنظيفة، والتطوير والتحديث فى تكنولوجياتها فى طاقة الرياح والشمس والهيدروجين الأخضر وحتى الطاقة النووية، كما أنها بدأت فى إجراء تغييرات تشريعية وتنظيمية من أجل فتح باب الاستثمارات فيها، فظهر القطاع الخاص فى مشروعات الطاقة الشمسية والرياح، ووضعت استراتيجية للهيدروجين الأخضر، وتسير بخطى ثابتة ووفقا للجدول الزمنى فى محطة الضبعة النووية، فخريطة مصر من الطاقات متنوعة وقادرة على جذب استثمارات ضخمة فى مجال الطاقة.

كيف ترى فتح المجال للقطاع الخاص فى منظومة الكهرباء؟

تجربة مهمة جدًا، والتجارب السابقة أثبتت أن شراكات القطاع الخاص المحلية والعربية والأجنبية متطورة وذات جودة، ولهذا يلزم التوسع فى مشاركة القطاع الخاص على أن تقوم الحكومة بدور المنظم، وتوفر قدرا عاليا من الشفافية عبر تحقيق أسعار تنافسية ترضى المستهلك، وفى الوقت ذاته تحقق أرباحا للشركات الخاصة.

وبالفعل فتحت الحكومة وقطاع الكهرباء المجال أمام عدد كبير من الشركات، وهو ما تُرجم فى هيئة مشروعات على أرض الواقع مثل أبيدوس 1، وتم التعاقد على محطة أبيدوس 2 ومحطة خليج السويس مع شركة ايميا باور الإماراتية، كما تم طرح لمشروع محطة جبل الزيت باعتبارها أكبر محطة لتوليد الكهرباء من طاقة الرياح، وهى مشروعات ضخمة فى الطاقات المتجددة، وهو ما يعكس جدية الدولة فى فتح المجال للقطاع الخاص، وتخصيص الأراضي، وجاهزية الشبكات لاستقبال القدرات المتولدة، والربط مع هذه المشروعات الجديدة، كما أنه يؤكد أن الرؤية والاستراتيجية المصرية تسعى بجدية وإصرار للتنفيذ على أرض الواقع، وأن الدولة المصرية تفتح المجال لكافة المستثمرين فى مجال الطاقات

مصر بالفعل أحد اللاعبين الرئيسـيين فى مجال الهيدروجين الأخضر بحكم أبعاد عدة، على رأسـها موقعها الجغرافى، كما أنها كانت فى مقدمة الدول التى سـعت للدخول فى هذا المجال



المتجددة والهيدروجين الأخضر ومشتقاته.

ماذا عن رؤيتك لعمليات تجديد بعض مشروعات الطاقات المتجددة القديمة مثل تجديد محطة الزعفرانة بوجود مستثمر خاص؟

خطوة ذكية فى إطار خطة متكاملة مترابطة لمنظومة الطاقة المصرية التى تسعى نحو التوسع فى مزيج الطاقات المتجددة، فهى إحدى الحلقات الهامة، وتكشف عن الذكاء فى خطة التوسع، وهو التجديد للمشروعات القديمة، فبعد انتهاء العمر الافتراضى لهذه المحطات يتم استغلال المساحات الخاصة بها على أن يتم تزويدها بأحدث التكنولوجيات للحصول على أعلى قدر من القدرات الكهربائية التى يتم توليدها من نفس المحطة، وهو ما ينعكس فى زيادة حجم مزيج الطاقات المتجددة وتحقيق مستهدفات الطاقة المصرية.

من واقع الجهود المبذولة، هل يمكن أن تصبح مصر أحد اللاعبين الرئيسيين فى مجال الهيدروجين الأخضر؟

مصر بالفعل أحد اللاعبين الرئيسيين فى مجال الهيدروجين الأخضر بحكم أبعاد عدة، على رأسها موقعها الجغرافى، كما أنها كانت فى مقدمة الدول التى سعت للدخول فى هذا المجال، وكانت هناك جدية فى التعامل مع مشروعات الهيدروجين الأخضر ومشتقاته، فتم توقيع 14 مذكرة تفاهم على مدار 2022 و2023 فى مجال الهيدروجين الأخضر، منها اتفاقية مع شركة رينيو باور الهندية فى 2022 باستثمار يصل إلى 8 مليارات دولار فى المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، ومن المتوقع أن يتجاوز إنتاجها من الطاقة مليون طن سنويًا، وهو ما سيرفع ترتيب مصر فى قائمة أفضل مصانع الهيدروجين الأخضر فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بجانب 7 شركات أخرى تعمل فى مجال الهيدروجين الأخضر فى المنطقة الاقتصادية بالسويس، كما أن اختيار المنطقة الاقتصادية لمشروعات الهيدروجين يكشف عن رؤية متكاملة للقطاع، التى ترغب بعد الإنتاج من سهولة التصدير، وهو ما يعكس أن هناك منظومة كاملة وشاملة تعمل بجدية وتخطط لكافة التفاصيل لتكون مصر أحد اللاعبين الرئيسيين فى مجال الهيدروجين الأخضر.

وتواجه مصر منافسة شرسة فى سوق الهيدروجين الأخضر على المستوى الإقليمي، وهـو ما تم الانتباه له مبكرًا فى الاستراتيجية الوطنية المصرية للهيدروجين الأخضر، وما تقدمه من خطط هدفت لتحقيق من 5 إلى 8 فى المائة من حصص السوق العالمى من الهيدروجين الأخضر فى 2040، وأعقبها إنشاء المجلس الوطنى للهيدروجين الأخضر وإصدار قانون خاص بحوافز مشاريع إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته وضوابط منحها، فهى خطوات جادة نحو جعل مصر واحـدة من قادة العالم فى الهيدروجين الأخضر.

استخدام بطاريات التخزين أسلوب جديد تتم الاستعانة به فى محطات الطاقات المتجددة.. ماذا يعنى تخزين الطاقة بتقنية البطاريات، والتوسع فيها ماذا يحقق؟

بطاريات التخزين هى وسيلة للتصدى والتغلب على التحديات التى تواجه التوسع فى الطاقات الجديدة والمتجددة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، فالطبيعة المتغيرة لهما تجعل صعوبة الاستمرارية فى توليد الطاقة الكهربائية من هذه المحطات، واستمرار التغذية الكهربائية وجودة هذه التغذية، فالتوسع فى بطاريات التخزين يتوازى مع التوسع فى الطاقات المتجددة، وهو ما يضمن استمرار التغذية الكهربائية فى حالة عدم غياب للشمس أو الرياح، وهو ما تم تنفيذه فى محطة أبيدوس 1، وسيتم تنفيذه فى محطة أبيدوس 2، فالالتفات مبكرًا أن يتم تزويد محطات الطاقات المتجددة ببطاريات تخزين أمر محمود يكشف الدراسة الدقيقة للمشروعات والرغبة الأكيدة للتوسع فى الطاقات المتجددة والتصدى للتحديات التى تواجهها، فهناك تفكير فى كافة التفاصيل ومحاولات لإيجاد حلول لكافة التحديات التى تواجهها.

وماذا عن الربط الكهربائى المصرى السعودى ودخوله حيز العمل فى صيف 2025؟

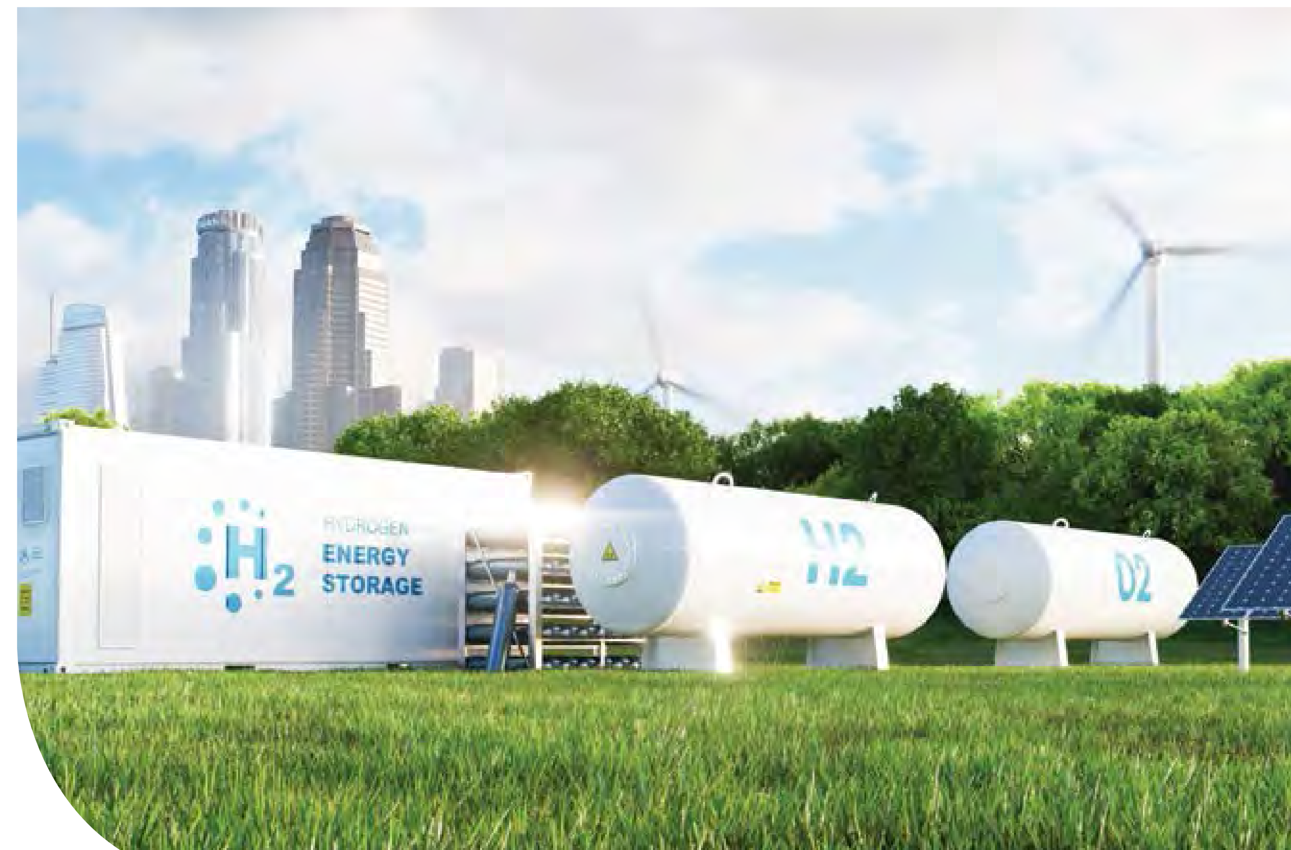
الربط الكهربائى المصرى السعودى ودخوله حيز التنفيذ فى صيف 2025 خطوة هامة ومفيدة لكل من مصر والسعودية، فالربط قائم على اختلاف أوقات الـذروة بين البلدين، وهو ما سيحدث استقرارا فى التغذية الكهربائية، كما أنه يمثل بداية للربط المصرى مع باقى دول الخليج العربي، والشرق المتوسط فى المستقبل، وهو الخطوة الأولى فى السوق العربية المشتركة للكهرباء، وسيتم فيه تنفيذ تجريبى بين مصر والمملكة العربية السعودية والأردن، وهى خطوة هامة تفتح المجال نحو التوسع بشكل أكبر بين الدول العربية بأكملها وخلق سوق عربية مشتركة للكهرباء فى مجال الطاقة ستكون فيها الدولة المصرية المركز بسبب موقعها الجغرافى وربطها الفعلى مع السعودية والأردن من الشرق ومن الجنوب مع السودان ومن الشرق مع ليبيا.

ماذا يعنى تحسين كفاءة الطاقة؟

كفاءة الطاقة مكون مهم جدًا فى قطاع الكهرباء، تحتاج له الدولة المصرية فى الفترة المستقبلية، لأن كفاءة يعنى استخدام طاقة أقل فى تقديم نفس الخدمة، وهو ما سينعكس على الأداء الاقتصادى الكلى، ويتيح فرصاً تنافسية للقطاعات المنتجة المصرية فى مختلف القطاعات، وهو ما سيؤثر فى القطاع المنزلى فى خفض فاتورة الكهرباء، وفى القطاع الصناعى انخفاض حجم القدرات الكهربائية وانخفاض حجم الوقود المستهلك، وبالتالى خفض الانبعاثات الكربونية وبالتالى المنتجات أكثر تنافسية، وهو ما يطبق على كافة القطاعات فى مجال الزراعة، فينتج مواد غذائية أقل انبعاثات كربونية وهو ما يعطيها ميزة تنافسية فى الأسواق العالمية، وفى مجال السياحة والصحة توفير منشآت منخفضة الانبعاثات الكربونية هى الأكثر جذبًا.

الخطوات السابقة هل تسرع فى التحول المصرى نحو مركز إقليمى للطاقة فى ظل حاجة أوروبا للطاقات النظيفة فى 2050؟

بالتأكيد، فالدولة المصرية تعمل بخطوات جادة ليس فقط لتحقيق استراتيجيتها للتوسع فى الطاقات المتجددة وإنما هى منظومة متكاملة، فالتنوع فى الطاقات المتجددة والربط الكهربائى شرقًا وغربًا وجنوبًا وشمال مع القارة الأوروبية، عبر التوسع فى الطاقات النظيفة من شمسى ورياح وهيدروجين أخضر وطاقة نووية، يجعل مصر مركزا إقليميا للطاقة، بالإضافة إلى وجود محطات إسالة وتصدير الغاز، فكل الظروف مهيأة لتكون مصر مركزا إقليميا، كما أن الدولة المصرية تعمل منذ 2014 فى منظومة الكهرباء بجدية وتتطرق لكافة التفاصيل، فالمحطات والتوسع فى الطاقات المتجددة وأول محطة نووية تزامن معه تقوية شبكات النقل والتوزيع ومراكز التحكم الذكية، ليتزامن مع الربط الكهربائى ومصانع إسالة الغاز، كافة هذه الجهود تؤهل مصر بقوة لأن تكون مركزا إقليميا للطاقة.





تطوير شبكات الرى وإعادة تدوير المياه فى الاتجاه الصحيح

حوار أجرته:
سناء الطاهر

فى ظل التحديات البيئية والاقتصادية المتزايدة، يشكل الأمن المائى قضية حيوية لمستقبل مصر، التى تعتمد بشكل شبه كامل على نهر النيل لتلبية احتياجاتها المائية. ويمثل النيل حوالى 97فى المائة من الموارد المائية المتاحة فى مصر، إلا أن التحديات التى تواجه هذا المورد الحيوى أصبحت أكثر تعقيدًا مع التزايد السريع فى عدد السكان، والتغيرات المناخية التى تؤثر على كميات المياه المتدفقة، فضلًا عن الضغوط الإقليمية المتعلقة بمشاريع السدود مثل سد النهضة الإثيوبى.

ومع التوقعات باستمرار الانخفاض ليصل إلى أقل من 500 متر مكعب بحلول عام 2025، فإن الوضع يتطلب تحركات عاجلة على جميع المستويات. وتعمل مصر على تعزيز موقفها المائى من خلال مجموعة من الجهود القوية على المدى القريب والمستقبلى وتسعى الدولة إلى تنفيذ مشاريع كبرى لتحلية مياه البحر، مثل مجمعات التحلية الجديدة على الساحل الشمالى والبحر الأحمر، وتوسيع نطاق معالجة مياه الصرف الصحى وإعادة استخدامها، بما فى ذلك مشروع محطة بحر البقر، الذى يُعد الأكبر من نوعه عالميًا. بالإضافة إلى ذلك، تعمل مصر على تطوير نظم الرى الحديثة لترشيد استهلاك المياه فى الزراعة، وتشجيع زراعة المحاصيل الأقل استهلاكًا للمياه.

الملفات السابقة وغيرها تحدث عنها الدكتور أسامة سلامة، خبير الموارد المائية، فى السطور التالية.


محطة المحسمة.. نقلة نوعية فى معالجة مياه الصرف

مع بداية 2025، إلى أى مدى تؤثر الزيادة السكانية على نصيب الفرد من المياه فى مصر؟

الزيادة السكانية فى مصر تؤدى إلى تقليل نصيب الفرد من المياه، لأن زيادة عدد السكان تزيد من الطلب على الموارد المائية، مما يؤدى إلى ضغط كبير على المصادر المتاحة ويؤدى إلى تقليل الكمية المتوفرة لكل فرد، فمثلًا عندما كان عدد سكان مصر 55 مليون نسمة كان نصيب الفرد من المياه المتجددة 1000 متر مكعب وهو حد الفقر المائى، ومع تضاعف عدد السكان إلى حوالى 110 ملايين نسمة يكون متوسط نصيب الفرد من المياه المتجددة فى حدود 500 متر مكعب من المياه سنويًا وهو حد «الندرة المطلقة».

وما أبرز التحديات التى تواجه مصر فى 2025؟

التحديات التى تواجهها مصر فى 2025 وما بعدها، هى تحديات مستمرة ومتزايدة طالما استمرت أسبابها، والتى تتمثل فى الزيادة السكانية والرغبة





فى توفير الأمن الغذائى مع زيادة الطلب للنمو الاقتصادى، ويمكن تلخيص التحديات التى تؤثر على تأمين مصر لمواردها المائية فى زيادة الطلب على المياه فى جميع القطاعات، مما يزيد الضغط على الموارد المائية المتاحة. بالإضافة إلى تحديات التلوث للموارد المائية السطحية والخزان الجوفى بالدلتا، وكذلك تأثير تغير المناخ على أنماط هطول الأمطار وتواتر الجفاف، مما يؤدى إلى تقلب فى توافر المياه.

نضيف إلى ذلك تحديًا آخر فى غاية الأهمية وهو التحدى الخارجى والذى يتمثل فى بناء دول المنابع لمنشآت على النهر دون اتفاق مشترك ملزم، وعلاوة على ذلك هناك تحدٍ يتمثل فى التحديث الهيكلى والإدارى لأنشطة قطاع المياه وما يتطلبه من ميزانيات وتكنولوجيا وبناء قدرات للعاملين.

وهناك تحدٍ يتمثل فى جانب آخر وهو عدم قدرة استراتيجيات إدارة الطلب لمستخدمى المياه الرئيسيين على ترشيد





> الحكومة بالفعل تقوم بعدد من الإجراءات الفورية فى ظل ما تواجهه مصر من تحديات كبيرة فى مجال إدارة الموارد المائية، وهناك مجموعة من الإجراءات تساعد على تجنب أزمات المياه المحتملة



وما تأثير التغيرات المناخية على حصة مصر من مياه النيل؟

مشكلة المياه فى مصر مرتبطة بعوامل متعددة ومتشابكة تتجاوز التغيرات المناخية، لتشمل النمو السكانى، والنزاعات الإقليمية، والمشكلات والتحديات الإدارية، ولا توجد حلول سحرية لمشكلة المياه فى مصر، لكن يجب اتباع نهج شامل ومتكامل لمعالجة هذه المشكلة، وعلى أى حال تشكل التغيرات المناخية تهديدًا حقيقيًا لحصة مصر من مياه النيل، حيث يؤدى ارتفاع درجات الحرارة وتغير أنماط هطول الأمطار إلى عدة تأثيرات سلبية، منها تقلّب تدفقات مياه النيل، كما أن تغير أنماط هطول الأمطار قد يؤدى إلى فترات جفاف أطول وأكثر شدة، إضافة إلى ذلك يهدد ارتفاع منسوب سطح البحر المناطق الساحلية فى مصر، مما قد يؤدى إلى تملح الأراضى الزراعية وتلوث المياه الجوفية.

وكيف ترى استراتيجية مصر 2037 لإدارة الموارد المائية، وهل تعتقد أنها كافية لمواجهة التحديات الراهنة، وما الأولويات التى يجب التركيز عليها فيها لتحقيق استدامة الموارد المائية؟

تعتبر استراتيجية مصر 2037 أداة مهمة لإدارة الموارد المائية لتأمين مستقبل المياه فى ظل تحديات كبيرة تواجهها مصر فى مجال المياه، مثل الزيادة السكانية، وتغير المناخ، والنزاعات الإقليمية على المياه، والاستراتيجية بها نقاط قوة، فهى شاملة لجوانب متعددة من إدارة المياه، بدءًا من تحسين كفاءة استخدام المياه وحتى تطوير مصادر مائية جديدة، كما تركز على التكنولوجيا وتحقيق التنمية المستدامة فى قطاع المياه، من خلال تحقيق التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ورغم ذلك تواجه الاستراتيجية تحديات كبيرة جدًا مثل التمويل، حيث تتطلب تنفيذ الاستراتيجية استثمارات ضخمة، وقد تواجه تحديات فى تأمين التمويل اللازم، كما يتطلب تنفيذها تعاونًا وثيقا بين مختلف الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدنى، وقد تواجه تحديات فى التنسيق والتنفيذ، إضافة إلى ذلك قد تتطلب التغيرات السريعة فى الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية تعديلات مستمرة فى الاستراتيجية.

فى رأيـك، هل خطط الحكومة فى تطوير شبكات الرى وإعادة تدوير المياه تسير فى الاتجاه الصحيح؟

خطط الحكومة لتطوير شبكات الرى وإعـادة تدوير المياه تمثل خطوة إيجابية فى الاتجاه الصحيح، ولكن لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب مواصلة الجهود وتجاوز التحديات التى تواجهها ومن الصعب إعطاء تقييم لهذه الخطط فى الوقت الحالى، ويمكن القول إن هناك جهودًا مبذولة لتحسين إدارة الموارد المائية، ومع ذلـك، هناك حاجة إلى مزيد من الوقت لتقييم نتائج هذه الجهود على المدى الطويل ولتحقيق أقصى استفادة من هذه الخطط، يجب التركيز على التقييم الدورى لأداء هذه المشاريع وتحديد نقاط القوة والضعف. والاستثمار فى البحث العلمى لتطوير تقنيات جديدة لترشيد استهلاك المياه. كما يجب التنسيق بين مختلف القطاعات الحكومية المعنية بإدارة وتوفير المياه بالقدر المأمول، وأهـم تحدٍ هو مشكلة تفتت الملكية الزراعية فى الأراضـى القديمة والتى تؤدى إلى عدم استخدام الموارد المائية برشد وكفاءة مما يؤثر بالسلب على الإنتاجية المائية.

> الزراعة الذكية تساهم فى تقليل التلوث وتدهور التربة، مما يحافظ على البيئة، كما أنها تساعد المزارعين على التكيف مع التغيرات المناخية من خلال استخدام أصناف مقاومة للجفاف

وكيف يمكن تعزيز التعاون مع دول حوض النيل لضمان توزيع عادل للمياه؟

تحقيق هذا الأمر يتطلب مجموعة من الخطوات الاستراتيجية التى يمكن أن تساهم فى بناء ثقة متبادلة وضمان الإدارة المستدامة لموارد المياه، منها العمل على صياغة وتوقيع اتفاقيات قانونية جديدة أو تطوير الاتفاقيات الحالية لتكون شاملة وملزمة لجميع دول حوض النيل، مما يضمن التوزيع العادل والاستخدام المستدام للمياه، فضلاً عن تعزيز الحوار الدبلوماسى المستمر بين الـدول المتشاطئة لتعزيز التعاون والتفاهم المتبادل، مثل إنشاء مشروعات تنموية مشتركة مثل محطات توليد الطاقة ومشاريع للرى، مما يعزز من الشراكة الاستراتيجية بين هذه الدول.

كما أرى ضرورة تأسيس مراكز بحثية مشتركة لدراسة الوضع الهيدرولوجى للنيل، وبالإضافة إلى ذلك يجب تحفيز الاستثمارات المتبادلة فى المشاريع التنموية المتعلقة بالمياه والزراعة، وهناك مجالات كثيرة أخرى للتعاون مثل تعزيز المشاركات المجتمعية وتبادل المعلومات.

وماذا عن دور التكنولوجيا الحديثة فى تحسين إدارة الموارد المائية؟

تلعب التكنولوجيا الحديثة دورًا حاسمًا فى مواجهة التحديات المتزايدة فى مجال إدارة الموارد المائية، من خلال الاستثمار فى هذه التكنولوجيات وتطبيقها بشكل فعال، فعلى سبيل المثال تستخدم الأقمار الصناعية لتصوير مساحات واسعة ورصد التغيرات فى الأنهار والبحيرات والمناطق الزراعية، مما يساعد فى تقدير كميات المياه المتاحة وتحديد المناطق التى تعانى من الجفاف أو الفيضانات، كما توضع أجهزة المراقبة فى الأنهار والبحيرات والخزانات لقياس مستويات المياه وجودتها ودرجة الحرارة وغيرها من المعايير الهامة، كذلك تستخدم أنظمة المعلومات الجغرافية لجمع وتحليل البيانات الجغرافية المتعلقة بالمياه، مما يساعد فى اتخاذ قرارات أفضل بشأن إدارة الموارد المائية، وأيضًا تستخدم التكنولوجيا الحديثة فى تطوير تقنيات جديدة لمعالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها فى الزراعة والصناعة، مما يزيد من كفاءة استخدام المياه. بالإضافة إلى ذلك تستخدم النماذج الحاسوبية للتنبؤ بتدفق المياه فى الأنهار وتوقع الفيضانات والجفاف، مما يساعد فى اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة. ومجال التكنولوجيا الحديثة فى مجال المياه لا يتوقف عن الجديد.

وكيف يمكن تحسين تقنيات الرى لتقليل الفاقد من المياه وزيادة كفاءة الاستخدام، وهل يمكن أن يلعب التحول نحو الزراعة الذكية دورًا كبيرًا فى المستقبل المائى والزراعى لمصر؟

تحسين تقنيات الرى والتحول نحو الزراعة الذكية أمران ضروريان لتحقيق الأمن الغذائى والحفاظ على الموارد المائية، ومن خلال الاستثمار فى هذه التقنيات وتوفير الدعم للمزارعين، يمكننا تحقيق مستقبل زراعـى مستدام، وهناك العديد من التقنيات الحديثة التى يمكن تطبيقها لتحسين كفاءة استخدام المياه فى الزراعة، ومن أهمها الرى بالتنقيط والذى يقلل من البخر والهدر والرى بالرش الدقيق وأنظمة الرى الذكية التى تعتمد على أجهزة استشعار لقياس رطوبة التربة واحتياجات المحاصيل من المياه، مما يسمح بتحديد كمية المياه المطلوبة بدقة وتوقيت الرى المناسب.

أما عن دور الزراعة الذكية فى المستقبل المائى والزراعى، فالزراعة الذكية هى مفهوم يشمل استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحسين الإنتاج الزراعى مع الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتلعب الزراعة الذكية دورًا حيويًا فى المستقبل المائى والزراعى، من خلال استخدام أنظمة الرى الذكية وأجهزة الاستشعار، يمكن تحديد احتياجات المحاصيل من المياه بدقة وتقليل الهدر، كما تساعد الزراعة الذكية على زيادة الإنتاج الزراعى من خلال توفير الظروف المثالية لنمو النباتات.

وتساهم الزراعة الذكية فى تقليل التلوث وتدهور التربة، مما يساعد على الحفاظ على البيئة، ويمكن للزراعة الذكية أن تساعد المزارعين على التكيف مع التغيرات المناخية من خلال استخدام أصناف مقاومة للجفاف وتقنيات الزراعة المحافظة على التربة.

وعلى الرغم من هـذه الفوائد للزراعة الذكية فهناك التحديات التى تواجه تطبيق هذه التقنيات، مثل تكلفة تطبيق هذه التقنيات والتى تكون عالية بالنسبة للصغار والمزارعين متوسطى الدخل، كما يفتقر بعض المزارعين إلى الوعى الكافى بأهمية هذه التقنيات وكيفية استخدامها، هذا إلى جانب أن بعض المناطق تحتاج إلى تطوير البنية التحتية لتسهيل تطبيق هذه التقنيات.

وهل هناك إجـراءات فورية يمكن أن تتخذها الحكومة لتجنب أى أزمات مياه محتملة؟

الحكومة بالفعل تقوم بعدد من الإجراءات الفورية فى ظل ما تواجهه مصر من تحديات كبيرة فى مجال إدارة الموارد المائية، وهناك مجموعة من الإجـراءات تساعد على تجنب أزمات المياه المحتملة وتعزيز الأمن المائى على المدى الطويل، مثل التقييم الشامل للموارد المائية، وكذلك الرصد المستمر باستخدام التقنيات الحديثة وتشجيع الزراعة الذكية ومعالجة مياه الصرف الصحى ومياه الصرف الزراعى وتجميع مياه الأمطار والتوسع فى مياه التحلية والاستثمار فى البنية التحتية وبناء قدرات الجهاز الإدارى فى مجال موارد المياه، بالإضافة إلى تطبيق القوانين والتشريعات بصورة صارمة، فضلا عن ضرورة إصدار تشريع ما لحل مشكلة تفتت الملكية الزراعية، وكذا العمل على تطبيق مفهوم الإنتاجية المائية كأحد أهم أدوات تقييم المشروعات المائية والزراعية.



بقلـم: **غالى محمد**

قبل أن أكتب هذا المقال، بتلك الكلمات عن «مصر.. الدولة المحورية»، ترددت كثيرًا؛ لأن الكلمات والحروف، مهما كانت لن تصنع «مصر.. الدولة المحورية»؛ لأن مصر، بالتاريخ والجغرافيا هى التى تصنع الحروف والكلمات والجمل والمقالات، وتصنع التنوير وتصنع التاريخ؛ لأنها الدولة المحورية مهما كره الكارهون. ترددت فى الكتابة عن «مصر.. الدولة المحورية»؛ لأن الله فى القرآن الكريم قد بشر للخلق أجمعين، منذ أن خلق الأرض ومَن عليها وحتى يوم القيامة، بـ«مصر.. الدولة المحورية» حين ذكرها فى القرآن الكريم سبع مرات. كما أن سيدنا محمد –صلى الله عليه وسلم– قد خصّ مصر فى أكثر من حديث شريف، وبما يؤكد «مصر.. الدولة المحورية» منذ أن بعثه الله –سبحانه وتعالى– بالرسالة. لن أتكلم كثيرًا، عن «مصر.. الدولة المحورية» فى الرسائل السماوية والأديان والعقائد، لأقفز بالكلمات البسيطة معبرًا عن كل مواطن مصرى أن «مصر.. الدولة المحورية» على مر التاريخ. «تغيث ولا تُغاث»، ومصر مهما فعلت «لا تمن ولا يُمَن عليها». مصر منذ أن خلقها الله سبحانه وتعالى، ولأنها دولة محورية قوية، وهى تتلقى السهام وحتى يومنا هذا؛ لأن الكل يخشى من المارد المصرى، ويخشى «مصر.. الدولة المحورية القوية».



بالتاريخ والجغرافيا

مصر.. الدولة المحورية

ولو كانت دولة ضعيفة هشّة، لما تم توجيه السهام إليها، وما تآمر عليها الأعداء وأهل الشر على مر التاريخ. وكما هو معروف فى قواميس وسُنة الحياة، أن السهام لا يتم تصويبها إلى الضعفاء الذين لا ذكر لهم، بل يتم تصويبها إلى الأقوياء المؤثرين ويصنعون الأحداث. ولأن «مصر.. الدولة المحورية» هى القوية وهى التى تصنع الأحداث؛ فإن الكل يعمل لها حسابًا منذ القدم وحتى الآن، ومهما كانت الأحداث والمؤامرات، فإنها لم تفقد هذا الدور على مر الزمن وحتى الآن، بل يزداد هذا الدور المحورى بريقًا وقوة، ولا تهرول مصر إلى أحد، لكى تكتسب منه أى مواقف سياسية وسط عنفوان الأحداث والمؤامرات، مهما كانت شدتها، بل يهرول إليها مَن حولها لتحديد اتجاه بوصلة الأحداث والمواقف السياسية. ليس هذا قولى، ولكنه التاريخ، الذى تتحدث مجلداته ووسائل إعلامه عن مكانة «مصر.. الدولة المحورية». لن أعود إلى التاريخ لأبرهن على ذلك، لأن التاريخ قال قولته، والتى تتجسد الآن بقوة فى «مصر.. الدولة المحورية» التى حافظ عليها شعبها وحكامها على مر التاريخ وحتى الآن. حتى إن حاول البعض أن يخذلها، كما حدث أثناء فترة حكم الإخوان، فإن الشعب والقادة المخلصين قد هبوا، للحفاظ على «مصر.. الدولة المحورية» القوية. وإذا كنت قلت فى بداية هذا المقال، إن «مصر.. الدولة المحورية» تغيث ولا تُغاث، فلنرَ المشاهد فى الأعوام والفترات الأخيرة، أن مصر فتحت أذرعها كدولة محورية قوية لكل الأشقاء من اليمن وليبيا وسوريا والسودان، وإغاثة الفلسطينيين فى غزة بالمساعدات والمواقف الحاسمة دون أن تمن على أحد. «مصر.. الدولة المحورية» كلما اشتدت الشدائد حولها، بقيت قوية لا يقدر أحد على الاقتراب منها. وهنا أقول لمَنْ يقرأ «انظر حولك» شدة الأهوال والحروب، والكل يخشى الاقتراب من مصر، لأن لديها جيشًا قويًا يحميها ورئيسًا قادرًا بحكمته على حماية «مصر.. الدولة المحورية»، ويحافظ

من منظور «مصر.. الدولة المحورية» فإننا نسجل بفخر وبكل قوة أن الرئيس عبدالفتاح السيسى استطاع بوطنيته، ومعه الجيش المصرى وكل الأجهزة السيادية والحكومية وبمساندة الشعب المصرى الواعى، أن يزيد من قوة وفاعلية الدور المحورى لمصر



الرئيس السيسى، وسط هذه الأحداث التى تشهدها المنطقة، والرسائل التى يبعثها بين الحين والآخر قد عززت من قوة «مصر.. الدولة المحورية» لتوجيه الأحداث فى التوقيتات المناسبة؛ لأن مصر لا تهرول إلى أحد، ولكن يهرول إليها وإلى رئيسها الآخرون. ولا أريد أن أقف كثيرًا عند بعض الأصوات التى طالبت مصر مؤخرًا، بالهرولة إلى مَن تولى زمام الأمور فى سوريا؛ لأن هؤلاء يطالبون بذلك فى عجلة من أمرهم، دون أن يقرأوا الأحداث جيدا، وتطوراتها المتوقعة فى المستقبل. وهنا أسجل، بقوة، أن مصر، وإن التزمت الصمت، فهى تقوم بدورها المحورى الذى يحافظ عليها وعلى كل أركان الأمن القومى، بكل اتجاهاته وأبعاده. ومن منظور «مصر.. الدولة المحورية» فإننا نسجل بفخر وبكل قوة أن الرئيس عبدالفتاح السيسى استطاع بوطنيته، ومعه الجيش المصرى وكل الأجهزة السيادية والحكومية وبمساندة الشعب المصرى الواعى، أن يزيد من قوة وفاعلية الدور المحورى لمصر. هذا الدور المحورى المتكامل الذى جعل الصوت مسموعًا، لولا حكمة الرئيس السيسى وقوته وسط هذه الأحداث لما كان مؤثرًا. لكن مهما سمعنا عن أدوار برزت مؤخرًا لدول هنا وهناك، مهما كان حجمها، فهى لن ترقى أبدًا مهما كان لها من دور، لدور «مصر.. الدولة المحورية» منذ أن حكم الرئيس السيسى مصر المحروسة. وهذا ليس قولًا مرسلًا أو حروفًا أو كلمات أو مقالات، وإنما هو الواقع الذى ينطق بالحق اليقين، الذى يزلزل ويرعب الذين يحاولون أن يشككوا فى الدور المحورى لمصر. أقول ذلك بكل فخر، مثل كل الشعب المصرى الذى يرى فى كل الدول التى تحيط بمصر، من شدائد وأعاصير، بينما مصر تبنى وتعمر، وتحدث وتقوى جيشها، وينتشر الأمن والأمان فى كل ربوعها، ليس على ظهر أرض مصر المحروسة، ولكن فى أعماق باطنها، حيث ينتشر الأمن والأمان، حتى الرمال التى تشرق عليها شمس الله كل صباح فى الصحراء، وذرات الطين فى الوادى والدلتا، وجبال سيناء الحبيبة، تشهد بهذا الأمن وذاك الأمان. الأمن والأمان فى «مصر.. الدولة المحورية» فوق أرضها وتحت أرضها، وفى البحار التى تقع عليها، بفعل رئيس حكيم وجيش قوى. الدمار من حولنا، ومصر تبنى وتعمر، بكل أنواع المشروعات، مصر تنشئ المدن الجديدة، تواصل مشروعات استراتيجية فى النقل، مثل شبكة القطار الكهربائى السريع، وغيرها. وتشهد أكبر نهضة صناعية الآن فى كافة المجالات. وتقوم بتنفيذ أكبر وأهم المشروعات الزراعية. وتعمر الصحراء، بالمشروعات والصناعات المختلفة وتخطط لأن تكون مصر مركزًا إقليميًا للطاقة كافة، وفى هذا المجال نشهد الآن تنفيذ أكبر عدد من مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة. وها هو ساحل البحر المتوسط، يشهد تنفيذ أكبر عدد من المدن العالمية، مثل مدينة العلمين الجديدة، والمنصورة الجديدة، وغيرهما. وقبل هذا وذاك، العاصمة الإدارية الجديدة، التى توقفت عندها منذ أيام، لحظة مشاهدة الماراثون الخيرى للشيخ زايد، الذى ينطق بجمال العاصمة الإدارية الجديدة. «مصر.. الدولة المحورية» تبهر العالم الآن، بكل مشروعات التنمية، التى تؤكد فى كل لحظة أن المارد المصرى لن يقف فى طريقه كائنًا مَن كان.

إنها «مصر.. الدولة المحورية» التى تعمل لها كل دول العالم ألف حساب.



مصر فتحت أذرعها كدولة محورية قوية لكل الأشقاء من اليمن وليبيا وسوريا والسودان، وإغاثة الفلسطينيين فى غزة بالمساعدات والمواقف الحاسمة دون أن تمن على أحد، وكلما اشتدت الشدائد حولها، بقيت قوية لا يقدر أحد على الاقتراب منها

على أمنها القومى بكل حسم وبطولة، مع شعب قوى لديه وعى «بمصر.. الدولة المحورية» ويلتف على قلب رجل واحد، يحافظ على مصر المحروسة دون أن يقترب منها كل مَن تسول له نفسه، ولا يجرؤ أحد على الاقتراب من ذرة رمل واحدة على أى من حدود «مصر.. الدولة المحورية».

منذ أن تولى الرئيس عبدالفتاح السيسى حكم مصر المحروسة، و«مصر.. الدولة المحورية» تعمل لها كل دول العالم ألف حساب. لأن الرئيس السيسى يحسب حساباته فقط من خلال وطنيته، وكافة الأجهزة السيادية الواعية، بالحفاظ على أمن مصر القومى. وهنا نسجل، أن رؤية

قدمت للمواطنين 288 مليون خدمة خلال 100 يوم

«بداية».. «بناء الإنسان» متواصل

«بناء الإنسان»، التحدى الأكبر الذى استطاعت الدولة المصرية أن تخطو فى طريقه خطوات كثيرة، فالقيادة السياسية، وعلى رأسها الرئيس عبدالفتاح السيسى، كانت تدرك جيدًا أن «تشييد الحجر» واجب أن تتوازى معه عملية «بناء البشر»، وهو ما ترجم خلال العام الماضى فى صورة مبادرة رئاسية أطلقها الرئيس «السيسى» تحت اسم «بداية جديدة لبناء الإنسان»، والتى تعتبر «درة تاج» المبادرات الرئاسية التى تهدف فى مجملها إلى تنمية المواطن المصرى.

كتبت: إيمان النجار

على مدار 100 يـوم، منذ أطلق الدكتور مصطفى مدبولى، رئيس مجلس الوزراء، مبادرة «بداية»، حرصت المبادرة على تحقيق مستهدفات عديدة فى مختلف المجالات التى تمس حياة المواطنين، وبـدأ المواطن يشعر بـمـردود «البناء» خـلال العام المنصرم، والتوقعات كافة تُشير إلى أن المصريين سيجنون مزيدًا من ثمار «بداية» خلال العام الجديد 2025.

الدكتور خالد عبدالغفار، نائب رئيس مجلس الـوزراء للتنمية البشرية، وزير الصحة والسكان، أكد أن مستهدفات مبادرة «بداية» تضمن السعى إلى الوصول لنظام صحى يشمل جميع المواطنين، وتعليم أفضل قادر على الإسهام فى توفير وظائف تناسب المستقبل، مع العمل على توفير عمل لائق للجميع، وتحقيق تنمية عمرانية متكاملة ومستدامة، وضمان حياة كريمة لجميع المصريين، وتأهيل الشباب لأن يصبحوا شركاء اليوم وقادة الغد، إلى جانب تمكين المرأة، وتعزيز تكافؤ الفرص فى جميع المجالات، وذلك بمشاركة 32 جهة حكومية وأهلية وخاصة.

الأرقـام تعكس حجم الخدمات التى قدمتها المبادرة، حيث قدمت المبادرة نحو 288 مليونًا، و190 ألفًا و627 خدمة، خلال 100 يوم من عمل، منها 224 مليونًا و842 ألفًا و585 خدمة صحية متنوعة بجميع محافظات الجمهورية، شملت الانتهاء من 148 ألفًا و819 تدخلًا جراحيًا ضمن مبادرة إنهاء قوائم انتظار المرضى، ساهم فيها البنك المركزى بتقديم 14 ألفًا و72 عملية، إلى جانب إطلاق 1525 قافلة طبية شاملة التخصصات، قدمت مليونًا و587 ألفًا و403 خدمات، كما تم دعم البنية التحتية للمستشفيات الجامعية بمختلف المحافظات والتى ستمتد إلى 2025 بنحو 1.2 مليار جنيه مساهمة من البنك المركزى، وتوفير عدد من التجهيزات الطبية لدعم المستشفيات الحكومية والجامعية، علاوة على تقديم ندوات التوعية من قبل هيئة الإسعاف لما يقرب من 20 ألف مواطن من مختلف الفئات، فى النوادى والمدارس والجامعات والمصانع.

كذلك، نفذت المبادرة 5 ملايين و293 ألفًا و198 فاعلية لتنمية مهارات طلاب المدارس والمعلمين وإكسابهم المهارات اللازمة.

«تطوير المدارس»

«تطوير المدارس» أحد المحاور التى عملت عليها الـمـبـادرة، حيث تم تـطـويـر 5 مـــدارس فنية، وتـم التشغيل الفعلى لمدرستين خـلال العام الدراسى 2024-2025، وتم الانتهاء من تجهيز 3 مدارس سيتم تشغيلها خلال العام الدراسى 2025-2026، علاوة على تمويل تطوير 10 مـدارس، وجـار الانتهاء من تسليم المبانى لتجهيزها للتشغيل خلال العام الدراسى 2025-2026، وذلك ضمن مبادرة تشغيل 100 مدرسة فنية، كما استفاد 15 ألفًا و537 دارسًا بمبادرة «لا أمية مع تكافل»، بالإضافة إلى قوافل امتحانات لـ3 آلاف و579 دارسًا.

«التدريب المهنى»

كذلك، قدمت المبادرة خدمات التدريب المهنى الـلازم للشباب من الجنسين فى مراكز التدريب المتنقلة والتى تجوب القرى والنجوع الأكثر احتياجًا فى مختلف المحافظات من خلال إطلاق مبادرة «مهنتك مستقبلك»، لتنمية المهارات وبناء القدرات والتدريب المهنى والتمكين الاقتصادى، بإجمالى 34 مركز تدريب متنقلا، وكذلك تقديم برامج التدريب المهنى بمراكز التدريب الثابتة فى 25 محافظة بإجمالى 48 مركزًا ثابتًا، وشمل التدريب 49 مهنة، بإجمالى 192 دورة تدريبية، استفاد منها 3 آلاف و721 مستفيدًا.

> د. خالد عبدالغفار: مستهدفات مبادرة «بداية» تضمن السعى إلى الوصول لنظام صحى يشمل جميع المواطنين، وتعليم أفضل قادر على الإسهام فى توفير وظائف تناسب المستقبل

كما تم تقديم عددٍ من البرامج والخدمات والمبادرات المتنوعة على المستوى التعليمى «طلابًا ومعلمين» والمستوى الدعوى والتوعوى والمستوى المجتمعى والتى لمست واقع المواطن المصرى فى مختلف الفئات والمراحل العمرية «ميدانيًا وإلكترونيًا» بلغ عددها مليونًا و70 ألفًا و361 خدمة، استفاد منها 14 مليونًا و174 ألفًا و43 مستفيدًا، إلى جانب التدريبات المهنية والفنية والمنح للمشروعات الصغيرة، والورش التفاعلية لترشيد الاستهلاك وإعادة الاستخدام، والزيارات الحقلية والإرشاد الزراعى، والحفاظ على الثروة الحيوانية، وتحصين الحيوانات وتقديم آلات زراعية حديثة، استفاد منها 27 ألفًا و769 مواطنًا.

«تنمية المشروعات»

وفى مجال تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، تمكنت «بداية» من تمويل 93 ألفًا و507 مشروعات من المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر للشباب والأسر الأولى بالرعاية، هذا إلى جانب توفير 51 ألفًا و127 فرصة عمل، كما تم إصدار 678 رخصة مؤقتة للمشروعات الجديدة و385 رخصة توفيق أوضاع للمشروعات غير الرسمية، و2338 شهادة تصنيف للمشروعات وعدد 2330 من شهادات المزايا التى تم إصدارها للتمتع بحوافز قانون 152، علاوة على تنفيذ مشروعات التنمية المجتمعية والبشرية فى القرى الأكثر احتياجًا بقيمة تمويل 17 مليونًا و7 آلاف جنيه للبنية الأساسية والتنمية المجتمعية والتدريب، بالإضافة إلى تنفيذ ندوات عن الشمول المالى من خلال الرائدات الاجتماعيات، استفاد منها 97 ألفًا و853 مستفيدًا.

التنمية البشرية

خدمات «بداية»، تضمنت عقد نـدوات وورش عمل تفاعلية

فى مختلف مجالات التنمية البشرية، شملت عقد 3 آلاف و492 ندوة توعوية وعلمية وتثقيفية لجميع الفئات، استفاد منها مليون و262 ألفا و853 مشاركا.

خلق بيئة عمل آمنة

المبادرة أيضًا تضمنت عقد ندوات التوعية وملتقيات السلامة والصحة المهنية لخلق بيئة عمل آمنة، بمشاركة أصحاب الأعمال والعمال، وذلك فى مجال السلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل، بلغ عددها 191 ندوة، استفاد منها 12 ألفا و243 مستفيدًا.

ونظمت «بداية» 6 ملتقيات توظيف، بمشاركة وزارة العمل، ومعهد السالزيان «دونبوسكو الإيطالى» وشركة هواوى مصر، وعدد من شركة القطاع الخاص استفاد منها 2289 شابًا وفتاة، كما تم توفير 382 فرصة عمل للأشخاص ذوى الإعاقة، وذلك فى إطار حرص الدولة على رعاية وحماية الأشخاص ذوى الإعاقة ودمجهم فى سوق العمل.

كذلك، استهدفت «بداية» تقديم الرعاية الصحية والاجتماعية، والتدريب والتشغيل وضمان توافر اشتراطات السلامة والصحة المهنية للعمالة غير المنتظمة بجميع فئاتها، حيث تم إطلاق حملة لمد الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة بالمشروعات القومية، تم من خلالها إصدار شهادة قياس مستوى المهارة ورخصة مزوالة الحرفة، وإصدار بطاقات الرقم القومى، مثبت بها مهنة العامل، بهدف التأمين الصحى والاجتماعى، وذلك فى 6 مواقع عمل استفاد منها 11 ألفا و437 عاملاً.

التوثيق والتصديق

وشاركت «بداية» فى مجال التوثيق والتصديق على المحررات الرسمية، بتقديم 92 ألفا و109 خدمات ثابتة ومتحركة خلال الفترتين الصباحية والمسائية.

فعاليات متنوعة

كما نظمت مبادرة «بداية» عددًا من الفعاليات المتنوعة ما بين ندوات ومحاضرات وورش تفاعلية وعروض مسرحية ومهرجانات دولية وقوافل ثقافية ومؤتمرات، شملت جميع فئات المجتمع، بلغ عددها 13 ألفا و737 فعالية ثقافية، استفاد منها مليون و280 ألفا و886 مشاركا.

وقدمت «بداية» عددًا من البرامج والأنشطة الشبابية والرياضية بلغ عددها24 ألفا و502 برنامج ونشاط، استفاد منها11 مليون و195 ألفا و623 مستفيدًا من الشباب والنشء وكبار السن وذوى الهمم.

ونفذت «بداية» 212 فعالية، ما بين جولات إرشادية وأنشطة، لرفع الوعى الأثرى عن المتاحف والمناطق الأثرية استفاد منها 13 ألفا و654 مواطنًا، بينما تم تدريب وتأهيل 12 ألفًا و350 مواطنًا، وتقديم 283 ندوة توعوية فى ما يتعلق بالرقمنة والتحول الرقمى، لتعزيز الثقافة الرقمية، استفاد منها 9 آلاف و961 مواطنًا.

كما قدمت المبادرة العديد من الخدمات من خلال وحدات الإدارة المحلية، بمختلف المحافظات، بلغت 44 ألفا و817 خدمة، استفاد منها 237 ألفًا و437 مواطنًا، كما تم عقد 2685 لقاء وجلسة استماع لحل مشاكل المواطنين، علاوة على تنفيذ 1925 ندوة توعية للعمل على حل أبرز التحديات التى تواجه المحافظات، بالإضافة إلى عقد 37 تدريبًا لتقديم الدعم الفنى للمزارعين من خلال 8 مدارس حقلية للمزارعين لمبادرة تنمية التكتلات، وتنفيذ 4 آلاف و299 ندوة وبرنامجًا تدريبيًا لزيادة الوعى البيئى وتمكين الشباب والفتيات واكتساب المهارات، بالإضافة إلى تنفيذ عدد من القوافل التنموية المجتمعية الشاملة بلغ عددها 664 قافلة استفاد منها 357 ألفًا و78 مواطنًا.

مياه الشرب وخدمات الصرف الصحى

وفى مجال توفير مياه الشرب وخدمات الصرف الصحى، نفذت المبادرة الرئاسية أنشطة عديدة تضمنت تنفيذ 13 ألفًا و10 أنشطة متنوعة ما بين خدمات تنفيذ الوصلات المنزلية لمياه الشرب والصرف الصحى للأسر الفقيرة بالقرى الأكثر احتياجًا، والحملات التوعوية والورش التفاعلية لرفع الوعى بثقافة ترشيد استهلاك المياه، والتغيرات المناخية، وورش السباكة الخفيفة للسيدات، استفاد منها 5 ملايين و291 ألفا و911 مستفيدة.

خدمات الكهرباء

ووفرت «بداية» سيارات خدمات الكهرباء –المتنقلة- بواقع 9 سيارات لـ7 شركات توزيع كهرباء، وبلغ عدد المترددين عليها 52 ألفا و160 عميل، للحصول على الخدمات المختلفة، فيما بلغ عدد الخدمات المقدمة لكبار السن 81 ألفا و540 خدمة، كما تم الانتهاء من تركيب 283 ألفًا و584 عداد كودى، خلال فترة المبادرة، إلى جانب تنفيذ 115 ندوة توعوية عن أهمية ترشيد الطاقة، بحضور 3 آلاف و541 مواطنًا، علاوة على إنجاز 60فى المائة من خطة المبادرة لتطوير مراكز الخدمة بواقع 9 مراكز.

«بداية» توفر الرعاية الصحية والاجتماعية، والتدريب والتشغيل وضمان توافر اشتراطات السلامة والصحة المهنية للعمالة غير المنتظمة بجميع فئاتها







تحقيق العديد من الإنجازات فى مجال الخدمات البيئية، تضمنت إزالة مخلفات من المحافظات المختلفة بإجمالى 9 ملايين و976 ألفًا و941 طنا

الخدمات البيئية

وحققت «بداية» العديد من الإنـجازات فى مجال الخدمات البيئية، تضمنت إزالة مخلفات من المحافظات المختلفة بإجمالى 9 ملايين و976 ألفًا و941 طنا، كما تم زراعة وتشجير وتحسين نوعية البيئة وتقليل الانبعاثات من خلال مبادرة «100 مليون شجرة» وتم زراعة 38 ألفا و846 شجرة، بجانب تنفيذ 1276 مشروعًا للتنمية البشرية والمجتمعية، نجح فى توفير 2052 فرصة عمل، بالإضافة إلى تنفيذ نـدوات وورش تفاعلية لرفع الوعى البيئى والتوعية بالقضايا المتعلقة بالمناخ، ورفع وعى الطلبة بأهمية الحفاظ على المياه بلغ عددها 1079 ندوة، بمشاركة 37 ألفًا و101 مشارك.

كما قدمت المبادرة الرئاسية، عددًا من الخدمات البيطرية، بلغ عددها 3 ملايين و234 ألفًا و743 خدمة بيطرية.

تنمية الأسرة المصرية وتمكين المرأة

واستفاد من خدمات المبادرة 2 مليون و284 ألفًا و436 سيدة، من خلال 4 آلاف و369 خدمة ونشاط، وفى مجال تنمية الأسرة المصرية وتمكين المرأة.

الألف يوم الأولى فى حياة الطفل

كما استفادت 6 ملايين و230 ألفا و167 سيدة من حملات توعية لرفع الوعى بأهمية الألف يوم الأولى فى حياة الطفل، من خلال الرائدات الريفيات، كما حصلت 648 ألفا و846 سيدة على منحة الألف يوم، واستفادت512 ألفًا و953 سيدة من مبادرة «كمل الزغروطة» للتوعية بخطورة زواج الأقـارب، وما يترتب عليه من أمراض وراثية تهدد بناء الأسرة مستقبلاً، وترشيد الإنفاق الحكومى على علاج الأمراض الوراثية الناتجة عن زواج الأقـارب، علاوة على تنفيذ 314 ألفا و524 مشروع تدريب للمرأة الريفية، وتنفيذ أنشطة تدريب البرنامج القومى «مـودة» للمقبلين على الـزواج استفاد منها87 ألفا و606 متدربين، إلى جانب تقديم الدعم لـ185 ألفًا و572 سيدة عاملة، من خلال مراكز خدمة المرأة العاملة.

وتمكنت المبادرة من رفع الوعى لـ132 ألفًا و509 مواطنين بخدمات بنك ناصر الاجتماعى ومساعدتها فى الحصول على مشروع من خلال الرائدات الاجتماعيات، تنفيذًا لمشروع تسويق خدمات بنك ناصر الاجتماعى، علاوة على تقديم خدمات مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية لـ11 ألفًا و947 أسرة، وتنفيذ حملات طرق الأبواب للتوعية بمخاطر الإدمان والتعاطى وصلت لـ165 ألفًا و65 شابًا وفتاة.

الحماية الاجتماعية

واستفاد من خدمات المبادرة الرئاسية «بداية» فى مجال الحماية الاجتماعية، آلاف المواطنين، حيث وفرت المبادرة فى مجال الدعم السلعى والغذائى، مجموعة من السلع الأساسية، بالإضافة إلى أنه قد تم توزيع كراتين مواد غذائية بإجمالى54 ألفًا و830 كرتونة على الأسر الأولى بالرعاية، استفاد منها 97 ألف أسرة.

الدعم السلعى

وتضمنت خدمات المبادرة فى مجال الدعم السلعى، توزيع 4 آلاف و825 طنًا من اللحوم والدواجن على الأسر الأولى بالرعاية، استفاد منها 297 ألفا و195أسرة، كما تم توفير الأدوات المدرسية من خلال إقامة معارض «أهلًا مدارس» والتى بلغ عددها 53 معرضًا بكافة محافظات الجمهورية، إلى جانب تنفيذ 15 معرض كساء لطلاب الجامعات الحكومية، والأسر الأولى بالرعاية، وتوزيع 375 ألف قطعة ملابس ومفروشات استفاد منها 165 ألف مستفيد، علاوة على تقديم المساعدات والدعم للأسر الأكثر احتياجًا (تعليم، منح، زواج، وتعويضات) لـ470 ألفًا و308 مواطنين، وتيسير زواج 350 فتاة من اليتيمات والفتيات الأولى بالرعاية، وتزويدهن بكافة مستلزمات الزواج.

أيضًا من خلال المبادرة تم توزيع بطاقات برنامج الدعم النقدى تكافل وكرامة لـ مليون و190 ألفا و833 مستفيدًا، وأنهت قوائم انتظار، وأغلقت الشكاوى المقدمة من المواطنين لـ54 ألفًا و646 مواطنًا، كما قدمت 40 ألف خدمة تكنولوجية متنقلة، إلى جانب حل الشكاوى وتقديم 103 آلاف و972 خدمة بريدية.

ووفـرت المبادرة الاحتياجات الضرورية لـذوى الاحتياجات الخاصة والإعـاقـات شديدة الصعوبة، ومنها استخراج كارت الخدمات المتكاملة لحالات ذوى الاحتياجات، استفاد منها 2000 مواطن من ذوى الإعاقة، كما استفاد4 ملايين و782 ألفًا و373 مواطنا، من مبادرة «أحسن صاحب» فى جميع مراكز الشباب والجامعات والمدارس، بالإضافة إلى توزيع 37 ألفًا و945 بطاقة إثبات الإعاقة والخدمات المتكاملة، وتقديم الخدمات التأهيلية مـن خـلال مؤسسات رعـايـة وتأهيل الأشـخـاص ذوى الإعاقة وتوفير الأجهزة التعويضية لـ104 آلاف و747 مواطنًا من ذوى الاحتياجات الخاصة.

ازدواج منطقة البحيرات المرة..
«رئة دولارية» جديدة لقناة السويس



أعمال تطوير مستمرة ومتتابعة تشهدها قناة السويس، وبعد نجاح جهود هيئة قناة السويس خلال أزمة السفينة Ever Given، تم التعجيل والإسراع فى خطط تطوير وتعميق المجرى الملاحى فى القطاع الجنوبى للقناة، ويضمن مشروع التطوير، رفع كفاءة القناة وتصنيفها العالمى ويحافظ على مكانتها الملاحية الرائدة، تتضمن الخطة إنشاء قناة ازدواجية بمنطقة البحيرات، وهو ما أعلن عنه الفريق أسامة ربيع، رئيس هيئة قناة السويس، مؤكدًا على نجاح التشغيل التجريبى لمشروع ازدواج قناة السويس فى منطقة البحيرات المرة الصغرى، ضمن مشروع تطوير القطاع الجنوبى للقناة، وذلك بعبور سفينتين من المجرى الملاحى الجديد للقناة بعد انتهاء أعمال التكريك بالمشروع من الكيلو متر 122 ترقيم قناة إلى الكيلو متر 132 ترقيم قناة، مما يؤكد حدوث انطلاقة فى هذا المرفق الحيوى فى العام الجديد، صحيح قناة السويس تأثرت بشدة بسبب الصراع الإقليمى، لكن التجارب السابقة تؤكد أن أية تحديات أو عوائق تنتهى، وبالتالى لابد من مواصلة الإنجاز.

تحقيق: منار عصام



حركة الملاحة بالقناة، شهدت عبور كل من سفينة الصب FU XING HAI والسفينة SUVARI BEY مِن منطقة ازدواج القناة بالبحيرات المرة الصغرى بالمجرى الجديد للقناة خلال رحلتهما ضمن القافلة المتجهة جنوبًا، وذلك بالتوازى مع عبور4 سفن من الناحية الشرقية للقناة الأصلية وهى سفينة الحاويات MATHILDE SCHULTE، والسفينة متعددة الأغـراض COSCO SHIPPING TENG Da وسفينة الصب YANGTZE ALPHA والسفينة RUI FU Cheng.

الهيئة اتخذت العديد من الإجراءات لضمان نجاح عملية التشغيل التجريبى، بداية من تجهيز المجرى الجديد بالشمندورات والتجهيزات الملاحية اللازمة بموقع المشروع، بالإضافة إلى تعيين قاطرتين مصاحبتين للتأمين الملاحى ومجموعة من أكفأ مرشدى القناة لإرشاد السفن فى المجرى الجديد لمشروع الازدواج، وذلك بعد قيامهم بمعاينة موقع المشروع، وعمل مناورة تجريبية بأكاديمية التدريب البحرى والمحاكاة على العبور الآمن.

مشروع تطوير القطاع الجنوبى بشقيه، يعد نقلة نوعية كبيرة ستساهم فى تعزيز الأمان الملاحى بالقناة وتقليل تأثيرات التيارات المائية والهوائية على السفن العابرة، لافتًا إلى أن ما سيحققه مشروع ازدواج القناة فى منطقة البحيرات المرة الصغرى من مزايا ملاحية عديدة، تتمثل فى زيادة مساحة الازدواج 10 كيلو مترات تُضاف لقناة السويس الجديدة، ليصبح طولها 82 كيلو مترًا بدلاً من 72 كيلو مترًا، سيساهم فى زيادة الطاقة الاستيعابية للقناة بمعدل 6 إلى 8 سفن إضافية يوميًا، فضلاً عن زيادة القدرة على التعامل مع حالات الطوارئ المحتملة.

وقد وجه رئيس الهيئة بالتنسيق المشترك بين إدارة التحركات بالهيئة وشعبة المساحة البحرية بالقوات البحرية المصرية، لإصدار الخرائط الملاحية الجديدة للقناة بعد إضافة الجزء المزدوج الجديد بطول 10 كيلو مترات من الكيلو متر 122 ترقيم قناة إلى الكيلو متر 132 ترقيم قناة بمنطقة بالبحيرات المرة الصغرى، على أن يتم التشغيل الفعلى بمنطقة الازدواج فور إصدار الخرائط الجديدة.

وفى هذا السياق، أوضح د. على الإدريسى، الخبير الاقتصادى، أن قناة السويس تعتبر واحدة من أهم المصادر الدولارية للاقتصاد المصرى، بل وتعول الدولة المصرية عليها الكثير كمصدر رئيسى ومهم من مصادر النقد الأجنبى، منوهًا بأن هيئة قناة السويس دائمًا ما تقوم باتخاذ العديد من الإجراءات المرتبطة بتطوير قناة السويس، وذلك للعمل على زيادة القدرة الاستيعابية للقناة من السفن التجارية المختلفة وخلق نوع من أنواع التعزيزات للأمن الملاحى المصرى، لا سيما وأن قناة السويس تسيطر على نسبة ليست بالقليلة من التجارة الدولى.

وأضاف «الإدريسى»، أن أعمال التطوير والازدواج تصب بشكل مباشر فى مصلحة زيادة تنافسية قناة السويس مع غيرها من القنوات والمعابر الأخرى، مشيرًا إلى أن تلك التطويرات تعود بالنفع على زيادة الإيرادات الدولارية الناتجة عن زيادة معدل عبور السفن اليومى فى القناة، بالإضافة إلى تقديم منافع أيضًا لحركة التجارة الدولية عبر تقليل تكاليف اللوجستيات والنقل البحرى من خلال تقليل زمن عبور السفن بالقناة، وهو الأمر الذى يُعد أحد محاولات إنعاش حركة التجارة الدولية





أعمال الازدواج تستهدف تقليل زمن العبور الكلى للسفن من 22 ساعة لـ11 ساعة.. والقضاء على زمن الانتظار بمنطقة البحيرات



التى تأثرت الفترة الماضية، جراء الصدمات والأزمات المتتالية فى ظل التوترات الجيوسياسية التى تمر بها المنطقة.

وعن التسهيلات التى يمكن أن تقدمها الهيئة لزيادة حركة الملاحة بالقناة، لفت «الإدريسى» الانتباه إلى أن هناك بالفعل حزمة من الحوافز التى تقدمها الهيئة بشكل مستمر لشركات الشحن والتجارة العالمية للسفن العابرة عبر القناة، ولكن دائمًا ما تصطدم تلك الحوافز بالتوترات العسكرية والأمنية التى تمر بها المنطقة، متابعًا أن تلك التوترات دائمًا ما يكون لها تأثير أكبر من تأثير أى حوافز يتم تقديمها، وبالرغم من أن الدولة المصرية تبذل جهودًا مضنية للتأكيد على أمن حركة الملاحة داخل قناة السويس، إلا أن أعمال التصعيد المستمر من جانب جماعة أنصار الحوثى باليمن ضد إسرائيل جراء الجرائم التى ترتكبها إسرائيل فى الحرب على قطاع غزة ولبنان ومؤخرًا سوريا، يكون لها انعكاسات ملموسة على حركة الملاحة، فضلاً عن ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين.



د. حمدى برغوت



د. على الإدريسى

وأكد «الإدريسى» على أن إيـرادات قناة السويس خلال العام الحالى، انخفضت بنسبة 70فى المائة طبقا لتقديرات صندوق النقد الدولى، بسبب التوترات السابق ذكرها، مشددًا على أن كافة الجهود التى تقوم بها الدولة المصرية فى تطوير قناة السويس، تهدف إلى تقليل ومواجهة تلك الخسائر، خاصة أن إيرادات قناة السويس عام 2023 بلغت 9.5 مليار دولار ومن المتوقع أن تنخفض هذا العام لتصل إلى 5.5 مليار دولار، وبالتالى فالدولة المصرية تكبدت خسائر ضخمة جراء تلك التوترات.

وسلط «الإدريسى» الضوء على أن هناك أيضًا مشروعات موازية تقوم بها الدولة للاستفادة من حركة الملاحة العالمية التى تمر عبر قناة السويس، منها مشروع قطار البضائع الكهربائى السريع الذى سيربط موانئ البحر الأحمر وتحديدًا العين السخنه بموانئ البحر المتوسط بمنطقة العالمين، إلا أن تلك المشاريع لها جدوى اقتصادية بعيدة المدى عن ما هى عليه حاليًا.

وفـى سياق متصل، أكـد الدكتور حمدى برغوت، الخبير فى النقل الدولى بالأكاديمية العربية للنقل البحرى، على أنه كان هناك صعوبة دائمًا فى عمليات ازدواج منطقة البحيرات والتى كانت تستخدم فيما مضى كمكان انتظار للسفن، وذلك لتنسيق أعمال المرور بين قوافل الشمال والجنوب للسفن التى تمر عبر المجرى الملاحى لقناة السويس، لذلك كان لا بد من القيام بأعمال تكريك وحفر كبيرة جدًا من أجل تجهيز بحيرة التمساح، حتى تكون قادرة على استيعاب مرور السفن بها بشكل مزدوج بدلًا من كونها منطقة انتظار للسفن فقط، الأمر الذى يعد وقتًا مضافًا يزيد من تكاليف الشحن على الشركات، وبالتالى تنعكس أيضًا على أسعار السلع التى ترتفع أمام المستهلك فى الأخير.

ويرى «حمدى»، أهمية تطوير وازدواج منطقة البحيرات تتمثل فى انخفاض التكلفة اليومية للسفينة، وهو مصطلح علمى معروف، حيث كانت تبلغ التكلفة اليومية لسفن الشحن الضخمة التى تمر عبر قناة السويس 150 ألف دولار يوميًا أى أن الثانية الواحدة بـ2 دولار تقريبًا، وهو مبلغ تتكلفه شركات الشحن وتسعى دائمًا للبحث عن أقصر الطرق لمرور السفن لتخفيض تلك التكاليف المالية الكبيرة، منوهًا بأنه كان يصل الفاصل الزمنى بين السفينة والأخرى فى القافلة الواحدة إلى 15 دقيقة وتسير السفن داخل القناة بسرعة تصل إلى 13:14 كم / ساعة، ليصبح متوسط زمن عبور السفينة بقناة السويس قرابة الـ12 ساعة، وفى حال اضطرت -وفقا لنظام الملاحة غير المزدوج قبل تطوير منطقة البحيرات - للانتظار إلى 10 ساعات سيصل زمن عبور تلك السفينة 22 ساعة، بما يصل تكلفته إلى 150 ألف دولار، وهنا تظهر أهمية ازدواج منطقة البحيرات لتقليل زمن عبور السفن بالقناة، ومن ثم انخفاض تكاليف تشغيل السفن اليومية.

وأشار «حمدى» إلى أن التطوير سيساهم فى استهداف نوع معين من السفن الأقل حجمًا، والتى كانت تضطر إلى الوصول فقط للبحر الأحمر ونقل بضائعها من ميناء السخنة إلى ميناء الإسكندرية برًا، لأن حجم البضائع لا تستدعى تكاليف العبور الكبيرة فى القناة، ولكن هذا التطوير فى ازدواج منطقة البحيرات فى قناة السويس سيساهم فى إدخـال هذا النوع من السفن إلى المرور بالمجرى الملاحى للقناة، موضحًا أنه كلما زاد عدد السفن والرحلات المارة بالقناة زاد الدخل الإجمالى للقناة مع تقليل مجهود العبور الذى كان يتطلب من الهيئة توفير 4 مرشدين موزعين كالآتى، مرشد فى منطقة الانتظار فى منطقة شمال بورسعيد، ومرشد من ميناء بورسعيد وحتى بحيرة التمساح منتصف المجرى الملاحى للقناة، ومرشد من الإسماعيلية وحتى آخر القناة والمعروفة باسم ميناء الخروج، ومرشد أخير يصطحب السفينة من ميناء الخروج وحتى منارة البوغاز خارج قناة السويس، ولكن بعد التطوير من الممكن أن تقوم الهيئة بإجراء تعديل بالاكتفاء فقط بثلاثة مرشدين بدلاً من أربعة، الأمر الذى سيوفر من تكاليف تشغيل القناة على الهيئة.

وشدد «حمدى» على أن كافة أعمال الازدواج والتطوير داخل المجرى الملاحى لقناة السويس، تستهدف تقليل زمن العبور الكلى للسفن عبر القناة من 22 ساعة لتصل إلى 11 ساعة، وكذا القضاء على زمن الانتظار بمنطقة البحيرات وزيادة الطاقة الاستيعابية للقناة لتصل إلى 97 سفينة بدلاً من 49 سفينة.

وأكد «حمدى» على أن التطوير الأخير، أدى وظيفة الازدواج الكامل للقناة، وذلك عن طريق القضاء الكامل على زمن الانتظار بالقناة، بدلًا من التكلفة الكبيرة لـلازدواج الفعلى لكامل المجرى الملاحى، والذى لن يكون له جدوى اقتصادية فى ظل حجم التجارة العالمى خلال العقود المقبلة.

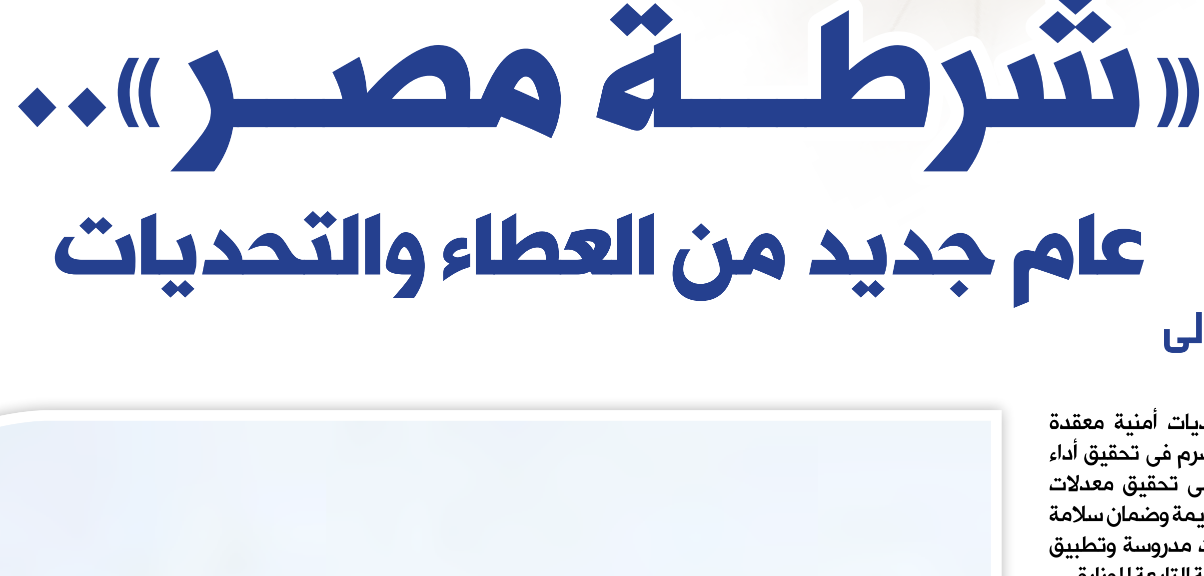
بدوره، أكد المهندس عماد إسحاق، رئيس مجلس إدارة شركتى القناة للإنشاءات البحرية والأعمال الهندسية البورسعيدية التابعتين لهيئة قناة السويس، على أن نجاح التشغيل التجريبى لازدواج قناة السويس فى البحيرات المرة الصغرى بعبور سفينتين بالمجرى الجديد للقناة خلال رحلتهما ضمن القافلة المتجهة جنوبًا، وذلك بالتوازى مع عبور 4 سفن من الناحية الشرقية للقناة الأصلية، يُعد حدثا مهمًا فى تاريخ قناة السويس، ولا يقل هذا المشروع أهمية عن مختلف التطويرات السابقة التى طرأت على قناة السويس خلال تاريخها.

وأشـار «إسـحـاق» إلـى أن مـن فوائد التطوير الجديد المـعنى بـزيـادة مساحة الازدواج 10 كم تضاف لقناة السويس ليصبح إجمالى الازدواج 82 كم بـدلاً من 72 كم؛ ما سيساهم فى زيـادة الطاقة الاستيعابية للقناة بمعدل 6 إلى 8 سفن إضافية يوميًا، فضلاً عن زيادة القدرة على التعامل مع حالات الطوارئ المحتملة، لافتًا إلى أن هذا التطوير تم بالاعتماد على القدرات الذاتية لهيئة قناة السويس.

وأضاف «إسحاق»، أن حركة الملاحة تعانى فى الوقت الحالى من تراجع نتاج الاضطرابات بمنطقة البحر الأحمر؛ لكن هذا حـدث عـارض سينتهى، وستعود الملاحة لتستغل القدرات الإضافية التى نفذتها الهيئة مؤخرًا.

الفريق أسامة ربيع





«شرطة مصر»..
عام جديد من العطاء والتحديات

بقلم: وائل الجبالى

فى الوقت الذى يعانى فيه العالم من تحديات أمنية معقدة ومتزايدة، نجحت وزارة الداخلية خلال العام المنصرم فى تحقيق أداء أمنى غير مسبوق، بفضل جهودها المتواصلة فى تحقيق معدلات استثنائية من النجاح فى مجال الأمن، ومكافحة الجريمة وضمان سلامة المواطنين، وتأتى هذه الإنجازات نتيجة لسياسات مدروسة وتطبيق استراتيجيات متكاملة تشمل جميع القطاعات الأمنية التابعة للوزارة.

وتضع وزارة الداخلية المواطن المصرى فى صميم اهتماماتها، حيث تبدأ بتوفير البيئة الآمنة والمستقرة التى ينشدها كل فرد وتسعى الوزارة جاهدة لتقديم خدماتها الأمنية بشكل ميسر وسهل، وصولا إلى باب منزل كل مواطن، مع ضمان أعلى معايير للكفاءة والجودة، وهذه الالتزامات تجاه الأمن والأمان تتجلى فى جهود مكافحة الجريمة بكافة أشكالها وصورها، حيث تعمل الوزارة بلا كلل على مدار الساعة لمحاصرة الجريمة والقضاء عليها.

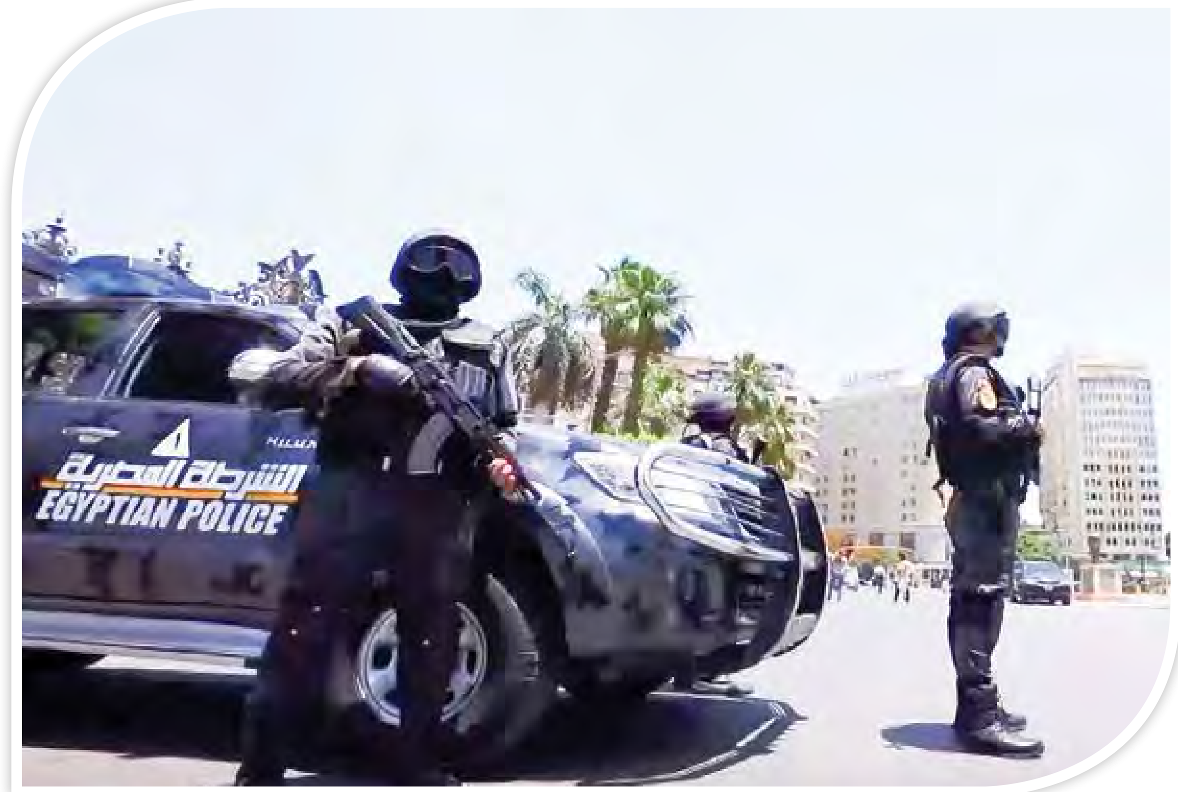
من خلال مبادرات مستمرة وتوجيهات اللواء محمود توفيق وزير الداخلية، تواصل وزارة الداخلية تحقيق إنجازات ملموسة على جميع الأصعدة، وأسفرت جهودها عن نتائج مبهرة فى الحد من الجريمة بكافة أنواعها، سواء كانت جرائم تقليدية أو مستحدثة، ما يعزز الثقة بين المواطن وأجهزة الأمن فى إطار رؤية شاملة تهدف إلى تعزيز الشعور بالأمان والطمأنينة لدى الجميع، وتقديم الدعم اللازم لجميع الفئات.

وبين عام مضى وعام قادم، تستمر وزارة الداخلية فى الاضطلاع بدورها المحورى فى حماية المجتمع وضمان استقراره، وتعزيز العلاقات الإيجابية والثقة بين جهاز الشرطة والجمهور فى إطار احترام ودعم قيم ومفاهيم حقوق الإنسان، وفقًا للاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، واستمرار الدور المجتمعى للوزارة، من خلال تبنى وتدعيم العديد من المبادرات الإنسانية والمجتمعية، هذه النجاحات لم تكن لتتحقق لولا التفانى والالتزام من قبل جميع أفراد رجال الأمن، الذين يعملون بروح الفريق الواحد لتحقيق الأمن والأمان لكل مواطن مصرى.

وخلال العام الماضى، لم يتم تسجيل حادث إرهابى واحد، نتيجة نجاحات أجهزة الأمن فى محاصرة الإرهـاب وكسر عموده الفقرى من خلال الضربات الاستباقية التى استهدفت قوى الشر التى تحوك المؤامرات عبر أجندات خارجية تهدف إلى هدم الدولة المصرية، وأعلنت الداخلية الحرب على تجار المخدرات والتخليقية منها، ونجحت بجهود رجالها فى استهداف تجار الكيف وإحباط العديد من عمليات التهريب، وضبط التشكيلات العصابية واستهداف البؤر الإجرامية على مستوى الجمهورية، وجاءت جهود المكافحة فى مقدمة عمل الأجهزة الأمنية لحماية الشباب من خطر الإدمان، وكانت من أهم نجاحات الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ضبط وإحباط تهريب شحنة مواد مخدرة تجاوزت قيمتها 4 مليارات جنيه.

وفيما يتعلق بخريطة المرور فى مصر، شهدت تحولًا كبيرًا فى الخدمات المقدمة للمواطن من إصلاح للطرق واتساع رقعتها، ما تطلب جهودًا مرورية كبيرة للسيطرة والحفاظ على الأرواح والممتلكات جراء أعمال التطوير، وتطلب الأمر أيضًا زيادة عدد الكاميرات على الطرق ورقمنة الخدمات المرورية لتسهيلها على المواطنين.

كما اهتمت وزارة الداخلية بالمواطنين الأكثر احتياجًا عن طريق المبادرات الإنسانية المستمرة التى تتماشى مع واقع المصريين، منذ انطلاق مبادرة كلنا واحد فى 30 يونيو 2018، لم تنقطع حتى وصلت إلى نسختها السادسة والعشرين، وزادت منافذها والسلاسل التجارية المشاركة فيها، إيمانًا بأن مصر وشعبها يستحقون الكثير، بهدف حماية المواطنين من استغلال بعض التجار، وإحكام الرقابة على الأسواق، والتصدى للجرائم التموينية ومحاولات حجب السلع عن التداول، ومبادرة «بداية شتاء دافئ» هى أحدث مبادرة فى هذا السياق.



> خلال العام الماضى، لم يتم تسجيل حادث إرهابى واحد، نتيجة نجاحات أجهزة الأمن فى محاصرة الإرهاب وكسر عموده الفقرى من خلال الضربات الاستباقية التى استهدفت قوى الشر

وبرز دور وزارة الداخلية فى المحافظة على الاقتصاد القومى للدولة، من خلال ضبط قضايا غسل الأموال ومحاربة تجار العملة، ما ساعد على استقرار سعر الدولار والقضاء على السوق السوداء بالعديد من الضربات الناجحة لضبط تجار العملة على مستوى الجمهورية.

وتواجه مصر، كغيرها من دول العالم، تحديات أمنية متزايدة التعقيد والتداخل تتطلب جهودًا متواصلة واستراتيجيات مبتكرة للحفاظ على الأمن والاستقرار ومع حلول عام 2025، تبرز مجموعة من التحديات التى تستدعى من جهاز الشرطة بذل مزيد من الجهود لمواكبة هذه المتغيرات، من أهمها مكافحة الإرهاب والتطرف على الرغم من النجاحات الكبيرة فى دحر الإرهاب، إلا أن الخطر لا يزال قائمًا بأشكال متجددة يتطلب ذلك مواصلة الجهود الأمنية والاستباقية، وتطوير استراتيجيات التعامل من خلال الجوانب الأمنية والفكرية والتنموية.

وكذلك مواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، مثل تهريب المخدرات والأسلحة والاتجار بالبشر وغسيل الأمـوال والجرائم السيبرانية، من خلال تعزيز التعاون الدولى وتبادل المعلومات، وحماية البنية التحتية الرقمية مع التوسع فى استخدام التكنولوجيا، هذا وتتعرض البنية التحتية الرقمية لهجمات سيبرانية متطورة مما يتطلب تعزيز القدرات الدفاعية فى مجال الأمن السيبرانى وتطوير القوانين والتشريعات لمكافحة هذه الجرائم، ومواجهة تحديات الهجرة غير الشرعية وتأمين الحدود لما تشكله الهجرة غير الشرعية تحديًا أمنيًا واقتصاديًا واجتماعيًا.

ومن اللافت للانتباه، هو العوامل المساهمة فى تفاقم التحديات الأمنية التى ترجع إلى الاضطرابات الإقليمية والنزاعات المسلحة فى دول الجوار على الأمن المصرى، ما يزيد من تعقيد المشهد الأمنى، والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التى تؤثر على الاستقرار الاجتماعى، ما يزيد من احتمالات وقوع الجرائم، والحروب الإعلامية ونشر الشائعات والأخبار الكاذبة التى تستغلها قوى الشر والجماعات الإرهابية لزعزعة الاستقرار ونشر الكراهية بين المواطنين.

لذا تبذل وزارة الداخلية جهودًا كبيرة لمواجهة هذه التحديات من خلال تطوير القدرات الأمنية والتكنولوجية وتعزيز التعاون الدولى والإقليمى واستمرار تحديث الأجهزة والأسلحة وتطوير أساليب التدريب للضباط والأفراد لمواكبة التطورات فى أساليب الجريمة والإرهاب، والتوسع فى استخدام التكنولوجيا الحديثة فى العمل الأمنى، وما يتطلبه من تطوير البنية التحتية للأجهزة الأمنية، كما تشارك مصر بفاعلية فى الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتبادل المعلومات، وتنسيق الجهود الأمنية مع الدول والمنظمات الدولية.

كل عام ومصر وشعبها وشرطتها بخير وفى أمن واستقرار..

«كثير من التحديات كثير من الأمنيات»

اقتصاد 2025

لا يوجد اقتصاد فى العالم لم يعانِ خلال العام 2024، بل والأعوام الثلاثة التى سبقته، فجائحة «كورونا» ومن بعدها الحرب «الروسية ـ الأوكرانية»، التى لحق بها عدوان الكيان المحتل على قطاع غزة، والصراع الداخلى الذى يشهده السودان، وأخيرًا ما يحدث فى سوريا، جميعها أسباب تكفى لخلق حالة من الرعب فى أقوى اقتصاد، وبالفعل تأثرت القطاعات الاقتصادية كافة، ولم تنجُ عاصمة واحدة من دفع نصيبها من فاتورة «الحروب والجائحة»، والاقتصاد المصرى لم يكن بعيدًا عن منطقة «التأثر»، بل يمكن القول إنه يُعتبر من أكبر المتأثرين بـ«الأزمات»، فعلى سبيل المثال ما يحدث فى مياه البحر الأحمر كان له بالغ الأثر على إيرادات قناة السويس، وكذلك الأمر بالنسبة لإمدادات الغذاء وواردات القمح التى تأثرت هى الأخرى بالحرب «الروسية ـ الأوكرانية». المدهش هنا، أن وسط الأزمات العالمية، وبعض «العثرات المحلية»، كانت هناك إنجازات لا يمكن إنكارها، ولعل ارتفاع بعض أرقام الصادرات المصرية إلى الخارج، والمشروعات القومية التى ظهرت إلى النور، والاتفاقيات الاقتصادية التى أبرمت، خير دليل على ذلك، وهو ما كان دافعًا لعدد من خبراء الاقتصاد الذين تحدثت معهم «المصور» فى إطار «استشراف مستقبل اقتصاد المحروسة»، وإن كانوا لم يسارعوا لتقديم «صورة وردية» للعام الجديد، حيث التزم غالبيتهم بـ«لغة الأرقام» و«الإحصائيات»، مؤكدين أن «الأفضل» من الممكن أن يتحقق بعدة شروط، وأن «الرفاهة الاقتصادية» من المنتظر أن يعيشها المواطن المصرى ولكن بعدما تتحقق عدة نقاط.





د. فخرى الفقى.. رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب:

7 مؤشرات اقتصادية منتظر تحسنها فى «عام التحديات»

رغم التحديات المحيطة بمصر، إلا أن الاقتصاد المصرى يسير فى الاتجاه الصحيح، كما أن مؤشرات الاقتصاد الكلى الـ7 ستشهد تحسنًا ملحوظا خلال عام 2025، ولكن شرط عدم ظهور مفاجآت سياسية صادمة، هذه تعتبر الرؤية المستقبلية للدكتور فخرى الفقى، رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، لحالة الاقتصاد المصرى.

بلغة الأرقام، تحدث «د. الفقى»، عن مستقبل التضخم والديون المحلية والخارجية المنتظر هبوطها، كذلك معدلات النمو واحتياطيات النقد الأجنبى المتوقع ارتفاعها، إضافة إلى تحركات سعر صرف الجنيه أمام الدولار لتكون خلاصة رؤيته بأن خطط الحكومة قادرة على استمرار تحسين مؤشرات الاقتصاد بشهادة المؤسسات الدولية، وللتعرف على رحلة الاقتصاد المصرى فى عام جديد فإلى نص الحوار.

حوار أجرته:
بسمة أبو العزم

كيف ترى تحرك مؤشرات الاقتصاد المصرى خلال عام 2025 لا سيما فى ظل التحديات السياسية الحالية ؟

من المحتمل حدوث انفراجة فى الأزمة «الروسية - الأوكرانية» مع إدارة دونالد ترامب الجديدة، عبر استخدام «ترامب» للقوى الناعمة من خلال الاعتماد على العقوبات والرسوم الجمركية بدلا من القوة الخشنة الحالية بين روسيا وأوكرانيا، وهذا الأمر يتبعه تحسن فى الضغوط التضخمية العالمية، والاختناقات فى سلاسل الإمداد خاصة الحبوب الغذائية والقمح، بما يتبعه انخفاض أسعار الحبوب، والتى تعد أكبر سلع استراتيجية تستوردها مصر.

أيضا من المتوقع أن تشهد السياحة فى مصر انفراجة أكبر بسبب السياحة الروسية والأوكرانية التى تشكل 30 فى المائة من السياح القادمين إلى مصر، لكن على صعيد آخر التصور الأكثر احتمالا هو استمرار التحديات السياسية التى تواجه الإقليم الذى تتواجد به مصر، بعد سقوط نظام بشار الأسد وتدمير القوات الإسرائيلية للقدرات العسكرية السورية، ولم تتضح حتى الآن معالم النظام السورى القادم، وبالتالى يمكن أن تتجمع بها الحركات الجهادية بما يسبب المزيد من الضعف فى المنطقة، أيضا هناك قوات مرتزقة فى ليبيا تسبب نوعا من الانقسام وبالتالى التحديات فى المنطقة مستمرة، ويتبعها استمرار الضغوط على الاقتصاد المصرى.

وللحكم على الوضع المستقبلى للاقتصاد المصرى، هناك 7 مؤشرات يمكن من خلالها قياس أداء الاقتصاد المتوقع خلال العام القادم وتتمثل فى: (معدل النمو الحقيقى فى الناتج المحلى الإجمالى، قدرة الاقتصاد على خلق المزيد من فرص العمل وتقليل معدلات البطالة «التشغيل والبطالة»، التضخم، موازنة الحكومة ومعدلات العجز بها، مؤشر الدين العام المحلى والخارجى، صافى الاحتياطيات من النقد الأجنبى لدى البنك المركزى، استقرار سعر الصرف).

نبدأ بمعدل النمو الحقيقى فى الناتج المحلى الإجمالى، ما المعدل المتوقع له؟

معدل النمو خلال السنة المالية التى انتهت فى يوليو 2024 وصل إلى 2,7 فى المائة، والسبب فى هذا ما حدث فى روسيا وأوكرانيا وكذلك تبعات العدوان الإسرائيلى على قطاع غزة وتوترات البحر الأحمر وأحداث السودان، كما أن السنة السابقة لها (2022- 2023) كان من المستهدف الوصول لمعدل نمو 4,2 فى المائة لكن ما تحقق على أرض الواقع 3,6 فى المائة، أما الوضع الحالى فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى بالتعاون من صندوق النقد الدولى، فمن المستهدف وصول معدل النمو الحقيقى خلال السنة المالية (2024- 2025) إلى 4,1 فى المائة والسنة التالية لها (2025- 2026) مقدر نمو 4,5 فى المائة وفقا لإحصاءات وزارة التخطيط، كما أكد صندوق النقد الدولى على نفس توقعات الحكومة المصرية لمعدلات النمو، ومعدل النمو مبنى على قدرة جذب الاقتصاد للاستثمارات، وبالطبع المعدلات المنتظرة تقديرها «جيد» خاصة أن معدل النمو المقبول يجب أن يكون على الأقل ثلاثة أضعاف معدل النمو فى الزيادة السكانية والتى وصلت مؤخرا إلى 1,4 فى المائة، وبالتالى معدل النمو فى الناتج المحلى العام القادم سيكون جيدا خاصة أن هذا المؤشر يعنى تحسنا فى مستوى معيشة المواطنين، وحينما يصل فى السنوات التالية إلى 5,5 فى المائة فإنه يصبح جيدا جدا.

هل تحسن معدل النمو له تأثير على مؤشرات التشغيل والبطالة خلال العام القادم؟

بالطبع كلما زاد معدل النمو زادت قدرة الاقتصاد على خلق المزيد من فرص العمل، فقوة العمل فى مصر تقدر بنحو 32 مليون فرد فى سن العمل وقادرون عليه، بما يشكل 30 فى المائة من إجمالى السكان، والعاملون فعليا منهم نحو 30 مليون فرد فى حين يصل عدد العاطلين إلى مليونى فرد، وبالطبع هناك انخفاض مستمر فى معدلات البطالة، حيث وصلت خلال الربع الثانى من عام 2024 إلى 6,5 فى المائة، وذلك بدلا من 7,5 فى المائة خلال عام 2023، وأيضا العام السابق لها كانت 8 فى المائة، فمؤشرات البطالة منذ بضع سنوات وقبل تنفيذ مشاريع البنية التحتية وصلت إلى 14 فى المائة.

وإلى جانب ما سبق، البطالة لها أبعاد اجتماعية سلبية لذا





متوقع زيادة الاحتياطى النقدى خلال العامين القادمين ليصل إلى 65 مليار دولار، وهذا معدل ممتاز حيث يغطى واردات نحو 11 شهرًا ويأتى ذلك رغم الضغوط على سعر الصرف

47 مليار دولار
احتياطى النقد الأجنبى حيث ارتفع مقارنة بنفس الفترة من العام الماضى التي سجل خلالها 33 مليار دولار

تسعى الدولة للتوسع فى مشروعات البنية التحتية لتوفير المزيد من فرص العمل وتقليل البطالة ومنها مشروعات الطرق ومحطات المياه والصرف الصحى والمدن الجديدة، وعلى رأسها العاصمة الإدارية الجديدة وتطوير العشوائيات، وأهم تلك المشاريع أيضا حاليا مشروع «حياة كريمة» فتم تشغيل عشرات الشركات لتطوير القرى، والاقتصاد المصرى حاليا قـادر على توليد مابين 700 ألف إلى مليون فرصة عمل سنويا بالرغم من التحديات الحالية، وبالتالى هناك توقع مزيد من الانخفاض فى معدلات البطالة.

ومــاذا عن معدلات التضخم.. هل تستطيع الحكومة تخفيضها وفقا لمستهدفاتها؟

معدل التضخم وصل إلى 33 فى المائة خلال عام 2023 بسبب تضرر سلاسل الإمـداد بروسيا وأوكرانيا، بما تسبب فى ارتفاع أسعار الطاقة والحبوب عالميا، وارتفع كذلك محليا بسبب التضخم المستورد وندرة النقد الأجنبى بسبب خروج الأموال الساخنة من مصر، ما تسبب فى ارتفاع سعر الدولار وتعدد سعر الصرف وتبعه تسعير السلع بأسعار السوق السوداء، والذى ترتب عليه حدوث موجة تضخمية كبيرة وصلت إلى 40 فى المائة فى بعض الأحيان، لكننا شهدنا خلال الأشهر الماضية انخفاضا تدريجيا للتضخم، ومن المتوقع أن يصل متوسط تضخم عام 2024 إلى 24 فى المائة، وبالتالى التضخم انخفض لكنه مازال مرتفعا وهو معدل أقل من المقبول.

قيادة البنك المركزى نجحت فى القضاء على السـوق السـوداء، لكن ظهرت ضغوط فى الطلب على الدولار خلال الشـهرين الماضيين بسـبب ميزانيات الشـركات وتسـوية المراكز المالية الدولارية وطلبات الاسـتيراد

البنك المركزى يستهدف انخفاض التضخم إلى 7 فى المائة زائد أو ناقص 2 فى المائة، لكننا نجد أن معدل التضخم على مدار الأشهر الأربعة الماضية تحركه بطيء بسبب رفع أسعار الطاقة والمواد البترولية، أيضا سعر الصرف خلال الفترة الأخيرة ارتفع بفضل مرونة سعر الصرف، وبالتالى من الصعب تحقيق مستهدفات البنك المركزى، لكن من المتوقع أن يصل معدل التضخم خلال عام 2025 إلى 16 فى المائة، كما يستمر المؤشر فى الانخفاض خلال عام 2026 مسجلا المعدل المستهدف من قبل البنك المركزى ليتراوح بين 5 إلى 9 فى المائة فى نهاية مدة الإصلاح الاقتصادى بالتعاون مع صندوق النقد الدولى، وبالتالى نحن نسير فى الطريق الصحيح، لكن انخفاض معدل التضخم مازال «لزجا» وهذا الأمر مرهق للمواطن، لذا نجد الحكومة تسعى بقوة للتعجيل بزيادة المعاشات والمرتبات والتوسع فى برنامج تكافل وكرامة ورفع الحد الأدنـى للأجور والإعفاءات الضريبية وغيرها من برامج الحماية الاجتماعية والدعم.

هل تنجح الموازنة الجديدة فى الحفاظ على مسار الهبوط بمعدل العجز بها؟

انخفض عجز الموازنة كنسبة من الناتج الإجمالى المحلى من 13,7 فى المائة خلال عام 2014 إلى 7,2 فى المائة حاليا، لكن النسبة المقبولة عالميا 3 فى المائة، وبالتالى المعدل الحالى رغم أنه أعلى من المستوى العالمى لكنه جيد فى ظل التحديات العالمية، والمستهدف خلال العام القادم كسر حاجز 6,5 فى المائة، وإذا نجحنا فى ذلك فسيحقق هذا المؤشر درجة جيد جدا ويصبح لدينا طاقة نور.

وكيف سيكون حجم الدين العام؟

العجز تتم تسويته عبر الاقتراض سواء دينا عاما محليا أو أجنبيا، ونسبته مقارنة بالناتج المحلى الإجمالى وصلت إلى 108 فى المائة خلال عام «2016 – 2017» لكن النسبة المثلى عالميا بين 60 إلى 70 فى المائة، وبفضل الجهود الحكومية نجحت الحكومة فى تخفيض الدين العام ليسجل 88,2 فى المائة، ومن المنتظر خلال السنوات المالية الثلاث القادمة أن يكسر حاجز الـ 80 فى المائة هبوطا، وهذا يمثل جهدا مشكورا فى إطار الأزمات التى نمر بها.

وماذا عن حجم صافى النقد الأجنبى المتوقع لدى البنك المركزى؟

مؤشر شهر نوفمبر 2024 لاحتياطى النقد الأجنبى بلغ 47 مليار دولار والذى ارتفع مقارنة بنفس الفترة من العام الماضى مسجلا 33 مليار دولار، وبالتالى المعدل الحالى يكفى لتغطية احتياجات مصر لثمانية أشهر، ومتوقع زيـادة الاحتياطى خلال العامين القادمين ليصل إلى 65 مليار دولار، وهذا معدل ممتاز حيث يغطى واردات نحو 11 شهرًا ويأتى ذلك رغم الضغوط على سعر الصرف.

هل ستستمر الضغوط على سعر الصرف أم ستتحسن قيمة الجنيه؟

يجب التفرقة بين فترة ما قبل 6 مارس 2024، وما بعدها حينما اتخذ البنك المركزى قـرارا بتحرير سعر الصرف وتحقيق المرونة، فكان هناك سعران للصرف أحدهما رسمى ثابت والآخر غير رسمى متحرك حتى وصل إلى 75 جنيها للدولار، فكان أداء سعر الصرف سيئا، لكن بعد حصيلة رأس الحكمة استطاع البنك المركزى تحريك سعر الصرف، وأصبح السعر مرنا للتحرك صعودًا وهبوطا وفقا للعرض والطلب، وبالفعل نجحت قيادة البنك المركزى فى القضاء على السوق السوداء، لكن ظهرت ضغوط فى الطلب على الدولار خلال الشهرين الماضيين بسبب ميزانيات الشركات وتسوية المراكز المالية الدولارية وطلبات الاستيراد، هذا إلى جانب استهلاك الحكومة لبعض السلع ومنها استيراد الغاز، وكذلك انخفاض تدفقات العملة الصعبة من قناة السويس بسبب أحداث البحر الأحمر إضافة إلى انخفاض صادرات مصر من الغاز بسبب نقص إنتاج حقل ظهر وبالتالى اضطررنا للاستيراد، وكل ذلك تسبب فى زيادة سعر الصرف بنحو 5 فى المائة خلال الشهرين الماضين، لكن من المتوقع انخفاض سعر الصرف مع بدايات العام القادم فى ظل الحديث عن اقتراب الحكومة من الإعلان عن صفقة قريبة من رأس الحكمة، وبالتالى سعر الصرف الفترة القادمة مرهون بقوى العرض والطلب، ونتمنى استقرار الأوضاع فى «باب المندب» والبحر الأحمر لتزيد حصيلة قناة السويس، أيضا متوقع زيادة حصيلة السياحة وحال حدوث ذلك تتحسن قيمة الجنيه.

ختاما كيف يمكن وصف المرحلة التى سيمر بها الاقتصاد فى عامه الجديد؟

رغم أننا نمر بظروف صعبة وتحديات كبيرة بسبب الأحداث المحيطة، إلا أننا نسير فى الاتجاه الصحيح، والخروج من هذه الأزمة يتطلب المزيد من الوقت والجهود الحكومية عبر سياسات واضحة وشفافة، وبالفعل القيادة السياسية توجه بذلك وحكومة «د. مدبولى» تعمل ليل نهار، وهناك إنجازات تؤكد تحسن فى المؤشرات السبعة للاقتصاد الكلى، وإننى متفائل بتحقيق الاقتصاد المصرى المزيد من التحسن فى الأداء إن لم يحدث المزيد من المفاجآت والتحديات أو تزايد حدة الصراعات فى بعض الدول المحيطة بنا.





شراكة القطاع الخاص.. سياسة تحرص عليها الحكومة لا تدخر جهدا فى تعظيمها وتتخذ فى سبيل ذلك خطوات جادة وملموسة يراها الجميع ويعلم جدواها كل مختص بالشأن الاقتصادى، آخرها مشهد اجتماع رئيس الوزراء مع نخبة من رجال الأعمال فى مصر للاستماع لرؤيتهم وآرائهم الاقتصادية فى نهاية عام 2024 وهو يدلل بلا شك على توجه الدولة المصرية نحو تمكين القطاع الخاص وزيادة مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى ليستحوذ على 70 فى المائة من حجم الاستثمارات التى تتم سنوياً كما هو مخطط له باعتباره قاطرة التنمية والقادر على تحقيق معدلات نمو اقتصادى مرتفعة وزيادة فى الإنتاج.

بقلم: د. عبد المنعم السيد
مدير مركز القاهرة للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية

خطوات حكومية جادة لجذب الاستثمارات والشراكة مع القطاع الخاص

وتتزامن هذه الخطوة مع إعلان رئيس الوزراء منذ أيام طرح عشر شركات مصرية بينها أربع شركات تابعة للقوات المسلحة فى البورصة المصرية والاتجاه نحو تطوير المطارات المصرية وإسناد إدارتها لشركات تدير المطارات كبديل عن الشركات الحكومية.

ومن قبل ذلك إعلان الحكومة كان على وثيقة سياسات ملكية الدولة لتكتمل الصورة للتعبير عن عزم ورغبة وإرادة الدولة المصرية للتوجه نحو تمكين وجذب القطاع الخاص المحلى والأجنبى للاستثمار فى مصر، والاستثمار فى حد ذاته ليس هدفا بل هو وسيلة لزيادة الإنتاج من السلع، والخدمات لتلبية احتياجات السوق المحلى وأيضا التصدير للخارج وزيادة الصادرات المصرية، والوصول لحلم صادرات 100 مليار دولار سنويا التى تبلغ حاليا حدود الـ 42 مليار دولار وأيضا تقليل معدلات البطالة البالغة حالياً 6.7 فى المائة بالإضافة إلى دخول سوق العمل المصرى سنوياً من 900 ألف إلى مليون من الأيدى العاملة من خريجى الكليات والمعاهد والدبلومات ومن هم فى سن العمل والحقيقة أن القطاع الخاص هو القادر على زيادة معدلات التشغيل وضخ الاستثمارات فى القطاعات الحيوية والإنتاجية بشكل مستمر.

والواقع يؤكد سعى الدولة المصرية خلال السنوات الماضية لزيادة مساهمة القطاع الخاص وجذب الاستثمارات بدليل ترتيب مصر الأول إفريقياً فى جذب الاستثمارات المباشرة خلال السنوات الثلاث الماضية ، فحجم الاستثمارات الأجنبية فى السوق المصرى خلال عام 2023 فى حدود 9.5 مليار دولار ثم قفز هذا الرقم ليتجاوز 45 مليار دولار فى عام 2024 بسبب صفقة رأس الحكمة التى تعد أكبر صفقة استثمار مباشر جاءت لمصر عبر التاريخ.

وعلينا الاعتراف أن هناك منافسة كبيرة بين العديد من الدول العربية لجذب المستثمرين فبجانب مصر هناك السعودية والإمارات والمغرب ولذلك لم تعد مصر هى النقطة الوحيدة المضيئة على خريطة الاستثمار العالمى ولكن هناك منافسة شرسة بين العديد من الدول وهى منافسة مشروعة فمن حق كل دولة تسعى لتحسين وضعها الاقتصادى، وجذب الاستثمارات الأجنبية لديها، ويزيد من شراسة المنافسة انخفاض حركة رءوس الأموال والاستثمارات على مستوى العالم منذ أزمة فيروس كورونا عام 2020 بنسبة تجاوزت 30 فى المائة طبقا لبيانات البنك الدولى، وفى نفس الوقت يعلم الجميع أن مصر دون غيرها تمتلك العديد من المقومات والمزايا النسبية التى تجعلها منطقة جذب للاستثمار الأجنبى والمحلى ومن أبرزها:

الكثافة السكانية فمصر تعد سوقا كبيراً به أكثر من 120 مليون نسمة وهم سكان مصر والضيوف الموجودون على الأرض المصرية مما يجعل مصر سوقاً كبيراً خاصة وأنه يعد سوقاً استهلاكيا.

أيضاً الاتفاقيات التجارية والاقتصادية التى وقعتها مصر مثل اتفاقية الكوميسا مع الدول الإفريقية، واتفاقية التجارة





الموجودة وإنشاء وتشغيل 3 محطات كهربائية جديدة بالتعاقد مع شركة سيمنز الألمانية بالإضافة إلى التوسع فى مشروعات الطاقة المتجددة والنظيفة من طاقة رياح وطاقة شمسية وهيدروجين أخضر.

كذلك بناء أكثر من 17مجمعا صناعيا يحتوى على 5048 مصنعاً وإنشاء ثلاث مدن صناعية منها الروبيكى ومدينة دمياط للأثاث والمناطق الصناعية بالصعيد.

كما أن الدولة أصدرت العديد من التشريعات والإجراءات التى من شأنها تحفيز القطاع الخاص وزيـادة مساهمته منها على سبيل المثال: إعادة تشغيل المصانع المتوقفة والمتعثرة والبالغ عددها ما يزيد على 13 ألف مصنع.

أيضا عدم إغلاق أى مصنع إلا بعد موافقة مجلس الوزراء، وإتاحة الأراضى الصناعية المرفقة بطريقه سهلة وبعيدا عن تدخل الوسطاء وذلك من خلال بوابة مصر الرقمية الصناعية التى أعلنت عن 2623 قطعة أرض صناعية خـلال شهر ديسمبر 2024 فقط.

أيضاً من ضمن الإجراءات التى اتخذتها الحكومة بهدف تشجيع، وتوطين الصناعة والتكنولوجيا وتسهيل إجراءات التأسيس واستصدار الرخصة الذهبية خلال 30 يوم عمل.

أيضاً قامت الحكومة متمثلة فى وزارة المالية بوضع قواعد تيسيرات ضريبية للشركات الصغيرة، والمتوسطة ومتناهية الصغر باحتساب ضريبة شرائح بحد أقصى 1فى المائة من إجمالى حجم إيرادات الشركة الذى لا يتجاوز 15 مليون جنيه مع توحيد إجـراءات المحاسبة الضريبية بين المأموريات مع أحقية الممول (المستثمر) فى عمل مقاصة بين مستحقاته المالية طرف الحكومة وبين التزاماته تجاه الحكومة.

أيضاً من ضمن السياسات النقدية التى قدمها البنك المركزى المصرى فى تمويل الشركات الصناعية والسياحية والزراعية بسعر فائدة منخفض يتراوح من 8 إلى 12 فى المائة فى حين الفائدة المعلنة والتى تتجاوز الـ 28 فى المائة.

ورغـم توفر كل هـذه المزايا التى تعد نقاط القوة وأيضا تنفيذ الحكومة للإجراءات والخطوات التى من شأنها جذب الاستثمارات إلا أن هناك مازال العديد من التحديات التى تواجه الاستثمارات المباشرة لعل أهمها الروتين والبيروقراطية داخل الجهاز الحكومى فى مصر وكذلك تقلب أسعار الصرف والتذبذب فى قيمة الجنيه المصرى الذى يؤثر سلبًا على خطط المستثمرين طويلة الأجل ويزيد من تكلفة استيراد المواد الخام والمعدات.

وأيضاً من أهم التحديات التى تواجه المستثمرين خاصة المصريين صعوبة الحصول على التمويل وقلة التسهيلات الائتمانية وضعف الدعم المالى للمستثمرين الجدد. وارتفاع تكلفة الاقتراض حيث ترتفع أسعار الفائدة مما يزيد من تكلفة تمويل المشروعات الاستثمارية الأمر الذى يتطلب مراجعة هذا الأمر فى عام 2025.

كما أن الوقت الـلازم لتسوية المنازعات والقضايا المتعلقة بالأراضى أو العقود مع المستثمرين تستغرق وقتًا طـويـلا، مما يـؤدى إلـى إحباط المستثمرين وإن كانت الحكومة قامت بحل أكثر من 70 فى المائة من المنازعات المتعلقة بالمستثمرين وتم إنشاء وحدة فض المنازعات بالهيئة العامة للاستثمار وأيضاً وحدة لحل مشاكل المستثمرين بمجلس الوزراء إلا أنه من الضرورى إيجاد آلية أسرع لحل مشاكل ومعوقات الاستثمار.

ورغـم التحديات، إلا أن الحكومة تعمل بشكل واضح لاتخاذ ما يلزم من رسم السياسات التى تهدف إلى تحفيز جذب كل من الاستثمار المحلى، والأجنبى من أجل تعزيز الفوائد الناجمة عن كليهما، بدلا من التحيز إلى جانب نوع معين من الاستثمارات من خلال اتباع السياسات الصحيحة، التى تفضى إلى بناء اقتصاد قوى وصحى. وبالتالى فإن السياسة الاستثمارية المثلى هى تلك التى تهدف إلى جذب كلا النوعين من الاستثمار حيث تعتبر زيادة تدفقات رأس المال مطلبًا أساسيًا ومعترفًا به عالميًا لتحقيق النمو الاقتصادى.

أهم عوامل تشجيع وجذب الاستثمارات مشروعات البنية التحتية والتطوير التى شهدتها الدولة المصرية خلال السنوات العشر الماضية ومن ضمنها مشروعات تطوير الموانئ

الحرة الإفريقية والتى تتيح لمصر التصدير للعديد من الدول الإفريقية بدون رسوم جمركية وضرائب، وكذلك اتفاقية "يورو وان" الأوروبية التى تتيح تسهيلات فى التبادل التجارى مع دول الاتحاد الأوروبى.

وكذلك دخول مصر ضمن تحالف بريكس الذى يتيح لمصر التبادل التجارى بالعملات الوطنية وأيضاً توطين التكنولوجيا من دول تحالف بريكس بالإضافة إلى اتفاقيات التبادل التجارى مع الدول العربية وتوقيع مصر على اتفاقيات حماية الاستثمارات المتبادلة مع السعودية، ومن قبلها الإمـارات وأيضا دخـول مصر فى شراكات استراتيجية مع الصين وروسيا كل هـذه أحـد عوامل جـذب الاستثمارات العربية والأجنبية.

أيضاً من أهـم عوامل تشجيع وجـذب الاستثمارات مشروعات البنية التحتية والتطوير التى شهدتها الدولة المصرية خلال السنوات العشر الماضية ومن ضمنها مشروعات تطوير الموانئ وعلى رأسـهـا ميناء شرق بورسعيد الـذى أصبح فى المركز العاشر عالمياً بعد أعمال التطوير وكذلك تطوير ميناء العريش وأيضاً ميناء الإسكندرية وإقامة أكبر رصيفين تحت اسم أرصفة تحيا مصر.

وأيضا تطوير الطرق من خلال إنشاء شبكة طرق بطول 8500 كم، وتطوير وتحديث أكثر من 5000 كم طرقا قديمة وبناء العديد من المحاور والكبارى لربط المحافظات بعضها ببعض وربط الموانئ بمناطق الإنتاج.

وأيضا قيام الدولة بتوفير الطاقة اللازمة للمصانع وذلك عن طريق خطة عاجلة لرفع كفاءة محطات الكهرباء

من السياسات النقدية المحفزة للاستثمار التى قدمها البنك المركزى فى تمويل الشركات الصناعية والسياحية والزراعية اتاحة قروض بمعدل فائدة منخفض يتراوح من 8 إلى 12 فى المائة





بطيئًا فى ثقله سريعًا فى أحداثه هكذا مرّ 2024، مرّ تاركًا خلفه غرفة عمليات انعقدت منذ اليوم الأول للعام للتعامل مع طوارئ الأحداث على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية فى ظل تواصل الحرب على غزة وامتدادها إلى لبنان والإطاحة بالنظام فى سوريا والصراعات المستمرة فى السودان، الأحداث التى تبدو فى ظاهرها سياسية بحتة إلا أن تداعياتها على الاقتصاد مباشرة وواضحة، بدءًا من انخفاض إيرادات قناة السويس وانتهاءً بنقص العملة الأجنبية وزيادة معدلات التضخم.

2024 مرّ ولكنه ترك خلفه حربًا مستمرة وأزمات يتم التعامل معها داخل غرف العمليات، فهل هناك سبيل لاستشراف الوضع الاقتصادى فى 2025، وما هى أهم الملفات التى يجب التركيز عليها خلال هذا العام، وما هى آليات خلق حالة رضا لدى المواطن الذى يشيد بجلده الرئيس السيسى ومن بعده مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولى؟

د. شيرين الشواربى، العميد المشارك فى كلية إدارة الأعمال بجامعة النيل وأستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة خبير اقتصادى أول (سابقًا) بالبنك الدولى ومساعد سابق لوزير المالية تحاول رسم خارطة طريق لـ 2025 فى حوارها لـ«المصور».

حوار أجرته: أميرة جاد
عدسة: نسمة السهيتى



د. شيرين الشواربى:

الصناعة والصادرات طوق النجاة للاقتصاد الوطنى

ما هو المشهد الاقتصادى العام الذى خلفه 2024؟

الحقيقة أنه لا ينبغى وصف المشهد الاقتصادى دون التطرق إلى المشهد السياسى فى المنطقة العربية حيث إن مصر محاطة بحزام نارى من الصراعات والحروب على كل حدودها، ولذا لا ينبغى تناول النتاج الاقتصادى لـ 2024 دون النظر للنتاج السياسى فى الإقليم، ولكن باختصار على الصعيد الاقتصادى العام يمكننا القول إنه تم إجراء عدد من الإصلاحات المالية بعضها كانت تكلفته مرتفعة على المواطن مثل خفض قيمة العملة المحلية ورفع سعر الفائدة، وبعض هذه الإصلاحات تناولت ملف المديونية العامة فى محاولة لخفض الدين العام نسبة للناتج الإجمالى المحلى، وبالفعل تم تخفيضها ولكن لم تصل بعد إلى المستويات الآمنة التى تستلزم مزيدا من خفض الدين العام وخدمته من إجمالى النفقات فى الموازنة العامة لخلق الحيز المالى الذى يمكن الموازنة من معالجة آثار الإصلاحات المالية المباشرة على المواطن حتى يشعر بالرضا.

هل يمكن للمواطن أن يشعر بالرضا خلال 2025 فى ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية الراهنة؟

بالطبع يمكن، هذا ليس أمـرًا مستحيلا، وأعتقد أن هذا هو الهدف الأسمى لأى حكومة فى العالم، فى أى وقت وتحت أى ظرف، وفى ظنى يتعاظم هذا الهدف ويتم وضعه على رأس الأولويات فى أوقات الأزمـات، مثل التى نعيشها حاليًا، لذا يجب أن تكون هناك انفراجة اقتصادية وانفراجة سياسية فى وقت واحد ولا يجب أن تتأخر إحداهما عن الأخرى.

كيف يمكن البدء فى عمل انفراجة اقتصادية خلال 2025؟

مبدئيًا لابد وأن نعلم أن المدى الطويل، يبدأ اليوم، فى كل مرة نتحدث عن سياسات طويلة الأجل هذا لا يعنى أن التطبيق فى الأجل الطويل، ولكن تنفيذ السياسات الطويلة يبدأ اليوم حتى نجنى ثماره التى تظهر مع مرور الوقت، ومن وجهة نظرى تحدث الانفراجة من خلال عمل الإصلاحات المالية والنقدية بالتوازى مع إصلاح وتطوير الاقتصاد الحقيقى، فعلى سبيل المثال تحريك سعر الصرف وهذا أمر من الناحية النظرية جيد، ولكن لابد أن يكون مصحوبا بزيادة فى الإنتاج من الناحية الكمية والكيفية أيضا، فمن ناحية يتم خلق ميزات تنافسية كالجودة والتنوع للسلع المصرية فى الخارج بخلاف السعر المنخفض بسبب خفض سعر الصرف، ومن ناحية أخرى يزود فرص العمل والمعروض من المنتجات، بالتالى امتصاص جزء من نسب التضخم الناتجة عن تحريك سعر الصرف وتحسين مستويات المعيشة.

هل هناك آليات سريعة وقصيرة المدى يمكن أن تُشعر المواطن بالرضا؟

نعم من وجهة نظرى سيشعر المواطن بالرضا إذا تم تأجيل بعض الخطوات التى اتفقت مصر عليها مع صندوق النقد الدولى فى مرحلة سابقة، ضمن برنامج الإصلاح المصرى، نتيجة التطورات التى حدثت وهى مسألة طبيعية منطقية.

ما هى أهم الإجـراءات التى يجب أن تعيد مصر النظر فيها ضمن اتفاقها مع صندوق النقد؟

الإجـراءات المتعلقة بدعم الخبز ودعم السلع التموينية، نحن متفقون أن الوضع الإقليمى صعب، ولـذا ليست كل الـقـرارات الاقتصادية التى تستهدف الكفاءة، مقبولاً تطبيقها سياسيا واجتماعيا، فيجب أن ننظر إلى الكفاءة فى السياق الحالى لها، ولذا أعتقد أنه بالنسبة للخبز يتم التراجع عن الإجراءات المتعلقة بخفض الدعم الموجه لرغيف العيش حاليًا، أما البطاقات التموينية أو منظومة السلع التموينية فيجب تأجيل اتخاذ أى قرارات حالية وخاصة



د. شيرين الشواربى خلال حوارها للزميلة أميرة جاد

ما يثار حول تحويلها من منظومة عينية لنقدية لحين الدراسة المتأنية، والتأكد من أن مسار بطاقات التموين وفقا للرؤية التى وضعتها الحكومة فى 2014 بالقرار الـوزارى رقم 15 والتى كانت مبنية على فكرة الكوبونات.

ولماذا تعتقدين أن تحويل دعم السلع التموينية لنقدى قرار واجب التأجيل؟

تفاصيل المنظومة الحالية وشكل المنظومة المستقبلية هو ما يثير القلق من التحول فى الوقت الراهن للدعم النقدى، حاليًا الدعم المقدم لمنظومة السلع التموينية دعم شبه نقدى لأنه تم تحديد مبلغ معين لقائمة سلع معينة، أما المنظومة التى تفكر الحكومة فيها مستقبلًا غير واضحة وتحتاج لدراسة متأنية لتحديد النقاط التالية هل ستكون منظومة لدعم الغذاء بما أن قائمة السلع الحالية تشمل سلعًا غير غذائية؟ وإذا كانت منظومة دعم غذاء فما هى السلع الغذائية التى يستهدفها الدعم لمعالجة وتجنب أمراض

لدينا بنية تحتية خرافية يجب استغلالها فى جذب الاستثمار وخلق فرص عمل



سوء التغذية؟ وما هو الهدف من التحول لدعم نقدى، هل المنظومة تختص بالفقراء فقط أم الفقراء وشبه الفقراء وهم 60 فى المائة من المواطنين؟ كيفية تحديد مبلغ الدعم وآليات مراجعته وفقًا لمعدلات التضخم ودورية المراجعة أيضًا هل تتم بشكل سنوى أم شهرى وإذا تمت بشكل شهرى كيف ستتم معالجة الأمر فى الموازنة العامة؟

كلها أسئلة مفتوحة لابد من دراسة الإجابات عليها قبل اتخاذ القرار الذى لا تضاهى تكلفته الاجتماعية أية وفورات يمكن أن تحققها الموازنة العامة منه، وخاصة أن إجمالى دعم السلع التموينية لا يتجاوز 1.2 فى المائة من الناتج الإجمالى المحلى وهذا مبلغ لا يستحق المخاطرة بمستقبل وطن فى منطقة ملتهبة وقريبة منك وأعداؤنا فى الخارج يروجون لفكرة أنه لا أحد يشعر بالمواطن وأن المواطن مطحون ويصدرون الفكرة للداخل، وما يحدث فى سوريا قد يشجع البعض على العبث فى الرأى العام، العاقلون يرون أننا جربنا الخروج للشارع فى 2011، والذى لم يكن فى مصلحة البلد.

دعم السلع التموينية ليس الدعم الوحيد الذى تقدمه الدولة للمواطن ولكن هناك أنواعا أخرى لا يشعر المواطن بها فكيف نعالج المشكلة؟

البطاقة الذكية، وهى فكرة مطروحة منذ 2011 ولكن لم يتم تنفيذها بالرغم من أهميتها على المستويين السياسى والاجتماعى لأنها تُشعر المواطن بقيمة ما يحصل عليه من الدولة من دعم غير مباشر وتخلق حالة من الثقة بين صناع القرار والمواطنين، ومشروع البطاقة الذكية يتلخص فى عمل بطاقة رقمية تضم 17 خدمة يحصل عليها المواطن بدعم من الدولة بدءًا من السلع التموينية والخبز ومرورًا باشتراكات الطلبة فى المواصلات العامة ولبن الأطفال وكذلك الوجبات المدرسية وغيرها من الخدمات التى تقدمها الدولة للمواطنين، فى نهاية الشهر يتم تجميع المقدم على الخدمات التى حصل عليها المواطن ويخرج بشكل مباشر على ما تقدمه الدولة من دعم غير مباشر، والبطاقة الذكية يجب أن تكون صلبا فى قلب الاقتصاد الرقمى ويجب إعادة النظر فى المشروع مجددًا خلال 2025.

ما هو الملف الذى يجب التركيز عليه أيضا خلال 2025؟

ينبغى التركيز على خفض معدلات الفقر وأن تكون هذه أولوية كل مؤسسات الدولة، حيث شهد 1999/ 2000 انخفاض معدلات الفقر لنحو 16.7 فى المائة، وكانت هذه نقطة الانخفاض الوحيدة فى معدلات الفقر، ولم نستطع بعدها الوصول لنفس المعدل بالرغم من تسجيل المعدل تراجعًا فى 2019، لذا يجب أن ننظر لملف الفقر بعين الرعاية، وأعتقد أن التركيز عليه من خلال شبكات الأمان الاجتماعى، سواء الحقيقة مسكنات مؤقتة تساعد الناس على تحمل ظروف الحياة الصعبة فى ضوء تلاحق الصدمات الخارجية، وتأخر وضعف سياسات النمو مع سياسات إصلاحية تركزت على الإصلاح المالى فقط.

ومن جديد ملف الفقر صاحب الأولوية من الناحية الاقتصادية والسياسية تجنبًا لأى تداعيات اجتماعية قد لا تتحمل مصر تكلفتها السياسية.

خفض معدلات الفقر يستلزم وجود حيز مالى يتم من خلاله اتخاذ إجراءات لتحسين مستويات المعيشة.. كيف نخلق هذا الحيز المالى فى ظل العجز الحالى للموازنة؟

لابد ونحن نتحدث عن الحيز المالى أن نعلم أنه لا يوجد شيء فى الحياة غير قابل للتحسين، ولـذا فخلق الحيز المالى يأتى بالسياسات المحفزة للنمو، تلك السياسات التى تنصب كلها فى تحفيز الاستثمار، لأنه سيدعم معدلات النمو، ويزيد بالتبعية الإيرادات العامة، ومن هنا يأتى الحيز المالى للإنفاق على تحسين مستويات المعيشة والخروج بالفقراء من حيز الفقر.

كما يجب أن نخلق حالة توازن فى الاستثمار، بمعنى أن الدولة دخلت لتدعم الاقتصاد فى إحدى الفترات، وهذا الدخول أدى إلى نتائج إيجابية وأخرى سلبية، من بين هذه النتائج السلبية تراجع مساهمة القطاع الخاص فى هذه الاستثمارات، وهو ما تفهمته الحكومة مؤخرًا وعلى خلفيته تم الإعلان عن وثيقة سياسات ملكية الدولة والتى بموجبها تنسحب من بعض القطاعات وتبقى فى البعض الآخر، ولكن لابد أن تتمتع هذه الخطوات بالشفافية والإقناع بمعنى لا بد أن نفهم أسباب الانسحاب من بعض القطاعات وأسباب البقاء وهو ما يدعم ثقة المواطن فى صناع القرار.

برأيك ما هى القطاعات التى يجب أن تقود معدلات النمو؟

بالطبع الصناعة، وإن كانت الصناعة قطاعا واسعا، لابد وأن أحدد تخصصا أستطيع من خلاله خلق مكان فى الأسواق العالمية، وبدأت صناعة المنسوجات تغزو الأسواق العالمية، ولذا يجب استغلال المساحات الموجودة بالفعل وتعظيمها وخلق مساحات وتخصصات جديدة فى القطاع الصناعى لأنه هو نفسه من يصل بنا لهدف الـ100 مليار دولار صادرات، وأرى أن هذا الهدف بناء وفعال جدا فى حل أزمات الاقتصاد من جانب العملة الصعبة أو فرص العمل أو حتى الموارد الضريبية، لذا فالاهتمام بالصناعات التى تخلق قيما مضافة عالية هو الأولوية خلال الفترة المقبلة للخروج من اقتصاد الأزمة.

وهل لدينا بنية تحتية تصلح لصناعة تنافسية؟

لدينا بنية تحتية خرافية، يجب أن نبنى عليها ونبدأ من اليوم احتساب مساهمة هذه البنية فى زيادة الإنتاج، فى تسهيل اللوجستيات، زيادة الصادرات، فى زيادة العمالة المستدامة، لذا كما قلت فى السابق السياسات طويلة المدى تبدأ من اليوم.

كيف نخطط اقتصاديًا للمستقبل فى ظل التوترات الجيوسياسية فى المنطقة العربية والتى تؤثر على الإيرادات العامة من السياحة وقناة السويس وغيرها؟

لا يمكننا أبدًا إنكار أن التحدى حقيقى كبير، وكان الله فى عون أى صانع قرار، لأنه لا يوجد قرار سيتم اتخاذه يوصلنا بأمان 100 فى المائة، ولذا يجب وضع سيناريوهات مختلفة للتعامل مع عالم عدم اليقين الذى نحياه على المستويين المحلى والعالمى، ولا نعلم ماذا يحدث غدًا، وإن كانت درجة عدم اليقين زادت جدا مؤخرًا استيقظنا فى يوم على جائحة كورونا ومن بعدها الحرب الروسية الأوكرانية ثم غزة ولبنان ومن بعدها سوريا، وعدم اليقين موضوع ندرسه فى الاقتصاد، والأمم المتحدة لديها مصطلحات مختلفة للتعامل مع عدم اليقين تتركز كلها فى الجاهزية أو القدرة على التصدى للتغيرات والأزمات، وهو ما أحاول أن أصل إليه أن التخطيط للمستقبل لا يجب أن يتمثل فى سيناريو واحـد، ولكن يتم وضع سيناريوهات مختلفة للتعامل مع المشهد.

إذا لخصنا فى نقاط مختصرة قائمة أعمال 2025 ماذا نقول؟

أولا: التمهل فى المراهنة على قدرة المواطن على تحمل تبعات الإصلاح.

ثانيا: تهيئة مناخ الاستثمار بشكل حقيقى وللجميع وليس الكبار فقط.

ثالثًا: المضى قدمًا فى استكمال تحقيق هدف الـ 100 مليار صادرات.

رابعًا: ترجمة هذا الهدف لسياسات مستدامة لا تتغير بتغير الأشـخـاص، تنعكس على مؤشرات الاقتصاد.

خـامـسًـا: بـنـاء جـسـور للحوار والثقة بين الحكومة والمواطن، الحوار الوطنى خطوة مهمة ولكنه للنخبة فقط.

هل أنت متفائلة بـ 2025؟

لا نـمـلـك سـوى التفاؤل وإذا شعرنا بالقلق فيجب أن نحوّله لعمل منتج حتى نتغلب عليه.

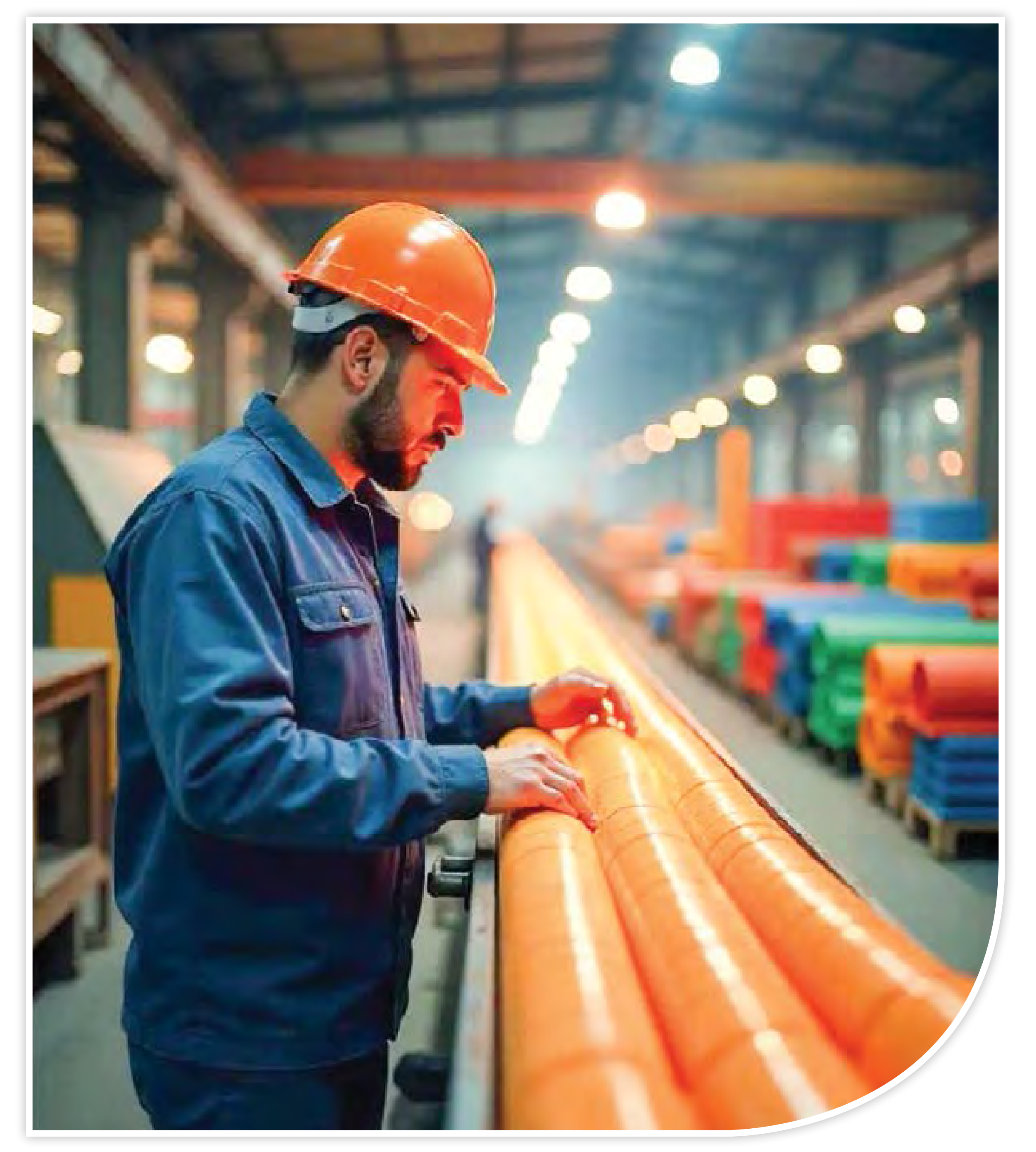


حلم الـ146 مليار دولار صادرات يقترب

انطلاقة قوية للصناعة المحلية

«لا صوت يعلو فوق تنمية القطاع الصناعى» استراتيجية وطنية أسست لها الدولة المصرية بعشرات القرارات ومشروعات البنية التحتية تستهدف من خلالها رفع حصة القطاع الصناعى من الناتج المحلى الإجمالى التى تبلغ حاليًا نحو 16 فى المائة، إلى 20 فى المائة بحلول عام 2030، وتحقيق حلم الوصول بالصادرات المصرية إلى 146 مليار دولار عبر تعميق الصناعة الوطنية ودعم المنتج المحلى من خلال تعزيز دور القطاع الصناعى ليكون قاطرة للنمو الاقتصادي، وذلك فى إطار خطتها لرفع معدلات النمو إلى 4.2 فى المائة خلال العام المالى 2025/2024، وزيادتها تدريجيًا إلى 5.5 فى المائة بحلول 2027/2026، مع الوصول إلى 6.5 فى المائة بحلول عام 2030.

تقرير: محمد رجب



تستند خطة مصر إلى تعميق دور القطاع الصناعى فى الاقتصاد على 7 محاور استراتيجية، تتضمن ترشيد الـواردات، والحدّ من الاستيراد، وتلبية احتياجات السوق المحلية من مستلزمات الإنتاج، وتشجيع المصنّعين المصريين، ودعم قدراتهم الإنتاجية، كما تهدف الخطة إلى جذب المستثمرين العالميين، وتوسيع القاعدة الصناعية من خلال إنشاء المزيد من المصانع، وتحفيز نمو الصادرات، خاصة فى الصناعات الخضراء والإلكترونية، بالإضافة إلى ذلك تركز الخطة على تحسين المواصفات الفنية للمنتجات المصرية لضمان جودتها وقدرتها على المنافسة فى الأسواق المحلية والعالمية.

عدد غير قليل من الصناعات تستهدفها الدولة المصرية لتنميتها خلال العام الجديد على رأسها صناعة السيارات والصناعات الغذائية، غير أن صناعة الغزل والنسيج تأتى على رأس استهدافات الحكومة، حيث افتتح رئيس الوزراء مؤخراً أكبر مصنع للمنسوجات بتكلفة 56 مليار جنيه والذى يأتى فى إطار المشروع القومى لتطوير صناعة الغزل والنسيج والـذى يتم تنفيذه على 3 مراحل، وحضر الافتتاح 5 وزراء إلى جانب عدد من رجال الأعمال والصناعة.

المهندس محمد السويدى، رئيس اتحاد الصناعات، يرى أن هناك خطوات كثيرة اتخذتها الدولة لدعم القطاع الصناعى، ويأتى على رأسها الأراضى الصناعية وسهولة التراخيص، مشيرا إلى أنه من المستهدف أن يشهد عام 2025 الانتهاء من ترفيق كافة المناطق الصناعية على مستوى الجمهورية، مع سهولة التخصيص.

وأشار «السويدى» إلى وجود 3 مراكز حالية جاهزة للصناعات الصغيرة، تم الانتهاء من تخصيص واحد منها بالكامل، ونصف الثانى، بينما الثالث ما زال متاحًا نظرًا للحصول عليه مؤخرًا، مشددًا على أن تعيين وزير الصناعة بمنصب نائب رئيس الـوزراء للتنمية الصناعية يعطى مؤشرًا على مدى الاهتمام بالقطاع الصناعي، خاصة فى ظل عقد اجتماعات أسبوعية لمدة عدة ساعات للمجموعة الوزارية للتنمية الصناعية والتى شهدت حل الكثير من المشكلات التى تواجه القطاع.

وأشار إلى أن الحكومة المصرية تستهدف زيادة مساهمة قطاع الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى إلى ما بين 20-30 فى المائة مقابل 16 فى المائة فى الفترة الحالية، وذلك بهدف تعميق المنتج المحلى، وزيادة جودة المنتج، ودفع الصادرات إلى 140 أو 145 مليار دولار، كما تستهدف مصر جذب استثمارات أجنبية مباشرة ومحلية فى الصناعات ذات الأولوية التى تمتلك مصر فيها قاعدة تصنيعية وفرصًا ومزايا تنافسية على المستويين الإقليمى والعالمى، بجانب رفع كفاءة تشغيل المجمعات الصناعية القائمة وتوجيهها للصناعات المستهدفة للإحلال محل الواردات.

وأكد أن قطاع الصناعة بمفهومه الشامل يعد من أهم القطاعات فى الاقتصاد المصرى والعالمى نظرًا لقدرته على دفع عجلة الإنتاج وزيـادة معدل النمو الاقتصادى، بالإضافة إلى أنه من القطاعات الأساسية التى توفر فرص عمل وتستحدث فرصًا جديدة، كما أنه يساهم فى زيادة الناتج المحلى الإجمالى.

ويرى أيمن العشرى، رئيس غرفة القاهرة التجارية، أن عام 2025 عام سيكون دون شك هو عام الصناعة والاستثمار خاصة بعد التوجيهات الرئاسية بدعم الصناعة والاستثمار والجهود الكبيرة التى تقوم بها الحكومة المصرية على كل المستويات، مثمنا الجهود التى يقوم بها الوزراء المعنيون لتطوير وتنمية الاقتصاد ودعم الصناعة والاستثمار فى مصر، مشيدا بما يقوم به الفريق كامل الوزير من جهود كبيرة فى حل المعوّقات التى تواجه الصُناع والمستثمرين من خلال عقد لقاءات مستمرة أسبوعيا فى وجود المحافظين، وهو ما يؤكد أن مصر تسير فى طريق جديد لدعم الصناعة والاستثمار وتحديد المعوقات التى تواجه مجتمع الأعمال من أجل تذليلها.

وطالب رئيس غرفة القاهرة التجارية رجال الأعمال بضرورة الاستفادة من هذه اللقاءات وعرض المعوّقات والمشاكل التى تواجههم ومقترحات حلولها لتسهيل أخذ الإجراءات، ويكون هناك تكامل فى الأدوار بين الحكومة والقطاع الخاص من أجل المصلحة العامة.

وأشاد «العشرى» بتسهيل الإجراءات فى دعم الاستثمار والصناعة بشكل ملحوظ وغير مسبوق وهو ما يبشر بأن عام 2025 سيحقق طفرة تنموية كبيرة على صعيد توطين الصناعة المصرية وجذب مزيد من الاستثمارات للسوق المصرية.

بينما يشير د. خالد الشافعى، الخبير الاقتصادى، إلى أهمية هذه الاستراتيجية الوطنية للصناعة المصرية 2024-2025، موضحا أنها





تتماشى مع الرؤية الوطنية التى وجّه بها الرئيس السيسى بتعظيم الصادرات المصرية والاهتمام بالتصنيع كأولوية رئيسية، لافتا إلى أن هذه الاستراتيجية تصبّ فى صالح الاقتصاد الوطنى وخطواته للمستقبل، مشيرا إلى أن إطلاق وزير الصناعة والنقل الاستراتيجية الوطنية بعد نحو أقل من 6 أشهر على توليه الوزارة يؤكد على الجهد الوطنى للنهوض بالصناعة المصرية.

ولفت إلى أن مدة الاستراتيجية الوطنية للصناعة 6 سنوات، حيث سيتم التنفيذ على 3 مراحل، تستهدف كل القطاعات للتوسع فى صناعات المستقبل والصناعة الخضراء والهيدروجين الأخضر، وتستهدف زيادة مساهمة القطاع الصناعى إلى 20 فى المائة فى الناتج القومى بحلول 2030، فضلًا عن رفع مساهمة الاقتصاد الأخضر فى الناتج القومى الإجمالى، وتشغيل الأيدى العاملة وتوفير من 7 إلى 8 ملايين فرص عمل، بما يسهم فى الحدّ من البطالة ويحقق نقلة حقيقية للاقتصاد الوطنى.

وأشار إلى أن أهم ما يميز الاستراتيجية الوطنية للصناعة التى عُرضت أمام مجلس النواب، أنها تمت على أسس واقعية من خلال دراسة احتياجات السوق المصرية، وحجم الخامات المتوفرة فى السوق، فضلًا عن القدرات الإنتاجية للمصانع فى كل تخصص ما يبشر تماما بتطبيقها.

ويقول أشرف الجزايرلى، رئيس غرفة الصناعات الغذائية باتحاد الصناعات المصرية: إن هناك نظرة متفائلة فى نمو قطاع الصناعة المصرى خلال العام 2025، خاصة أن هناك صناديق استثمار عالمية مهتمة بشكل ملحوظ بشركات الصناعات الغذائية المصرية خلال الفترة الأخيرة، خاصة من منطقة الخليج وأوروبا والصين.

وتوقع «الجزايرلى» أن يشهد عام 2025 تنفيذ صفقات مليارية من صناديق الاستثمار العالمية بما لا يقل عن 10 شركات أغذية غير مدرجة فى البورصة المصرية، موضحا أن هناك اهتماما كبيرا من صناديق الاستثمار الأجنبية على مختلف قطاعات الصناعات الغذائية لاسيما ما يتعلق بالتصنيع الزراعى لتوفر المواد الخام محليًا، متوقعا الإعلان خلال الأشهر القليلة المقبلة عن تنفيذ صفقات استحواذ عديدة.

وأشار إلى أن السوق المصرية تضم نحو 27 ألف شركة أغذية تعمل تحت مظلة غرفة الصناعات الغذائية باتحاد الصناعات بحجم استثمارات يقترب من 500 مليار جنيه، موضحا أن العام الحالى شهد دخول 3 آلاف شركة جديدة للسوق، ومن المتوقع دخول مثلها العام المقبل، كما توقع الجزايرلى استحواذ الصناعات الغذائية المصرية على 25 فى المائة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتوقع استقطابها لمصر خارج قطاعات النفط والغاز والهيدروجين الأخضر خلال عام 2025.

وقال «الجزايرلى»: إن الشركات الخليجية تستثمر بقوة حاليًا بالقطاع الغذائى فى مصر، فيما شهدت الفترة الأخيرة دخول بعض الاستثمارات التركية إلى القطاع محليًا، مشيرا إلى أن المستثمر الأجنبى يسعى إلى استثمار أمواله فى أفضل الأسواق، ومصر تملك حاليًا بيئة استثمار أقل تكلفة ومنظومة لوجستيات جيدة وتخضع لمزيد من التطوير، وهو ما يؤهّلها لتكون منطقة تجارة عالمية كبيرة فى المستقبل»، مشيرا إلى أن حجم صادرات مصر من الغذاء سواء الحاصلات الزراعية الطازجة والصناعات الغذائية بنحو 10 مليارات دولار خلال العام الحالى، متوقعا ارتفاع صادرات الغذاء بنسبة تتراوح بين 10 و15 فى المائة خلال العام الجديد، لتصل إلى مستوى 11.5 مليار دولار.

أشرف الجزايرلى:
هناك صناديق استثمار عالمية مهتمة بشكل ملحوظ بشركات الصناعات الغذائية المصرية خلال الفترة الأخيرة، خاصة من منطقة الخليج وأوروبا والصين



السويدى



الجزايرلى



الصياد

شريف الصياد:
المجلس التصديرى للصناعات الهندسية فى مصر يستهدف زيادة حصيلة صادرات الصناعات الهندسية إلى 10 مليارات دولار بحلول عام 2028



وأضاف أن الصادرات إلى أمريكا ستنمو خلال الفترة المقبلة بقوة على خلفية الحرب التجارية مع الصين، وهى الفرصة التى ستفيد مصر على جانبين، الأول من خلال استبدال المنتجات الصينية بالمصرية فى سوق الولايات المتحدة، والثانى يتمثل فى قدوم الصينيين إلى مصر بهدف الاستثمار من أجل التصدير لتجاوز العقبات التجارية التى تجدها فى بعض الأسواق الدولية، حيث احتلت أمريكا المرتبة الثالثة على قائمة أبرز وجهات تصدير الصناعات الغذائية المصرية خلال أول 10 أشهر من العام الجارى بقيمة 277 مليون دولار ونسبة نمو 38 فى المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضى، وفق بيانات المجلس التصديرى للصناعات الغذائية.

ويقول شريف الصياد، رئيس المجلس التصديرى للصناعات الهندسية فى مصر: إن المجلس يستهدف زيادة حصيلة صادرات الصناعات الهندسية إلى 10 مليارات دولار بحلول عام 2028، مشددا على أن محافظة القطاع على معدلات النمو الحالية، والتى تلامس 30 فى المائة سنويًا، تمكنه من تحقيق المستهدف بحلول 2030، لكن مساعى الدولة لاستقطاب شركات عملاقة فى قطاع الأجهزة المنزلية تحديدًا قد تعجّل بتحقيق المستهدف خلال 4 سنوات فقط، موضحا أنه خلال عام 2023 والأشهر الماضية من 2024 حققت صادرات الصناعات الهندسية طفرة ملموسة، ونجحنا العام الماضى فى تحقيق معدل نمو تجاوز 30 فى المائة ورفع صادرات القطاع إلى 4 مليارات دولار، وخلال هذا العام نتوقع كسر حاجز 5 مليارات دولار».

وتوقع رئيس المجلس ارتفاع صادرات الصناعات الهندسية المصرية إلى 6 مليارات دولار على الأقل بنهاية العام المقبل، بنمو يتجاوز 20 فى المائة مقارنة بمستهدفات 2024، مشيرا إلى أن دخول 5 شركات عملاقة فى قطاع الأجهزة المنزلية للسوق المصرية خلال الفترة الماضية سينعكس أثره على الصادرات الهندسية بشكل واضح فى 2025، موضحا أن العام الجديد يمكن خلاله بلوغ المستهدفات التصديرية بكل سهولة حال عدم حدوث أية متغيرات خارجية تؤثر على حركة الصادرات».

وأوضح «الصياد» أن مصر تسير بخطى ثابتة لتحقيق مستهدفات الدولة التصديرية حتى عام 2030، ولدينا خطة طموحة لرفع المعدلات إلى أعلى مستوى خلال الفترة المقبلة، ونطمح فى تحقيق عوائد صادرات تفوق الأرقام المحققة بنسبة كبيرة جدًا تتناسب مع القاعدة الصناعية الضخمة فى البلاد.

وأشار رئيس المجلس التصديرى للصناعات الهندسية، إلى أن المجلس تلقى تساؤلات واستفسارات من نحو أربع شركات أجهزة منزلية صينية وتركية، للتعرف على مناخ الأعمال فى مصر، خاصة بعد نجاح الدولة فى استقطاب شركات عملاقة فى هذا القطاع خلال الفترة الماضية، مشيرا إلى أن هذه الاستفسارات هدفها التوصل للأسباب التى دفعت شركات عملاقة بقطاع الأجهزة المنزلية مثل بيكو التركية وهاير الصينية للتوسع فى مصر، وسندعو هذه الشركات للتعرف بشكل أقرب على السوق المصرية الكبيرة، التى تعد بوابة إفريقيا، والاستفادة من الحوافز التى تتيحها الدولة والاتفاقيات التى تربطها بدول العالم».

ويقول شريف الجبلى، رئيس مجلس إدارة غرفة الصناعات الكيماوية باتحاد الصناعات المصرية: إن القطاع يستهدف زيادة صادراته إلى 10 مليارات دولار فى 2025، موضحا أنه يوجد أكثر من 14 ألف شركة تعمل فى قطاع الصناعات الكيماوية بحجم استثمارات يصل إلى 30 مليار دولار بنهاية عام 2021، وتعد الزيادة المستهدفة أعلى بنحو 16.3 فى المائة عن المستويات المحققة، خلال العام الماضى، والبالغة نحو 8.6 مليار دولار.

وأضاف أن صادرات قطاع الصناعات الكيماوية والأسمدة بلغت نحو 5.3 مليار دولار، فى أول تسعة أشهر من العام 2024، بما يمثل 19 فى المائة من إجمالى الصادرات المصرية، حيث جاءت صادرات الأسمدة فى المرتبة الأولى بقيمة 1.7 مليار دولار، تليها صادرات اللدائن البلاستيك بقيمة 1.5 مليار دولار، وجاءت الكيماويات غير العضوية فى المرتبة الثالثة بقيمة 686.5 مليون دولار.

وقال إن المجلس اختار عددًا من الدول المستهدفة خلال الفترة القادمة لتسيير بعثات تجارية لشرق وغرب إفريقيا وعدد من الدول العربية وأسواق أمريكا اللاتينية، بدعم وتعاون مع الوكالة الأمريكية للتعاون الدولى وبدعم مقدم



تحطيم «الأرقام القياسية» فى عدد السائحين

تُعول وزارة السياحة على عام 2025، لتواصل تحقيق الأرقام القياسية، والتي تتحقق دون التوقف على الأحداث السياسية التى تحيط بالمنطقة، إلا أن وزارة السياحة لا تنظر للتخوفات وما يلحقها من سلبيات، بل تنظر للإيجابيات وتضع صوب أعينها تحطيم الأرقام القياسية من عام لعام دون التوقف عند أي معوقات، والواقع يُترجم خطط الوزارة لأرقام، بعد أن سجل القطاع خلال عام 2024 وصول 15.3 مليون سائح بزيادة قدرها 5 فى المائة عن عام 2023، ومن المتوقع تجاوز الرقم سالف الذكر خلال 2025 ليتخطى الـ 16 مليون سائح على أقل التقديرات.

تقرير: صابر العربى

مواصلة النجاح وتحطيم الأرقام من قبل وزارة السياحة يحتاج إلى جهود بالتوازي مع تطلعات الوزارة للوصول إلى هذه الأرقام، وقبل أيام قليلة من حلول عام 2025، عقد وزير السياحة والآثار، شريف فتحي، اجتماعًا مهمًا مع اتحاد المستثمرين المصريين، لتشجيع الاستثمار السياحي في مصر والاستماع إلى المشكلات التي تواجههم والعمل على حلها، والتعرف على آرائهم لتطوير صناعة السياحة في مصر.

وخلال الاجتماع، أكد الوزير حرص الدولة على تحسين مناخ الاستثمار في مصر، وتشجيع الاستثمار السياحي لاسيما الفندقي، والوقوف على التحديات التي تحول دون ذلك وتذليل كافة العقبات الممكنة لدفع العمل في قطاع السياحة وتقديم الدعم اللازم له من مبادرات وحوافز، لافتاً إلى أن المبادرات التمويلية التحفيزية التي أطلقتها الدولة أخيراً في هذا الشأن، بالإضافة إلى حوافز الاستثمار التي سيتم الإعلان عنها قريباً لزيادة الطاقة الفندقية بالمقصد السياحي المصري.

وأضاف «فتحي»، أنه في إطار خطة العمل على جذب الاستثمارات السياحية، سيتم إنشاء بنك للفرص الاستثمارية المتاحة بمصر والتسويق لها داخل وخارج مصر، كما أنه جار إعداد مخططات استراتيجية (Master Plans) متكاملة للمقاصدً السياحية، مشيرًا إلى أهمية العمل على وضع الحلول لبعض التحديات التي تواجه الاستثمار السياحي في مصر، ومنها طول المدد الخاصة بالحصول على موافقات الإنشاء والترخيص والتشغيل، منوهًا بأنه سيتم العمل على تقليص هذه المدد والإسراع في استصدار الموافقات الخاصة بالمشروعات السياحية وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية المختلفة.

كما عرض الوزير، رؤية «السياحة»، والتي ترتكز على أن تكون مصر المقصد السياحي الأكثر تنوعاً في العالم، من حيث تنوع المنتجات والأنماط السياحية، لاسيما في ظل ما تتمتع به من مقومات وأنماط ومنتجات سياحية لا مثيل لها في العالم، لافتاً إلى أنه تم تشكيل فرق عمل بالوزارة لكل منتج سياحي على حدة للعمل على تطويره، حتى يتسنى تضمين هذه المنتجات بالتعاون مع منظمي الرحلات في البرامج السياحية لهم مما يعمل على جذب مزيد من الحركة السياحية الوافدة إلى المقصد المصري.

وزير السياحة عرض خطته وتطلعاته لمواصلة قطاع السياحة للنجاح في الفترة المقبلة بشكل عام وفي 2025 بشكل خاص، وخبراء السياحة كان لهم آراء أيضًا، تضاف إلى ما تحدث عنه الوزير لنجاح القطاع في عام 2025.

وفي هذا السياق، قال محمد قاعود، رئيس لجنة السياحة والطيران بالجمعية المصرية لشباب الأعمال السابق، إنه «من الضروري أن يتم خلق موارد متعددة للتمويل لقطاع السياحة ما ينعكس على استثماراته»، مضيفًا أن «تحليل السوق السياحي المستمر أحد أهم العوامل لتعزيز نجاح مبادرة وزارة السياحة، لدعم القطاع السياحي بـ 50 مليار جنيه، كتسهيلات تمويلية للشركات السياحية، وتيسير في سداد الأقساط بهدف زيادة الطاقة الاستيعابية للغرف الفندقية، مع إعطاء الأولوية لمحافظات

كل من الأقصر، وأســوان، والقاهرة الكبرى، والبحر الأحمر، وجنوب سيناء وذلك على أن تتحمل الشركات المستفيدة سعر عائد منخفض ومتناقص يبلغ 12 في المائة على ألا تتجاوز مدة السحب 16 شهراً في موعد أقصاه نهاية يونيه 2026 ، مع منح هذه الشركات مهلة 6 أشهر بعد الانتهاء من مدة السحب، للحصول على رخصة التشغيل النهائية أو المؤقتة».

وطالب «قاعود» بإعادة النظر في مدة المبادرة التي لا تتجاوز 16 شهرا مع ضرورة تمديدها إلى مدة تتوافق مع الوقت المطلوب لتطوير الطاقة الاستيعابية للفنادق التي تشملها المناطق التي تركز عليها المبادرة، منوهًا بأن أول المناطق التي يجب أن تركز المبادرة عليها في تقديم الحوافز والتسهيلات الهادفة إلى زيادة الطاقة الفندقية بها، هي (الأقصر وأسوان) لأنهما تعانيان من نقص عدد الغرف السياحية.

كما لفت «قاعود»، إلى ضـرورة تحليل الأسـواق المصدرة للسياح إلى مصر بشكل متواصل، لاسيما أن مصر تتميز بتعدد الأسواق الوافدة منها الحركة السياحية وفقًا للأنماط المتنوعة من السياحة التي تتميز بها مصر، هذا فضلًا عن تحديد المناطق التي تحتاج إلى حوافز وتسهيلات لتمويل الاستثمار في البنية التحتية للسياحة بهذه المناطق.

ومن جانبه، قال رامى فايز، عضو غرفة المنشآت الفندقية: عملية استمرار نهوض قطاع السياحة في 2025 تحتاج إلى تطبيق عدة إجراءات، أولها، تطبيق الحد الأدنى للإقامة بالفنادق المصرية، ووقف بيع المنتج السياحي المصري بأسعار هزيلة أو ما يعرف بـ «حرق الأسعار»، وربطه مع منظومة الضرائب المصرية.

وأكد «فايز»، ضرورة تحصيل الضرائب وفقًا للعملة التي يتم بيع البرامج السياحية بها، ما يسهم في ارتفاع مدخلات السياحة المصرية من العملات الأجنبية المختلفة، ما سينعكس على ارتفاع الاحتياطي النقدي من مختلف العملات.

ومن بين العوامل الأساسية التي تُعجل وتزيد من حركة السياحة الوافدة إلى مصر، وفقًا لعضو غرفة المنشآت الفندقية، توافر الطيران منخفض التكاليف، مطالبًا بالتعاقد مع الطيران المنخفض التكاليف وليس الطيران العارض فقط، وفتح جميع المطارات المصرية أمامه بما فيها مطار القاهرة الدولي، لتحفيز منظمي الرحلات حـول العالم على تنظيم رحـلات إلـى كافة المطارات المصرية لرفع الأعـداد المستهدفة من السائحين سنويا، وبأرقام تُقدر بالملايين.

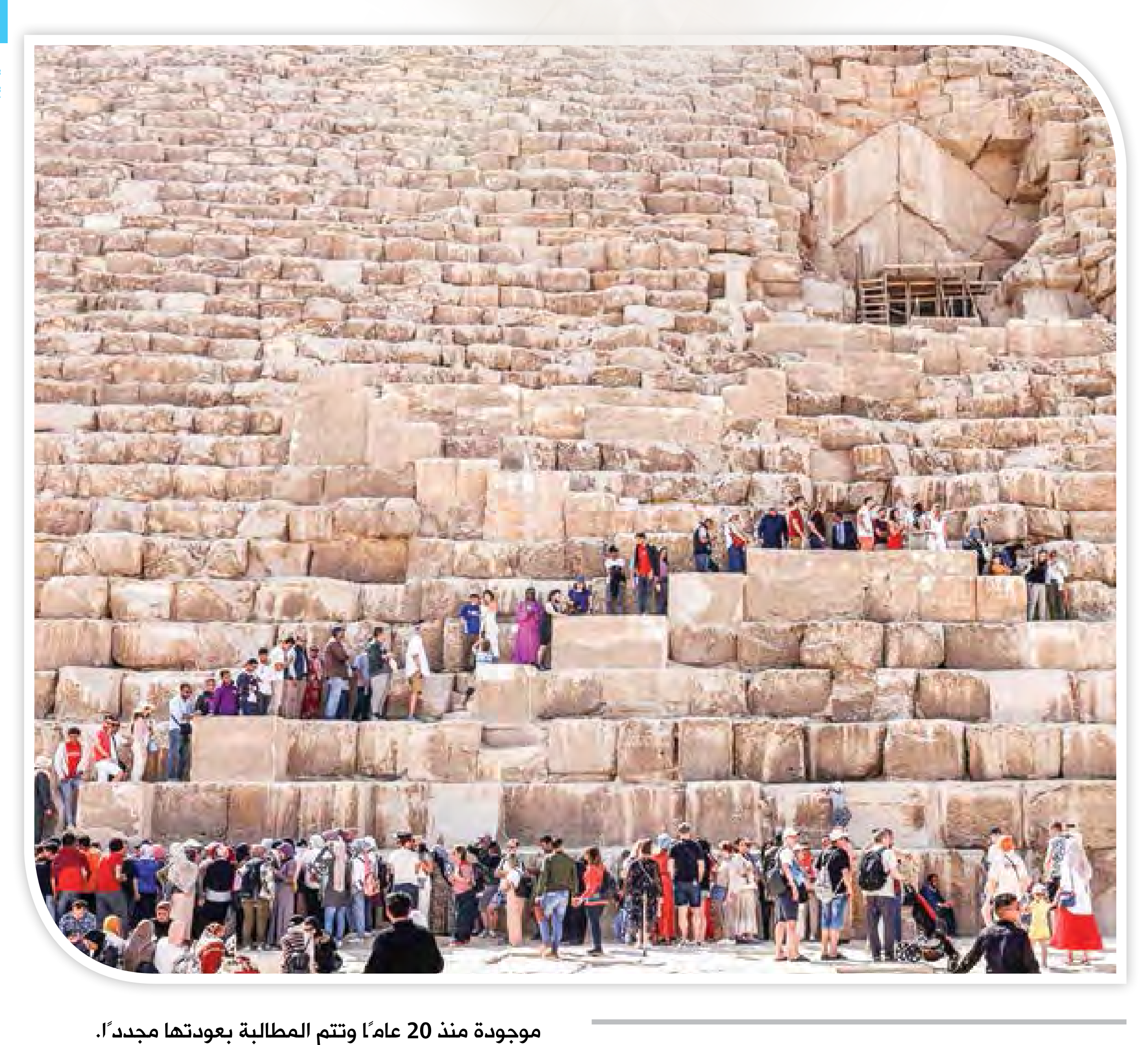
وشدد «فايز»، على أهمية تحسين التجربة السياحية فى مصر، والتعامل بجدية مع المعوقات التي تجعل السائح لا يريد تكرار تجربته في زيارة المقاصد السياحية المصرية، موضحا أن «السائح الأجنبي يعتبر سفيرًا للسياحة المصرية فى بلاده، ومستوى المعاملة هي التى تدفعه إلى دعوة زملائه وأقاربه إلى زيارة مصر فى المرات القادمة»، ومنوهًا إلى ضرورة استخدام عالم السوشيال ميديا بطريقة إبداعية فى الترويج للسياحة المصرية، والتعاقد مع كبرى شركات العلاقات العامة والمؤثرين من الدول المستهدفة سياحيا، بالإضافة إلى تنظيم القوافل السياحية لزيارة مصر.

«نقص الغرف الفندقية»، من العوامل المعوقة لمواصلة قطاع السياحة لتحقيق الأرقام القياسية، وحسب ما أعلنه وزير السياحة السابق، أحمد عيسى، بضرورة رفع عدد الغرف الفندقية بـ 300 ألف غرفة للوصول إلى 30 مليون سائح، في حين يوجد في مصر حالياً 210 آلاف غرفة مرخص لها من وزارة السياحة، والهدف هو الوصول إلى نصف مليون غرفة في غضون 7 إلى 10 سنوات، ما يتطلب استثمارات بأكثر من 20 مليار دولار بخلاف قيمة الأرض.

ووفقًا لمجلس الوزراء، العائد من الاستثمار في إنشاء غُرف فندقية جديدة، من شأنه أن يدعم الاقتصاد القومي، إذ أن كل 15 ألف غرفة فندقية تساهم في تحقيق ضريبة قيمة مضافة تقدر بحوالي من 1 إلى 2 مليار جنيه تقريبا، وحوالي 2 مليار جنيه ضريبة أرباح تجارية وصناعية، إلى جانب توفير نحو 45 ألف فرصة عمل جديدة (مباشرة وغير مباشرة) مع بدء تشغيل الغرف.

ورغم أهمية توافر غرف فندقية، إلا أن توافرها يحتاج إلى سنوات ومليارات الدولارات، لكن هناك حل سريع، عرضه مجدي صادق، عضو غرفة شركات ووكالات السفر والسياحة، بتشجيع المستثمرين على الاستثمار في الفنادق الصغيرة فئة 2 و 3 نجوم، كونها الأكثر انتشارا في الدول السياحية، كذلك طالب بتوفير فنادق «البوتيك أوتيل» وهي فنادق صغيرة تضم 100 غرفة تقريبًا، وتقدم خدمات غرفة للفرد بشكل جيد ورخيص مقارنة بأسعار الفنادق على اختلاف فئاتها، ويمكن استغلالها في القاهرة، إلا أن هذه «البوتايكات» تحتاج إلى جهات كثيرة للتعامل معها، مطالبا بأن يكون هناك تحول رقمي وشباك واحد، لسهولة تنفيذ المشروعات السياحية وتقديم الخدمات وتحصيل عملة صعبة من السياحة بعيدة كل البعد عن التعقيدات.

كما طالب «صادق» بضرورة تقديم التسهيلات أمام القطاع الخاص والشركات لزيادة قدرتها المالية على تنفيذ المشروعات السياحية وفـي مقدمتها الفنادق، مؤكدًا طلبهم من وزير السياحة الحالي، الحصول على إعفاء جمركي وضريبي، والسماح بدخول أتوبيسات حتى 2019 للعمل في قطاع السياحة، شريطة أن تكون حالتها جيدة، مشددًا على أن وجود قيود جمركية وضريبية تُحد من قدرة الشركات، كاشفًا عن أن الإعفاءات كانت موجودة منذ 20 عامًا وتتم المطالبة بعودتها مجددًا.



الطيران منخفض التكاليف و«البوتيك أوتيل» وتسـهيلات مبادرة الـ 50 مليار جنيه لدعم المشـاريع المتوقفة.. أهم ركائز «السـياحة» لتحقيق الإنجاز

وزير السـياحة:
إنشـاء بنك للفرص الاسـتثمارية المتاحة بمصر والتسـويق لها داخل وخارج مصر.. وإعداد مخططات اسـتراتيجية (Master Plans) متكاملة للمقاصد السـياحية

وفي السياق، أكد أنور هلال، نائب رئيس جمعية مستثمري السياحة بجنوب سيناء، أن نظام «البوتيك أوتيل»، سيشهد نجاحا غير مسبوق في السياحة المصرية خاصة بعد نجاحه فى جذب الشريحة عالية الإنفاق من السائحين الوافدين إلى مصر، بالإضافة إلى أن هذه الخدمة المتميزة والفريدة تنتشر في أكبر المقاصد العالمية.

وأشار «هلال» إلى أن فنادق البوتيك أوتيل وفنادق النجمة والنجمتين، ستساهم في حل جزء كبير من مشكلة نقص الطاقة الفندقية، خاصة أن هناك شريحة كبيرة من السائحين فى معظم الأسواق المصدرة للسياحة إلى مصر تفضل هذا النمط السياحي، مطالبًا بالاستفادة من تجربة تركيا فى هذا الشأن، والتى قامت بمنح تسهيلات كبيرة فى الإجـراءات لعدد من ملاك العمارات السكنية الراغبين فى تحويل مساكنهم إلى «بوتيك أوتيل» لاستضافة السائحين الوافدين إلى تركيا، ولافتًا إلى أنه تمت إضافة أكثر من 100 ألف غرفة فندقية بتركيا خلال الفترة الأخيرة بسبب هذا الإجراء، وهو ما يمكن أن نسير على خطاه في مصر بشكل عاجل وسريع للحد من نقص الغرف الفندقية في جميع المناطق السياحية، لاسيما المناطق التي تشهد رواجاً سياحياً في مصر.

وناشد «هلال» وزارة السياحة والجهات المعنية، بضرورة تقديم تسهيلات جديدة للمستثمرين الراغبين في تحويل مساكنهم إلى «بنسيونات وبوتيك أوتيل» للاستفادة منها في زيادة الطاقة الفندقية الإجمالية لمصر فى ظل ما تسعى إليه الدولة لتحقيق هدف الـ30 مليون سائح خلال الخمس سنوات القادمة، فضلًا عن وضع كود محدد وباشتراطات ميسرة تساعد على عـودة «البنسيونات والبوتيك أوتيل» بعد أن اختفت، لصعوبة تنفيذ الاشتراطات المحكمة التي تطلبها بعض الجهات.

وأكد «هلال»، على أهمية وجود رؤية شاملة وجديدة لزيادة الطاقة الفندقية مع وضع آليات للحلول للمشروعات المتعثرة والمتوقفة عن العمل حتى تعود من جديد ويمكن إضافتها للطاقة الفندقية الحالية التي لا تتجاوز 215 ألف غرفة فندقية، وهى طاقة تكفى بالكاد ما يقرب من 15 مليون سائح فقط.



النمو المصحوب بعدالة توزيع يحقق رفاهية الفرد

د. إيهاب الدسوقى:

«السعادة الاقتصادية» ممكنة.. بشروط

قرار هنا وتشريع هناك، إجراءات إصلاحية وبرامج طويلة وقصيرة المدى، وثائق سياسات وأيضا مبادرات مؤسسية، كلها آليات اقتصادية كان العام 2024 عامرًا بها لتحسين الواقع الاقتصادى للمواطن المصرى الذى يُعد الهدف الأساسى لأى تحرك حكومي، واستهداف تحسين واقع المواطن الاقتصادى يحقق ما يسمى بـ «السعادة الاقتصادية» وهو مفهوم حديث نسبيًا فى علم الاقتصاد يسعى لقياس الرضا النسبى والسعادة الفردية بسبب القرارات والسياسات الاقتصادية للحكومات المختلفة، لكن ما هى معايير السعادة الاقتصادية وكيف يمكن أن تتحقق فى 2025 ومتى يشعر بها المواطن المصرى فى ضوء كل التغيرات السياسية فى المنطقة والتى حتما لها تداعيات على الاقتصاد المصري؟

الدكتور إيهاب الدسوقي، أستاذ الاقتصاد، الرئيس السابق لقسم الاقتصاد بأكاديمية السادات، ومن أوائل الباحثين فى مفهوم السعادة الاقتصادية فى مصر قال فى حواره مع «المصور»، إن السعادة الاقتصادية يمكن تحقيقها للمواطن فى 2025 ولكنها مشروطة بتنفيذ سياسات إنتاجية ترفع معدلات النمو وتزيد مستويات الدخول وتحسن جودة الخدمات المقدمة.. وحول تفاصيل هذه الشروط، وأمور أخرى كان الحوار التالى:

حوار أجرته: أميرة جاد
عدسة: ناجى فرج



بداية.. ما المقصود بمصطلح «السعادة الاقتصادية»؟

تحقيق الإنجازات التى يطلبها المواطن وهذا يعد تطورا فى عملية التنمية الاقتصادية والتى مرت بمراحل كثيرة منها تحقيق معدلات نمو اقتصادى وتطوير القطاعات التى تخلق هذا النمو سواء كانت زراعية أو صناعية و خدمات وغيرها، إلى جانب تحقيق معدلات للرفاهية الاقتصادية، و«السعادة الاقتصادية» ليست مجرد إنـجـازات تتحقق، لكنها إنـجـازات تأتى وفقا لطموحات المواطن و يتم قياس السعادة الاقتصادية نسبة لرغبات وطموحات المواطنين، بمعنى أنه لو كان المواطنون يطمحون فى 100 إنجاز وتحقق 90 منها، فهنا يكون معدل السعادة الاقتصادية 90فى المائة وهكذا، ولا بد أن نأخذ فى عين الاعتبار أن الطموحات الكبيرة تساوى إنجازات كبيرة، حيث إن سقف المتطلبات المرتفع يخلق حالة تنمية مستمرة.

ماذا عن مؤشرات قياس السعادة الاقتصادية؟

هناك تقرير من الأمم المتحدة يقيس معدلات السعادة الاقتصادية فى دول مختلفة، ويعتمد على عدة مؤشرات داخلية منها معدل النمو الاقتصادى ومتوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالى المحلى، مستويات الجودة فى الصحة والتعليم، وكلها مؤشرات رئيسية يندرج تحتها مؤشرات فرعية بالإضافة إلى استطلاعات رأى مختلفة.

ما ترتيب مصر فى مؤشر السعادة الدولى؟

الحقيقة أن ترتيب مصر ليس الأفضل حيث إننا رقم 10 عربيًا و رقم 121 دوليًا وفقا لتقرير السعادة لعام 2023 ، الصّادر عن شبكة حلول التّنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، مع العلم أن التقرير يصدر بناء على مسح يتم خلال 3 سنوات (2020/ 2022) وهى سنوات الجائحة، والحرب الروسية الأوكرانية التى شكلت عبئًا اقتصاديًا على المستوى الدولى وليس المحلى فقط.

هل هناك خارطة طريق حال الالتزام بها يمكن تحقيق السعادة الاقتصادية خلال 2025؟

زيــادة النمو الاقـتـصـادي، الطريق الرئيسى لتحقيق رفاهية اقتصادية، ويـتـم ذلــك مــن خــلال زيــادة الاستثمارات فى القطاعات الإنتاجية







الدائمة وهى «الصناعة» و«الزراعة»، والقيمة المضافة منها عالية جدا سواء على مستوى التشغيل أو الإيرادات العامة و الإنتاج المحلي، القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الخدمات والسياحة والتجارة وغيرها مهمة لكنها غير مستقرة تهتز إيراداتها مع التوترات السياسية المختلفة، لكن الصناعة والزراعة من القطاعات التى تتسم بنسبة عالية من الاستدامة



د. إيهاب الدسوقى خلال حواره مع الزميلة أميرة جاد



والاستقرار.

هل ترى أن السياسات الاقتصادية الحالية تقودنا نحو النمو من خلال قطاعى الصناعة والزراعة؟

الفترة الماضية شهدت اهتمامًا كبيرًا بالبنية التحتية، وهو أمر مهم جدًا لجذب الاستثمارات المختلفة فى القطاعات الإنتاجية المتنوعة، ونحن بحاجة لاستغلال البنية التحتية التى تم تنفيذها فى تنمية قطاع الصناعة الذى يتطلب توفير الأراضى بسعر مناسب إلى جانب تطوير التكنولوجيا و النهوض بالتعليم لأنه أساس تقدم أى دولة فى العالم ويليه التدريب.

هل يمكن تبنى نموذج معين لتحقيق تنمية صناعية مـن شأنها أن تساهم فـى تحقيق قـدر مـن السعادة الاقتصادية؟

فكرة المجمعات الصناعية من أنجح النماذج التى يمكن تبنيها، وذلك من خلال قيام الحكومة بتوفير أراض متوفر فيها البنية الأساسية اللازمة و يتم ترخيصها وتسليمها للمستثمرين لبدء الصناعات المختلفة، وهذه الفكرة بدأت فيها الحكومة فى بعض المحافظات مثل بورسعيد، لكن الخطوات بطيئة لنشر النموذج فى مناطق مختلفة.

بحسب السيناريو الـذى تتبناه والمعتمد على ربط السعادة الاقتصادية بالنمو، كيف يجنى المواطن ثمار النمو حال تحققه ليشعر بالسعادة؟

حتماً ارتفاع معدلات النمو المصحوب بعدالة التوزيع سينتج عنه جودة ملحوظة فى الخدمات التى يتلقاها المواطن من تعليم وصحة ونقل وغيرها، لأن الهدف الأساسى لأى عمليات تنمية هو المواطن وتحسين مستويات معيشته.

هل جودة العمل تعد إحدى آليات السعادة الاقتصادية؟

مبدئيا فرص العمل يمكن تحقيقها من خلال الاستثمار والذى يأتى من خلال تهيئة مناخ الاستثمار، وهذا المناخ يضم أكثر من مكون منه المكون السياسى و المكون الاقتصادى والمكون الاجتماعي، ويتمثل المكون السياسى فى الاستقرار السياسى والديمقراطية ، أما المكون الاجتماعى فيتمثل فى جودة التعليم والتدريب الكفء، فى حين أن المكون الاقتصادى يعتمد على التشريعات الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار والتى يجب أن تتسم بالاستقرار، وكانت _ ولا تـزال_ مشكلات الاستثمار حاليًا هى البيروقراطية وطـول فترة وإجـراءات التأسيس، حتى بعد اعتماد نظام الشباك الواحد يظل الجزء الإجرائى المتعلق بالمحليات يتسم بقدر من البيروقراطية الطاردة للاستثمار، لذا يمكن دراسـة تأسيس المشروعات بالإخطار وهو ما يرفع معدلات الاستثمار التى تمثل زيادتها زيادة فى معدلات المنافسة، وهو ما يؤدى بالتبعية لتحسين جودة العمل وليس فقط فرص العمل ما يؤثر على مؤشرات السعادة الاقتصادية.

هل تعتبر التكنولوجيا عـدوا أم صديقا للسعادة الاقتصادية فمن جانب يمكن الاستغناء عن عـدد من الوظائف بسبب التكنولوجيا و من جانب تسهم فى تطوير القطاعات المختلفة؟

بالتأكيد التكنولوجيا قد يكون لها بعض المساوئ، لكن هذا لا ينفى أبدا أهميتها فى تحقيق أهـداف التنمية، وأكاد أجزم أنه لا يوجد دولة حققت تقدمًا اقتصاديًا ساهم فى رفع مستويات السعادة الاقتصادية دون استخدام التكنولوجيا لأنها مسئولة عن التطوير وبالتالى مسئولة عن زيـادة الإنتاجية، وهذه مسألة لا يمكن أن تترك للقطاع الخاص وحده ، لكن يجب على الدولة تبنى خطة واسعة من خلال المراكز البحثية المختلفة لإدخال التكنولوجيا داخل كافة القطاعات الإنتاجية بالاقتصاد المصري، وأتصور أننا بدأنا نتخذ خطوات فى هذا السياق، لكن لاتزال الخطوات فيها تسير ببطء.

ما دور السياسات النقدية فى تحقيق جانب من السعادة الاقتصادية، وكيف نحدث التوازن بين إعادة الهيكلة المالية المطلوبة مع الحفاظ على قدر من سعادة المواطن؟

مشكلتنا فى مصر أننا نولى الإصلاحات المالية والنقدية اهتماما أكبر من إصلاحات الاختلالات بالاقتصاد الحقيقى، بمعنى أن السياسات النقدية لا يمكنها أن تحل مشكلات الاقتصاد فى مصر والـذى يحتاج إصلاحا هيكليا قائما على زيادة الإنتاج ، السياسات النقدية ما هى إلا رد فعل للسياسات الإنتاجية ، على سبيل المثال لا زلنا نستورد نحو 70 فى المائة من احتياجاتنا من الخارج.

إلى أى مدى يمكن أن تساهم التجارة الخارجية فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومنها للسعادة الاقتصادية؟

مؤكد الصادرات لها دور كبير جدا فى تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأنها السبيل لزيادة موارد النقد الأجنبى لاستيراد السلع التى لا ننتجها، بالإضافة إلى أنها سبب رئيسى فى زيادة الإنتاج ، لأن التصدير إما لسلع زراعية أو صناعية، وهو ما يعيدنا لنفس هدف زيادة الإنتاج والاستثمار فى القطاعات المنتجة، ومصر لديها استراتيجية لتنمية الصادرات بدأت بتنفيذها، وحتى نقيم مستوى الصادرات لدينا يمكن مقارنته بدول مماثلة وكذلك مقارنته بإمكانياتنا الإنتاجية.

لكن الاتجاه لتصدير بعض السلع الزراعية أدى فى بعض الفترات لنقصها فى السوق وارتفاع أسعارها، كيف نحدث توازنا بين تنمية الصادرات و الحفاظ على مستوى العرض فى الأسواق المحلية؟

الحل البسيط هنا «زيادة الإنتاج» ولا بد من إدراك أن حجم الصادرات لا بد أن يكون من فائض الإنتاج عن الاستهلاك.

بناء على مؤشرات السعادة الاقتصادية التى تطرقنا إليها هل تتحقق فى 2025 ولو بنسبة؟

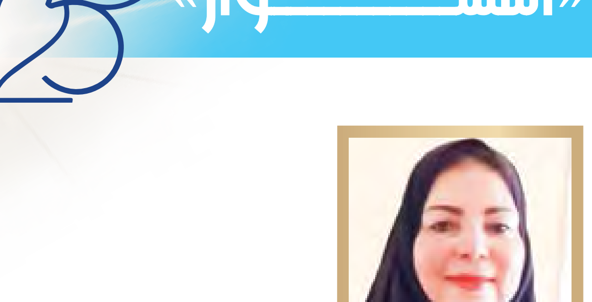
التغيرات السياسية والجيوسياسية فى الإقليم تحتم تبنى سياسات اقتصادية جذرية تحقق السعادة الاقتصادية للمواطنين، لأنه لم يعد أمامنا سبيل سوى تبنى سياسات إنتاجية ترفع مستويات المعيشة بتوفير فرص عمل كريمة وترفع قيمة وجودة المعروض من السلع والخدمات والتى تؤدى بالتبعية للسعادة الاقتصادية.



التركيـز على السياسـات المحفزة للإنتاج يرفع معدلات النمو ويحسـن مسـتويات المعيشـة للمواطن

تبنى فكر المجمعات الصناعية من أهم سبل تنمية القطاع وتوفير فرص العمل ليشعر المواطن بالتحقق







بقلم: د. وفاء على

لا شك أن مآلات الحالة الاقتصادية العالمية والمصرية تجعلنا نقول إن هناك فرقا بين «كان وصار»، لكن مصر وصوت القاهرة يأخذ نفسا عميقا بالنظر إلى المسار المستقبلى بعيدا عن المنحنيات العالمية التى امتلأت جعبتها بالتوترات الجيوسياسية وتأثيرها والتهديدات والتصريحات هنا وهناك.

وقررت مصر وقيادتها مبكرا التفكير بطريقة استراتيجية وبالتالى أصبح عنوان المرحلة القادمة هو أسئلة المستقبل، فالعروض الافتتاحية كما يقولون تعبر عن نفسها، فالمتنافسون كُثر ولكل أدواته، وأصبحت رؤية الدولة المصرية لما هو قادم اقتصاديا يقوم على أساس تشريح تضاريس الأزمة التى يعيشها العالم ونحن معه، ولكن مصر تعافر بمسئولية فى معركة تحديات التنمية وجودة الحياة.

دعم القطاعات الإنتاجية وتحسين جودة الخدمات

ووضعت معادلة الحياة من أجل البقاء والنماء؛ لنتحدث جميعا بلغة واحدة، فأمامنا معركة التضخم وسعر الصرف والديون الخارجية وإتاحة الاحتياجات وتطوير الاقتصاد المصرى وتحطيم كل أحلام المشككين فى القدرة المصرية؛ لكن لا أحد يعزف منفرداً ولذلك فنحن أيضا علينا دور بالعمل الجاد.

تستقبل الدولة المصرية عامها الجديد بطموحات كبيرة وتحديات تفرض نفسها على المشهد الدولى بشكل عام والمشهد المصرى بشكل خاص وسط كل الضغوطات الاقتصادية التى يمر بها العالم أجمع، وتأثرت بها مصر بصفة خاصة فهناك بعض الأزمات التى تحتاج إلى حلول فورية وبعض القضايا يمكن حلها على المستوى المتوسط، وفى كل الأحوال فإن دفتر الأحوال الاقتصادية له مفاتيح للحلول، فالحكومة المصرية رغم كل التحديات تتبنى حلولا ورؤى ووضعت مستهدفات لخط السير، وكما يقولون «الأرقام لابد أن تترك علامة على الباب»، فمشروع الموازنة 25/24 مبشر بالاستمرار فى جهود الحفاظ على الاستقرار المالى المتوازن فى ظل تداعيات الأزمة الراهنة وجهود مساندة النشاط الاقتصادى وتحفيزه دون الإخلال باستدامة الموازنة والدين.

والاستمرارية المتوازنة فى دعم جهود تحسين البنية التحتية مع التأكيد على استفادة أوسع شريحة من المجتمع وتحسين جودة الخدمات، وكذا الاستمرارية فى دعم القطاعات الإنتاجية والفئات المتأثرة بالأزمات الاقتصادية، والعمل على تعظيم العائد من أصول الدولة من خلال زيادة الفوائض المالية الداخلة إلى الموازنة العامة للدولة.

> الدولة المصرية قررت الخروج بأفكارها خارج الصندوق برؤية استراتيجية لا تعتمد على التشغيل التقليدى، وأعطت الحلول والمفتاح السحرى نحو استغلال طاقات الشباب والإلمام بمجهوداتهم فى مظلة مشروعاتها العملاقة

واستمرار العمل بمشروع القرن حياة كريمة وتحسين كفاءة الخدمات وعلى الأخص الصحة والتعليم، ودعم مبادرات التنمية البشرية التى تخدم المشروعات القومية، وإدماج سياسة التسعير السليم للسلع والخدمات لكفاءة تخصيص الموارد خاصة فى ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة لمواجهة الضغوط التضخمية على أسعار السلع الأساسية.

فضلًا عن الاستمرارية فى دعم وتحفيز الاقتصاد الأخضر وخفض الانبعاثات الكربونية بدعم التحول الطاقى.

والتوقع المتفائل يقول نحن على أبواب عام جديد فلابد أن نضع فى اعتبارنا تحقيق معدلات النمو والاستدامة، والذى يؤدى إلى فائض أولى عبر زيادة معدل نمو الإيرادات العامة للدولة، وعليه فإن توقعات العام الجديد انعطافاً على ما سبق، هو تحسن المؤشرات الاقتصادية، كما يتم تعديل تصنيف مصر الائتمانى بالارتفاع وارتفاع معدلات النمو واعتدال موجات التضخم.

وزيادة المتحصلات الضريبية وضبط ملف الزيادة السكانية التى تعانى منها مصر مع مزيد من دعم الشركات الناشئة وزيادة الأعمال، كما أن هناك كفاءة لإدارة الإنفاق الحكومى

2025 «المشـــوار هنكمل»



وتعظيم الإيرادات.

وإلحاقا بالتوقعات السابقة، فإن الدولة المصرية قررت الخروج بأفكارها خارج الصندوق برؤية استراتيجية لا تعتمد على التشغيل التقليدى، وأعطت الحلول والمفتاح السحرى نحو استغلال طاقات الشباب والإلهام بمجهوداتهم فى مظلة مشروعاتها العملاقة سواء من الناحية الزراعية أو الاقتصادية أو الطاقة أو التوسعة السككية، فهناك اهتمام خاص من القيادة السياسية (بالاستثمارات التنموية) لإعطاء مساحة أكبر لتوطين الصناعة المصرية وإعطاء دفعة أكبر لزيادة القدرة أو الطاقة الإنتاجية.

ووضعت الدولة المصرية خطة عمل للمرحلة القادمة تعكس دلالة إيجابية على قوة ومرونة هذا الاقتصاد خصوصاً أن الناتج المحلى الإجمالى المصرى قد حقق لنا طفرة خلال الفترة السابقة، مما يساهم فى تراجع نسبة الدين العام للناتج المحلى الإجمالى.

وسددت مصر 70 مليار دولار على مدى عامين 23/ 24 ولم تتخلف يوما عن سداد التزاماتها، فمصر لديها مهمة صعبة فى جبر معدلات التضخم وهو العدوى الاقتصادية التى أصابتها مع كل دول العالم جراء عملية الإكراه الاقتصادى التى مارسها الفيدرالى الأمريكى بسياسته التشديدية؛ لكن رأت الدولة المصرية مع صانعى السياسات فى المرحلة القادمة أن تمضى بعمل الإصلاحات الاقتصادية التى تعطى تحولاً فى السوق المصرى، فالعملة أصبحت أكثر مرونة بفترات طويلة للاستقرار وإنهاء حالة عدم اليقين، وأصبح هناك مفتاح لممارسة استخدام الاحتياطيات الدولية والأصول الأجنبية فى البنوك لحماية الجنيه وخصوصاً ونحن نستعد لتفعيل آليات وجودنا داخل تجمع البريكس الذى دخلناه رسمياً من يناير 2024 وبذلك تستعد مصر للنزول بمعدلات التضخم إلى نحو 16 فى المائة خلال عام 2025 والنزول بالعجز الكلى وزيادة الناتج المحلى الإجمالى ومعه يبلغ النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى حوالى 4,1 فى المائة، ونتوقع أن يصل متوسط الفائدة على أدوات الدين الحكومية إلى 18,5 فى المائة.

لقد وضعت الدولة المصرية بعين الأساس توفير الاحتياجات الأساسية للسلع مع خفض الإنفاق الحكومى قدر الإمكان مع وضع آليات جديدة للعمل فى ملف التحول الطاقى وتوفير التحفيزات الخاصة بالمشروعات الخضراء مع تبلور دورها كمحور هام لتداول الطاقة خصوصاً مع جلب الاستثمارات المباشرة فى الربع الأخير من عام 2024 بما يقدر 6,5 مليار دولار رغم كل التحديات التى عصفت بالاقتصادات ووجود ماراثون عالمى فى جلب الاستثمارات.

إن الملف الاقتصادى وتوقعاته تضع آليات خارطة مصر السياحية، فهناك اهتمام خاص بملف السياحة من أجل جلب واستهداف 30 مليون سائح بحلول عام 2028.

تكامل السياسة المالية والنقدية

سيشهد عام 2025 جهودا أكبر من الدولة المصرية لتعزيز سياساتها المالية والنقدية لتحقيق التكامل الأفقى والرأسى، وتشير المؤشرات إلى وجود خارطة طريق واضحة لإفساح المجال أكثر وأكثر أمام القطاع الخاص لمزيد من عملية المشاركة فى التنمية، فبالإضافة إلى آليات سياسة ملكية الدولة وقرارات الاستثمار وزيادة برنامج الأطروحات الحكومية، فهناك فرصة كبيرة فى الأسواق المصرية لدخول القطاع الخاص بقوة بدعم حكومى متواصل قائم على التحفيز الثلاثى للاقتصاد والتجارة والصناعة والاستثمار.

ووضعت الدولة المصرية فى آلياتها خلال عام 2025 زيادة حجم الصادرات المصرية التحويلية والسلعية من غير البترول بالإضافة إلى زيادة صادرات الصناعات الهندسية التى تحقق ناتجا، كما أن هناك استهدافا لزيادة صادرات المشروعات الصغيرة من خلال مبادرات دعم وتعميق الصناعة الوطنية وعلى رأسها مبادرة ابدأ، فملف التصنيع هو ركيزة أساسية للإصلاح الاقتصادى اعتماداً على زيادة نسبة المساهمة فى الناتج المحلى الإجمالى، بالإضافة إلى فرص التشغيل والتى تستهدف الدولة أن تجبر معدلات البطالة إلى أقل من 6 بالمائة فى عام التعافى، وهو هذا العام الذى يهل بأنواره من التوقعات الأكيدة، هو تقليل الفجوة بين الادخار والاستثمار والإنتاج والاستهلاك والصادرات والواردات حتى نستطيع اجتياز ماراثون التصنيع الوطنى الذى هو المرادف الحقيقى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لا شك أن المؤشرات الاقتصادية تعطى مزيدا من الآمال العريضة بوجود فائض أولى برقم مهم مع زيادة الاستثمارات العامة التى تم تمويلها ذاتيا لتصل إلى أكثر من 306 مليارات جنيه، فالدولة المصرية قد تحسبت للظروف الراهنة التى يمر بها العالم مع ارتفاع أسعار الفائدة لوضع حزم للحد من زيادة الأسعار وتحسين الاستقرار الاقتصادى ومستويات الدين العام.

ولقد جاء قرار البنك المركزى المصرى بتثبيت أسعار الفائدة فى اجتماعه الأخير وحسنا فعل، ليعبر عن مرحلة جديدة من الاستقرار النقدى بضخ مزيد من الدولرة فى الأسواق.

كما أن توسيع دائرة الحماية الاجتماعية باستهداف معدلات بالزيادة فى النمو 4,1 فى المائة مع دعم السلع التموينية والمواد البترولية بنحو 20 فى المائة رغم كل التحديات، بالإضافة إلى التأمين الصحى والأدوية بدعم يقدر بـأكثر من 50,4 فى المائة، كما أن هناك توسعا فى دائرة دعم الإسكان الاجتماعى بمعدل سنوى قدره 103,5 فى المائة ومعاش الضمان الاجتماعى بمعدل نمو سنوى متصاعد، فالدولة المصرية حريصة على مواطنيها ولا تتركهم أبداً فى مهب الريح، ومن المتوقع دعم ملف الغذاء طبقا لقراءة موازنة العام الجارى 24/ 25 والممتد حتى 30 / 6 / 2025 وذلك لتخفيف الضغط على المواطن المصرى فلن تتركه الدولة وحيداً فى هذا الوضع الصعب الذى يمر به العالم.

استهداف الصناعة والفصل بينها من الترويج للمشروعات فى إطار العمل الجماعى حتى نستطيع تخطى التحديات والعبور إلى المستقبل كما قلنا سابقا، ومن المتوقع أن يكون لدينا منطقة حرة تصديرية كبيرة خصوصاً فى منطقة جرجوب مع مراعاة كل المعايير الدولية باعتبار هذه المنطقة الشمالية مركزا لوجيستيا يساعد فى الاعتماد على الذات ووجود مركز تجارى عالمى أكثر تنافسية.

> **نسـعى للنزول بمعـدلات التضخم إلى نحو 16 فى المائة خلال عـام 2025 وخفض العجز الكلـى وزيادة الناتج المحلـى الإجمالى ومعه يبلغ النمـو الحقيقى للناتـج المحلى الإجمالى حوالى 4,1 فى المائة**

فالفرص تخرج من رحم التحديات والأزمات بالمحفزات التى تدعم بها الدولة كل القطاعات وعلى رأسها هذا القطاع الصناعى اللوجيستى التجارى وتطوير القطاع الصناعى ببرنامج زمنى يستهدف تعميقا أفضل للصناعة المحلية وذلك لزيادة التنافسية والمنتجات المحلية وزيادة القيمة المضافة.

ومتوقع أن يكون هناك مزيج تمويلى مناسب وميسر للمشروعات ووضع ضوابط للاقتصاد الإنتاجى والإصلاحات النقدية من أهم توقعات العام القادم، فهناك تطورات تحدث على مستوى هذا القطاع تشعرنا بالأمل القادم وهو تبنى حزمة جديدة من الإصلاحات المالية الاقتصادية بمؤشراتها المالية من شأنها إعادة التوازن الهيكلى للاقتصاد الكلى متبنيا سياسات منفتحة لجلب مزيد من النقد الأجنبى بطرق غير تقليدية خصوصاً ملف تحويلات المصريين بالخارج، وطرح الشهادات الدولارية بعائد مرتفع.

كما يمكن الاستمرار فى مبادرة استيراد السيارات المعفاة من الجمارك وتطوير مبادرات العاملين فى الخارج وعدم اقتصار هذا الملف على الاستثمار العقارى فقط، ومن النقاط الهامة؛ لكن يجب عدم إغفال أن الدولة المصرية رغم كل التحديات لم تتخلف يوماً عن سداد ديونها فى أحلك الظروف وهى تستعد فى عام 2025 بسداد مستحقات أقل كديون مستحقة بفوائدها أنها قد رتبت كل أمورها، فبالرغم من كل التحديات فإن صانع السياسة العامة كان على وعى بكافة جوانب الأزمة واتخاذ الحزم الإضافية والاستعداد واتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيف الأزمة.

ومع تفعيل عضوية مصر للبريكس من يناير الماضى نستطيع القول إنها قد تحد بشكل أساسى وكبير من الاعتماد على الدولار فى عمليات التبادل التجارى بين الدول الأعضاء فى المجموعة، مما سيوفر مزيدا من النقد الأجنبى وتحقيق وفورات دولاريـة تدعم قيمة الاحتياطيات الدولية الدولارية وغيرها الرسمية لمصر لدى البنك المركزى المصرى، والذى سيتم العمل على سداد الديون والالتزامات الخارجية منه.

مواجهة التضخم

أدركت الدولة المصرية حالاً ومآلاً كما قلنا أن سلاح الفائدة وحده لا يكفى لكبح جماح التضخم وأن هناك إجراءات أخرى لابد من اتخاذها فى ظل ما يستهدفه البنك المركزى المصرى أن يصل بالتضخم إلى 7 فى المائة بالزيادة أو النقصان فى حدود 2 فى المائة، فضلا عن نقطة فى غاية الأهمية يجب أخذها فى الاعتبار ونتمنى أن تحدث ليس توقعا وإنما على وجه الحقيقة، وهو أن انخفاض حدة التضخم ستجعل متخذ القرار يغض النظر عن مرحلة رابعة من تعويم الجنيه المصرى أمام صاحب العرش المتوج الدولار الأمريكى والتى تخلق آثارا سلبية على أسعار السلع والخدمات.

زيادة قرض الصندوق

إن الأخبار السارة بسداد الدفعة الرابعة من قرض الصندوق وهو 1,2 مليار دولار سيكون هذا بداية جيدة للعام الجديد فى تخفيف حدة الأزمة ليس بسبب زيادة القرض؛ لكن هو قناة جديدة لجلب مزيد من الاستثمارات، فهو بمثابة شهادة ثقة للاقتصاد المصرى وإجراء المراجعة الرابعة وصرف الدفعة، وبالتالى الأمور القادمة أفضل وسندخل العام الجديد (بالقدم اليمنى) فكما يقولون العنوان أو العروض الافتتاحية لعام 2025 هى (الانفراجة).

فالأحداث الضخمة مرت بسلام واختار الملف الاقتصادى أن يتفرغ للمرحلة القادمة والتى تعتمد فيها على الانطلاقة الاقتصادية، فهناك توقع لتوفير 30 مليار دولار بدخول البريكس، وسيكون الاعتماد التمويلى على بنك التنمية الجديد الخاص بالبريكس فى عام 2025 وستتنمى مصر من مشروعات تنموية عملاقة لها مساهمة كبيرة فى الناتج والاقتصاد المصرى خاصة مشروعات قطاع اللوجستيات وخطوط التجارة الدولية فى سيناء ومشروعات استصلاح الأراضى وافتتاح مجمعات عملاقة، وسوف يكون لها أثرها المباشر على أسعار الصرف فى البنوك لأنها سوف تعزز موارد الدولة من خلال زيادة الصادرات وترشيد الاستيراد، وسيعدل التصنيف الائتمانى للأفضل والرهان على مصر سيكون رابحا فالغد أفضل.

علاء السقطى:
المشروعات الصغيرة عمود فقرى لاقتصاد ناجح



فى ظل التحديات الاقتصادية العالمية والمحلية، تبرز المشروعات الصغيرة والمتوسطة كحلول فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز التنافسية، المهندس علاء السقطى، رئيس اتحاد مستثمرى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يُعد من أبرز الداعمين لهذا القطاع الحيوى. فى حواره، يتحدث «السقطى» عن الفرص الواعدة التى تمتلكها مصر بفضل موقعها الاستراتيجى والبنية التحتية المطورة، مشيرًا إلى التحديات التى تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وسبل التغلب عليها لتحقيق مستقبل اقتصادى أفضل.

حوار أجرته: رحاب فوزى



تتنوع العوامل التى تدعم الاستثمار، ووفق «السقطى» فإنها الموقع الاستراتيجى لمصر التى تعد بوابة للأسواق الإفريقية والعربية والأوروبية بفضل موقعها الجغرافى وقناة السويس والاتفاقيات التجارية مثل اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية التى تعزز التجارة بين دول القارة السمراء، والمبادرات التى أطلقتها الحكومة المصرية مثل مبادرة «ابدأ» لتشجيع الصناعة، وتوفير تسهيلات للمستثمرين الأجانب والمحليين، وأيضا البنية التحتية المطورة ومشروعات العاصمة الإداريـــة الجديدة والموانئ والمطارات الجديدة كلها عوامل توفر بيئة جاذبة للاستثمارات.

ولكن هناك تحديات الاستثمار ومنها التضخم وارتفاع تكاليف التمويل وارتـفـاع أسعار الفائدة ما يحد من قدرة المستثمرين على الحصول على قروض، والإجراءات البيروقراطية على الرغم من التحسن، لا تزال بعض الإجراءات الإدارية تمثل عقبة أمام المستثمرين، والعملة الصعبة ونقص الدولار أحيانا قد يؤثر على استيراد المواد الخام، مما يرفع تكاليف التشغيل للمستثمرين.

وعـن طـرق تنمية الاستثمار فى 2025 يشير «السقطى» إلـى أن هناك أولـويـات مثل تسهيل الإجـــراءات وتقليل البيروقراطية وتسهيل إصـدار التراخيص من خلال رقمنة العمليات الحكومية لتوفير الوقت، وتحفيز القطاعات الواعدة وتقديم حوافز ضريبية وجمركية للصناعات التى تركز على التصدير والطاقة المتجددة، وتعزيز الشراكات الدولية وفتح المجال أمام الشركات الأجنبية للاستثمار مع ضمان شراكات محلية لتعظيم الفائدة، وبالطبع دعـم الـمـشـروعـات الصغيرة والمتوسطة وتوفير تمويل بفوائد منخفضة، ومراكز تدريب لتطوير القدرات، وتسهيل وصولها إلى الأســـواق المحلية والـعـــالـــمـــيـــة، وتحسين مناخ الأعـــمـــال وضمان استقرار القوانين الاقتصادية والسياسات الاستثمارية لجذب المستثمرين، وزيادة الاعتماد على التصنيع المحلى ودعم الصناعات الوطنية لتقليل الفاتورة الاستيرادية وتعزيز التنافسية، ومـع تطبيق السياسات المناسبة، من المتوقع زيـادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مصر بنسبة كبيرة بحلول 2025، مع التركيز على قطاعات مثل الطاقة، التصنيع، والخدمات الرقمية.

يدعو «السقطى» إلى التوسع فى الإنتاج المنزلى الصغير والمتناهى الصغر، خاصة فى المنتجات البسيطة غير المعقدة تكنولوجيا، بهدف إشـراك أفـراد الأسـرة فى عمليات التصنيع وتخفيف الفاتورة الاستيرادية للدولة، مشيرا إلى أن ارتفاع فوائد البنوك وصعوبة التسويق تعد من أبرز التحديات التى تواجه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مطالبا بمبادرات تمويلية بفوائد مخفضة ووضع تعريف موحد لهذه المشروعات.

فى سياق آخـر، يؤكد «السقطى» أن مبادرة «ابدأ» لم تكن وليدة اليوم، بل تم الإعداد لها منذ فترة، مشيرا إلى أن مصر تمتلك مزايا مثل الطرق والكهرباء والطاقة والسوق، وأن العملة الصعبة لدى المصريين فى البيوت قد تكون بنفس حجم العملة الصعبة فى البنك المركزي، موضحا أن وضـع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فـى مصر حاليا بمثابة العمود الفقرى لأى اقتصاد ناجح، ولكنها تواجه تحديات كبيرة، منها ارتفاع فوائد البنوك، وصعوبة الحصول على تمويل، وقلة خبرة الكثيرين فى التسويق.

وبـــالـــرغـــم من ذلـك تـوجـد فرص واعـــدة لتطوير هـــذا الـقـطـاع إذا تـم توفير الـدعـم الـلازم مـن الـدولـة والـقـطـاع الـخـاص، وتتلخص أبـرز التحديات التى تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى ثلاثة محاور هى التمويل، حيث يعانى المستثمرون من ارتفاع أسعار الفائدة وصعوبة الحصول على قـروض، ثم محور التسويق، فالكثير من المنتجات المحلية تواجه صعوبة فى دخول الأسواق، سواء المحلية أو التصديرية، أما المحور الثالث فهو غياب التدريب والدعم الفنى المطلوب لتحسين جودة المنتجات وزيادة تنافسيتها.

الحلول المقترحة لمواجهة هذه التحديات تبدأ من وجهة نظر «السقطى» بتوفير برامج تمويل بفوائد منخفضة مخصصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ووضع تعريف موحد لهذه المشروعات لتجنب التعقيدات البيروقراطية، كما دعا لإنشاء مراكز دعم فنى تساعد المستثمرين فى تطوير منتجاتهم، إلى جانب منصات تسويقية إلكترونية لفتح قنوات بيع جديدة.

أما عن دور المشروعات الصغيرة فى تحقيق التنمية الاقتصادية، فيقول «السقطى» إن المشروعات الصغيرة قادرة على خلق فرص عمل ضخمة بتكاليف أقل مقارنة بالمشروعات الكبرى، كما يمكنها أن تساهم فى تقليل الفجوة الاستيرادية من خـلال إنتاج المنتجات محليا، خاصة تلك التى تعتمد عليها الأسـر المصرية بشكل يومي، والصناعات التى يرى أنها أولى بالتوطين من خلال المشروعات الصغيرة فهناك عدة صناعات يجب التركيز عليها، مثل الصناعات الزراعية، أدوات البناء، والأثاث، هذه الصناعات تعتمد على المواد الخام المتوفرة محليا وتحتاج إلى عمالة كثيفة، مما يجعلها الأنسب للمشروعات الصغيرة.

يوضح «السقطى» أن الـدولـة بـدأت بالفعل فى إطلاق مبادرات مثل «حياة كريمة» و«ابـدأ»، وهى خطوات إيجابية، لكن نحتاج إلى استراتيجية طويلة الأمد تشمل تقديم تسهيلات ضريبية، تحسين البنية التحتية، وتوفير مراكز تدريبية لدعم رواد الأعمال الشباب.

يوجه «السقطى» نصيحة للمستثمرين ورواد الأعمال فى قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهى ألا تدعوا التحديات تحبطكم، فالنجاح يأتى بالإصرار والعمل الجاد، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة هى المستقبل، وكل مشروع صغير اليوم قد يصبح علامة تجارية كبيرة غدا، اعتمدوا على الجودة، وركزوا على الابتكار، وثقوا بأن الفرص موجودة لمن يسعى إليها.

يبدو أن قطار الأمل والخير نحو مستقبل زراعى مشرق الذى انطلق فى عام 2014 منذ تولى الرئيس عبد الفتاح السيسى مقاليد الحكم فى مصر، وفق رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030 حاملًا فى جعبته الكثير والكثير من المشروعات القومية الزراعية، قد شارف على الوصول إلى محطة الحلم الذى أضحى حقيقة لا خيالا.. مجتازًا كل ما واجهه من تحديات وصعاب طوال رحلته الشاقة!

بقلم: محمد الحنفى

فى قطاع الزراعة..

قطار الخير يقترب من محطة الوصول

وها هو عام 2025 الذى ولجت ساعاته الأولى منذ قليل، يشهد خيرًا وإنجازًا زراعيًا غير مسبوق لم تشهده مصر منذ آلاف السنين، بخلخلة الريف المتمركز فى الوادى الضيق، والتوجه به نحو آفاق أكثر رحابة، بالتوسع فى المناطق الصحراوية المترامية الأطراف، وإضافة أربعة ملايين ونصف المليون فدان مستصلحة قابلة للزراعة، بل بدأت تؤتى أكلها بالفعل، وهى مساحة تعادل تقريبًا حجم مساحة الأراضى المنزرعة منذ عهد أجدادنا الفراعنة، تلك المساحة التى جعلت مصر قابعة فى المرتبة 176 عالميًا بقائمة نصيب الفرد من الأرض الزراعية (قيراطين فقط)، فى الوقت الذى وصل فيه المتوسط العالمى لأكثر من 12 قيراطا للفرد الواحد!

هى مساحة توفر لمصر ملاذًا غذائيًا آمنًا فى وقت عزَّ فيه الغذاء على خلفية تغير المناخ الذى ضرب مواردنا المائية فى مقتل، وجعل دولتنا من أكثر الدول التى تواجه شُحًا وفقرًا مائيًا، كان يمكن أن يذهب بنا إلى غياهب الجوع لا سمح الله، لولا الرؤية الثاقبة والاستباقية للقيادة السياسية التى استشرفت الغد وفتحت أبواب المستقبل ونوافذه بالكثير من المشروعات القومية الزراعية، وكان آخرها «مشروع مستقبل مصر» الذى اعتبرته الدولة قاطرة زراعية وباكورة لمشروع دلتا جديدة بغرض تحقيق اكتفاء ذاتى من المحاصيل الزراعية وتصدير الفائض منها، يهدف إلى التوسع فى استصلاح وزراعة الأراضى مهما واجه من تحديات تتعلق بنقص المياه وندرتها، بداية من منطقة الدلتا الجديدة بالصحراء الغربية، مرورًا بالمنيا وبنى سويف والفيوم جنوبى القاهرة، وصولًا إلى أسوان والداخلة والعوينات فى أقصى جنوب مصر من أجل زراعة 4 ملايين ونصف المليون فدان بحلول 2026، من بينها مليونى فدان فى عام 2025، يتم استزراعها بمحاصيل غذائية استراتيجية كالقمح والذرة والأرز ومحاصيل إنتاج الزيوت والسكر وغيرها من المخرجات الزراعية التى من المؤكد أنها ستنعكس إيجابًا على جهود التنمية الحقيقية، وليس بالفواكه والخضروات كما كان يحدث فى الماضي، وهو إنجاز لو تعلمون عظيم!

سوف يشهد العام الجديد أيضا الانتهاء من استصلاح وزراعة 400 ألف فدان فى توشكى، واستصلاح وزراعة 240 ألف فدان فى شرق العوينات بأجود المحاصيل الزراعية الاستراتيجية، مستخدمة أنظمة الرى الحديث، والتسميد بأحدث الآلات والمعدات بهدف تقليل الفجوة الغذائية والحد من الاستيراد وخلق فرص عمل للشباب، وزيادة الفرص المتاحة للتصنيع الزراعى حتى ترتفع القيمة المضافة للخضر والفاكهة وينخفض الفاقد ويزيد المعروض منها على مدار العام، والتى بها يمكن أن تقفز بمساهمة القطاع الزراعى فى الناتج القومى لنسبة تزيد عن 25 فى المائة بدلًا من 12 فى المائة حاليا، واستيعاب أكثر من 35 فى المائة من القوى العاملة.

سيشهد عام 2025 تدشين مشروعات الرى الحقلى الحديثة كالرى بالرش والتنقيط، لتحديث مساحة تقترب من 5 ملايين فدان بالأراضى القديمة فى الوادى والدلتا، وجزء من الأراضى الجديدة التى كانت تستخدم أساليب الرى بالغمر، ومن ثم تتحقق المعادلة الصعبة بزيادة الإنتاج وخفض تكلفة الإنتاج، ناهيك عن توفير كميات كبيرة من الأسمدة ومواد الطاقة وأعداد غير قليلة من العمالة.

سوف يشهد العام الجديد أيضًا تركيزًا كبيرًا واهتمامًا واسعًا من قِبل وزير الزراعة علاء فاروق بالتوسع الرأسى من خلال زيادة إنتاجية الفدان، بتوفير التقاوى المعتمدة عالية الإنتاجية، المتأقلمة مع التغيرات المناخية، وتوفير مستلزمات الإنتاج من الأسمدة والمبيدات والميكنة الزراعية، واستكمال المنظومة التشريعية بإصدار قانون الزراعة الموحد، وزيادة الأموال المخصصة للبحوث الزراعية والإرشاد الزراعي، وتفعيل كل من منظومة الزراعة التعاقدية ودور الجمعيات التعاونية، وتوفير الخدمات للمزارعين، وزيادة القدرة التنافسية للصادرات الزراعية ودعم وتطوير منظومات التحول الرقمي، ودعم الفلاح من خلال تقديم الخدمات الإرشادية وبرامج التمويل، ومنظومة الحجر الزراعى وتطوير قدرات المعامل بوزارة الزراعة، وزيادة تكويد المزارع لضمان تفعيل الرقابة والجودة للمواصفات القياسية، وإنفاذ اتفاقات الزراعة التعاقدية والتجميعية فى الأراضى القديمة بالوادى والدلتا كآلية للتغلب على مشكلة تفتت الحيازات، وتطوير التسويق التعاونى ومواجهة التكيف مع تغير المناخ من خلال استنباط الأصناف الجديدة، وإكثار واعتماد التقاوى عالية الإنتاجية ومبكرة النضج، وتطوير وإعادة الهيكلة الإدارية بأجهزة وقطاعات وزارة الزراعة المختلفة والدفع بكوادر شابة قادرة على العمل الميدانى وحل مشاكل المزارعين على أرض الواقع، ودعم محاور تنمية الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية، وتطوير مراكز تجميع الألبان، والتوسع فى مشروعات الإنتاج الحيوانى والسمكى والداجني، واستكمال جهود التحسين الوراثى للإنتاج الحيواني، الذى سيشهد تنفيذ مشروع تسمين مليونى رأس من الماشية، وأكبر مشروع للاستزراع السمكى فى شمال قناة السويس وبركة غليون ومريوط وغيرها من المناطق، والوصول إلى إنتاج يتجاوز مليونى مليون طن أسماك سنويًا وبلوغ مرتبة عالمية فى الاستزراع السمكي، فضلًا عن دعم الشراكات مع المؤسسات وشركاء التنمية الدوليين وشركات القطاع الخاص، وتدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية وزيادة الصادرات، حيث تشير التوقعات إلى ارتفاع صادرات المنتجات الزراعية الطازجة لتصل إلى 10 ملايين طن بقيمة 6 مليارات دولار، بالإضافة إلى 5 مليارات دولار أخرى من صادرات زراعية مصنعة، بإجمالى 11 مليار دولار للطازج منها والمصنع.

من المؤكد أن الرئيس عبد الفتاح السيسى الذى كان حريصًا منذ يومه الأول فى مقعد الرئاسة، على تحقيق أمن غذائى متكامل بإطلاق قطار المشروعات العملاقة فى القطاع الزراعي، ليس بهدف استصلاح الأراضى فقط، بل من أجل بناء مجتمعات ريفية متكاملة تضم مشروعات التنمية الزراعية وصناعة وتعبئة الأعلاف والألبان وتنمية الثروة الحيوانية والداجنة- لن يتوقف بل سيواصل مسيرة النهضة الزراعية، وربما يمضى بسرعة أكبر حتى يتحقق حلمه بالاكتفاء الذاتى من المحاصيل الاستراتيجية فى مقدمتها القمح، مهما واجه من تحديات أمر بتذليلها، على رأسها تأمين الموارد المائية، وهو التحدى الذى أنفقت عليه الدولة 300 مليار جنيه، بإنشاء محطات رفع المياه المعالجة لاستصلاح الأراضي، رافضًا ما وُجِّه لتلك المحطات من انتقادات غبية أطلقها قصار النظر وأعداء الوطن!.

لا شك أيضًا أن ثمار قطار الخير الذى انطلق فى أرض وفضاء القطاع الزراعى منذ ثورة 30 يونيو يقترب من الوصول إلى محطة تحقيق الأمن الغذائي، والاكتفاء الذاتى ليصنع مستقبلًا أكثر إشراقًا لمصر فى ظل تأكيد مستمر من جانب القيادة السياسية على الدور الحيوى الذى يقوم به القطاع فى الاقتصاد القومي، ومتابعتها الدءوبة لمشروعاته العملاقة.











خلال السنوات العشر الأخيرة سطر التاريخ إنجازاً كبيراً وتقدماً ملموساً فى سجل قطاع الزراعة، وهذا ما لم يتحقق خلال 30 سنة قبل عام 2014، حيث حظى هذا القطاع بأولوية متقدمة فى برنامج الحكومة المصرية نظراً لما له من أهمية خاصة فى دعم منظومة الأمن الغذائى الذى يرتبط بشدة بالأمن القومى المصرى. ويتمثل دعم الدولة لقطاع الزراعة فى زيادة الاستثمارات الحكومية وتنفيذ العديد من المشروعات الزراعية القومية العملاقة والتوسع فى استصلاح وزراعة الصحراء، علاوة على المتابعة الدقيقة من الرئيس عبد الفتاح السيسى، والتوجيه دائماً باتخاذ الإجراءات الاستباقية والدعم غير المسبوق لقطاع الزراعة والتشجيع على العمل المتواصل من أجل توفير احتياجات شعب مصر العظيم من المنتجات والسلع الغذائية الزراعية فى فترات عجز فيها كثير من الدول عن الوصول لهذا الهدف بل وفرضت بعض هذه الدول سياسات تقيد صادراتها من السلع الزراعية فى ظل التحديات الاقتصادية والجيوسياسية الراهنة على المستوى الإقليمى والدولى.

بقلـم: د. نعيم مصيلحى
رئيس مركز بحوث الصحراء الأسبق

10 سنوات من الإنجازات الزراعية

وخلال تلك الفترة.. ارتكزت استراتيجية التنمية الزراعية فى مصر على الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية المتاحة من أرض ومياه ورأس مال وإدارة وتكنولوجيا، بهدف تحقيق مستوى مقبول من الأمن الغذائى النسبى، وتوفير الخامات الزراعية اللازمة للصناعات التحويلية الوطنية وزيادة إنفاذ الصادرات الزراعية إلى الأسواق الخارجية، فضلاً عن تحسين دخول المزارعين ورفع مستوى المعيشة لسكان الريف.

ويرتكز تطوير قطاع الزراعة على عدة محاور من أهمها : محور التوسع الرأسى.. والذى يتضمن برامج التوسع فى استنباط أصناف جديدة من المحاصيل الاستراتيجية ذات الجدارة الإنتاجية العالية والمبكرة النضج والقليلة فى احتياجاتها المائية والمقاومة للجفاف، وتتكيف مع تغير المناخ، وتطبيقات الخريطة الصنفية على مستوى الجمهورية. وكذلك رفع الإنتاجية من خلال تطبيق الممارسات الزراعية الحديثة، وتطوير الرى الحقلى، مع التوسع فى استخدام الميكنة الزراعية الحديثة. فضلاً عن التحسين الوراثى للسلالات الحيوانية والدواجن، وتنمية الاستزراع السمكى.

ويتضمن محور التوسع الأفقى... عدة برامج ومشروعات قومية لاستصلاح واستزراع الأراضى الصحراوية اعتماداً على المياه الجوفية ومياه الصرف الزراعى المعالجة بالأساليب العلمية من خلال إقامة محطات المعالجة العملاقة. ويساهم هذا المحور فى زيادة الرقعة الزراعية وزيادة المساحة المحصولية بما يمكن من تحسين نسب الاكتفاء الذاتى من بعض المحاصيل الاستراتيجية، فضلاً عن إقامة مجتمعات زراعية عمرانية جديدة توفر الكثير من فرص العمل. كما يعتبر هذا المحور إحدى الدعائم الرئيسية فى إتاحة آفاق جديدة للاستثمار فى المجالات الزراعية المختلفة.

وفى ضوء التحديات البيئية على المستوى الدولى المتمثلة فى الآثار السلبية للتغيرات المناخية ومظاهر التصحر وتدهور الأراضى، وكذلك تحديات الجوائح الطبيعية والصراعات الدولية والإقليمية التى أثرت بشدة على سلاسل إمداد الغذاء، بالإضافة إلى التحديات على المستوى المحلى ومنها نقص المياه، ومحدودية الأراضى الزراعية الخصبة وتزايد معدل النمو السكانى. وهذا ما دفع الدولة المصرية إلى اتخاذ إجراءات استباقية قوية بدعم كامل ومتواصل من الرئيس السيسى، نحو تنفيذ عدة مشروعات عملاقة للتوسع الأفقى بما يسمح بتوفير أراض جديدة رحبة صالحة للزراعة بعد قيام الأجهزة البحثية لوزارة الزراعة بإجراء دراسات حصر وتصنيف التربة. ومثل هذه المشروعات يمكن فيها تطبيق الممارسات الزراعية الجيدة، والميكنة الزراعية الحديثة، والتطبيقات التكنولوجية، واستخدام نظم الرى المتطورة التى تعظم من كفاءة استخدام المياه، بالإضافة إلى خلق مجتمعات زراعية عمرانية جديدة لملء الفراغ الصحراوى، وإتاحة المزيد من فرص العمل الجديدة. وتوفير الكثير من فرص الاستثمار فى المجالات الزراعية.

وفى هذا المجال قد استطاعت الدولة المصرية خلال السنوات الخمس الأخيرة تحقيق زيادة فى الرقعة الزراعية من خلال استصلاح الصحراء بأكثر من 2 مليون فدان، والمستهدف فى خطة الدولة الوصول بهذه الزيادة إلى 4 ملايين فدان، وسوف يتم ذلك باستكمال المشروعات القومية ومن أهمها:



مشروع «توشكى الخير» بمساحة 1.1 مليون فـدان، ومشروع الدلتا الجديدة العملاق بمساحة 2.2 مليون فدان، ومشروع تنمية شمال ووسط سيناء بمساحة 456 ألف فـدان، ومشروع تنمية الريف المصري الجديد بمساحة 1.5 مليون فدان، بالإضافة إلى المشروعات الأخرى فى جنوب الصعيد والـوادى الجديد وشرق العوينات وسنابل سونو وغيرها.

وفى ظل معاناة مصر من نقص الموارد المائية العذبة وتزايد نوبات الجفاف، فقد لجأت الحكومة المصرية إلى معالجة وتدوير مياه الصرف الزراعى وإعـادة استخدامها فى الزراعة بالإضافة إلى مصادر المياه الجوفية المحدودة، حيث أنفقت الحكومة مليارات الجنيهات على إنشاء محطات المعالجة الثلاثية لمياه الصرف الزراعى لتوفير مياه الرى، ومن أهم هذه المحطات (محطة بحر البقر بطاقة 5.6 مليون م3/يوم – محطة المحسمة 1.3مليون م3/يوم – محطة الدلتا الجديدة بطاقة 7.5 مليون م3/يوم)، فضلاً عن تطبيق الممارسات الحديثة لترشيد استخدام المياه عبر تطبيق نظم الرى الحديثة وتطوير الرى الحقلى.

وفى إطار محور التوسع الأفقى أيضاً قامت الدولة المصرية بتنفيذ عدد 17 تجمعاً تنموياً زراعياً جديداً بشبه جزيرة سيناء، بواقع 7 تجمعات بجنوب سيناء، 10 تجمعات بشمال سيناء، ويستفيد من هذه التجمعات بطريقة مباشرة حوالى 2122 أسرة من أبناء سيناء والمحافظات الأخرى بواقع 5 أفدنة ومنزل لكل مستفيد وأسرته. كما تم إنشاء 3 مراكز للخدمات الزراعية تعمل على تقديم الدعم الفنى والخدمات الإرشادية لمشروعات التنمية الزراعية بشبة جزيرة سيناء الغالية. وقد امتدت جهود وزارة الزراعة إلى المناطق الحدودية النائية من خلال خطة طموحة لاستغلال مياه الأمطار والسيول فى تنمية الوديان فى مناطق الزراعة على الأمطار، وتحسين المراعى الطبيعية وتنمية المجتمعات البدوية مع تأهيل المرأة وتفعيل مشاركتها فى برامج التنمية الريفية.

وفى ضوء برنامج الحكومة تقوم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضـى بدفع كل الجهود من أجل التوسع فى تقديم العديد من الخدمات الزراعية بشكل مباشر أو غير مباشر للفلاحين والمزارعين، ودفع جهود العمل يداً بيد مع الفلاح المصرى، من خلال تطوير وتحديث الجمعيات الزراعية، وتعميق دورها، وتكثيف جهود الإرشاد الزراعى للوصول إلى جميع المزارعين بالمعلومات والتوصيات الفنية لزيادة إنتاجية وحدتى الأرض والمياه، وتدوير المخلفات والاستفادة منها، وتحقيق العائد الاقتصادى والذى يساهم فى زيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة.

ومن أهم الخدمات التى تقدمها وزارة الزراعة للمزارعين والمربين:

استنباط الأصناف الجديدة : حيث يتم تكثيف جهود المراكز البحثية التابعة لـوزارة الزراعة للعمل على تنفيذ برامج لإنتاج الأصناف النباتية الجديدة، ودعم عملية إكثار التقاوى المعتمدة، وخلال السنوات الثلاث الأخيرة تم استنباط 60 صنفاً وهجيناً لمحاصيل القمح والشعير والذرة والأرز والفول البلدى والمحاصيل الزيتية ومحاصيل الأعلاف لتحسين إنتاجية الفدان. كما يتم تنفيذ برنامج قومى لاستنباط أصناف جديدة من محاصيل الخضر، ودعم إنتاج التقاوى وتقليل استيرادها من الخارج.

ويتم التوسع فى خدمات الميكنة الزراعية الحديثة من خلال قيام وزارة الزراعة بتوفير المعدات والآلات الزراعية سواء للمناطق المستصلحة أو لصغار المزارعين بمناطق الوادى والدلتا، حيث تم الحصول على تمويل من الاتحاد الأوروبـى لتنفيذ مشروع تطوير نظم استخدام الميكنة الزراعية بمحافظتى المنيا والفيوم، وإنشاء محطة للميكنة الزراعية الحديثة بمنطقة مشروع توشكى الخير لخدمة المناطق الزراعية الكبيرة خاصة المستهدف زراعتها بالمحاصيل الاستراتيجية.

وفى مجال تطبيق منظومة التحول الرقمى: تقوم وزارة الزراعة بتقديم الخدمات الرقمية واطلاق وتفعيل كارت الفلاح فى جميع محافظات مصر، وتم الانتهاء من تسجيل 3.2 مليون حيازة على المنظومة لضبط الزمامات المزروعة والمساعدة على تنفيذ السياسات الزراعية للدولة، وتم تحويل كارت الفلاح إلى كارت (ميزة) مما يساعد فى تحقيق الشمول المالى مع تفعيل كارت الفلاح فى عمليات صرف الأسمدة المدعمة للمزارعين. وتساهم هذه المنظومة فى متابعة ورصد عدالة توزيع الأسمدة المدعمة، وتسهيل رصد التعدى على الأراضى الزراعية والعمل على إزالتها فى المهد.

وبالنسبة لدعم الأسمدة : ففى السنوات الثلاث الأخيرة بلغ إجمالى كميات الأسمدة المدعومة الموزعة من خلال الجمعيات التعاونية والعامة وشركة البنك الزراعى المصرى أكثر من 8 ملايين طن أسمدة بدعم يزيد على 40 مليار جنيه.



فضلاً عن قيام الدولة بدعم منظومة الزراعات التعاقدية : حيث يتم الإعلان المبكر عن الأسعار قبل الزراعة بوقت مناسب لعدد (8) محاصيل استراتيجية وهى : (القمح - قصب السكر - بنجر السكر - فول الصويا - الذرة البيضاء والصفراء - عباد الشمس – القطن).

الدولة استطاعت خلال السنوات الخمس الأخيرة تحقيق زيادة فى الرقعة الزراعية من خلال استصلاح الصحراء بأكثر من 2 مليون فدان، والمستهدف فى خطة الدولة الوصول بهذه الزيادة إلى 4 ملايين فدان، وسوف يتم ذلك باستكمال المشروعات القومية



تنفيذ 17 تجمعاً تنموياً زراعياً جديداً بشبه جزيرة سيناء، بواقع 7 تجمعات بجنوب أرض الفيروز، و10 تجمعات بشمال سيناء، ويستفيد من هذه التجمعات بطريقة مباشرة حوالى 2122 أسرة

وقـد حققت وزارة الـزراعـة طفرة غير مسبوقة فى مجال الصادرات الزراعية الطازجة خلال عام 2024 تجاوزت 7 ملايين طن وهو رقم لم يتحقق من قبل فى تاريخ الصادرات الزراعية المصرية.

أما بالنسبة لجهود تحسين مستويات الاكتفاء الذاتى: فقد حققت مصر خلال الفترة الأخيرة نسباً جيدة من الاكتفاء الذاتى لعدد من مجموعات المحاصيل منها الخضر والفاكهة وبعض السلع الأخرى مع وجود فائض للتصدير، كما تم تضييق الفجوة لمحاصيل أخرى مثل القمح والذرة والفول البلدى وغيرها، وذلك نتيجة زيادة مساحة الرقعة الزراعية وزيادة الإنتاجية خاصة من مشروعات التوسع الأفقى فى الأراضـى الجديدة والتركيز على زراعة المحاصيل الاستراتيجية مع تدعيمها بمشروعات وتجمعات زراعية متكاملة تشمل الأنشطة الحيوانية والداجنة والسمكية والتصنيع الزراعى بما يساهم فى زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج القومى مع توفير فرص العمل وتوفير فرص استثمارية جديدة.

وتشارك وزارة الزراعة واستصلاح الأراضــى فى المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» التى تعد من المشروعات المهمة والتى أشادت بها المنظمات الدولية نظراً للبعد الاجتماعى فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتخفيف عن كاهل المواطنين بالقرى الأكثر احتياجاً فى الريف المصرى والمناطق العشوائية فى الحضر، والذى تم وصفه بأنه مشروع القرن، حيث يتم إنشاء 332 مركزاً للخدمات الزراعية المجمعة بالمحافظات المستهدفة (20 محافظة بعدد 52 مركزاً)، بتكلفة أكثر من 2 مليار جنيه، ويشتمل كل مركز للخدمات على وحدة بيطرية ومركز إرشادى وجمعيات زراعية ومراكز تجميع الألبان. حيث يساهم قطاع الثروة الحيوانية بنسبة ملموسة من إجمالى الناتج الزراعى وتوفير فرص العمل لصغار المربين. حيث تم تنفيذ عدة برامج ومشروعات قومية لدعم صغار المزارعين والمربين.

واسـتـمـرارا واتساقاً مع جهود الدولة المصرية لتحقيق المسارات الاستراتيجية للتنمية فى ربوع مصر، قد استهدفت الحكومة المصرية برامج تنفيذية جديدة لمدة ثلاث سنوات خلال الفترة من 2024 حتى 2027، حيث تركز الخطة التنفيذية لوزارة الزراعة على تنفيذ 13 برنامجاً فرعياً يتضمن 41 مساراً استراتيجياً للتنفيذ ، وترتكز خطة وزارة الزراعة على وضع الحلول الشاملة والواقعية للتحديات التى تواجه قطاع الزراعة. وتتبنى الوزارة استراتيجيات تعظم من قدرات وموارد مصر الزراعية وفقاً لمخرجات الحوار الوطنى. وتحقيق معدلات نمو قوية وشاملة ومستدامة فى قطاع الزراعة. وذلك بما يحقق الأهـداف التالية على سبيل المثال لا الحصر : (تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتى من السلع الزراعية وتعزيز التنمية الزراعية المستدامة لخلق اقتصاد زراعى تنافسى ومتنوع ودعم مشاركة القطاع الخاص فى مشروعات التنمية الزراعية وزيـادة الكفاءة والفعالية من خلال الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية والتشريعية وتدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية وزيادة الصادرات الزراعية والمرونة والتكيف من خلال الإجراءات الاستباقية فى مواجهة تحديات تغير المناخ والتوسع فى منظومة دعم الفلاح ودمج المزارعين فى التسويق التعاونى).

5 «محافظات مليونية» على رادار «التأمين الصحى الشامل»

«الملف الأهم على أجندة أولويات القيادة السياسية». الوصف الأمثل الذى ينطبق على واحد من أبرز الإنجازات التى استطاعت مصر تحقيقها خلال السنوات الخمس الأخيرة. مشروع «التأمين الصحى الشامل». والذى يشهد مع كل عام جديد مزيدًا من التحرك والخطوات الجادة لتسريع وتيرة تطبيق المنظومة لتشمل كل المحافظات. وفى هذا الإطار، من المقرر أن يشهد عام 2025 استمرار متابعة تطبيق المنظومة بمحافظات المرحلة الأولى الست. هذا إلى جانب الاستعداد للمرحلة الثانية من تطبيق المنظومة التى تشمل 5 محافظات مليونية جديدة.

تقرير تكتبه: إيمان النجار

الدكتور أحمدالسبكي، رئيس هيئة الرعاية الصحية والمشرف العام على مشروع التأمين الصحى الشامل، قال: بنهاية عام 2024 يكون مضى نحو 5 سنوات على إطلاق الرئيس عبدالفتاح السيسى، لمنظومة التأمين الصحى الشامل من محافظة بورسعيد فى 26 نوفمبر 2019، حيث كان الإطلاق التجريبى من محافظة بورسعيد فى يوليو 2019، وفى منتصف فبراير 2021 أطلق الرئيس من داخل مجمع الإسماعيلية الطبى منظومة التأمين الصحى الشامل بالمحافظات الثلاث (الأقصر والإسماعيلية وجنوب سيناء)، عبر تقنية الفيديوكونفرانس، وشهد أول ديسمبر 2024 موافقة رئاسة مجلس الوزراء على التشغيل الرسمى لمنظومة التأمين الصحى الشامل فى محافظة السويس.

«السبكى»، أضاف: أكثر من 6 ملايين مواطن مسجل بمحافظات المرحلة الأولى الست لتطبيق التأمين الصحى الشامل وهى (بورسعيد، الأقصر، الإسماعيلية، جنوب سيناء، السويس، وأسوان)، وتجاوزت تكلفة المرحلة الأولى لمنظومة التأمين الصحى الشامل 53 مليار جنيه وتم تقديم أكثر من 57 مليون خدمة طبية وعلاجية من خلال المنشآت الصحية التابعة للهيئة للمنتفعين حتى الآن، وإعداد أكثر من 5 ملايين ملف طبى موحد بمنشآت هيئة الرعاية الصحية بمحافظات تطبيق منظومة التأمين الصحى الشامل.

وتابع: كذلك، تم ميكنة 100 فى المائة من وحدات ومراكز الرعاية الأولية بمحافظات المرحلة الأولى و80فى المائة من المجمعات الطبية والمستشفيات، وإصدار نحو 54 مليون وصفة طبية مميكنة ونجاح منظومة إصدار الوصفات الطبية الإلكترونية، إلى جانب تنفيذ أكثر من 30 ألف برنامج تدريبى لتأهيل وتدريب القوى البشرية وتعزيز مهاراتهم المهنية والتكنولوجية والبحثية، فيما بلغ متوسط نسبة رضاء المنتفعين عن جودة الخدمات الطبية بمنشآت هيئة الرعاية الصحية تحت مظلة التأمين الصحى الشامل 90 فى المائة، كما تم تكويد أكثر من 4 ملايين دواء ومستلزم طبى طبقًا للتكويد العالمى GS1، وذلك بالتعاون مع هيئة الدواء وهيئة الشراء الموحد.

المشرف العام على مشروع التأمين الصحى الشامل قال: يشهد 2025 الاستعداد للمرحلة الثانية من تطبيق المنظومة وتشمل 5 محافظات مليونية جديدة هى (مطروح، كفر الشيخ، المنيا، دمياط، وشمال سيناء)، ومن المتوقع أن يستفيد منها أكثر من 12 مليون مواطن، ومن المقرر إضافة نحو 10 آلاف و500 سرير فى 65 مستشفى بهذه المحافظات، تبلغ تكلفة المرحلة الثانية نحو 115 مليار جنيه، ومن المقرر اكتمالها بحلول 2026.

وأكمل: سيشهد 2025 إنشاء أول مستشفى افتراضى فى محافظة الإسماعيلية وهى الأولى فى إفريقيا بهدف تقديم خدمات «التطبيب عن بُعد» والتى تخدم المناطق النائية، تقدم الاستشارات الطبية والتشخيصات عبر تقنيات متطورة، وتتيح الاستفادة من الخبرات الطبية داخل وخارج مصر، وسيجرى تعزيز مشروع السياحة العلاجية تحت شعار «نرعاك فى مصر»، والذى نجح فى استقطاب مرضى من أكثر من 50 دولة، وعلاج أكثر من 12 ألف مواطن من خلال منشآت الهيئة بمحافظات التأمين الصحى الشامل.





«هنكمل المشوار» 2025



د. أحمد السبكى:
إنشاء أول مستشفى افتراضى فى الإسماعيلية بهدف تقديم خدمات «التطبيب عن بُعد» لخدمة المناطق النائية، وتقديم الاستشارات الطبية والتشخيصات عبر تقنيات متطورة

د. أحمد طه:
أهداف الخطة الاستراتيجية لهيئة الاعتماد والرقابة الصحية خلال عام 2025، هو تأهيل المنشآت للاستدامة البيئية والتحول نحو المنشآت الصحية الخضراء، إلى جانب دعم السياحة العلاجية





بدوره، قال الدكتور أحمد طه، رئيس الهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية: فى إطار الاستعداد لتطبيق منظومة التأمين الصحى الشامل بمحافظات المرحلة الثانية نظمت الهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية 27 برنامجًا للدعم الفنى للمنشآت الصحية بمحافظات المرحلة الثانية، و17 زيارة ميدانية و8 برامج عن بعد إلى جانب 4 زيارات تمهيدية، فيما نظم مركز التدريب بالهيئة عدد من البرامج التدريبية للتعريف بالإصدار الجديد من معايير اعتماد المستشفيات ووحدات الرعاية الأساسية لعدد 778 متدربًا من مختلف القطاعات الصحية بمحافظتى دمياط والمنيا، بالإضافة إلى البرامج المنفذة مع القطاع العلاجى والرعاية الأساسية بوزارة الصحة والسكان.

وتابع «د. أحمد»: أهم أهداف الخطة الاستراتيجية لهيئة الاعتماد والرقابة الصحية خلال عام 2025، هو تأهيل المنشآت للاستدامة البيئية والتحول نحو المنشآت الصحية الخضراء، إلى جانب دعم ملف السياحة العلاجية من خلال إصدار معايير تخص المريض وكذلك معايير المراكز الاستشفائية، والهيئة أعلنت عن حصول مستشفى العلمين النموذجى على اعتماد GAHAR كأول مستشفى يتم اعتماده بمحافظة مرسى مطروح، وتستعد الهيئة لإرسال زيارات تقييمية لعدد 11 منشأة تقدمت للحصول على الاعتماد بمحافظات مطروح ودمياط وكفر الشيخ تزامنًا مع بداية العام الجديد، والعمل على خمس إصدارات جديدة من المعايير الصادرة عن (جهار _ GAHAR) وتشمل (الرعاية الممتدة ودور النقاهة، الاستشفاء الطبى، المنشآت الصديقة للأم والطفل، مراكز البحوث الإكلينيكية ولجان الأخلاقيات، والدليل القومى للتجهيزات الطبية للمستشفيات».

«طه»، أشار إلى استعداد «جهار» لعام 2025 بخطط طموحة تتضمن توسيع نطاق الاعتماد ليشمل المزيد من القطاعات الصحية ويمتد إلى جميع المحافظات بنطاق الجمهورية، إلى جانب تعزيز الشراكات الدولية، وزيادة الاستثمار فى التدريب، بما يسهم فى تحقيق نقلة نوعية فى قطاع الرعاية الصحية.

وقال: ما تم تحقيقه خلال عام 2024 يعكس إصرار GAHAR على تحقيق رؤية مصر 2030 فى تطوير القطاع الصحى، وتنفيذ توجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسى بضرورة توفير الرعاية الصحية المتكاملة وفقًا لأعلى مستويات الجودة العالمية لجميع المواطنين، إلى جانب الالتزام بمواصلة العمل جنبًا إلى جنب مع جميع الشركاء فى القطاع الصحى لضمان تقديم خدمات صحية عالية الجودة تلبى تطلعات المواطنين.

وأضاف: أن عدد المنشآت الصحية المعتمدة حتى الآن وصل 422، وتم تسجيل 59418 عضو مهن طبية على مستوى 21 محافظة بنطاق الجمهورية من داخل وخارج محافظات المرحلة الأولى التى تم تفعيل منظومة التأمين الصحى الشامل بها، وذلك من خلال تنفيذ 1169 زيارة تقييمية منذ بداية إنشاء الهيئة وحتى 2024، واعتماد 108 منشآت طبية تابعة للقطاع الخاص، و16 منشأة تابعة لقطاعى القوات المسلحة ووزارة الداخلية، و4 منشآت صحية جامعية، كبداية لتعزيز تقديم الخدمات الصحية المتخصصة لمنتفعى التأمين الصحى الشامل مؤكدًا أن ذلك يأتى فى إطار قيام الهيئة بمسئولياتها للإسراع من وتيرة تطبيق المنظومة الجديدة والعمل على تنفيذها وفقا للإطار الزمنى المقرر لها.

وأوضح «طه»، أن «المنشآت التى نجحت فى الحصول على الاعتماد شملت 115 منشأة صحية خارج محافظات المرحلة الأولى من التأمين الصحى الشامل، مما يدل على انتشار ثقافة جودة الرعاية الصحية كمحور أساسى لتطوير وحوكمة الخدمات الصحية، وأن المنشآت المعتمدة ضمت جميع قطاعات تقديم خدمات الرعاية الصحية». وفيما يتعلق بدور الهيئة فى ضبط وتنظيم خدمات القطاع الصحى، من خلال تفعيل الدور الرقابى والتفتيش الدورى على المنشآت الصحية المعتمدة، كشف «طه»، أن الإدارة العامة للرقابة الصحية نفذت 3569 زيارة رقابية منذ بداية تطبيق التأمين الصحى الشامل حتى نهاية 2024، وفى إطار دور هيئة الاعتماد والرقابة الصحية فى تقديم الدعم الفنى لمختلف المنشآت الصحية لتصبح قادرة على إجراء التقييم الذاتى وتطوير الأداء لفهم وتطبيق معايير الجودة الصادرة عن GAHAR، نفذت الإدارة العامة للدعم الفنى فى الفترة من 2019 حتى نهاية عام 2024 عدد 1425 زيارة تمهيدية وزيارة ميدانية، وبرنامج دعم عن بعد، للمنشآت الصحية التابعة للقطاعات المختلفة لتدريبها على استخدام أدوات التقييم الذاتى والتى تتيحها الهيئة بالمجان من خلال موقعها الإلكترونى وبلغ عدد برامج الدعم الفنى 497 زيارة تمهيدية وزيارة ميدانية، وبرنامج دعم عن بعد للمنشآت الصحية.

وتابع: حرصًا على تعزيز قدرات مقدمى الخدمات الصحية وتمكينهم من تطبيق معايير الجودة بكفاءة، نفذ مركز التدريب المعتمد بالهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية 131 برنامجًا تدريبيًا متنوعًا، ركزت على متطلبات الاعتماد المبدئى ومعايير الاعتماد الصادرة عن الهيئة، وورش العمل التى تعمل على تنمية مهارات الأفراد استهدفت هذه البرامج 11.286 متدرب من مختلف القطاعات الصحية، وفى إطار جهوده لتعزيز الكفاءات البشرية، نجح مركز التدريب فى اعتماد برنامج GAHAR EGY-CAP من المجلس الصحى المصرى، بالإضافة إلى تخريج الدفعة الأولى من الحاصلين على البرنامج، والتى ضمت 31 متخصصًا معتمدًا.

فيما يخص دور الهيئة فى الاستغلال الأمثل للموارد وترشيد الإنفاق الصحى وتمكين صانعى القرار من وضع السياسات والأولويات، قال «د. أحمد»، إن الهيئة نفذت قرار رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولى بمراجعة التصميمات الهندسية للمنشآت الصحية الحكومية والخاصة، حيث قامت لجنة مراجعة تصميمات المنشآت الصحية بالهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية بمراجعة التصميمات المعمارية والهندسية لعدد 475 مشروعًا من مختلف القطاعات منذ بداية عمل اللجنة فى مارس 2021

وأشار إلى تحقيق الهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية إنجازًا كبيرًا خلال عام 2024 بحصولها على الاعتماد الدولى لبرنامج تدريب مراجعى ومقيمى الهيئة من الجمعية الدولية لجودة الرعاية الصحية (الاسكوا) بنسبة نجاح 96فى المائة، وذلك بعد اجتياز مسار من العمل الدءوب بالتعاون مع منظمات اعتماد دولية تشمل (الوكالة الأمريكية للتنمية USAID – مشروع استدامة مكافحة الأوبئة EPIC- هيئة الاعتماد الدولى الكندية AC - مؤسسة (FHI-360، بالإضافة إلى برنامج توجيهى بالتعاون مع هيئة تيموس الدولية.



حددها أساتذة الجامعات والخبراء

المواصفات الـ 10 لـ«خريج» يناسب سوق العمل

«إعداد خريج جامعى متميز وتأهيله جيدا لسوق العمل فى مصر فى 2025»، بات من الأمور الضرورية التى تشغل بال الجميع ولا غنى عنها لتحقيق التنمية الشاملة مع بزوغ فجر العام الجديد، ويرى أساتذة الجامعات والخبراء، أن المجتمعات القوية تنمو وتزدهر بخريجين تعلموا جيدا وتسلحوا بكل وسائل التكنولوجيا الحديثة، أيا كانت طبيعة دراستهم، فضلا عن إتقان اللغات الأجنبية ووسائل التواصل الاجتماعى والتسويق الرقمى وإحداث شراكات مبكرة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية وجهات العمل بغرض تعليم الطلاب وتدريبهم وإكسابهم القدرات الخاصة والخبرات التى يحتاجها سوق العمل.

تقرير يكتبه: محمد السويدى

فى البداية حدد الدكتور حسين خالد، وزير التعليم العالى الأسبق، مجموعة من المواصفات والمهارات الأساسية الواجب توافرها فى خريج الجامعة لكى يكون مؤهلا لسوق العمل فى مصر، يأتى فى مقدمتها، الحصول على درجته العلمية من جامعة معترف بها، وتخصص له طلب فى السوق، وفهم شامل للمفاهيم الأساسية والنظريات المتعلقة بتخصصه، كذلك اكتساب المهارات الفنية أو التقنية المتعلقة بالمجال الوظيفي، والتزودٍ بالمهاراتٍ الشخصية مثل مهارات التواصل الفعّال، سواء كتابةً أو حديثًا، مع الزملاء والعملاء، والقدرة على العمل ضمن فريق والتعاون مع الآخرين لتحقيق الأهداف المشتركة وإتقان اللغة الإنجليزية لتسهيل التواصل مع العملاء والشركاء الدوليين.

«د. خالد»، أضاف: هناك مجموعة أخرى من المواصفات التى يتطلبها سوق العمل من خريجى الجامعات فى 2025، مثل التفكير النقدى والإبداعى وتقديم حلول فعالة ومبتكرة للمشكلات التى تواجه العمل، والإلمام بالمهارات الرقمية، وقدرته على استخدام الحواسيب والتطبيقات الرقمية بشكل فعّال، وفهم أدوات التواصل الاجتماعى، فضلا عن فهم أسس إدارة الأعمال.

الدكتور عمرو الأتربى، أستاذ إدارة الأعمال ونائب رئيس جامعة بدر للعلاقات الدولية وشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، لم يختلف كثيرا حول ما طرحه الدكتور حسين خالد من مواصفات يجب توفرها فى خريجى الجامعات لكى يكونوا مؤهلين بشكل جيد لسوق العمل، مضيفًا أن «أزمة كورونا جعلت العالم كله يلجأ للوسائل التكنولوجية الجديدة مثل برنامج زووم من أجل تواصل الناس فيما بينهم أو حتى تواصل الطلبة مع أساتذتهم أونلاين فى المدارس والجامعات، وتزامن مع الجائحة أيضا زادت فرص التسويق الرقمى والتسويق الإلكترونى وكذلك التكنولوجيا المالية، وبالتالى بات من الضرورى أن يكون الطالب على دراية تامة ومعرفة جيدة بهذه الوسائل التكنولوجية الحديثة، كل فى تخصصه ومجال دراسته، بالإضافة إلى تعلم الذكاء الاصطناعى وتطبيقاته فى مجالات العمل المختلفة، فى الطب والهندسة وإدارة الأعمال وغيرها من المجالات الدراسية التى يعمل بها الطالب عقب التخرج، كذلك تعلم لغتين على الأقل إلى جانب اللغة العربية من بينهما اللغة الإنجليزية، فإتقانهما فى رأيى أهم بكثير من الحاصلين على درجتى الماجستير والدكتوراة، وسوق العمل يطلب ذلك كثيرا».

«الأتربى» أضاف: بحكم خبراتى السابقة عندما كنت عميدا لكلية التجارة بجامعة عين شمس ومستشارا ثقافيا لمصر فى النمسا وملحقا ثقافيا فى إنجلترا، وعملى الحالى فى جامعة بدر، أرى أن الحصول على دورات تدريبية من أماكن معتمدة والحصول منها على شهادات تدريبية يعزز ويزيد من فرص سوق العمل، وذلك مثل شهادة المحاسب المالى المعتمد لخريجى كليات التجارة وأقسام المحاسبة وإدارة الأعمال بالجامعات.

فيما شدد الدكتور حسين درويش، رئيس المركز القومى

للبحوث الأسبق، على ضرورة قيام الجامعات بعمل برامج لساعات معتمدة فى عدد من المجالات المهمة التى يحتاجها سوق العمل، مثل مجالات التحول الرقمى، والطاقة الجديدة والمتجددة، وبرامج الهيدروجين الأخضر، والتطور العقارى، وبرامج الصناعات الكيماوية، والتكنولوجيا الحيوية، وبرامج سلامة الغذاء، والزراعة الذكية، وبرامج التسويق الإلكترونية، وبرامج الاستخدام الأمثل للمواد الخام، مقترحًا أن يكون نصف مدة دراسة الطالب فى المصانع وأماكن سوق العمل، ويشترك خبراء الصناعة فى التدريس، وتكون السنة الأخيرة للطالب معظمها فى المصانع، ومن ثم يكتسب الطالب المهارات والخبرات العملية مبكرا، وحتى تقبل الجهات الصناعية بهذا المقترح، يتعين تقديم حوافز لها مثل خفض الضرائب التى تدفعها.

وأضـاف «درويـش»: لا بد من تكامل المنظومة الدراسية المكونة من الجامعة والطالب والمصانع، بحيث يكون كل خريج قادرا على العمل بمجرد تخرجه، ويمكن أيضا أن تتقدم بعض المصانع بعمل مقابلات مع بعض الطلاب فى الجامعة فى السنة النهائية وتتحمل مصاريف تدريبهم فى أحد المراكز البحثية، وهى فرصة جيدة لربط البحث العلمى بالصناعة.

من جانبه تطرق الدكتور عبدالحميد القصاص، رئيس معهد التخطيط القومى الأسبق، إلى تحليل الواقع بوجود خلل واضح فى توازن سوق العمل بين العرض من الخريجين من الكليات المختلفة من جهة والطلب على وظائف العمل فى التخصصات المختلفة من جهة أخرى، وعرض العمل يمكن التحكم فيه من خلال سياسات تخطيط التعليم الجامعى وقبل الجامعى أما الطلب على الوظائف، فتحكمه عوامل اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية وعلمية يجب أخذها فى الاعتبار، ولإعداد خريج جامعى يواكب سوق العمل فى المستقبل، لا بد من التخطيط الجيد من قبل وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالى والجامعات المصرية لمستقبل التعليم فى مصر.

«القصاص»، أوضح أنه بالنسبة لدور وزارة التربية والتعليم، فيجب المراجعة المستمرة للمقررات التعليمية لتواكب التطورات التكنولوجية الحديثة واحتياجات سوق العمل، هذا إلى جانب العمل على تحسين جودة التعليم مع الأخذ فى الاعتبار ضرورة تعلم الطلاب اللغة العربية، وإحدى اللغات الأجنبية الثلاث «الإنجليزية، والفرنسية، والألمانية» بشكل جيد، مضافا إليها مبادئ ولغات الحاسب الآلى، ومبادئ الرياضيات والإحصاء، ويجب على وزارة التعليم العالى تحديد عدد الطلاب المقبولين بالكليات كل عام طبقا لمؤشرات احتياجات سوق العمل من الكليات والتخصصات المختلفة، ويمكن أيضا عقد ورش عمل بين القطاع الخاص والجامعات للتعريف باحتياجات سوق العمل من الكليات المختلفة.

وبالنسبة لدور الجامعات المصرية تجاه الخريج حتى يواكب سوق العمل، قال «القصاص»: دورها لا يقتصر على تخريج الطلاب، لكن العمل أيضا على التطوير المستمر للمقررات الدراسية والتخصصات الحديثة كالتنمية المستدامة، ومناهج استشراف المستقبل، وتطبيقات الذكاء الاصطناعى، وبرمجيات الحاسب، لضمان توافق مخرجاتها مع احتياجات سوق العمل، فعلى سبيل المثال كليات الحاسبات والمعلومات فى الجامعات المصرية استشعرت أهمية تطبيقات الذكاء الاصطناعى فقامت باستحداث تخصص الذكاء الاصطناعى وتغيير أسماء بعضها ليصبح كلية الحاسبات والذكاء الاصطناعى.

أما الدكتور محمد صبرى عبد المطلب، أستاذ الكيمياء المتفرغ بكلية العلوم، ومؤسس مركز الطاقة الضوئية بجامعة عين شمس، فأكد أن «إعداد خريج جامعى قادر على مواكبة سوق العمل فى 2025 يتطلب نهجًا شاملًا، يبدأ من تطوير المناهج الأكاديمية لتواكب التغيرات السريعة فى العالم المهني، ويجب أن تكون المناهج ديناميكية، تدمج بين المعرفة النظرية والمهارات العملية، مع التركيز على التخصصات التى يزداد الطلب عليها مثل الذكاء الاصطناعي، وعلوم البيانات، وإدارة الأعمال الرقمية».

واعتبر «د. صبرى»، المهارات الناعمة مثل التواصل، التفكير النقدى، والعمل الجماعى من العوامل الحاسمة فى تأهيل الخريجين، لذا يجب أن تتضمن البرامج الجامعية ورش عمل ودورات تدريبية تُنمّى هذه المهارات، بالإضافة إلى إتاحة فرص للتدريب العملى بالتعاون مع الشركات، مشيرا إلى أن التوجه نحو التعلم المستمر أيضًا لا غنى عنه، ويجب أن يغرس النظام التعليمى ثقافة التطوير الذاتى لدى الطلاب، ليصبحوا على استعداد لتعلم تقنيات جديدة وتطوير مهاراتهم بما يتماشى مع التحولات التكنولوجية والاقتصادية، علاوة على ذلك، لا بد من تعزيز الشراكات بين الجامعات وسوق العمل.

وأضاف: أن «هذه الشراكات تضمن توافق المخرجات التعليمية مع احتياجات السوق، وتوفر فرص توظيف مباشرة للخريجين»،



د. حسين خالد:
هناك مواصفات يتطلبها سوق العمل مثل التفكير النقدى والإبداعى وتقديم حلول فعالة ومبتكرة للمشكلات التى تواجه العمل، والإلمام بالمهارات الرقمية


د. عمرو الإتربى


د. صبرى عبدالمطلب


د. السيد محمود


د. عبدالحميد القصاص

د. عمرو الإتربى:
الحصول على دورات تدريبية من أماكن معتمدة يعزز من فرص سوق العمل

ضاربا المثل بقسم الكيمياء بعلوم عين شمس والذى قام قبل 3 سنوات بإنشاء برنامج خاص فى الكيمياء الصناعية وكيمياء البترول والغاز الطبيعى فى محاولة طيبة لإعـداد خريج بهذه الصفات لمواكبة بيئة العمل فى التخصصات المشار إليها.

واتفق مع الرأى السابق الدكتور السيد محمود، أستاذ الفيزياء الحيوية المتفرغ بجامعة عين شمس، قائلا: ربط خريج الجامعة مع سوق العمل يتطلب تعاونًا بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل لضمان أن يمتلك الخريج المهارات والمعرفة المطلوبة، وهذا يتحقق بعشر خطوات، فى مقدمتها تطوير المناهج الدراسية بالتعاون مع أصحاب الأعمال لضمان توافقها مع متطلبات السوق، وتضمين المهارات العملية مثل التحليل، التفكير النقدي، والابتكار، وتقديم فرص تدريب عملية داخل الشركات والمؤسسات، وتعزيز التعلم التجريبى وربط الطلاب ببيئة العمل الواقعية، هذا إلى جانب توفير مكاتب استشارات مهنية داخل الجامعات لمساعدة الطلاب فى اختيار مساراتهم المهنية، وتنظيم ورش عمل وفعاليات للتعريف بالمهن المختلفة.

وأضاف: ومن ضمن الخطوات، إقامة شراكات بين الجامعات والشركات لتوفير فرص عمل وتدريب، ودعوة الشركات للمشاركة فى تصميم البرامج الأكاديمية، والعمل على تنمية المهارات الشخصية بتقديم دورات لتنمية مهارات مثل التواصل، العمل الجماعى، وإدارة الوقت، وتعزيز مهارات حل المشكلات والقدرة على التكيف، وتنظيم معارض توظيف تربط الخريجين مباشرة بأصحاب الأعمال، ودعوة الشركات لإلقاء محاضرات أو تقديم برامج تعريفية.

ويرى أنه يجب أيضا الاعتماد على التكنولوجيا باستخدام منصات إلكترونية لربط الخريجين بفرص العمل وتقديم تدريب على الأدوات الرقمية المطلوبة فى سوق العمل، وتشجيع ريادة الأعمال عن طريق دعم الخريجين لتأسيس مشروعاتهم الخاصة من خلال توفير برامج تدريبية وتمويلية، وتعزيز الابتكار وتوفير حاضنات أعمال، والعمل على التقييم المستمر للخريجين بقياس مدى رضا الشركات عن أداء الخريجين لتحديد نقاط الضعف فى البرامج التعليمية، وإجـراء دراسـات دورية عن احتياجات السوق المستقبلية، وتوفير سياسات داعمة تسهل عملية انتقال الخريجين لسوق العمل، وتشجيع القطاع الخاص على توظيف الخريجين من خلال حوافز ضريبية أو مالية.

فى حين اعتبر الدكتور هيثم الحسينى، أستاذ هندسة الروبوتات والذكاء الاصطناعى بالجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا، أن إعداد الخريجين لسوق العمل من أهم التحديات التى تواجه منظومة التعليم فى مصر والعالم، لافتًا إلى أنه هناك عدة محاور رئيسية تضمن تزويد الطلاب بالمهارات والمعارف المطلوبة لمواكبة التغيرات السريعة فى سوق العمل، أهمها تطوير المناهج التعليمية لتشمل أحدث التقنيات والأساليب فى المجالات المختلفة، والتركيز على الجانب العملى من خلال دمج مشاريع تطبيقية وتدريب عملى ضمن البرامج الدراسية، بالإضافة إلى تعزيز التعاون مع سوق العمل بإنشاء شراكات بين الجامعات والشركات والمؤسسات المحلية والعالمية، وتنفيذ برامج تدريبية للطلاب أثناء الدراسة وربطهم مباشرة بمتطلبات سوق العمل.

«الحسينى»، شدد على ضرورة تعلم طلاب الجامعة المهارات الشخصية، مثل التواصل، العمل الجماعى، وإدارة الوقت، واستخدام الأدوات الرقمية والبرمجيات المتخصصة التى يطلبها السوق، مثل البرمجة، تحليل البيانات، والتصميم ثلاثى الأبعاد، وتشجيع الطلاب على الابتكار وإنشاء مشاريعهم الخاصة.

وزير الاتصالات:
مركز تميز «شركة كومفولت» بالقاهرة يعكس الثقة فى الكوادر الوطنية




د. عمرو طلعت وزير الاتصالات يفتتح مركز تميز «كومفولت» بحضور المهندس أحمد الظاهر الرئيس التنفيذى لـ«إيتيدا»

افتتح الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مركز تميز شركة "كومفولت Commvault" الأمريكية والرائدة عالميا فى مجال حلول المرونة السيبرانية وحماية البيانات فى مصر، وذلك بحضور المهندس أحمد الظاهر، الرئيس التنفيذى لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا)، وسانجاى ميرشانداني، الرئيس التنفيذى لشركة كومفولت، وعدد كبير من مسئولى الشركة التنفيذيين.

ويستهدف مركز الشركة فى مصر تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات التقنية وإدارتها فى المنظومات السحابية الهجينة وذلك لعملاء الشركة فى أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا انطلاقا من مصر، بما فى ذلك خدمات الدعم الفنى، وإدارة حسابات العملاء، وخدمات تجربة العملاء.

ويعتمد المركز الجديد على الكفاءات المصرية ذات الخبرات التكنولوجية والمهارات المتعددة واللغات لتقديم حلول رقمية تلبى المتطلبات المتزايدة لعملائها بسرعة وكفاءة، وتخطط الشركة للتوسع فى هذا المركز، الذى تم إنشاؤه وفق أعلى المعايير العالمية وبما يتيح قابلية كبيرة للتوسع، حيث أسهم بالفعل فى توفير العديد من فرص العمل فى مصر، ويأتى إنشاء المركز ضمن جهود "كومفولت" لتعزيز مرونة الأمن السيبرانى ودعم عملائها فى المنطقة.

وأكد الدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، على أن قرار شركة كومفولت الرائدة عالميا فى مجال حماية البيانات باتخاذ مصر مقصدا لإنشاء مركزها للتميز يعكس الثقة فى الكفاءات والمهارات المصرية المتخصصة فى مجالات عالية القيمة وبالغة التعمق مثل الأمن السيبرانى، كما يعكس نجاح الجهود المبذولة لتنمية صناعة التعهيد وتوفير بيئة مواتية لجذب استثمارات الشركات العالمية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرى، مضيفا أن المركز سيتم من خلاله توظيف كفاءات رقمية متخصصة فى مجال واعد ومطلوب على مستوى العالم فى ضوء التزايد المستمر فى الطلب على حلول المرونة السيبرانية، مشيرا إلى أن حماية البيانات أصبحت من أولويات العصر الرقمى مع تزايد الاعتماد على الذكاء الاصطناعى، حيث تعد البيانات هى قوام هذه التكنولوجيا، موضحا جهود الوزارة فى إعداد الكوادر المتخصصة فى الأمن السيبرانى حيث تتنوع برامج بناء القدرات الرقمية لتصل إلى تعليم مكثف من خلال منح درجة البكالوريوس والماجستير بالتعاون مع جامعات دولية مرموقة لتقليص الفجوة بين العرض والطلب على مستوى الكوادر البشرية المتخصصة فى هذا المجال.

وأوضح المهندس أحمد الظاهر، الرئيس التنفيذى لهيئة تنمية



صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا)، أن مركز التميز الجديد لشركة كومفولت يُعد إضافة نوعية لقطاع تكنولوجيا المعلومات المصرى، حيث يعزز توفير فرص عمل عالية القيمة من خلال التركيز على تقديم حلول رقمية متقدمة مثل المرونة السيبرانية وحماية البيانات بما يعكس قدرات الكوادر المصرية المتميزة التى تجذب الشركات العالمية لتوسيع عملها فى مصر، وأشار إلى أن الهيئة تسعى لتعزيز مكانة مصر كمركز عالمى لخدمات تكنولوجيا المعلومات، مما يدعم نمو صناعة التعهيد وزيادة الاستثمارات بشكل مستدام.

وقال سارف سارافانان، الرئيس التنفيذى لشئون العملاء فى "كومفولت": "نحن فخورون بإطلاق مركز التميز الجديد فى القاهرة، مما يقربنا من عملائنا فى الأسواق الرئيسية ويعزز قدراتنا فى تقديم الخدمات فى هذه المناطق، من خلال الاستفادة الاستراتيجية من المواهب المحلية، يمكننا تمكين عملائنا عالميًا من الاستفادة بشكل أكبر من حلولنا الرائدة فى مجال الحماية السيبرانية على نطاق واسع".

وقال فادى ريشمانى، نائب الرئيس ومدير عام كومفولت فى منطقة جنوب شرق أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا وتركيا: "توفر مصر بيئة عمل ديناميكية ومتنوعة ومتعددة الثقافات، مما يجعلها موقعًا مثاليًا لعمليات خدماتنا متعددة اللغات، من خلال هذا المركز، نستطيع تقديم دعم استثنائى لعملائنا فى منطقة أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا، مما يعزز من قدرتهم على تحقيق المرونة واستمرارية الأعمال".

جدير بالذكر، أن شركة كومفولت تأسست عام 1988 فى ولاية نيو جيرسى الأمريكية وتقدم الشركة حلولا متقدمة فى مجال التنبؤ بالتهديدات المحتملة والنسخ الاحتياطى واستعادة البيانات وإدارة البنية التحتية السحابية، بالإضافة إلى خدمات الامتثال والاحتفاظ بالبيانات، وتساعد أكثر من 100 ألف مؤسسة على حماية بياناتها.



بقلم: محمد الشافعى

يؤكد كل علماء التاريخ على أن مصر عبر تاريخها الطويل.. كانت أحيانًا قوة عظمى اقتصادية.. ولكنها منذ فجر التاريخ وحتى الآن قوة عظمى ثقافية.. مرتكزة فى ذلك على مجموعة من الأعمدة الراسخة.. التى تشكل خارطة عملاقة من الإبداع الإنسانى.. فى كافة روافد الإبداع.. أدبًا وفنًا وفكرًا..



الثقافة قاطرة التنمية.. بين الواقع والمأمول

ولذلك لم يكن غريبًا أن تكون مصر من ضمن الدول الثمانى الأولى على مستوى العالم التى تنشئ وزارة للثقافة.. وذلك عام 1958.. عندما اختار الزعيم جمال عبدالناصر الدكتور ثروت عكاشة.. ليكون أول وزير للثقافة فى مصر.. واستطاع د. عكاشة استثمار الدعم الكبير من رأس الدولة.. لكى يصنع نهضة ثقافية عملاقة.. أدت إلى إنشاء كل البنية التحتية الثقافية.. التى نعيش عليها حتى الآن «أكاديمية الفنون - الثقافة الجماهيرية – هيئة المسرح – الفنون الشعبية- هيئة السينما- المجلس الأعلى للثقافة- السيرك القومى - هيئة الكتاب - معرض الكتاب.. الخ« وأدى كل هذا الزخم إلى أن تتصدر مصر كل دول العالم فيما أطلق عليه «القوة الناعمة».. قبل أن يظهر هذا المصطلح على يد المفكر الأمريكى جوزيف ناى بأكثر من ثلاثين عامًا.. وانفردت التجربة الثقافية المصرية خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى.. بالتركيز على تثقيف المواطن البسيط.. من خلال شبكة عملاقة من قصور وبيوت الثقافة.. انتشرت فى كل ربوع مصر.. ومن خلال تصدر مصر كل دول العالم فى إصدار الكتب فى مختلف المعارف الإنسانية.. وانطلقت هذه النهضة الثقافية الكبيرة من رؤية استراتيجية تهدف إلى نشر الاستنارة.. وإنشاء بنية فكرية قوية.. قادرة على فضح وتفنيد أفكار التطرف والإرهاب.. التى يروج لها جماعة الإخوان.. وكل الجماعات التى خرجت من عباءتها.. فانحسر خطر ونفوذ هذه الجماعات إلى حد التلاشى.. ورحل الرئيس عبدالناصر فى 28 سبتمبر 1970.. وجاء الرئيس أنورالسادات.. واستمع إلى نصائح بعض مستشاريه.. بحتمية التضييق على المثقفين.. خاصة أن غالبيتهم ينتمون إلى اليسار على مختلف فصائله «الشيوعيون - القوميون - الناصريون.. الخ». وإن هذا لن يتم إلا بمنح جماعة الإخوان وكل توابعها.. حرية الحركة فى الجامعات والنقابات.. فتم الإفراج عن كوادر الإخوان.. الذين اعترفوا صوتًا وصورة بضلوعهم فى التنظيم القطبى.. الذى سعى إلى تدمير الدولة عام 1965.. وعلى الفور ظهرت السنج والجنازير فى الجامعات.. لمطاردة كل الطلبة الذين يمارسون الأنشطة الثقافية والفنية.. وبدأت فى عام 1974 سياسة الانفتاح الاقتصادى.. التى أطلق عليها أستاذنا أحمد بهاءالدين «انفتاح السداح مداح» وبدأ منحنى الثقافة الحقيقية الرصينة فى الهبوط.. مقابل صعود ثقافة التشدد والتطرف.. ولم يستطع وزراء الثقافة الذين جاءوا بعد الدكتور ثروت عكاشة.. خلق ثقافة نوعية تستطيع الصمود فى وجه التشدد والتطرف.. وتفنيد كل دعاواه المغلوطة.. وانتهى الأمر باغتيال الرئيس السادات على يد جماعات التطرف فى السادس من أكتوبر 1981.. لتدخل مصر فى حرب ضروس مع تلك الجماعات الإرهابية.. تحمل كل أعبائها الأجهزة الأمنية «الجيش – الشرطة».. ولم تستطع المؤسسات الثقافية وضع استراتيجية واضحة المعالم.. لمواجهة ذلك الفكر المتطرف.. واقتصر الأمر على المشاركات الفردية لعدد من المفكرين والأدباء والفنانين.. وعندما جاء الفنان فاروق حسنى وزيرًا للثقافة عام 1988.. لم يكن مرحبًا به.. بل هوجم بكل عنف وضراوة.. وقاد هذا الهجوم الأديب الكبير عبدالرحمن الشرقاوى..

لكن فاروق حسنى استطاع تجييش عدد من كبار المثقفين والأدباء.. ووضعهم على رؤوس المؤسسات الثقافية ومنهم »د. فوزى فهمى - د. جابر عصفور - د. سمير سرحان - د. أحمد نوار - د. محمود حجازى - د. أحمد مرسى - على أبوشادى.. الخ» كما استطاع فاروق حسنى إنشاء كيانات ثقافية كبيرة.. واستطاع إضافة بعض المؤسسات الثقافية المهمة مثل «المركز القومى للترجمة - صندوق التنمية الثقافية - التنسيق الحضارى».. ورغم هذا لم يستطع خلق مضامين ثقافية عامة.. تشمل البلاد من أقصاها إلى أقصاها.. واقتصر الأمر على ما يمكن أن نطلق عليه »الثقافة الموسمية«.. التى تبرز فى بعض المناسبات والأنشطة مثل «معرض الكتاب - مؤتمر الرواية العربية - مهرجان المسرح العربى - مهرجان المسرح التجريبى - مهرجان السينما.. الخ».. وقد أرجع فاروق حسنى ذلك إلى أنه لم يجد «المحرك الثقافى».. وأن اللوائح المالية والإدارية منعته من وجود ذلك المحرك.. والغريب أن فاروق حسنى نفسه كان أحد الشباب النابهين.. الذين صنعوا النهضة العملاقة للثقافة الجماهيرية.. عندما تولى إدارة قصر ثقافة الأنفوشى.. تحت قيادة الكاتب المسرحى الكبير سعدالدين وهبة.. ونجاح فاروق حسنى فى قصر ثقافة الأنفوشى.. دفعه إلى إدارة المركز الثقافى المصرى فى باريس.. ثم إدارة الأكاديمية المصرية فى روما.. ثم يأتى منها ليكون وزير الثقافة.. كل هذا ثم تحت اللوائح المالية والإدارية للدولة المصرية.. والفارق أن الدولة المصرية كانت تمتلك استراتيجية واضحة المعالم للعمل الثقافى.. جعلت من الثقافة قاطرة حقيقية للتنمية فى كل ربوع مصر.. ويُحسب للوزير فاروق حسنى مقاومته للفكر المتطرف.. من خلال إصراره على تقديم الأنشطة الثقافية.. والأهم من خلال تبنيه للمشروع الثقافى المستنير «القراءة للجميع».. الذى قدم للقارئ المصرى آلاف العناوين المهمة فى كل روافد المعرفة.. وجاءت أحداث يناير 2011 ليترك فاروق حسنى الوزارة.. ويأتى من بعده العديد من وزراء الثقافة.. لم يستطع أى منهم أن يترك بصمة واضحة فى العمل الثقافى.. حتى الدكتور جابر عصفور صاحب الأدوار البارزة فى المجلس الأعلى للثقافة والمركز القومى للترجمة لم تساعده الظروف على تقديم أى إنجاز بارز.

ومنذ 2011 وحتى الآن توالت الأزمات الاقتصادية العالمية.. وللأسف الشديد فإن الثقافة هى الأكثر تأثرًا من تلك الأزمات.. حيث يتقدم غذاء البطن على غذاء الروح - رغم أن مناخات الأزمات الاقتصادية.. هى المناخات المواتية.. لكى تعبث جماعات التشدد والتطرف.. وخاصة جماعة الإخوان الإرهابية.. التى تعتمد على ذلك «الكيس الملعون».. الذى يحتوى على بعض السلع الغذائية.. مما يستلزم وجود الثقافة الحقيقية المستنيرة.. التى تستطيع فضح وتجريس تلك الجماعات.. والأهم قدرتها على تفنيد الأفكار المتطرفة والمغلوطة.. وتفكيك ألغامها.. التى تنفجر عند غياب ثقافة الاستنارة ورواد التنوير.. ولعل ما يحدث فى سوريا خلال الوقت الراهن.. يؤكد إلى أى مدى يمكن أن يؤدى غياب الثقافة الحقيقية المستنيرة.. لتسود بدلًا منها ثقافة التشدد والتطرف.

وانطلاقًا من كون مصر كانت ومازالت وستظل قوة عظمى ثقافية.. فإن تفعيل هذه القوة.. يستلزم العديد من الخطوات المهمة.. يمكن أن نجملها فيما يلى:-

أولًا: تشكيل لجنة من كبار المفكرين والمثقفين يشترط فيهم الوطنية والكفاءة.. تتلقى مقترحات كل المصريين.. حول وضع استراتيجية حاكمة للثقافة المصرية.. تجعل منها قاطرة حقيقية للتنمية.. ثم تعكف هذه اللجنة على تلك المقترحات تنقيدًا وصياغة.. لتخرج فى النهاية بتلك الاستراتيجية.. التى تراعى خصوصية مصر.. ودورها الإقليمى والدولى.

ثانيًا: إنهاء سياسة الجزر المعزولة فى التعامل مع الثقافة.. فوزارة الثقافة تقدم الأنشطة الثقافية.. ووزارة الشباب تقدم ذات الأنشطة.. ووزارة التعليم العالى تقدم ذات الأنشطة.. ومؤسسات المجتمع المدنى تقدم بعض تلك الأنشطة، ولذلك تخرج الغالبية العظمى من تلك الأنشطة ضعيفة وغير مؤثرة.. مع الأخذ فى الاعتبار أن تلك الأنشطة قد تراجعت كثيرًا.. تحت وطأة الأزمات الاقتصادية.. وتغول ميزانية المرتبات على ميزانية الأنشطة.. ولذلك يجب تركيز هذه الأنشطة فى جهة واحدة.. ولتكن وزارة الثقافة.. شريطة قيامها بالاستعانة بالمواهب الموجودة فى الجامعات ومراكز الشباب.. وعلى أن تعرض هذه الأنشطة فى مراكزِ الشباب والجامعات.

ثالثا: مطالبة رجال الأعمال بدعم الأنشطة الثقافية.. كل رجل أعمال يدعم الأنشطة فى مسقط رأسه.. سواء كان قرية أو مدينة صغيرة أو حيًا فى مدينة كبيرة.. وذلك من خلال دعم بيوت وقصور الثقافة.. ويمكن أن يتم توجيه هذا الدعم إما لتجديد وتطوير هذه المقرات.. وإما إلى دعم الأنشطة بشكل مباشر «مسرح - موسيقى - غناء - أدب.. الخ».

رابعًا: إعادة النظر فيما يقدم من خلال مناهج التعليم.. خاصة فى مقررات اللغة العربية والتاريخ والجغرافيا.. ليحصل الطلاب على معلومات مهمة.. عن وطنهم الأم.. وعن محيطهم العربى والإقليمى والدولى.. حتى تتسع مداركهم.. وتنمو ثقافتهم.. وهذا لن يتم إلا بجعل القراءة الحرة جزءًا من المنهج.

خامسًا: إنقاذ الأجيال الجديدة من ضياع هويتهم الوطنية.. بسبب ضياع لغتهم العربية.. سواء بالتعليم الأجنبى.. أو بتغول لغة الشارع.. ولذلك يجب حماية اللغة العربية.. لأنها العمود الفقرى للهوية الوطنية.. وهذا لن يتم إلا من خلال ابتكار أساليب مبدعة لتدريس اللغة العربية.. مع الإصرار على إتقان الطلاب لها.. مهما كان نوع التعليم الذى يتلقونه.. ففى كل بلاد الدنيا.. لا يتم تعليم أى لغة أجنبية.. إلا بعد إتقان اللغة الأم.

سادسًا: لا يتم تعيين أى وزير للثقافة.. إلا بعد تقديم رؤية واضحة المعالم.. عن كيفية الحفاظ على الهوية المصرية.. وكيفية جعل الثقافة قاطرة للتنمية.. وحائط صد عملاق فى وجه كل أفكار التطرف والإرهاب.. وفى وجه كل الأمراض الاجتماعية التى تحاول الضرب فى جذور المجتمع.



بناء الــوعى وترسيخ الهوية ورعاية المواهب

نستطيع أن نشهد بأن العام المقبل 2025 سيكون عام تفعيل الأنشطة الثقافية على المستويات كافة، من مؤسسات ثقافية، ونقابات واتحادات ثقافية، إلى دور نشر، ونوادى أدب، ومسارح، مع الحرص على التوزيع الجغرافى لتحقيق العدالة الثقافية، والاهتمام بالنشء الصغير ضمن المبادرات الرئاسية لشحذ الهمم، وبناء الوعي، وتأهيل الإنسان المصرى، وتسليحه بأدوات العصر، وإليكم بعض مشاهد اللوحة الكبيرة لواقعنا الثقافى فى العام الذى يطرق أبوابنا، ونستقبل به هذا العدد من مجلتنا الغراء (المصور)، والذى نستقبل به العام 101 فى عمرها المديد كمنصة للفكر والتنوير.

تقرير يكتبه: صلاح البيلى

نستهل العام الجديد بمعرض القاهرة الدولى للكتاب فى دورته السادسة والخمسين، والذى يُقام فى مركز المؤتمرات بالتجمع فى الفترة من 23 يناير حتى 5 فبراير، وهو المعرض الذى سوف يستضيف سلطنة عمان كضيف شرف، مع تكريم د. أحمد مستجير كشخصية عام المعرض، باعتباره شخصية علمية وأدبية، جمع بين طرفى العلوم الأدبية والعلمية، فكان عميدا لكلية الزراعة فى جامعة القاهرة لأكثر من دورة بالتزكية، وأديبًا شاعرًا أصدر ديوانين من الشعر هما (أغانى الناى القديم) و(هل ترجع أسراب البط)، وكمترجم ترجم لنا روائع من الأدب الانجليزى مثل رواية (ثلاثة فى قارب) للكاتب الإنجليزى جيروم، كما ترجم له كتابه الساخر (مذكرات تافهة لرجل كسول)، والكتابان صدرا عن مؤسستنا (دار الهلال)، كما أن له أكثر من أربعين ترجمة علمية لكتب فى الهندسة الوراثية، والبذور الفضائية، وعلوم الجينوم، والاستنساخ، وغيرها، كما كان الراحل عضوا فى مجمع اللغة العربية، وعضوا بالمجمع العلمى المصرى، وأول مَن توصل إلى طريقة رياضية علمية لتصنيف وترتيب وفهم وشرح العروض العربى وبحوره الستة عشر، بما فيها بحر المتدارك الذى أضافه الأخفش على جهود أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدى، وبالمناسبة هو من أرض سلطنة عمان، أقصد «الفراهيدى»، وقد أصدر مستجير كتابين فى هذا الشأن.

أيضا وقع الاختيار هذا العام على كاتبة أدب الأطفال فاطمة المعدول كشخصية معرض أدب الطفل، وهى من أوائل مَن كتبن فى أدب الطفل من النساء، وبحسب د. أحمد بهى الدين العساسى رئيس هيئة الكتاب، وهى المؤسسة المنظمة لمعرض القاهرة للكتاب منذ سنة 1969، فإن المعرض سوف يشهد عناوين جديدة تُنشر لأول مرة خاصة فى سلاسل مثل (الذخائر)، و(عقول)، و(القصة) و(روايات عالمية مترجمة)، مع طرح الكتب القديمة الموجودة فى مخازن الهيئة بأسعار تبدأ من جنيهين وثلاثة وخمسة جنيهات، علاوة على كتب النشر العام خاصة فى السير الذاتية والتراجم، وبالتوازى مع تسويق الكتاب عبر دور النشر العامة والخاصة والعربية والأجنبية، هناك الأنشطة الثقافية المصاحبة لأيام المعرض من ندوات عامة ومتخصصة وحفلات توقيع الكتب، وأنشطة فنية مسرحية وعروض سينمائية وأنشطة للأطفال فى ركن خاص بهم، وتخصيص صالة لدور النشر المتخصصة فى نشر كتب الطفل.

محمد عبدالحافظ ناصف:
قصور الثقافة ستتوسع فى مبادرات مثل (مصر تقرأ) و(مصر ترسم)، وستجوب قرى مصر بأنشطة أدبية وفنية لمحاربة التطرف والبداية من 44 قرية بالصعيد

قصور الثقافة

بحسب الكاتب محمد عبدالحافظ ناصف، القائم بأعمال هيئة قصور الثقافة فإن الفترة المقبلة سوف تشهد عودة مشروع (أهالينا)، وكذلك القوافل الثقافية التى ستتحرك للمدن والقرى الصغيرة، بحيث نظل فى القرية ثلاثة أيام ندير بها حراكا ثقافيا شاملا من شعر وقصة ومسرح وغناء وأنشطة رسم وتلوين وتشكيل، مع التوسع فى مسابقة (مصر تقرأ)، والتوسع فى أنشطة الثقافة الرقمية، والمسابقات والورش الفنية، وكذلك مسابقة (مصر ترسم)،





وبذلك نستطيع اكتشاف ورعاية الموهوبين من الصغار فى كل إقليم ثقافى، وذلك بالتوازى مع مسابقة (المبدع الصغير) التى تجرى تحت رعاية قرينة الرئيس السيدة إنتصار السيسى، وهى مسابقة لاكتشاف المواهب الأدبية فى الشعر والقصة والمسرح والرسم، وفضلا عن الجوائز الأدبية نقوم بطباعة كتب الفائزين من الأطفال الموهوبين.

وعلى مستوى قصور الثقافة، ستقوم بإعادة تأهيل الإداريين والعاملين للاستعداد للعصر الرقمى، كما طالب وزير الثقافة د. أحمد هنو، مع إعادة تقييم القيادات الثقافية الحالية، مع انتقاء الموهوبين منهم للعمل الثقافى العام، لتحقيق أهدافنا خلال المرحلة المقبلة، مع ربط كل ذلك بمؤشرات أداء قابلة للتقييم، لقياس جودة الأداء، فنحن بحاجة لموظف رقمى يلبى مطالب المستقبل. يقول ناصف: «نحن الآن نضع قدما فى الماضى، وقدما فى المستقبل، والمستقبل سيكون للثقافة الرقمية».

ويضيف: سوف نسعى لتكثيف فعالياتنا فى المحافظات الحدودية الخمس مثل الـوادى الجديد ومطروح وشمال وجنوب سيناء، ونسعى للوصول للقرى والنجوع بالتعاون مع وزارة التضامن، وسنبدأ بـ 44 قرية فى الصعيد ضمن خطة شاملة لمواجهة أفكار التطرف والتشدد بالثقافة والفنون، وسوف نعمم التجربة لكل القرى.

فى حب الوطن

بالتعاون مع وزارة الأوقاف، ستبدأ قصور الثقافة فى عمل أنشطة باسم (فى حب الوطن)، وهى عبارة عن ندوات تضم كل ندوة رجل دين وشاعرا وقاصا، بحيث يكون لدينا خطاب موحد جامع لتنمية الوعى الدينى والثقافى عند أهالينا فى القرى.

وتستمر الأنشطة الحالية من مسابقات وجوائز وإنتاج مسرحى، كما يوضح «ناصف» قائلا: نخص شهر رمضان بأنشطة خاصة فى لياليه الساهرة كما تعوّدنا كل عام، وبحسب توصيات مؤتمر أدباء مصر الأخير وقع الاختيار على المنيا كعاصمة للثقافة فى 2025 ما يستدعى تكثيف الأنشطة الثقافية بها، كما سوف نتوسع فى سلسلة (أدب العبور) بحيث يصدر أكثر من كتاب فى العام وليس أربعة كتب أو 12 كتابا، وهناك متابعة لاستكمال أعمال الترميم فى قصور الثقافة المغلقة تمهيدا لافتتاحها كما فى سمالوط والمحلة وغيرهما.

وبحسب «ناصف» سنعمل على تعظيم الاستفادة من الصناعات الثقافية التى تدر دخلا على أصحابها، وكذلك تنشيط الحرف التراثية واليدوية من خلال معارض شتى، بحيث يجرى تسويق منتجات الصناع وتحريك الواقع الصناعى والثقافى، ولنا فى الصين قدوة، فهى دولة نجحت بالصناعات الصغيرة حتى وصلت لغزو العالم صناعيا، ونحن فى وزارة الثقافة أصحاب رسالة وطنية تصبّ فى الهدف

> «القاهرة الدولى للكتاب» على الأبواب، واحتفاء خاص بالعالم د. أحمد مستجير، والكاتبة فاطمة المعدول، وضيف الشرف سلطنة عُمان



> أمين مجمع الخالدين: نستعد لإطلاق المعجم التاريخى للغة العربية، وهو عمل موسوعى غير مسبوق

الرئيسى للدولة فى النمو الاقتصادى والحضارى مع الارتقاء بالذوق العام بـالآداب والفنون، ويمكن أن تسهم قصور الثقافة المتخصصة فى ذلك لإحداث حراك ثقافى تفاعلى بين مؤسساتنا الثقافية والمجتمع المصرى بتنوعه وتعدده.

الترجمة

أما د. كرمة سامى، رئيس المركز القومى للترجمة فقالت: إن المركز يصدر فى مطلع العام المقبل مجموعتين قصصيتين عن اللغة الإيطالية هما (دماء فى سردينيا، وموقع فوق التل)، ويصدر عن اللغة الإسبانية رواية (التنين الأبيض) للفائز فى الدورة الثانية فى مسابقة ترجمة الأدب المكسيكى عام 2024م، ويصدر كتب: تاريخ الشرق الأوسط، وتاريخ شعوب الصحراء الشرقية، وتحدى تنمية العالم الثالث، والرفيق إلى الفكر التاريخى العالمى، وسياسات جنوب إفريقيا، والسينما النظرية والفلسفة، والإبداع فى تدريس العلوم.

كما يستكمل المركز إصدار موسوعة الفلسفة بصدور الجزء التاسع منها، ويعلن المركز قريبا عن أسماء الفائزين فى الدورة الثانية من مسابقة الترجمة لشباب الجامعات (ترجم.. أبدع)، ويحتفل المركز بذكرى ميلاد الكاتب الكبير يحيى حقى ومرور 120 عاما على مولده بمشاركة ابنته نهى ود. خيرى دومة وصلاح بيصار وسميرة أبو طالب.

ويكرم المركز طلاب كلية الآداب فى جامعة حلوان الذين ترجموا مقدمة ترجمة يحيى حقى لرواية البلطة إلى خمس لغات مختلفة، وكذلك تكريم الباحثين الذين تقدموا بأبحاث عن منجز يحيى حقى فى مجال الرواية.

ونستعد بعدد وافر من إصداراتنا الجديدة لعرضها على جمهور معرض القاهرة الدولى للكتاب فى دورته الـ56، ونستعد لطرح خصومات تصل إلى خمسين فى المائة لتشجيع الشباب على القراءة، حيث شهدنا خلال السنوات الماضية إقبالا من جمهور المعرض على جناح المركز لما يقدمه من فكر مختلف وبكل اللغات مترجما إلى العربية، حيث توسعنا فى الترجمة من لغات عدة للعربية، وبدأنا الترجمة العكسية من العربية إلى اللغات الأجنبية.

المعجم التاريخى

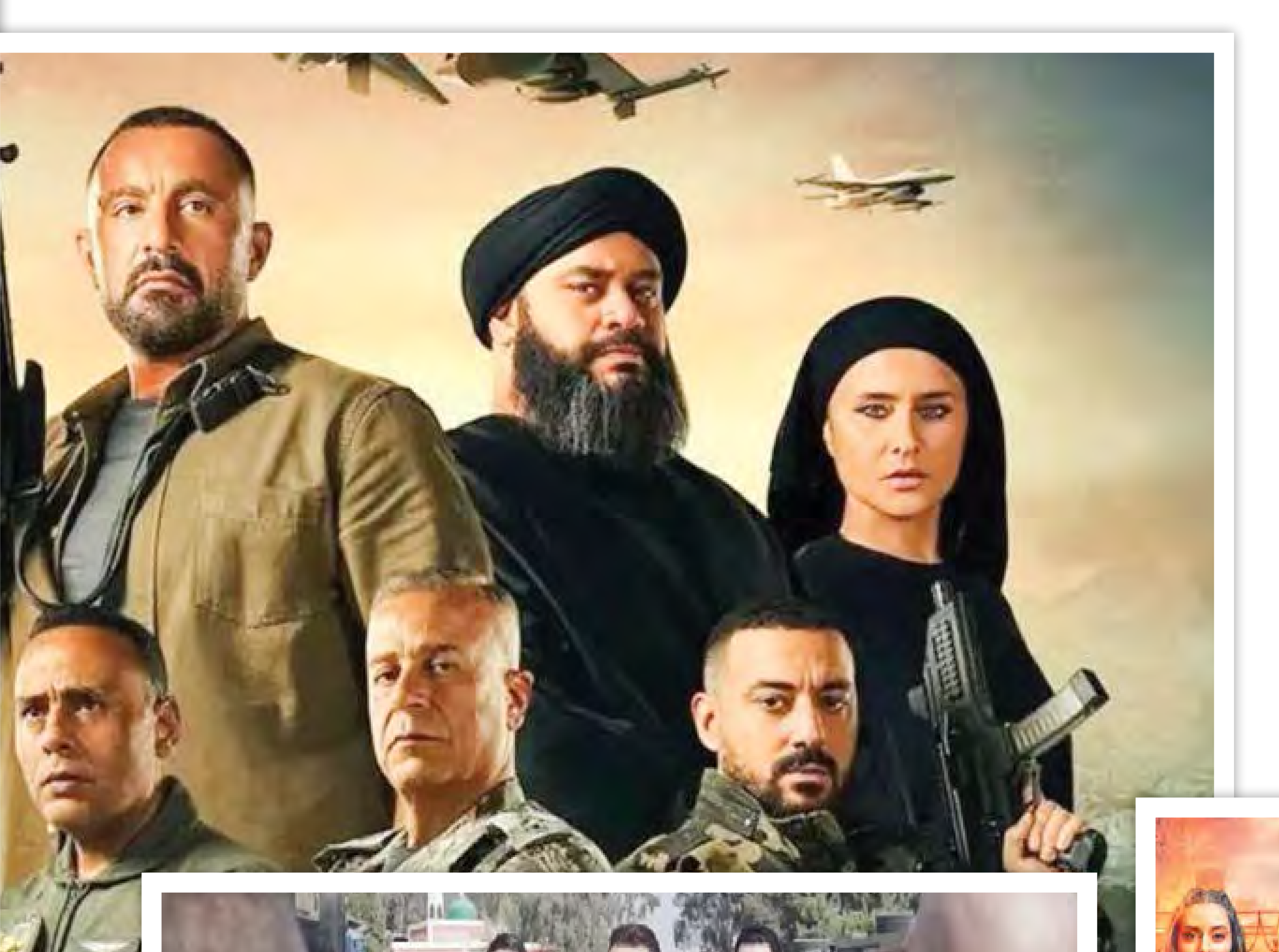
يستعد مجمع الخالدين -كما يقول أمينه العام د. عبدالحميد مدكور- لإطلاق أكبر موسوعة فى العالم للغة العربية فى حفل كبير، وهو (المعجم التاريخى للغة العربية)، هو عمل غير مسبوق استغرق العمل فيه سبع سنوات، وعمل فيه 650 باحثا، ويصدر فى 27 مجلدا تضم ثمانين ألف كلمة، وتكفل حاكم الشارقة الشيخ سلطان القاسمى بطباعته، ولإتاحة العمل لمحبى اللغة العربية، فهو متاح على موقع اتحاد المجامع العربية. كما هذا العمل الموسوعى يتناول كل الكلمات العربية، الحية والميتة والمهجورة والمحورة والمتطورة والمستحدثة، ولا يوجد له نظير فى أى لغة أخرى.



بقلـم:
أشرف غريب

انظر حولك وتدبّر..
تأمل خريطة المنطقة، لن تجد دولة يمكن وصفها بالاستقرار، الكل فى مرمى النيران، جميعها مستهدف، لا أستثنى منها أحدًا، الفارق فقط فى الوسيلة التى تحقق هذا الهدف، فى حصان طروادة الذى يتم به الاختراق، هذه الدولة بالغزو المباشر، وتلك بالإرهاب والعنف، وثالثة بإذكاء النعرة الطائفية وصولا إلى التقسيم، ورابعة بالاستنزاف المالى، وخامسة بالإرهاق الاقتصادى، كلٌّ حسب طبيعته وتركيبة شعبه وعوامل قوته ومكامن ضعفه.

الفن فى خدمة الوعى الوطنى



المدهش أن هؤلاء الطامعين والمتربصين حاولوا أن يستخدموا كل هذه الوسائل فى النفاذ إلى مصر، ولم يفلحوا، استعصت عليهم كنانة الله فى أرضه، استحصنت عليهم جغرافيًا وديمغرافيًا، حتى لو بدا الأمر عكس ذلك فى بعض الأوقات، نعم نحن مرهقون اقتصاديًا، نعانى بعض المشكلات الحياتية، نكابد كثيرًا فى خططنا التنموية، يضعون فى طريقنا العراقيل والعقبات، كلما تقدمنا فى أمر، حاولوا دفعنا إلى الوراء، ومع كل إنجاز حقيقى لا نسلم من تثبيط الهمم، لكن مع كل أزمة وعقبة يتأكد لنا أننا مستهدفون من أولئك الذين لا يريدون لنا الخير، ويسعون إلى تصدير المشكلات لأجيال قادمة لها الحق فى العيش الكريم.

انظر حولك وتدبّر..

خريطة المنطقة بأكملها فى مرحلة إعادة صياغة لصالح قوى بعينها، وما يحدث الآن فى سوريا ولبنان والسودان واليمن وليبيا والعراق وغيرها لهو مقدمة أكبر لكل ما يمكن أن ينتظر منطقتنا، سوف يتم تقسيم المقسم أصلا وفق النظرية الصهيونية القديمة، وجار منذ عقود استنزاف ثروات المنطقة وإهدار طاقة شعوبها فى التناحر والصدام، فماذا عن مصر هذه الكتلة الصلبة التى لم يفلح معها أى شيء؟، هذه القصة التى تقف فى حلق تلك المخططات، لم يفلح معها تهجير الغزاويين إلى أراضيها، لم تثنها الضغوطات عن الجهاد بقوة فى ملفات ليبيا والسودان وسد النهضة والبحر الأحمر، فى الوقت الذى تبنى فيه فى الداخل بيد، وتقضى على الإرهاب باليد الأخرى.

إذًا لا بدّ من أسلوب مختلف حتى لو كان طويل المدى..

إنها حروب الجيل الرابع والخامس التى طالما نبّه إليها الرئيس عبدالفتاح السيسى، مصر لن تجدى معها الحروب التقليدية أو المواجهات المباشرة، لا بد لها من شيء يشبه نظرية نقطة الماء المتساقطة بشكل دائم ومستمر التى تحفر فى الجدار الصلب فتوقعه أو تصيبه بالنشع فيسهل هدمه، أو ما يماثل حشرة السوس التى تنخر فى العظام فتحيلها إلى كيان هشّ مفتت لا يقوى أمام أى هبّة ريح، وما أكثرها!، ويبدو أن هؤلاء الطامعين المتربصين المنتظرين لسقوط مصر قد هداهم تفكيرهم الشيطانى إلى السلاح الذى ينفذون منه.

إنه ضرب الهوية المصرية، زعزعة عمود الخيمة فى التركيبة المصرية، العمل على إضعاف الانتماء وتفكيك الارتباط بتلك الأرض وصولا إلى الكفر بالوطن، وهذه هى



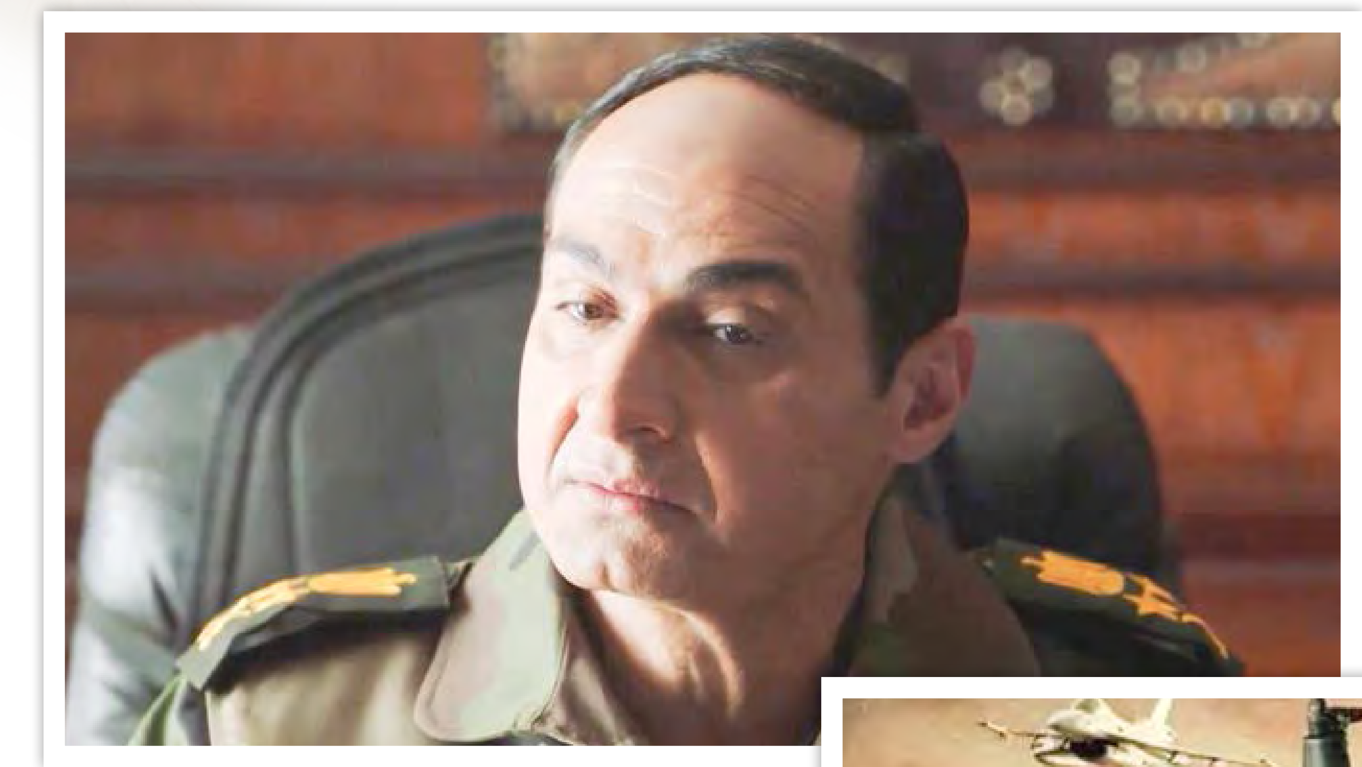
أخطر الأسلحة التى تواجه مصر حاليا، والتى يجب الانتباه إليها، مصر دولة ذات إرث حضارى عظيم وتراكم من الثقافات والتجارب، فلماذا لا يتم تمييع هذا الإرث وضرب ذلك الاستقرار الحضارى بطرح السؤال الشائك عن هوية مصر: هل مصر فرعونية أم قبطية أم إسلامية أم عربية أم إفريقية أم بحر متوسطية؟ مع العلم أنهم يعرفون جيدا أن مصر هى هذا كله وأكثر، وهى أيضا ليست كل هذا فى الوقت ذاته، لقد استوعب الشعب المصرى كل هذه الحضارات والتطورات التاريخية وامتصَّها تماما كى تُخرج رحيقًا مختلفًا، هكذا هو الشعب المصرى، نسيج وحده، صاحب حضارة خاصة به لا تشبه أحدًا حتى لو فى مزيجها عناصر مختلفة على النحو الذى تنبّه له المؤلف أسامة أنور عكاشة فى عمليه الدراميين الرائعين «أرابيسك» و«زيزينيا».

ثم لماذا لا يتم هدم الثوابت وتشويه الرموز والتشكيك فى كل ما هو ناصع على النحو الذى استشرى فى الآونة الأخيرة؟ رمسيس الثانى هو فرعون الخروج، واليهود هم الذين بنوا الأهرامات، والمسلمون الذين فتحوا مصر مجرد غزاة، وقائدهم الصحابى عمر بن العاص انتهازى كذب على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب من أجل الاستيلاء على مصر، والخديو إسماعيل لم يكن بناء عظيما، وأحمد عرابى خائن باع مصر للإنجليز، ومحمد عبده مستشرق فى ثوب أزهرى، وأدهم الشرقاوى قاتل أجير، وأم كلثوم مثلية جنسية، وطه حسين ماسونى، وعمر الشريف يهودى، ومحمود المليجى جاسوس لصالح إسرائيل، ورفعت الجمال عميل مزدوج، والإرهابى المتطرف مناضل، وما حدث فى 30 يونيو انقلاب، بينما ما وقع فى سوريا تطهير رغم أن كلًا من مرسى والشرع من معين واحد، و... و... إلى آخر تلك الأكاذيب التى يحاولون إلباسها ثوب الحقيقة.

وحتى فى الفن لا بدّ للشعب الذى كان يتذوق بسطاؤه فى الشوارع وعلى المقاهى قصيدة مثل «الأطلال» أو «رباعيات الخيام» أن يكون أسير أغانى المهرجانات، وأن تتحول «موديل» الإعلانات إلى ممثلة، ومن ثمّ يصبح المستمع «سطلانة»، والمتفرج زائغ العينين، غير مهتم بالمحتوى، ثم تجيء بدعة الذكاء الاصطناعى لتأتى على ما تبقى بعد ذلك.

ومن هنا فإن الانتباه إلى هذا التدنى بات واجبًا وطنيًا لا رفاهية فيه، والاستمساك بثوابت هويتنا المصرية والقبض على مرتكزاتها أصبح ضرورة حتمية لا مناص منها إن كنا نريد لهذه الأمة البقاء، ولهذا الشعب النهوض، إننا بالفعل فى خطر حقيقى، نواجه عدوًا سرطانيًا خبيثًا يتسلل ببطء إلى دعائم هويتنا الوطنية منتظرًا الانقضاض على ذات التاريخ العريق والمستقبل الواعد، وفى يقينى أن إحدى أهم أدواتنا فى مخاطبة الوعى الجمعى الوطنى وإذكاء روح الانتماء هو الفن نفسه، فالمصريون الأذكياء بالفطرة والمراس لم يعد يجدى معهم فى عصر السماوات المفتوحة والفضاء الإلكترونى الوعظ المباشر أو الخطاب التقليدى، وعليه أدرك صُناع الفن، ولا سيما الدراما فى السنوات الأخيرة تحديدا، ذلك السحر الذى تتمتع به الأعمال الدرامية فى مخاطبة الوعى الوطنى الجمعى، والتأكيد على قيم الانتماء والالتفاف حول ثوابت الأمة، والتنبيه إلى المخاطر التى تحدق بنا، والإشارة إلى أعدائنا الحقيقيين، والدور الكبير الذى تلعبه أجهزة الدولة المختلفة من أجل الحفاظ على هذا البلد الذى يؤوينا جميعا، ومع نجاح كل عمل درامى جديد كان يتأكد للجميع الدور المهم الذى يمكن أن يضطلع به الفن فى هذا الصدد، انظر مثلا إلى الأثر الإيجابى الذى أوجدته المسلسلات المأخوذة عن ملفات المخابرات العامة من أول «دموع فى عيون وقحة» و«رأفت الهجان»، وحتى «هجمة مرتدة» و«العائدون»، أو إلى حالة الالتفاف حول مسلسل «الحشاشين» فى رمضان الماضى، أو التفاعل مع مسلسل «الاختيار» بأجزائه الثلاثة، أو النجاح الذى تحقق لفيلمى «الممر» و«السرب» بالتأكيد على بطولات الجيش المصرى دفاعا عن الأرض والهوية، وكلها أعمال توفرت لها كافة عناصر التميز، وأولها الروح الوطنية الخالصة التى وقفت وراء إنجاز هذه الأعمال.

إن صُناع الفن فى مصر، وبخاصة مبدعو الأعمال الدرامية، مطالبون أكثر من أى وقت مضى بالاهتمام بمثل هذه الموضوعات التى تذكى روح الانتماء، وتؤكد على ثوابت الهوية المصرية، وتدفع المواطن إلى عدم الوقوع فى فخ حروب الجيلين الرابع والخامس التى تهدف إلى إلهائه وإبعاده عن هدفه الحقيقى، وهو بناء مصر القوية والقادرة على مواجهة التحديات والسير قدما نحو تحقيق تطلعات هذا الشعب فى حياة كريمة ومستقبل زاهر للأجيال القادمة.



إن صُناع الفن فى مصر، خاصة مبدعى الأعمال الدرامية، مطالبون أكثر من أى وقت مضى بالاهتمام بمثل هذه الموضوعات التى تذكى روح الانتماء، وتؤكد على ثوابت الهوية المصرية





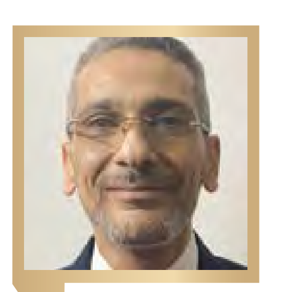


إن الانتباه إلى هذا التدنى بات واجبًا وطنيًا لا رفاهية فيه، والاستمساك بثوابت هويتنا المصرية والقبض على مرتكزاتها أصبح ضرورة حتمية لا مناص منها إن كنا نريد لهذه الأمة البقاء، ولهذا الشعب النهوض، إننا بالفعل فى خطر حقيقى، نواجه عدوًا سرطانيًا خبيثًا يتسلل ببطء إلى دعائم هويتنا الوطنية



تشمل العاصمة الإدارية والساحل الشمالى والمتحف الكبير

لماذا لا يتم تنظيم زيارة لشركات الأفلام العالمية للتصوير فى مصر؟

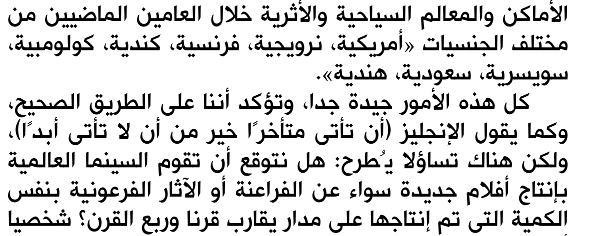


بقلم: أحمد النبوى

السينما المصرية على مدى تاريخها الطويل كانت من أهم عناصر القوة الناعمة المصرية، فمصر كانت ثانى دولة تدخل صناعة السينما فى العالم، والأولى فى الشرق الأوسط فى نفس الوقت الذى بدأته فى العالم.

وعلى مدار سنوات ومع تطور السينما، استطاعت السينما المصرية منذ الثلاثينيات تحقيق مكانة فنية وثقافية بارزة لمصر، بالإضافة إلى أنها كانت ثانى مصدر للدخل القومى بعد القطن حتى الخمسينيات، حيث كان الفيلم المصرى يوزع فى كثير من الدول الأجنبية فى كل أنحاء العالم، منها اليونان والنمسا والبرازيل وإيران وتركيا وإيطاليا وألمانيا وبريطانيا وإثيوبيا وجنوب إفريقيا، إضافة إلى عموم العالم العربى.





وبعد تراجع دور السينما المصرية، عاد الاهتمام بصناعة السينما فى مصر فى السنوات الأخيرة على كل الاتجاهات والمستويات بفكر جديد يصلح أخطاء الماضى، وإن كان من أكبر تلك الأخطاء هو منع تصوير الأفلام الأجنبية فى مصر، وبعد ذلك تم إلغاء المنع على الورق بالقانون، ولكنه وضع عراقيل كثيرة أمام المنتجين الأجانب ببيروقراطية مميتة نعرفها جميعا كمصريين، وكان قرار المنع أفضل لسمعة مصر من القانون الذى لم يطبق بسبب كثرة التصاريح من جهات كثيرة، وفى النهاية كانت النتيجة الطبيعية هى هروب المنتجين الأجانب من فكرة التصوير فى مصر، واللجوء إلى دول مجاورة، وبناء ديكورات تشبه الآثار المصرية بسعر أرخص ووقت أقل من التصاريح المصرية؛ لذا لا تتعجب عندما نقول إن دولة المغرب استطاعت أن تجذب الأفلام العالمية، حيث تحولت المغرب إلى أحد أهم مواقع التصوير العالمية، وصُنِّفت أفضل ثانى وجهة لتصوير الأفلام فى العالم، كما حققت عوائد أكثر من 550 مليون دولار من تصوير الأفلام الأجنبية فى مواقع داخل البلاد خلال أعوام قليلة، ليس ذلك فقط ولكنها ساهمت أيضا فى ازدهار صناعة السينما بالمغرب.

لم يقف الأمر على دولة المغرب الشقيقة، ولكن عندما تراجع قائمة أكثر 10 مواقع التى تم تصويرها حول العالم فى الأفلام، ستجد دولة نيجيريا بالقائمة، وهذا يعود لوجود الاحتلال البريطانى وتملك الأجانب صناعة السينما، وتم تصوير العديد من الأفلام العالمية فى نيجيريا ما أسهم فى خلق جيل من أبناء الشعب الذين كانوا يعملون فى تلك الأفلام من اكتساب مهارات المهنة وبعد الاستقلال؛ وللحفاظ على القيم المجتمعية وإظهار الصورة الصحيحة للدولة، اهتمت بصناعة السينما كقوى ناعمة ما جعلها سينما تنافس وأصبحت معروفة باسم نوليوود، واكتسبت شهرة عالمية بفضل أسلوبها الفريد فى سرد القصص والتنوع الثقافى. ومع إنتاج أكثر من 2500 فيلم سنويًا، أصبحت نوليوود لاعبًا مهمًا فى صناعة السينما العالمية. وللعلم أصبحت صناعة السينما نوليوود تسهم بأكثر من 1.8 مليار دولار من الناتج المحلى الإجمالى فى البلاد.

النماذج كثيرة ولكننى اخترت نماذج مشابهة أو قريبة الشبه منا فى مصر.

لماذا الحديث الآن عن تصوير الأفلام الأجنبية فى مصر رغم أن الدولة اتخذت خطوات مهمة فى هذا المجال وأصبح الأمر أسهل بكثير، خاصة بعد تشكيل لجنة مصر للأفلام، والتى أصبحت الجهة الرسمية الوحيدة المسئولة عن إصدار تصاريح تصوير الأفلام السينمائية الأجنبية داخل مصر بالتنسيق مع الجهات المعنية، وفقا لنظام الشباك الواحد، الذى يتيح لشركات الإنتاج العالمية تنفيذ أعمالها السينمائية فى مصر من مكان واحد فقط، دون أى معوقات.

إضافة إلى تقديم التسهيلات اللوجستية والخدمات الإنتاجية اللازمة لأطقم شركات الإنتاج العالمية، التى يتم تصوير أعمالها فى مصر، وإنهاء الإجراءات الجمركية، واستخراج تأشيرات السفر، وكذلك تصاريح التصوير الجوى، وتوفير المركبات وطائرات الدرون بناء على طلب الجهات المنفذة مع توفير المرافقة الأمنية لفريق العمل، وحتى يومنا قامت اللجنة بالإشراف على تصوير أكثر من 35 فيلمًا أجنبيًا، من الأفلام الروائية والوثائقية فى العديد من الأماكن والمعالم السياحية والأثرية خلال العامين الماضيين من مختلف الجنسيات «أمريكية، نرويجية، فرنسية، كندية، كولومبية، سويسرية، سعودية، هندية».



كل هذه الأمور جيدة جدا، وتؤكد أننا على الطريق الصحيح، وكما يقول الإنجليز (أن تأتى متأخرًا خير من أن لا تأتى أبدًا)، ولكن هناك تساؤلا يُطرح: هل نتوقع أن تقوم السينما العالمية بإنتاج أفلام جديدة سواء عن الفراعنة أو الآثار الفرعونية بنفس الكمية التى تم إنتاجها على مدار يقارب قرنا وربع القرن؟ شخصيا أشك.

مع بداية عام جديد علينا أن نفكر بطريقة مختلفة لاستغلال الإمكانات التى نملكها ونتعامل معها على أنها استثمار وصناعة وليست ترفيها لجذب مزيد من الدولارات فلماذا لا نفكر فى مساحة جديدة مختلفة تكون عنصر جذب لتصوير الأفلام فى مصر بجانب الأماكن السياحية الأثرية التى يعرفها العالم؟، فنحن الآن نملك أماكن سياحية شاطئية على مستوى عالمى، سواء فى الساحل الشمالى الغربى أو على البحر الأحمر، لماذا لا يتم استغلال العلمين كمنطقة تصوير عالمية للأفلام سواء المصرية أو الأجنبية؟ لماذا لا يتم استغلال العاصمة الإدارية فى تصوير تلك الأعمال لا تتعجب من الفكرة، فأنا شخصيا أول مرة فى حياتى كنت أسمع اسم (ترامب) كان فى الأفلام الأمريكية من سنوات طويلة قبل أن يفكر فى دخول السياسة وذلك من خلال كلمة (برج ترامب) فى العديد من الأفلام، بالإضافة إلى التصوير فى البرج الذى احتوى على استديو تليفزيونى، وكان يُستخدم لهيئة الإذاعة الوطنية.

برج ترامب هو برج شهير، وقد تم بناء المبنى المعمارى هذا عام 1929، تم شراء المبنى من قِبل دونالد ترامب عام 1979، ومكون من 58 طابقا متعددة الاستخدامات، ويعتبر من ضمن ناطحات السحاب، كما أنه تم تصوير العديد من الأفلام العالمية الشهيرة فى برج خليفة بدولة الإمارات الشقيقة، وكلامى دليل على أن السينما العالمية لا تحتاج إلى أماكن أثرية فقط، ولكنها تحتاج أيضا إلى النماذج الحديثة من المعمار، وما أكثرها فى العاصمة الإدارية الجديدة!، فلو أخذنا نموذج البرج الأيقونى أو كاتدرائية ميلاد المسيح أكبر كاتدرائية فى الشرق الأوسط، أو مسجد مصر الكبير ثالث أكبر مسجد فى العالم، بالإضافة إلى الفنادق العالمية الموجودة، وغيرها من الأحياء بالعاصمة الإدارية التى تجذب صناع السينما العالمية بفخامة التصميمات التى تتميز بطراز معمارى يمزج بين العراقة والحداثة الهندسية.

كما أن لدينا المتحف المصرى الكبير، مصر تملك الإمكانات والمقومات للنجاح، ولكن علينا أن نفكر بشكل أكثر تطورًا، لماذا لا تقوم شركة العاصمة الإدارية بالتعاون مع لجنة مصر للأفلام بتنظيم استضافة لكبرى شركات الأفلام الأجنبية العالمية (منتجين ومخرجين وفنانين وكتاب سيناريو) لزيارة العاصمة الإدارية الجديدة والتعرف على أماكن التصوير المتاحة بجانب استكمال الجولة بالعلمين والساحل الشمالى والبحر الأحمر بالاضافة بالطبع إلى المتحف الكبير والأهرامات والأقصر وأسوان. قد يعتقد البعض أنها ستكون جولة مكلفة، ولكن ثمارها سوف تكون أكبر، ليس فقط فى العائد من تصوير الأفلام ولكن لجذب السياح والدعاية المجانية لمصر عالميًا.



بقلـم:
د. جيهان زكى

ومعى قلبى وعزمى للجهاد..
ولقلبى أنت بعد الدين دين
لـك يـا مصـرُ السلامة..
وسلامًا يا بلادي

أبيات تعلى لغة القلب وحب الوطن فى سياق نشيد «اسلمى يا مصر» وهو من أجمل الأناشيد الوطنية التى عرفها التاريخ المصرى، وقد وُلدت كلماته فى أعقاب ثورة 1919 على يد الشاعر والأديب مصطفى صادق الرافعى وما زالت تصدح بنغماتها الراقية وكلماتها الحانية حتى اليوم.

بناء الإنسان

«إعادة إعمار» القلب والعقل أولًا

وقد استشعرت فى مقال قرأته مؤخرا للدكتور عمار على حسن بعنوان «مقاومة شرور النفس والسبيل إلى النفس المطمئنة» امتدادا للغة القلب ذات الوتيرة الإنسانية، فحفزنى طرحه الواقعى فى قالب أدبى منمق لكتابة هذه الأسطر عن «الإنسان» فى ظل ما نعيشه من تداعيات معقدة، ومتسارعة الوتيرة على الصعيد المحلى والإقليمى والدولى.

«الإنسان» هو محور منظومة الحضارة وجوهر نجاحها، فالأمة التى تنشد الحضارة والتقدم وتهدف إلى الصدارة والمكانة، عليها أن تضعه على قمة أولوياتها.

فعبر الزمان والمكان، كان الإنسان محط أنظار العلماء والباحثين، وصُمِّمَت مساقات أكاديمية لمحاولة فهم أحواله، ولعل علم الأنثروبولوجيا (علم دراسة الإنسان) لهو أحد هذه المساقات التى ساهمت بقدر كبير فى فهم التركيبة الاجتماعية والنفسية، والإدراك أن هذا الإنسان يتناول وجوده فى هذه الدنيا بالعقل والقلب معا، وأنهما قوامه ومرجعيته فى كل تصرفاته.

وكلمة «العقل» هنا لا تعنى شيئًا ملموسًا، بل هى كناية عن «المنصة» التى يتم فيها إنتاج الأفكار وبلورتها، فتتجه نحو الإبداع أو الإرهاب، أما كلمة «القلب» فهى تعنى نور الله الذى يشمل الضمير والبصيرة.

لذا فالإنسان يكون هو المسئول عن صياغة نفسه.. فالطيِّب صاغ نفسه بالخير، والشرير صاغ نفسه بالشر، وعليه إذًا أن يحدد رؤيته للمستقبل ووجهته فى الحياة من خلال جسور التواصل نحو العالم الخارجى وإدراكه بأهمية الاطلاع على معارف الآخر ووعيه بأن الِعلم هو سبيل وليس لقبًا، وأن الوطن هو حب وليس «مصلحة».

وعليه أيضا أن يفهم أن عليه السعى لبناء حضارة تليق بوطنه وأمته، وعليه إعمال الصدق والأمانة وعدم الانجراف نحو حب المادة وجمع المال والمظاهر المجتمعية الخادعة التى تتسبب بلا شك فى «اضطراب النفس».

وعلى هذه الخلفية، كان محور «بناء الإنسان» هو إحدى أولويات الرؤية الاستراتيجية المتكاملة التى وضعتها الدولة المصرية؛ بهدف بناء أجيال جديدة واعية لديها أفكار متطورة وقادرة على القيادة محاربة الفكر المتطرف والمفاهيم المغلوطة، وبالتالى تحقيق الاستقرار السياسى والتماسك الوطنى.

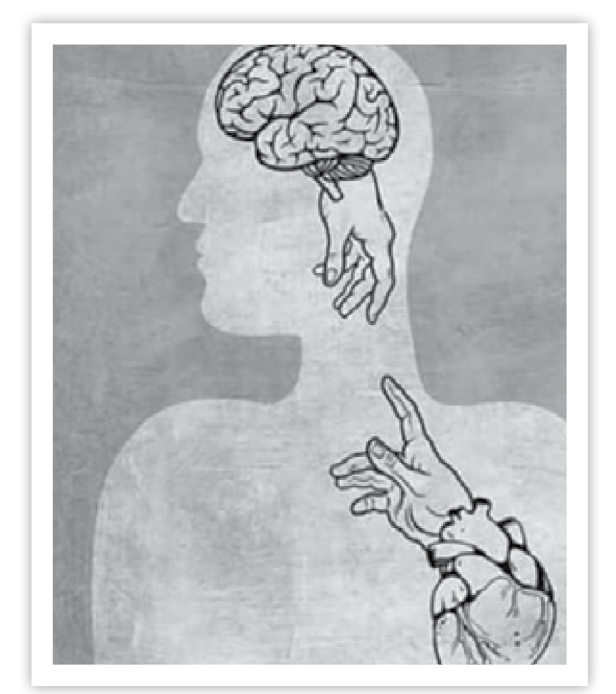
ويأتى نص هذه المادة كما يلى:

«بناء الإنسان المصرى هو السبيل لتحقيق النهضة الشاملة والمتكاملة، فالعقل المصرى يحمل إرثًا عظيمًا عبر فترات التاريخ، عبر الوعى الجمعى لشعب وتاريخ مصر، وهذا يعد جزءًا من تكوينه».

أعرف أن الضغوط المجتمعية والاقتصادية مبرحة، وقد تدفع الإنسان إلى التيهة فى دروب واعرة، لعل أكثرها شراسة هو اختلال الميزان المجتمعى بين كفة القيم وكفة الغرائز، فزَيف الكيل ساق الإنسان لتقييم الآخر وفقا لظواهر الأمور وللمشاهد السطحية والمظاهر الخارجية كالملبس المنمق والبيت الفخم والسيارة الفارهة وجعلته ينسى أن الغاية الأولى من وجوده هى رسالته الإنسانية التى تعمر الأرض وتبنى الأمم وتصنع الحضارة.

نعم صناعة الحضارة..

فى مصر، الإنسان هو ابن حضارة من أقدم وأعظم الحضارات فى العالم.. الحضارة المصرية وبجانبها حضارة الهند وبلاد فارس والحضارة الصينية والحضارة المكسيكية مثل الحضارات القديمة ومن بعدها جاءت الحضارة اليونانية ثم الرومانية التى حينما خفت وهجها حلت الحضارة العربية، وغدت بلاد الشام ومن بعدها بغداد ثم القاهرة مصابيح تشعّ



بنور المعارف على العالم شرقا وغربا.

وفى صفحة أخرى من صفحات التاريخ، قامت أوروبا فى القرون الوسطى بترجمة المعارف الأولية من عبق الحضارات القديمة والمطالعة فى الكتب والبرديات التأسيسية لحكماء تلك العصور وتطويرها، فحققوا الصدارة فى ما عُرف بالـ«رينيسانس»، وكانت لهم الحضارة، ليس صدفة ولا اختيارا، ولكنها اجتهاد.

وأول لبنة فى الحضارة الأوروبية ارتكزت على الاطلاع على تاريخ البشرية وقراءة نجاحاته وإخفاقاته والاستفادة من دروسها ثم بناء العقل وتنمية الإنسان ودعمه، وتثمين عمل المبدعين وتشجيعهم، وفتح المجال لهم، والاستثمار فى مؤسسات التربية والتعليم، والمضى قدما فى بناء المؤسسات البحثية والاستراتيجية لمسايرة تطور المعرفة حول العالم لأنهم أيقنوا أن المعرفة هى التى تسكن النفس إذا اضطربت، وهنا أذكر بما جاء فى كتاب «صحيح الترمذى» أنه كلما كانت المعرفة أعظم وأثقل، كانت النفس أسكن.

نعم الاطلاع، والمعرفة، والقراءة، والقلم!

وقد أكدت الكتب السماوية على أهمية العلم لسواء النفس البشرية، ففى سورة العلق على سبيل المثال **«اقرأْ باسْمِ رَبِّكَ الَّذي خَلَقَ. خَلَقَ الإنسانَ مِنْ عَلَقٍ. اقرأْ وَرَبُّكَ الأكْرَمُ. الَّذي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ. عَلَّمَ الإنسانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ»** فى سورة التين، جاءت الآية: **«لَقَدْ خَلَقْنَا الإنسانَ فِى أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ»**، وفى سورة الانفطار **«الَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ»**

وبحسب سفر التكوين 2: 7

«وَجَبَلَ الرَّبُّ الإِلهُ آدَمَ تُرَابًا مِنَ الأَرْضِ، وَنَفَخَ فِى أَنْفِهِ نَسَمَةَ حَيَاةٍ. فَصَارَ آدَمُ نَفْسًا حَيَّةً».

وبما أنّى من أتباع قوافل حاملى مصابيح التنوير ومن المؤمنين بعمق حديث القلوب، فقد لفت نظرى مصطلح «إعادة الاعمار» الذى يتم تناوله بخصوص الدول العربية المصابة جراء النزاعات العسكرية، وأحببت كثيرا هذا المصطلح حتى إننى ذهبت أبحث عن معناه السياسى وبواطنه.

فوجدت أن مصطلح «إعادة الإعمار» قد تم استحداثه فى أعقاب غزو العراق عام 2003 وأخذ شرعية دولية فى 2 فبراير 2017 بعد الحصول على موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة لإقامة مكتب للحد من أخطار الكوارث (UNDRR) يضم ممثلين عن الحكومات حول العالم، حيث صك مصطلح «إعادة الإعمار» رسميا لأول مرة.

ومع مرور الأيام، أصبح هذا المصطلح حاضرًا فى الصياغات الإخبارية التى نتلقاها على شاشة التلفاز أو نقرؤها على الهواتف بشكل طبيعى وشبه تلقائى، بل وأصبح جزءا أصيلا من منظومة كاملة متكاملة تشمل عناصر القوة الصلبة: القوة السياسية، القوة العسكرية والقوة الاقتصادية: مباحثات واجتماعات حول الدفاع عن النفس والتصدى والمقاومة من أهل تلك المدن التى سيُعاد إعمارها ثم تنطلق آلة الحرب عن طريق الاعتداء/ الغزو/ التهديدات العسكرية ومن بعده -فى لحظة ما- نستيقظ على «إعادة الإعمار» تحت مظلة الأمم المتحدة.

«إعادة البناء على المدى المتوسط والطويل والاستعادة المستدامة للبنية التحتية والخدمات والإسكان والمرافق وسبل العيش الحيوية القادرة على الصمود ولأزمة لأداء العمل الكامل لمجتمع محلى أو مجتمع متأثر بكارثة، بما يتماشى مع مبادئ التنمية المستدامة وإعادة البناء لتجنب أو الحد من مخاطر الكوارث فى المستقبل»

وهكذا شكلت عملية «إعادة الإعمار» فصلا جديدا من فصول التنافس بين مختلف الأطراف الفاعلة المحلية والإقليمية والدولية وبدت كالكعكة الدسمة التى يتصارع على التهامها بنهم وفقا لثراء الدولة، وهنا تتداخل العلاقات وتتعقد وتصبح مركبة ومتعددة الأبعاد وفقا لموازين القوى الإقليمية.

ومن قلب الواقع الذى نعيشه، ومن أمام مشاهد متباينة لـ«ما بعد الحرب» فى ليبيا والعراق واليمن وغزة ومؤخرا سوريا، فإننا أصبحنا نتوقع ورود هذا المصطلح فى أى لحظة، وما يدعو للاندهاش أنه أحيانا يأتى قبل الانتهاء من فصول النزاع فى أرض الميدان التى تكون مازالت تعانى من وطأة الصراعات السياسية.

حتما إنها تحتاج إلى «إعادة إعمار» للبنية التحتية وحتما إنها تحتاج إلى خوض غمار عملية مركبة لتحقيق الاستقرار السياسى والاقتصادى، ولكنها تحتاج أيضا إلى ما هو أهم بكثير.

تحتاج إلى «إعادة إعمار» قلب وعقل الإنسان.

تحتاج إلى تعلم «أدب النفس» والتمرس على «رياضة النفس».

عزيزى القارئ، فى ختام مقالى هذا ونحن فى بداية عام جديد 2025.. أود أن أؤكد أن النفس البشرية عانت الكثير من ويلات ما تعيشه ويجب أن نعمل على تضميد جراحها من أهوال ما عاشت وأثقال ما اختزنت من الذكريات الحزينة التى نحتها القدر فى متنها، أما عن الأطفال والشباب الذين أجبروا على معاناة موجعة ومشاهد قاسية لا يتحملها بشر، فعلينا إيلاءهم عناية خاصة وفقا لدراسات وأبحاث فى الطب النفسى لمثل هذه الحالات كى نكفل للصغير قبل الكبير فى هذه المجتمعات، استقرار النفس وسكينة الروح لتعظيم قدرتهم على مواجهة الحياة وما تبقى من أعمارهم على ظهر الأرض بنفس سوية بعيدا عن الخوف من الغد.

وأود أيضا أن أذكر أن مَن لديه صلاحية القرار فى ملفات «إعادة الإعمار» أن عليه أن يضع على رأس أولوياته الإنسان والبقاء عليه -كما خلقه الله سبحانه وتعالى- فى أحسن تقويم.

أضواء البهجة تحيط جنبات مدينة الإسكندرية احتفالًا بالأعياد وقدوم العام الجديد 2025، ومكتبة الإسكندرية أيضا تدشن تاريخًا وسُنة جديدة بـ«ضم السين» للاحتفال بأعلام ومثقفي مصر، وهم ما كان يطلق عليهم صلاح عيسى «القلة المندسة»، فدفتر الوطن أثبت تنوع وعمق تاريخ مصر والدولة، وأنها موطن للجميع، مهما تغيّرت الأنظمة؛ أى حكومة ومعارضة.. هكذا قرأت افتتاح د. أحمد زايد، مدير مكتبة الإسكندرية، لأرشيف ووثائق المبدع والصحفى والمؤرخ والأديب والمناضل اليسارى من أجل حرية الرأى صلاح عيسى.

بقلم: إيمان رسلان

صلاح عيسى بمكتبة الإسكندرية

بعد وفاته فى نهاية 2017 وزوجته الصحفية والكاتبة أمينة النقاش تسعى لوضع تراثه وأوراقه وأرشيفه فى أيدٍ أمينة مثل اسمها، واختارت الأمينة مكتبة الإسكندرية فى عام 2018، وبالفعل تم استلام الأوراق والوثائق، وهى عدة عشرات من آلاف الأوراق الرسمية تضم ملفات التحقيقات فى قضايا اليسار والحركة الشيوعية المصرية المهضوم حقها أكاديميًا، وكذلك أوراق الحركات الإسلامية خلال القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة، وقد جمعها صلاح عيسى من مصادرها بدار الوثائق القومية ووزارة العدل وهيئات الدفاع، ولأنها الأمينة والدءوبة وتعرف أهمية تاريخ المصريين الآخر الذى كان يكتبه صلاح عيسى، فظلت تسأل عن الأوراق ومصيرها حتى كان العام الماضى 2023، حينما كتبت مرة أخرى عن مصير الأوراق، وذهبت تقول ذلك عند الزميل خيرى رمضان الذى اهتم لمعرفته بقيمة صلاح عيسى، واستضاف د. أحمد زايد مدير المكتبة الجديد فى ذلك الوقت الذى وعد أنه سيبحث عن الموضوع، وبالفعل خلال فترة قصيرة كان قد تم الانتهاء من رقمنة الأوراق والوثائق، وتم التجهيز لاحتفالية لهذا التدشين الذى يتم لأول مرة لصحفى -غير الأستاذ هيكل- ولشخصية مفكرة ونقابيّة من اليسار المصرى أو من أنصار الديمقراطية والحريات، فيتم الاحتفاء به فى مؤسسة مصرية، بل وتحتضن تراثه الوثائقى والإبداعى وذلك لم يكن يتم إلا لوجود أستاذ ومثقف هو د. أحمد زايد على رأس المكتبة؛ لأنه العالم بأهمية التاريخ الاجتماعى للمصريين أو للشعب والنخب المصرية الجادة، وجاء احتضان برنامج «ذاكرة مصر» بالمكتبة والتى يشرف عليها د. سامح فوزى بدأب وإخلاص شديد. وإدراكا لأهمية التنوع المصرى؛ جاء ذلك لتدشين تاريخ جديد أو التأريخ لقوى مصر الثقافية الحقيقية من قوى اليمين واليسار وليس اليمين فقط كما يحدث فى العادة، فلم نجد قبل مكتبة الإسكندرية مؤسسة أو وزارة الثقافة والتى كان صلاح عيسى رئيسًا لتحرير جريدتها لمدة 16 سنة فتحتفى به، وكذلك فى الصحافة.

فلأول مرة نرى قيادات الأحزاب اليسارية بقاعات المكتبة ونرى سيد عبدالعال رئيس حزب التجمع الذى انتمى له صلاح عيسى وما زالت أمينة النقاش به ويتحدث عن ذلك فى حفل الافتتاح، وكذلك تواجد عدد من أبرز قيادات الحزب، والحزب المصرى الديمقراطى ومثله رئيس الحزب فريد زهران والذى تحدث فى ندوة الاحتفالية عن علاقته بصلاح وتسليمه له أرشيف القضايا اليسارية.

ابتسمت حينما سمعت تعليق قيادات اليسار بأنها أول مرة تجد اعترافا أو رد السجون وإسهامهم فى الثقافة والسياسة وتعبير «رد السجون» هنا ليس لمخالفات مالية، أو جرائم تخل بالشرف، أو حمل للسلاح ومعارضة الدولة، وإنما إلى الخلاف فى الرأى الذى يكتب وينشر؛ أى صحافة حرية الرأى المعاقبة، وقد كان صلاح عيسى هو فارسها المغوار ابن هذه القلة المندسة فسُجن كثيرا فى الستينيات أيام شعارات قوى الشعب العامل والدفاع عن الفقراء وهو المدافع عنهم، ولم يخرج منه إلا بعد اشتراط جان بول سارتر لخروجه من السجن، ومعه عدد من الصحفيين وأصحاب الرأى فى زيارته لمصر ومقابلة عبد الناصر عام 1967، ولكن المفارقة أنه سريعا ما عاد إلى السجن مرة أخرى، ولم يخرج إلا مع تولى السادات الحكم الذى عاد وسجنه ثلاث مرات، آخرها مع الأستاذ هيكل نفسه فى حبسه 1981 الشهيرة، وكانت هذه آخر مرة لعلاقته بالسجون وربما التغيير أيضا للعلاقة باليسار وحرية الرأى، والتى ظل صلاح عيسى مخلصًا لها حتى قبل وفاته بأشهر، فظل يستخدم قلمه اللاذع والساخر فى «لسوعة» المسئولين، وأذكر منها مقاله قبل وفاته والذى أُعيد نشره سنويا بعنوان «مشروع لضرب الصحفيين بالجزمة!»، والذى أصبح «تريند» والأكثر قراءة على مستوى المقالات، خاصة من الشباب والذين لم



جهد مكتبة الإسكندرية ومركز «ذاكرة مصر» فى إتاحة منفذ ولأول مرة للمفكرين الصحفيين خارج تنميط وتصنيف العمل الصحفى فقط هو تحول حقيقى بدايته وثائق صلاح عيسى ويمثل إضافة مهمة للثقافة المصرية وفتح جدرانها لكل المثقفين ومن مختلف التيارات

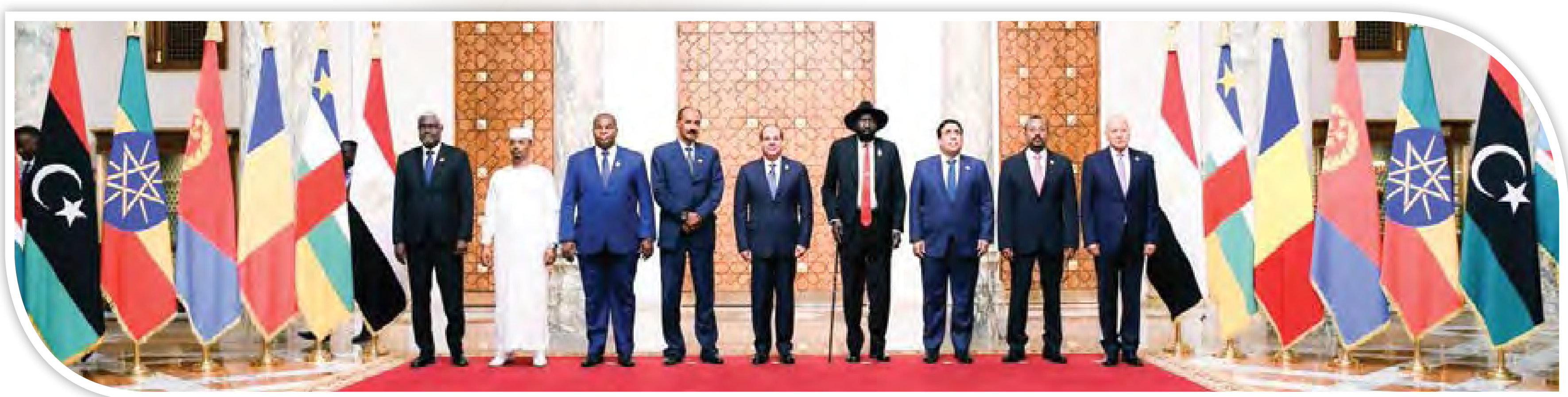
يربطهم تاريخ مباشر بزمن عيسى والذى امتد ما يقرب من 50 سنة بالصحافة والثقافة والبحث ومضمون المقال الذى نشره بعموده بـ«المصرى اليوم» هو أن مجلس النواب فى ذلك الوقت -وكان رئيسه د. على عبدالعال- قد قيل بمجلس النواب بضرب الصحفيين بـ«الجزمة القديمة!»، وبأسلوبه الساخر كتب أنه يتقدم بمشروع قانون لإضافة عقوبة لـ«الضرب بالجزمة» وكتب مواد القانون فى مقاله الذى يستحق أن يدرس أسلوبه، بل أستغرب أن كليات الإعلام لم تعد الدراسات الكافية لكتابات وأسلوب عيسى فى المقال والقصة الخبرية والكبسولات كما جاءت فى بابه الإخبارى الذى كان يكتبه بـ«الأهالى» وهو مدير تحريرها، وكذلك مقالاته وإبداعه الأدبى والثقافى فى جريدة «القاهرة» التى أعتقد أنه كان من القلائل الذى اعتمد فكرة توزيع الكتب المجانية مع الجريدة واستطعت تكوين حصيلة لا بأس بها من هذه الكتب المهمة، وهذا لم يكن ليحدث بجريدة القاهرة إلا لوجود صحفى مثقف على رأسها وهو الدور الذى تكلم عنه زميلنا سيد محمود رئيس التحرير الشاب الذى دعم «عيسى» اختياره للمنصب بعده، وكيف كان قبلها يطلق أيديهم فى الاقتراحات والإبداع بموضوعات الجريدة.

هذه الصفات لاحترام حرية الرأى والإبداع جعلته على رأس المناضلين فى نقابة الصحفيين ضد قمع الرأى بها ووقوفه بقوة ضد القوانين التى كانت تفرضها الحكومة ومنها القانون 93 الشهير فكان يقف على الكرسى وهو صاحب الصوت الجهورى ليعدد المساوئ القانونية، ولمَ لا؟، وهو صاحب ثقافة موسوعية فى تاريخ التشريعات القانونية خاصة ما يتعلق منها بحرية الرأى؛ ولذلك استمر سنوات يُنتخب عضوًا بمجلس نقابة الصحفيين وبأعلى الأصوات حتى حصل على منصب وكيل النقابة، وأصدر مطبوعة شهرية للمقالات من أعظم المطبوعات الصحفية مع الأستاذ مكرم محمد أحمد الذى كان يحبّه ويقدّره كثيرا، وكان طبيعيا فى أواخر حياته أن يكون الأمين العام مع المجلس الأعلى للصحافة وقت رئاسة الأستاذ جلال عارف، وأعتقد أن هذا هو المنصب الوحيد الرسمى فى حياته.

صلاح عيسى مبدع مصرى حقيقى، ورغم ذلك لم يحصل على أى جائزة رسمية، لذلك برع فى مجالات أخرى غير الصحافة على رأسها الكتابة التاريخية من منظور التاريخ الاجتماعى للوطن ولفاعليه، ومنها كتابه عن الثورة العرابية ورجالها وقراءة أخرى لريا وسكينة والتى تحولت إلى مسلسل بعد ذلك، وصفه د. أحمد زكريا الشلق أستاذ التاريخ أنه كتب التاريخ ومؤرخ بلغة بسيطة وثرية، وكتب فى تاريخ المهمشين بشكل لا بد أن نقف عنده للثراء المعرفى وذكاء الاختيار، وطالب بدراسات حول إنتاجه الأدبى الذى لا يعرف الكثير أنه كتب روايات.

عرفت إنسانيا الأستاذ «عيسى» فى أوائل الثمانينيات عندما ذهبت إلى «الأهالى» للتدريب فى أول سنة لى بالجامعة، وهو مَن وجهنى للكتابة فى التعليم ومتابعة أحوال الطلبة وأولياء الأمور، وربما بفضل هذا التوجيه المبكر، حصلت على جائزة نقابة الصحفيين عن تحقيق الطلاب والسياسة، كان أسلوبه الساخر من أكثر ما أثر بى، وربما أحببت الكتابة الساخرة ومارستها منه والذى لم يكن يبخل علىّ بالرأى والمشورة، ومنها دعم فكرة إنشاء أكاديمية للإعلام بـ«دار الهلال»، وهو ما تعثر بعد ذلك أو إنشاء مركز للتدريب بالنقابة.. هكذا كان صلاح عيسى داعما للشباب وللحرية والإبداع حتى من خارج الأكاديميات، فكتابه الذى طبعته دار المحروسة مؤخرا عن البرجوازية المصرية قراءة اجتماعية مختلفة لفترة المفاوضات والاحتلال الإنجليزى، فكتابة التاريخ وإثارة الأفكار من خارج التصنيف الأكاديمى هى ما تثرى تاريخ مصر.

إن جهد مكتبة الإسكندرية ومركز ذاكرة مصر فى إتاحة منفذ ولأول مرة للمفكرين الصحفيين خارج تنميط وتصنيف العمل الصحفى فقط هو تحول حقيقى بدايته وثائق صلاح عيسى ويمثل إضافة مهمة للثقافة المصرية وفتح جدرانها لكل المثقفين ومن مختلف التيارات، وتكريمهم حتى بعد وفاتهم فلم يحصل –وللغرابة- صلاح عيسى على أى جائزة رسمية، وإن كان حاز على جائزة المواطن المصرى وحبه، فحصلت كتبه وعددها 20 كتابا على أعلى المبيعات العام الماضى ومن الأجيال الشابة خاصة. وهذا جهد لم يكن يتم أيضا إلا بإصرار ودأب ومحبة أمينة النقاش رفيقة الدرب لصلاح عيسى واليسار.



قوة المسار الدبلوماسى وتعزيز العلاقات الدولية رغم التحديات



بقلم: غادة جابر
الكاتبة والباحثة فى العلاقات الدولية

مع بداية عام جديد مفعم بالأمل والطموح والتحديات والإصرار على النجاة من عالم هيمنت عليه الحروب والصراعات السياسية منها والاقتصادية، تظل مصر بقوتها الدبلوماسية تمسك بزمام الأمور ولها كلمة وصانعة قرار، تبهر العالم بثباتها وقوة شعبها وجيشها وقيادتها.



شهدت مصر انطلاقة قوية فى سياستها الخارجية منذ عام 2014، فى ظل التصدى لكل ما واجهته الدولة المصرية من تحديات، داخليًا وخارجيًا، فكان إصرار القيادة السياسية على التنمية الشاملة، وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى، والحماية الاجتماعية، ومحاربة الإرهاب، وإعادة دور مصر الريادى فى الإقليم والوطن العربى والقارة الإفريقية وبين الدول العظمى.

فكان الحفاظ على الهوية المصرية هدفًا لا يمكن التنازل عنه، علمًا من قيادتنا الحكيمة بأن هناك ارتباطًا وثيقًا بين السياسة الداخلية والخارجية، وبأن سياسة الدولة هدفها الأساسى حماية مصالح الدولة العليا، وتحقيق أهداف وطموحات الشعب المصرى.

منذ تولى الرئيس عبدالفتاح السيسى مقاليد الحكم، شهدت مصر تحولًا ملحوظًا فى سياستها الخارجية، وتمكنت من استعادة دورها الريادى فى المنطقة والعالم، وارتكزت دبلوماسية الدولة المصرية على تعزيز علاقاتها مع القوى الكبرى والإقليمية، وتوسيع شراكاتها السياسية والاقتصادية، وتنشيط دورها التاريخى كحلقة وصل بين الشرق والغرب. حرصت مصر على حل النزاعات الإقليمية بالحوار والوساطة، ومدّ يد العون والإعمار، ما عزز مكانتها كداعم رئيسى للأمن والاستقرار فى الشرق الأوسط.

وكانت القضية الفلسطينية فى القلب المصرى، نظمت مصر مؤتمر القاهرة حول فلسطين إعادة إعمار غزة فى 12 أكتوبر عام 2014، لرفع المعاناة عن الشعب الفلسطينى وإزالة آثار العدوان، حيث تمكن المؤتمر من حصد نحو 5.4 مليار دولار مساعدات دولية لفلسطين، ويستمر التدخل المصرى الفعال فى أحداث مايو 2021 خلال الحرب التى شهدها قطاع غزة لتحقيق الهدنة بين الفلسطينيين والإسرائيليين ليعطى شهادة نجاح وتفوق للسياسة الخارجية المصرية، حيث كشفت تلك الأحداث قوة مصر لتتمكن من التوصل إلى الاتفاق لوقف إراقة دماء الأشقاء الفلسطينيين، قامت مصر بفتح معبر رفح لنقل المصابين من أبناء الشعب الفلسطينى لتلقى العلاج وضمان وصول المساعدات الإنسانية، كما أعلن الرئيس السيسى عن تخصيص 500 مليون دولار لإعادة إعمار قطاع غزة. وإطلاق مفاوضات جادة تهدف إلى التوصل إلى الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية.

مع التعنت الإسرائيلى الأخير واستمرار العدوان على غزة، رفضت مصر التهجير القسرى للفلسطينيين إلى الأراضى المصرية؛ حفاظًا على القضية الفلسطينية وعدم تصفيتها بطريقة غير عادلة وحفاظًا على الأمن القومى المصرى، ولم توفر جهدًا دبلوماسيًا من عقد مؤتمر القاهرة إلى العديد من المؤتمرات الفاعلة فى الداخل والخارج من أجل حل القضية وإنهاء الحرب على غزة.

الأزمة اليمنية، أكدت مصر مساندتها للشرعية اليمنية، وتابعت تطورات القضية اليمنية منذ ثورة فبراير 2011 وما شهدته البلاد من عدم استقرار أمنى وسياسى، وكانت من أولويات السياسة الخارجية المصرية، فالبعد الاستراتيجى والأمنى قوى بين البلدين، وشددت مصر على أهمية التزام جميع الأطراف السياسية اليمنية بمواصلة الحوار السياسى برعاية أممية.

الأزمة السورية، عملت السياسة الخارجية المصرية جاهدة لإنهاء معاناة الشعب السورى الشقيق والحدّ من الصراع والحفاظ على كيان الدولة السورية ومؤسساتها والعمل على استعادة الأمن والاستقرار بين أطياف الشعب كافة، وحرصت مصر على إنجاح مهمة مبعوث الأمم المتحدة تنفيذًا لمخرجات مؤتمر جنيف ومجلس الأمن 2254، وعلى الصعيد الإنسانى حرصت الدولة المصرية على استضافة اللاجئين السوريين، حيث يتم تقديم كافة أوجه الدعم والامتيازات لحصول الأشقاء السوريين فى مصر على الخدمات الأساسية فى مختلف المجالات، وخاصة التعليم والصحة شأنهم شأن المواطنين المصريين.

الأزمة الليبية وتحركات قوية للدولة المصرية لتكون نقطة تحول فارقة فى مسار الأزمة الليبية، عبر «إعلان القاهرة»، وكان بمثابة دعوة صريحة للتمسك بالحل السياسى للأزمة ووقف العمليات والتصعيد العسكرى، وهو ما أكد عليه الرئيس السيسى خلال خطابه فى قاعدة «سيدى برانى» العسكرية يوم 2020/6/20 الذى تضمن تحديد الخط الأحمر المصرى (سرت/الجفرة) داخل ليبيا ما أعقبه تكثيف الاتصالات الإقليمية والدولية، وكذلك مع العديد من الأطراف الليبية لحثهم على العودة للمسار التفاوضى من أجل التوصل لتسوية شاملة للأزمة الليبية والتصدى لكافة أشكال التدخلات الخارجية الهدّامة بها. ارتكز إعلان القاهرة على ثلاثة مبادئ تكمن فى احترام وحدة وسيادة ليبيا وسلامة أراضيها، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية لليبيا للحفاظ على استقلالها السياسى، والالتزام بالحوار الشامل ونبذ العنف.

وفى السودان، لعبت مصر دورًا مهمًا فى محاولات تهدئة الأوضاع السياسية والأمنية. منذ عام 2019، واندلاع صراعات داخلية بين مختلف المجموعات السياسية والعسكرية. كانت مصر من أولى الدول التى تدعو إلى الحوار الوطنى والتفاوض بين الأطراف السودانية من أجل حل النزاع بشكل سلمى، كما قدمت دعمًا اقتصاديًا وسياسيًا وحرصت على دعم الحكومة الانتقالية لتجنب تفاقم الوضع، وضمان استقرار السودان، ومع اندلاع الأزمة الأخيرة استضافت مصر ملايين من السودانيين ومنحتهم الاستقرار والعيش بكرامة داخل الدولة المصرية، وتستمر جهود القاهرة فى الوساطة بشأن سد النهضة والتعنت الإثيوبى للتوصل إلى اتفاق شامل يضمن حقوق مصر والسودان من الأمن المائى.

العلاقات شرق المتوسطية، عزّزت الدبلوماسية المصرية بقيادة الرئيس السيسى العلاقات اليونانية والقبرصية بوتيرة متسارعة على كافة الأصعدة للوصول لتعاون غير مسبوق لتحقيق المكتسبات فى ترسيم الحدود البحرية والاستفادة من الثروات الطبيعية ما دفع فرنسا وإيطاليا للانضمام إلى محور السلام والتعاون الذى نتج عنه منتدى الغاز وتحوله إلى منظمة إقليمية.

العلاقات الأوروبية، لعبت الدبلوماسية المصرية دورًا قويًا، فى تدعيم العلاقات المصرية الأوروبية عبر الزيارات المتكررة للرئيس السيسى، لعواصم دول أوروبا التى لم يزُرها رئيس مصرى من قبل، التى أظهرت دور مصر الفاعل فى الإقليم لتصبح مصر محل ثقة للشركاء الأوروبيين فى القضايا الدولية وتكون القاهرة صاحبة الحلول فى قضايا المنطقة وتشجيع دول أوروبا على الاستثمار فى مختلف المجالات، ودعم العلاقات الأمنية والعسكرية عبر صفقات التسليح وبرامج التدريب المشتركة، التى شهدت تعاونا غير مسبوق.

حرصت مصر على التقدم الاقتصادى وانضمامها إلى المجموعة الاقتصادية بريكس "BRICS" التى تضم دولًا كبرى كخطوة استراتيجية تعكس تنمية السياسة الاقتصادية المستدامة للدولة المصرية وتعزيز مكانتها على الساحة الدولية وتحقيق التكامل الاقتصادى والسياسى مع الاقتصادات الناشئة التى أصبحت تشكل ركيزة أساسية فى النظام العالمى.

تحركات كبرى غير مسبوقة، صناعة دبلوماسية قوية مع الدول الكبرى ودول صانعى القرار، الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا، والحصول على مقعد غير دائم فى مجلس الأمن ورئاسة لجنة مكافحة الإرهاب فى مجلس الأمن، وتعزيز التعاون مع الدول الإفريقية لتتصدر مصر الدور الريادى فى إفريقيا، وتحركات غير مسبوقة لزيارة دول آسيوية لم يزُرها رئيس مصرى من قبل؛ مثل: اليابان، وكازاخستان، وإندونيسيا وسنغافورة.

وتستمر الدولة المصرية فى العطاء والبناء وإبهار العالم بقوتها وركيزتها، رغم كل التحديات والمخاطر التى يشهدها الإقليم والشرق الأوسط بل العالم بأكمله يشهد صراعات غير مسبوقة، وتظل مصر داعما رئيسيا للأمن والاستقرار وتعزز من علاقاتها الخارجية مع جميع الدول فى ظل سياسة خارجية ثابتة وهى عدم التدخل فى الشئون الداخلية لأى دولة وعدم السماح لأى من الدول التدخل فى الشأن المصرى والعمل على التعاون الدائم سياسيًا واقتصاديًا من أجل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

عامنا الجديد (2025) هو عام ترامب بامتياز!.. أو عام ما يحمله ترامب فى جعبته للعالم ومنطقتنا جزء منه ! فهو فى حملته الانتخابية تحدث ووعد أنه سوف يغير أحوال العالم كله تقريبا.. فهو سينهى حرب أوكرانيا التى دخلت عامها الثالث، بينما كان كثيرون يتوقعون ألا تتجاوز أسابيع أو على أكثر تقدير شهورا.. كما وعد ترامب باستخدام التعريفة الجمركية سلاحا تجاريا ضد الصين وأوربا لتحقيق مصالح أمريكا فى التنافس الاقتصادى العالمى، مؤكدا أن بلاده لن تتحمل أعباء الدفاع عن أوروبا مجانا.. كذلك وعد بطرد المهاجرين فى أمريكا الذين دخلوها بشكل غير شرعى فى غضون أيام من دخوله البيت الأبيض، وفى ذات الوقت سيقوم بضبط الهجرة الشرعية لأمريكا وتنظيم منح الجنسية الأمريكية لأبناء البلاد الأخرى، بل إنه قال إنه سيحجب الجنسية الأمريكية عمن يولدون فيها !





بقلم: **عبدالقادر شهيب**

عـام ترامــب!



أما بالنسبة لمنطقتنا فإنه وعد بنهج صارم فى مواجهة إيران لمنعها من التقدم فى مشروعها النووى، وأكد دعمه الكامل لإسرائيل ومساعدتها على زيادة مساحتها التى يراها الآن محدودة وصغيرة.. وأبدى قبولا ضمنيا بإطلاق يد تركيا فى سوريا.. كما أبدى حرصا على علاقات خاصة لأمريكا مع الدول العربية الخليجية تفيد أمريكا اقتصاديا .

وكل ذلك سيكون له تأثيره العميق على العالم.. فهو ينذر بإدخاله فى حرب تجارية وتوتر بين القوى العظمى فيه وخاصة بين أمريكا والصين، وبرود فى علاقات أمريكا مع أوروبا، وصدامات أمريكية مع المكسيك، وابتزاز أمريكى للدول العربية النفطية، ودعم لإسرائيل فى تنفيذ خططها الخاصة بنسف حل الدولتين ودفع الفلسطينيين للهجرة خارج أراضيهم بعد إحكام السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية وزرع مزيد من المستوطنات فيها واستكمال تدمير مقومات الحياة فى قطاع غزة، مع استكمال تهويد القدس والسيطرة على المقدسات الدينية الإسلامية والمسيحية فى الأراضى الفلسطينية .

وهكذا سيكون عامنا الجديد هو عام ترامب بامتياز.. صحيح أنه سيقيم فى البيت الأبيض لسنوات أربع حتى بداية عام 2029 إذا احتفظ بحياته وصحته، ولكنه سيكون مهتما بتنفيذ معظم ما وعد به وما توعد به خلال عامه الأول، أى عامنا الجديد.. فهو أكد ذلك خلال حملته الانتخابية.. ألم يقل إنه قادر على إنهاء حرب أوكرانيا خلال أيام، وألم يطلب التوصل إلى صفقة هدنة قبل تسلمه مهام منصبه مع بداية الأسبوع الأخير من شهر يناير؟.. وألم يقل أيضا إنه فور دخوله البيت الأبيض سوف يطرد المهاجرين؟!

فهذا هو ترامب رجل الأعمال الذى يجيد عقد الصفقات ويسرع بانتهاز الفرص المتاحة أمامه.. وهذا ما فعله فى دورته الأولى رئيسا للولايات المتحدة.. لقد سارع بإلغاء الكثير من قرارات أوباما فور تسلمه مهام منصبه خلفا له، مثل الانسحاب من اتفاقية المناخ، وإلغاء الاتفاق مع إيران الذى أبرمه معها أوباما، وتعديل مشروع أوباما كير، أو مشروع التأمين الصحى، كما فرض قيودا على منح تأشيرة دخول لأمريكا لغير الأمريكيين ومنعها عن مواطنى عدد من الدول.

لذلك يمكن اعتبار عامنا الجديد هو عام ترامب، أو عام ما سيحمله فى جعبته لنا.. وبالتالى إذا أردنا معرفة ما ينتظرنا فى عامنا الجديد فعلينا أن نبحث في دفاتر ترامب، بل علينا أن نبحث فى عقل ترامب ذاته الذى عهدنا فى دورته الأولى أنه يقول ويفعل ما هو صادم ومفاجئ أو فلنقل مباغت للأمريكيين وغير الأمريكيين.. ألم يكن يقيل ويعين المسئولين عبر مواقع التواصل الاجتماعى؟!.. وهذا ما سيفعله مجددا فى عامه الأول لدورته الثانية فى رئاسة أمريكا..

> إذا أردنا معرفة ما ينتظرنا فى عامنا الجديد فعلينا أن نبحث في دفاتر ترامب، بل علينا أن نبحث فى عقل ترامب ذاته الذى عهدنا فى دورته الأولى أنه يقول ويفعل ما هو صادم ومفاجئ أو فلنقل مباغت للأمريكيين وغير الأمريكيين

أما بالنسبة لنا فى مصر فإذا كنّا نحتفظ ببعض الطمأنينة لأنه حريص على علاقات استراتيجية معنا، فإن هذا الحرص لم يمنعه من اتخاذ قرارات تؤثر سلبا على أمننا القومى مثل اعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية لها، وإذا دعم إسرائيل فى توسيع مساحتها باحتلال مزيد من الأراضى العربية فى لبنان وسوريا وفلسطين فإن ذلك سيلحق الأذى أيضا بأمننا القومى.. أيضا ترامب لا يروق له انتهاج الدول سياسات مستقلة لدرجة أنه هدد الدول التى تنضم لمنظمة البريكس، وهذا يتعارض مع إصرارنا على انتهاج سياسة خارجية مستقلة والاحتفاظ بعلاقات طيبة مع كل الدول.

باختصار منْ يريد معرفة طالع العام الجديد الذى نتأهب لاستقباله لا يحتاج إلى منجمين أو حتى محللين سياسيين واقتصاديين، وإنما يحتاج فقط معرفة ما يحمله ترامب فى جعبته للعالم كله، وقد أفصح عنه فى حملته الانتخابية هذا العام الذى نستعد لتوديعه.



العـــــالم على صفيح ساخن

فى عالم مضطرب، يبدو أن الحديث عن حرب باردة جديدة فى عام 2025 قد تحول من مجرد فرضيات إلى واقع ملموس. لكن هذه المرة، لا تسير التكتلات على نمطها القديم. دول عديدة تسعى إلى بناء تحالفات جديدة تُعيد رسم خارطة النفوذ العالمى فى محاولة لضمان استقرارها وسط شبح حرب عالمية ثالثة يلوح فى الأفق.

فى الماضى، كانت الولايات المتحدة السباقة لإعادة تعزيز نفوذها، من خلال حلف شمال الأطلسى (الناتو)، وإنشاء شراكات أمنية جديدة، والآن هناك حديث عن توسيع مجموعة الدول الصناعية السبع (G7) لتشمل أصدقاء جددا فى منطقة المحيطين الهندى والهادئ، لكن هذا المسار قد يتعرض لاضطرابات كبيرة فى حال عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض.

فى المقابل، تتصاعد أزمة أوكرانيا مع إصرار الغرب على التصدى للدب الروسي، الأمر الذى وضع روسيا أمام خيارات محدودة، حيث شرع الدب الروسى فى بناء تحالف أطلق عليه الإعلام الغربى «تحالف الرعب». هذا التحالف المفترض بقيادة الصين، يضم ثلاث دول نووية، بالإضافة إلى إيران التى يُعتقد أنها على أعتاب امتلاك سلاح نووي. وهنا تبرز المعضلة أمام الولايات المتحدة، التى لطالما وضعت استراتيجية التعامل مع صراع كبير واحد فى الوقت ذاته، لكنها تواجه الآن تحدى احتواء أكثر من قوة نووية فى آن واحد.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تسعى مجموعة «بريكس» لتعزيز حضورها كبديل للنظام الاقتصادى العالمى التقليدى بضمها لدول جديدة خلال الأعوام السابقة، ويبدو أن توسعها مستمر، خاصة مع محاولتها تقديم بدائل للتجارة بعيدًا عن هيمنة الدولار الأمريكي. أما الهند، فتُمارس سياسة التوازن الحذر بين تحالفات متعارضة، فهى جزء من شراكة الرباعية (QUAD) مع الولايات المتحدة، واليابان وأستراليا، لكنها فى الوقت ذاته تحتفظ بعلاقات جيدة مع روسيا والصين.

وعلى الساحة الدولية، فالأمم المتحدة تشهد استقطابًا حادًا حيث تعتمد روسيا بالكاد على حفنة من المؤيدين فى حربها ضد أوكرانيا، بينما تبقى إسرائيل محمية بفيتو أمريكى فى مجلس الأمن، لكنها تفتقر إلى الحلفاء المؤثرين.

وتتخذ التوترات الجيوسياسية بُعدًا مختلفًا فى منطقة الساحل الإفريقي. فقادة مالى وبوركينا فاسو والنيجر قرروا الانفصال عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس)، وتشكيل اتحاد كونفدرالى خاص بهم. لم تكتف هذه الدول بالانفصال، بل طردت القوات الفرنسية وغيرها من القوات الغربية، وفتحت أبوابها لروسيا التى وجدت موطئ قدم جديدا فى القارة السمراء. بينما تدعم أوكرانيا سرًا بعض المتمردين فى مواجهة هذه الأنظمة.

والسؤال الذى يطرح نفسه: إلى أين يقودنا هذا المشهد المعقد؟ هل تتجه القوى الكبرى نحو صدام مباشر تحدد فيه التحالفات مستقبل العالم؟ وكيف ستؤثر عودة ترامب على تحالفات أمريكا، وعلى قدرة الغرب على مواجهة تحديات متزامنة من روسيا والصين؟ وأين يقف العالم العربى وسط هذه الفوضى العالمية؟

أعد الملف
قسم الخارجى
أمانى عاطف - إيمان السعيد
دعاء رفعت - سلمى أمجد



تبعات الحرب تضرب الاقتصاد الإسرائيلى

وافقت الحكومة الإسرائيلية على زيادة ضريبة القيمة المضافة بنسبة 1 فى المائة بداية من يناير 2025، ليتضمن مشروع قانون ميزانية العام الجديد على زيادة الضريبة المضافة من 17 فى المائة إلى 18 فى المائة ضمن حزمة شاملة من الإصلاحات الضريبية المصممة لتعزيز جاذبية رأس المال الاستثمارى ونظام الأسهم الخاصة وتخفيف بيئة التضخم منذ اندلاع الحرب فى غزة والهجوم على الجنوب اللبنانى.

وفقا لموقع كالكاليست الإسرائيلى للأخبار التجارية، ستطبق الضريبة على معظم المنتجات والخدمات، باستثناء الفواكه والخضراوات، والمشتريات فى مدينة إيلات السياحية، وهى منطقة معفاة من الرسوم الجمركية، وهو إجراء يهدف إلى السيطرة على عجز الميزانية الذى تفاقم إلى 8.1 فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى بسبب الحرب. وتشير التقديرات إلى أن تلك الزيادة ستكلف الأسر الإسرائيلية ما يتراوح بين ألف إلى ألفى شيكل كإضافة سنوية، كما ستؤثر على قطاع الإسكان، ووفقا لوصف ميلتون فريدمان، الخبير الاقتصادى الحائز على جائزة نوبل، تعد الضريبة المضافة الطريقة الأكثر كفاءة لجمع الإيرادات للحكومة كما أنها الطريقة الأكثر فاعلية لزيادة حجم الحكومة.

وبحسب صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، فإن ظاهرة أخرى تبعت زيادات ضريبة القيمة المضافة السابقة ويمكن أن يشهدها المواطن الإسرائيلى مرة أخرى ،وهى «التقريب» على سبيل المثال، يجب أن ترتفع تكلفة دفتر ملاحظات بقيمة ستة شيكل، فى حالة زيادة ضريبة القيمة المضافة بنسبة 1 فى المائة، إلى ستة شيكل وستة أجورات، ولكن من المرجح أن ترتفع بدلاً من ذلك إلى ستة شيكل و10 أجورات (100 أجورة لكل شيكل).

فى أكتوبر الماضي، توقع البنك المركزى الإسرائيلى نمو الاقتصاد إلى 3.8 فى المائة لعام 2025، فيما قرر البنك الإبقاء على سعر الفائدة القياسى عند 4.5 فى المائة لاجتماعه السادس على التوالي، مشيرًا إلى زيادة واسعة النطاق فى وتيرة التضخم وضعف الشيكل. ووفقا للتقارير الصادرة من معهد واتسون للشئون الدولية والعامة، تضخمت تكاليف الحرب المباشرة إلى ما يقدر بنحو 250 مليار شيكل (66 مليار دولار) منذ 7 أكتوبر 2023.

وبحسب معهد ستوكهولم الدولى لأبحاث السلام، تنفق الحكومة الإسرائيلية ما يقرب من 4.7 مليار دولار منذ بداية الحرب فى غزة، بينما كان حجم الإنفاق سابقًا يصل إلى 1.8 مليار دولار، وفى الوقت نفسه، تدفع الحكومة تكاليف السكن لآلاف الأشخاص الذين اضطروا إلى مغادرة منازلهم فى الجنوب بالقرب من الحدود مع غزة وفى الشمال حيث تعرضوا لنيران حزب الله.



د. أشرف الشرقاوى:



مصير نتنياهو

مع بدء إدلاء رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو، بشهادته فى محاكمته بالفساد التى استمرت لسنوات، لا يزال حزبه الليكود أكبر فصيل فى البرلمان الإسرائيلى إذا أجريت الانتخابات العامة فى الوقت الراهن، إلا أنه لن يكون هناك طريق واضح لتشكيل ائتلاف حكومى إذ حصل على 50 من مقاعد الكنيست البالغ عددها 120 مقعدًا فيما يحتاج إلى 61 مقعدًا لتشكيل حكومة جديدة، مما يضع مستقبله السياسى على المحك..

مع بداية عام 2025، تحيط الضبابية المشهد السياسى الإسرائيلى على الرغم من نجاح نتنياهو، فى استطلاعات الرأى الأخيرة، إلا أن عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض تفتح فصلاً جديدًا فى السياسة الإقليمية والدولية. فالعلاقة الوثيقة التى جمعت نتنياهو بترامب خلال ولايته الأولى أثمرت عن خطوات غير مسبوقة، مثل الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل والاتفاقيات الإبراهيمية. وفى ظل التحولات الدراماتيكية التى يمر بها الشرق الأوسط، ربما تواجه إسرائيل ونتنياهو عددا من التحديات الأمنية والاستراتيجية قد تعيد صياغة أولوياتها.

وفى هذا الحوار، سنناقش مع الدكتور أشرف الشرقاوي، أستاذ الدراسات الإسرائيلية مستقبل نتنياهو السياسى فى ضوء هذه التطورات المتشابكة، ونحاول استشراف مسار إسرائيل فى الأشهر القادمة.

كيف تقرأ المشهد السياسى الداخلى فى إسرائيل مع بداية عام 2025؟.. وما أهم القضايا الداخلية التى يمكن أن تُعيد تشكيل الساحة السياسية الإسرائيلية خلال العام الجديد؟

الموقف السياسى الداخلى فى إسرائيل معقد، ففى المشهد الأول تقف مظاهرات جماهيرية تطالب بصفقة تبادل أسرى ويرفضها المتشددون من وزراء الحكومة، وفى مشهد آخر، هناك مطالبات بإدماج اليهود الأرثوذكس (الحريديم) فى المنظومة العسكرية وإصرارهم على إسقاط الحكومة إذا حدث ذلك، لتبدو الحكومة الإسرائيلية وكأنها تترنح مع نهاية هذا العام. وجاءت محاكمات نتنياهو، بعد تأجيل طويل وكان المتوقع أن تسهم فى إسقاط الحكومة، غير أن سقوط نظام بشار الأسد فى سوريا، ومحاولات نتنياهو، الزعم بأن إسرائيل هى التى تقف وراء هذا السقوط، كان سببًا فى التخفيف الشديد من تأثير المحاكمات خاصة بعد قصف الطيران الإسرائيلى لأماكن عديدة فى سوريا، وتدمير مطارات وصواريخ دفاع جوى، واحتلال المزيد من الأراضى السورية. وبالطبع، جاء سقوط النظام السورى بمثابة إنقاذ لحكومة نتنياهو، التى يبدو أنها أصبحت تمتلك الآن القدرة على توقيع اتفاقية



ـــو غـــامض

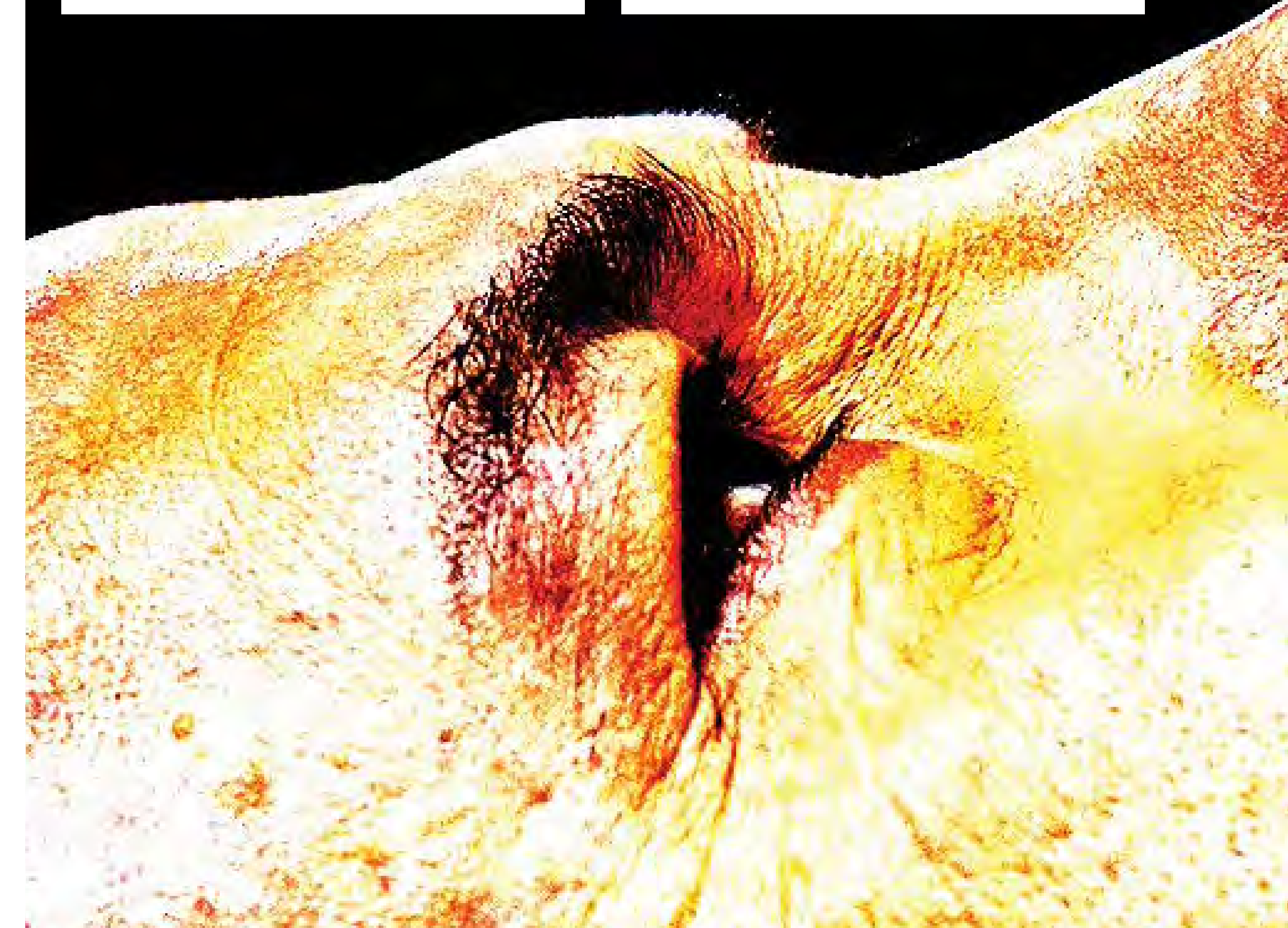
لتبادل الأسرى مع حماس دون الإصرار على شروطها السابقة، حيث زينت للجمهور الإسرائيلى أنها تعيد تشكيل الشرق الأوسط بما يتوافق مع المصالح الإسرائيلية. ومع تسوية أزمة الأسرى، ربما تصبح لنتنياهو فرصة للبقاء السياسى رغم قضايا الفساد. فالجمهور الإسرائيلى يتسامح مع قضايا الفساد لكنه لا يتسامح فى قضايا الأمن. ومع بداية محاكمات نتنياهو، تقدم صحفيون بسؤال للرئيس الإسرائيلى عن إمكانية منحه عفوًا عن الجرائم التى يُحاكم بشأنها. ولم يكن فى رده أى إشارة إلى نيته تعزيز سيادة القانون، بل قال بصراحة إنه لم يتلقَ طلبًا بهذا الشأن، ولن يصرح بما سيفعله طالما لم يتلقَ الطلب. وبالتالى، إذا استمرت الظروف تخدم نتنياهو بالطريقة الحالية، فقد تنتهى أيضًا مشكلة فساده وفساد زوجته، ويحصل على عفو رئاسى إذا اقتنع الرئيس بأن بقاءه السياسى يخدم مصلحة إسرائيل. أما إذا فشل عسكريًا، فسينقلب الأمر عليه فى صورة أحكام بالسجن مع النفاذ فى قضايا الفساد. أما الحريديم فمن المرجح أن يحصلوا على ما يريدون فور نهاية الحرب، متمثلًا فى تجميد العمل بقوانين التجنيد التى يرفضونها.

كيف ستؤثر عودة دونالد ترامب على مستقبل بنيامين نتنياهو السياسى؟.. وهل تؤدى هذه العودة إلى تصعيد أم تهدئة فى منطقة الشرق الأوسط؟

ربما تكون عودة ترامب إلى الساحة رئيساً للولايات المتحدة عنصرًا مهمًا فيما يتعلق بمستقبل نتنياهو السياسى، حيث يعتقد كثيرون أنه يدعم نتنياهو بشدة. غير أن هذا العنصر فعليًا محدود الأهمية ويكاد يكون غير مرئى وغير مؤثر فعليًا بالنسبة لنتنياهو الآن. فبعد أن كان نتنياهو يتطلع إلى ضغوط من ترامب على الوسطاء لإجبار حماس على توقيع صفقة أسرى تنتحر بها الحركة فعليًا وليس سياسيًا فقط، جاءت الأحداث الأخيرة لتجعله لا يعطى لهذا الأمر الأهمية السابقة بعد النجاحات التى نسبها لنفسه. صحيح أنه سيظل يطالب ترامب بالضغط على حماس، ولكن مستقبله السياسى لم يعد معلقًا بهذا. أضف إلى هذا أن ترامب العائد يختلف كثيرًا عن ترامب السابق فقد عاد وعلى قمة أولوياته تغيير الداخل الأمريكى، وخاصة النظام القضائى الذى يحمل له عداءً شديدًا. ربما يخصص ترامب الفترة السابقة على دخوله البيت الأبيض لحل ما يراه ضروريًا من مشكلات الشرق الأوسط، لكى يتفرغ بعد ذلك للمناوشات التى ستسببها التغييرات التى يسعى إليها والتى يعتبرها الديمقراطيون انقلابًا على الديمقراطية. وقد يطلب ترامب التقدم فى اتجاه الاتفاقيات الإبراهيمية. وفى اعتقادى، فإن التهديد الذى وجهه للشرق الأوسط قبل شهرين من دخوله البيت الأبيض هو دليل على أنه لا ينوى اتخاذ خطوات فعلية فى المنطقة. وربما كان أكثر دليل على عدم وضوح موقف ترامب فى الشرق الأوسط هو موقفه من المستوطنات. فبينما يعلن من جانب أنه يريد أن تكون إسرائيل أكبر (وغالبًا يقصد أن هذا سيتحقق بضم المستوطنات)، فإنه فى الوقت نفسه يرى إمكانية لحل الدولتين.

كيف ستؤثر تطورات الأوضاع فى سوريا ولبنان على إسرائيل؟

فى غضون الأوضاع الراهنة، تحقق إسرائيل أقصى استفادة ممكنة من سقوط النظام السورى ليتحقق لها بذلك ولو بشكل مؤقت هدفان، الأول هو قطع الإمدادات الإيرانية لحزب الله ولو بشكل مؤقت، والثانى إضعاف حزب الله نتيجة لتمكن إسرائيل من قصف قوات الرضوان التى تمثل النخبة فى حزب الله خلال عملياتها لمحاولة مساندة نظام الأسد فى سوريا.





ماذا يجلب العام الجديد لـ«حزب الله»؟!

تحديات وتحولات متشابكة على المستويين المحلى والإقليمى تنتظر حزب الله فى 2025، إذ يواجه الفصيل اللبنانى مفترق طرق مع تعاظم الأزمة الاقتصادية والانتقادات الشعبية، فيما تتغير المعادلات الإقليمية مع استمرار الصراع مع إسرائيل وتقلبات الدور الإيرانى. كما يواجه الحزب عزلة دولية فى الوقت الذى يسعى فيه للموازنة بين دوره كفاعل داخلى ومقاوم إقليمى فى مواجهة تحولات قد تعيد رسم مستقبل لبنان والمنطقة.

فيما لا يزال الاتفاق لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله على حافة الهاوية إذ يرتكب الطرفان خروقات كبيرة خاصة فى ظل تدهور الأوضاع فى سوريا، يواجه حزب الله اللبنانى عدة أزمات داخلية على رأسها الأزمة الاقتصادية التى تفاقمت فى ظل المواجهات العسكرية مع إسرائيل. ففى حال تم إجراء انتخابات أو تغييرات على الصعيد السياسى، قد يواجه حزب الله تحديات فى الحفاظ على نفوذه فى ظل السخط الشعبى والتوترات مع القوى السياسية الأخرى مثل التيار الوطنى الحر وغيرها وهى جميعها مشاكل قد تعيد تشكيل مسار الحزب مع اقتراب العام الجديد والذى قد يشهد استمرار العقوبات الأمريكية والأوروبية ما يؤثر على قدرته على التمويل والتحرك دوليا، مع تراجع الدور الإيرانى فى دعم الحزب بسبب الضغوط العالمية على طهران التى بصدد إبرام اتفاقات محتملة مع الغرب.

قدرت بعض التحليلات السياسية للمشهد بعد إسدال الستار على حكم الأسد، انتهاء دور حزب الله فى سوريا بالرغم من تأكيدات نعيم قاسم، الأمين العام للحزب، على الموقف الثابت والداعم لسوريا فى مواجهة ما وصفه بالعدوان الذى يهدف لزعزعة استقرارها موجهًا أصابع الاتهام للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. وفيما يخص مستقبل حزب الله فى سوريا، وضع المحلل السياسى اللبنانى جورج علم، عددا من السيناريوهات التى من شأنها تحديد مستقبل الحزب، على رأسها وحدة المعارضة السورية وما إذا ستبقى هكذا أم ستعود إلى الصراعات الداخلية وتشكيل الحكومة المقبلة فى سوريا التى أصبح مصيرها بأيادى القوى الدولية الكبرى وقضية تسليم حزب الله لسلاحه فى لبنان إلى الجيش. وفى تحليله للمشهد، اعتبر هشام جابر، رئيس مركز الشرق الأوسط للدراسات، أن خروج خروج إيران الدراماتيكى من المشهد السورى سيؤثر بشكل كبير على الحزب لا سيما على المدى البعيد، سواء من حيث تأمين العتاد العسكرى أو على مستوى تأثيره السياسى داخل لبنان، خاصة أن الحزب يعتبر سوريا الرئة التى يتنفس منها حزب الله، كونها تمثل القناة الأساسية التى يصل من خلالها الدعم الإيرانى.

«الإنفاق الدفاعى»
أولويات القارة العجوز

على مدار 75 عامًا، لعبت القيادة السياسية والقوة الدفاعية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية دورًا حيويًا فى حماية حلف شمال الأطلسى «الناتو» من أى مخاطر خارجية. إلا أن عودة الرئيس المنتخب دونالد ترامب، إلى البيت الأبيض أثارت مخاوف من ضعف الدفاع الأوروبي، حيث قد لا تتمكن الدول الأعضاء من الاعتماد على الدعم الأمريكى الكامل - أو ربما أى دعم أمريكى على الإطلاق. وذلك نظرًا لتهديداته السابقة بالانسحاب من الحلف ما لم تسدد الدول الأعضاء «فواتيرهم» ويظهروا التزامًا ماليًا عادلًا تجاه الولايات المتحدة، التى تتحمل ثلثى الإنفاق الدفاعى للحلف بميزانية تقارب التريليون دولار.

وبحسب ما أفادت به صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية، أبلغ فريق ترامب المسئولين الأوروبيين أن الرئيس المنتخب سيطالب الدول الأعضاء فى حلف «الناتو» بزيادة الإنفاق الدفاعى إلى 5 فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى مع مواصلة تقديم المساعدات العسكرية لأوكرانيا . وخلال ولايته الأولى، ضغط ترامب فى عام 2018 ، على الحلفاء لزيادة الإنفاق الدفاعى، ملوحًا بإمكانية انسحاب الولايات المتحدة من الحلف. وقام قادة الدول آنذاك بالتعهد بتسريع زيادات الإنفاق لتحقيق هدف 2 فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى . ومن بين أعضاء الناتو البالغ عددهم 32، وصل 23 منهم إلى الهدف المطلوب هذا العام . فى حين فشل دول أعضاء مثل إيطاليا وبلجيكا وإسبانيا فى تلبية المعيار الذى تم الاتفاق عليه. وبالرغم من أن الحرب الروسية الأوكرانية أدت إلى رفع الدول الأعضاء فى الحلف، باستثناء الولايات المتحدة، إنفاقها الدفاعى الجماعى بنحو 100 مليار دولار خلال العامين الماضيين إلا أنها أظهرت كذلك أن إمكانات أوروبا الدفاعية بما فى ذلك القوة البشرية العسكرية ما زالت غير كافية.

ومع التزام الاقتصاد الروسى بإنفاق حوالى 7فى المائة أو 8فى المائة من ناتجه المحلى الإجمالى على الدفاع بحلول عام 2025، وانتقال المملكة المتحدة نحو معيار 2.5فى المائة، يبحث أعضاء حلف «الناتو» من الأوروبيين إجراء محادثات لرفع الهدف الخاص بالإنفاق الدفاعى من مستواه الحالى البالغ 2 فى المائة إلى 3فى المائة أو أكثر ، وذلك خلال القمة السنوية للحلف المقرر عقدها فى لاهاى يونيو 2025 بعد عقود من نقص الاستثمار بعد نهاية الحرب الباردة. وتشمل الأهداف المقترحة تعزيز الدفاعات الجوية والأسلحة الهجومية وقدرات الردع النووى من أجل زيادة الاعتماد على الذات عسكريًا.

ومع عودة ملف الدفاع كأولوية أوروبية، من المتوقع أن يركز المجلس الأوروبى تحت رئاسة أنطونيو كوستا بشكل كبير أيضًا على الدفاع ، والانخراط فى المناقشات لتعزيز التعاون والأهداف الاستراتيجية فى عام 2025. وفى الوقت نفسه، تستعد أورسولا فون دير لاين، رئيسة المفوضية الأوروبية الثانية التى تضم أندريوس كوبيليوس كأول مفوض دفاعى، لإعادة تعريف سياسات الدفاع الأوروبية، وموازنة نمو الصناعة مع احتياجات العسكريين.



د. أديب السيد:
25 عـــام حاســـــم



أيام قليلة تفصلنا عن عودة الرئيس المنتخب دونالد ترامب، إلى البيت الأبيض، وكل الأنظار تتجه إليه وسؤال واحد يخيم على الأذهان، هل سيتمكن من الإيفاء بوعده بإنهاء الحرب الروسية الأوكرانية التى تدخل عامها الثالث فى ظل تصعيد جديد تشهده من تبادل إطلاق الصواريخ بعيدة المدى، وزيادة الدعم الغربى لأوكرانيا وسيطرة روسيا على مناطق استراتيجية جديدة. من موسكو، ناقشنا الدكتور «أديب السيد» الخبير فى الشئون الروسية والدولية، فى حوار خاص لمجلة «المصور» عن أحدث التطورات على ساحة المعركة.

تشهد الحرب الروسية الأوكرانية تصعيدًا جديدًا.. فى رأيك إلى أين تتجه الحرب؟

مع اقتراب تسلم الرئيس المنتخب ترامب لمهامه، تسارع الإدارة الأمريكية الحالية والقيادة الروسية إلى تحسين مواقعها السياسية والعسكرية تمهيدًا للدخول فى مرحلة التفاوض التى أعرب ترامب عن إجرائها بهدف إنهاء النزاع فى أوكرانيا. فنجد الإدارة الأمريكية الحالية تعمل جاهدة على تزويد أوكرانيا بأكبر قدر من الأسلحة بما فيها صواريخ بعيدة المدى وتخصيص مزيد من الأموال لها من أجل مواصلة الحرب ضد روسيا. وفى المقابل أصبحت القيادة العسكرية الروسية فى عجلة من أمرها لبسط سيطرة قواتها على أكبر قدر من المدن والقرى فى إقليم دونيتسك ولوجانسك وزابوريجيا وخيرسون انطلاقا من قناعة بأن الحرب قد تتوقف عند الحدود التى يقف عندها الطرفان والتى ستكون فاصلة. كما باتت تضيق الخناق بقوة على القوات الأوكرانية التى تمكنت من اختراق إقليم كورسك الجنوبى الروسى قبل حوالى خمسة أشهر.

زاد الرئيس جو بايدن من دعمه لأوكرانيا وسمح لها باستخدام صواريخ بعيدة المدى، وفرض المزيد من العقوبات على روسيا.. كيف ترى هذه القرارات فى ظل التحدث عن خطط الإدارة الجديدة للتفاوض؟

أعتقد أن إدارة بايدن تعمل جاهدة على وضع العراقيل وزيادة حدة التوتر العسكرى ليس فقط على جبهة أوكرانيا بل كذلك فى الشرق الأوسط بهدف إعاقة توجهات ترامب للتوصل إلى تسوية للنزاع من خلال السماح لأوكرانيا باستهداف العمق الروسى بصواريخ أمريكية وهو أمر اعتبره ترامب سيئًا وخطيرًا. كما أعتقد أنها ترى أن أى إنجاز يمكن أن تخرج به روسيا من هذه الأزمة يشكل انتكاسة لواشنطن التى كانت تخطط لتحويل أوكرانيا إلى قاعدة عسكرية أمريكية فى خاصرة روسيا من خلال ضم الأخيرة إلى حلف الناتو وضمان تقدم الهيكلية الحربية للحلف الغربى نحو الحدود



20 ... لأوكرانيا

الروسية بعد أن تمكنت من ضم جمهوريات سوفيتية سابقة مثل استونيا ولاتفيا وليتوانيا إلى الناتو.

هناك علامات استفهام موجهة إلى الرئيس الأوكرانى فولوديمير زيلينسكى الذى تتناقض أفعاله الأخيرة مع أقواله.. كيف ترى هذا التناقض؟

بالنسبة للتناقض فى مواقف زيلينسكى، فيمكن تفسيرها انطلاقًا من إدراكه بعدم وجود قدرات لدى القوات الأوكرانية فى مواجهة الجيش الروسى فى الميدان ووجود نقص فى أعداد العسكريين الأوكرانيين فى جبهات القتال على ضوء الخسائر البشرية التى تكبدتها هذه القوات، وعزم إدارة ترامب على فرض تسوية قد تؤدى إلى تسليم كييف بخسارة أربعة أقاليم من أراضيها إضافة إلى شبه جزيرة القرم بشكل نهائى لا رجعة فيه. يُضاف إلى ذلك حقيقة بروز أصوات فى الاتحاد الأوروبى مثل رئيس الوزراء الهنغارى ونظيره السلوفاكى اللذين يدعوان إلى التوصل إلى تسوية مع روسيا حول أوكرانيا وعدم جدوى مواصلة المجابهة مع موسكو . ما يضع القيادة الأوكرانية فى وضع يتوجب معه أن تكون مستعدة للانخراط فى تسوية للنزاع انطلاقا من الوقائع الميدانية على الأرض.

هل يكون 2025 العام الحاسم لإنهاء الحرب الروسية الأوكرانية؟ وهل ترامب هو رجل السلام المنتظر؟

يبدو أن واشنطن التى أخذت على عاتقها تكلفة تمويل الحرب ضد روسيا، تواجه مشكلة أن ترامب لا يرى فائدة فى مواصلة هذا الإنفاق فى حرب غير مجدية وهو يرى أن خططه الاقتصادية وعزمه على مواجهة الصين لا تتوافق مع مواصلة الحرب ضد روسيا وفرض مزيد من العقوبات ضدها مع إيمانه بأن هذه العقوبات لا تجدى نفعًا، بل بالعكس زادت من قدرات روسيا بالاعتماد على النفس من خلال خلق بدائل وطنية للمنتج الغربى. كما يؤمن ترامب بأن العقوبات الاقتصادية والتجارية دفعت العديد من الدول إلى التخلى عن الدولار فى صفقاتها التجارية ما سيؤدى حتمًا إلى إضعاف العملة الأمريكية التى تعتبر السلاح الأكثر فاعلية فى الاقتصاد العالمى. وتخشى الإدارة الأمريكية الجديدة أن تضطر دول كبرى مثل روسيا والصين والهند وبقية الأعضاء الذين فى مجموعة «بريكس» إلى البحث عن بديل عالمى للدولار فى المبادلات التجارية. ولا يبدو الحال أفضل بالنسبة للاتحاد الأوروبى الذى يعانى من صعوبات اقتصادية نتيجة التخلى عن صادرات النفط والغاز الروسية الرخيصة واضطراره إلى إيجاد بدائل مكلفة فى السوق العالمية وخاصةً الأمريكية. ولنا فى إغلاق شركات أوروبية عملاقة وتقليص أعداد العاملين فى عدد آخر واحتجاجات النقابات العمالية دليل على ذلك. صحيح أن أغلبية الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى عازمة على مواصلة تقديم المساعدات العسكرية والمالية إلى أوكرانيا لمواصلة الحرب بهدف إلحاق هزيمة استراتيجية بروسيا كما يقولون؛ لكن يبدو أن قناعاتهم تتعمق يوميًا بصعوبة تحقيق هذا الهدف وهم باتوا ينتظرون مبادرة ترامب لإنهاء هذه الحرب بهدف التخلص من تكلفتها العالية. وهذه المعطيات تعزز القناعة بأن عام 2025 مرشح ليكون حاسمًا لإنهاء النزاع الروسى الأوكرانى وربما لفتح صفحة جديدة فى العلاقات بين روسيا والغرب.

قلق سياسى يُخيم على فرنسا وألمانيا

تبدأ فرنسا وألمانيا العام الجديد وسط أجواء مشحونة بالتوتر السياسى وعدم اليقين الاقتصادى، مما يضع اثنين من أقوى اقتصادات أوروبا فى مواجهة تحديات داخلية وخارجية متزايدة. فى فرنسا، أقدم الرئيس إيمانويل ماكرون على تعيين فرانسوا بايرو، رئيس حزب «مودم» (يمين وسط)، رئيسًا للوزراء فى محاولة لتخفيف الأزمة السياسية التى تعصف بالبلاد بعد الإطاحة بسلفه ميشيل بارنييه. يأتى هذا التغيير فى ظل صراع برلمانى حاد حول ميزانية عام 2025، حيث يفتقر البرلمان إلى أغلبية واضحة قادرة على تمرير الميزانية، ما يهدد استقرار الحكومة ويزيد من حدة الأزمة المالية التى تعانى منها فرنسا.

وفى ألمانيا، أدى انهيار الائتلاف الحاكم بقيادة المستشار أولاف شولتس إلى الدعوة لانتخابات فيدرالية مبكرة فى فبراير 2025. هذا التطور يعكس عمق الانقسامات السياسية حول السياسة المالية، ويعزز حالة عدم الاستقرار التى تواجهها ألمانيا وسط ركود اقتصادى ومخاطر جيوسياسية متزايدة. مع تراجع الثقة فى الحكومة الحالية، يبدو أن الساحة السياسية الألمانية مهيأة لتحولات جذرية قد تعيد تشكيل مستقبل البلاد فى ظل صعود التيارات اليمينية.

بينما دفع النزاع السياسى فى فرنسا بارنييه إلى حافة الهاوية، بشأن الميزانية السنوية لعام 2025، التحدى الرئيسى ينبع من حقيقة أن أيًا من المجموعات السياسية فى البرلمان الفرنسى ليس لديها أغلبية واضحة، ولا يريد أى منها التفاوض. ولا يمكن للرئيس الفرنسى الدعوة إلى تصويت وطنى جديد إلا بعد مرور عام، ومع عجز قدره 6.2 فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى، تعانى فرنسا بالفعل من أسوأ اختلال فى الميزانية فى منطقة اليورو.

ولتمرير ميزانية 2025، عين «بايرو» المصرفى المخضرم أريك لومبارد، رئيس صندوق الودائع والأمانات، وزيرًا للاقتصاد والمالية، والذى قد يكون عرضة لاتهامات بأنه يميل إلى أقصى اليسار سياسيًا. بينما تولت أميلى دو مونشالان وزارة الميزانية، وهى مؤيدة قديمة لماكرون كذلك. ومن المقرر أن يعمل كلاهما على تقديم مشروع الميزانية الجديد إلى البرلمان بعد الانتهاء من العطلة فى 13 يناير المقبل. ومن المرجح أن يواجه «بايرو» وحكومته الجديدة تهديدات بسحب الثقة فى خضم الانقسام السياسى الذى تشهده البلاد.

على الصعيد الألمانى، تستعد البلاد لإجراء انتخابات فيدرالية مبكرة فى 23 فبراير 2025 بعد سحب البرلمان الألمانى «البوندستاج» الثقة من حكومة المستشار أولاف شولتس، بعد انهيار الائتلاف الحاكم المكون من ثلاثة أحزاب فى أعقاب الخلافات حول السياسة المالية. وقد يستغرق الأمر حتى نهاية الربع الأول أو الثانى من عام 2025 حتى تتولى الحكومة الجديدة مهامها بالفعل بعد انتهاء المفاوضات على ائتلاف بين الأحزاب السياسية المختلفة. وبسبب عدم الاستقرار السياسى، من المتوقع أن تواجه ألمانيا عامًا صعبًا فى ظل ركود النمو وعدم اليقين المالى والمخاطر الجيوسياسية وارتفاع تكاليف الطاقة وضعف قطاع السيارات.





العودة إلى البيت الأبيض..

هل سيحقق ترامب حلم «أمريكا أولًا»؟

حين فاز دونالد ترامب برئاسة الولايات المتحدة للمرة الأولى فى عام 2016، شكل الأمر زلزالًا سياسيًا هز أركان المشهد الأمريكي. لكن فوزه مرة أخرى فى 2024، بعد خسارته فى 2020، ونجاته من محاولتى اغتيال، واحتفاظه بالسيطرة على حزبه - يبدو وكأنه فصل من رواية خيالية. فالتاريخ الأمريكى لم يشهد سوى رئيس واحد سابق -جروفر كليفلاند- الذى نجح فى العودة إلى البيت الأبيض بعد خروجه منه، وكان ذلك قبل أكثر من قرن.

المعطيات مختلفة هذه المرة، إذ يعود ترامب إلى السلطة وهو يتمتع بسيطرة جمهورية متكاملة على الكونجرس بمجلسيه- مجلس الشيوخ ومجلس النواب-، إضافة إلى فوزه بالرئاسة. هذا التفوق السياسى يمنحه القدرة على تمرير التشريعات، بدلا من الاكتفاء بممارسة سلطات تنفيذية محدودة.

ولاية ترامب الجديدة، التى ستبدأ فى 20 يناير 2025، ستكون ولايته الأخيرة. لكن طموحاته تتجاوز مجرد هزيمة خصومه السياسيين فى الداخل أو تقليص الانخراط الأمريكى فى الشئون العالمية، إنه يبحث عن إرث سياسى يخلد اسمه. فمنذ إعادة تشكيله للحزب الجمهورى ليصبح حزبًا قوميًا، متشككا فى الحروب الخارجية ومشاريع الهيمنة العالمية، أصبح نائبه الشاب جيه دى فانس، البالغ من العمر 40 عاما، الوريث المحتمل لحركة «جعل أمريكا عظيمة مجددًا» التى قلبت موازين السياسة الأمريكية وكانت كلمة السر فى فوز ترامب الأخير.

فى ولايته الأولى، أضاع ترامب الكثير من رصيده السياسى فى معركة فاشلة لإلغاء قانون «أوباما كير». وفى 2025 سيخوض ترامب معركة جديدة حول التخفيضات الضريبية التى أقرت فى ولايته الأولى عبر قانون TCJA، والتى ستنتهى بعض بنوده نهاية 2025. وقد تعهد ترامب بحزمة إعفاءات ضريبية جديدة قد تكلف الولايات المتحدة تريليونات الدولارات خلال العقد المقبل إذا جرى إقرارها. لكن فى ظل العجز المتصاعد، قد يسعى لخفض الإنفاق على الطاقة النظيفة الذى أقره الديمقراطيون كجزء من استراتيجيته لسد الفجوة المالية.

خارجيًا، قد تشهد سياسات ترامب تغييرات كبرى. فمن المتوقع وقف المساعدات العسكرية الأمريكية لأوكرانيا، ما سيزيد العبء على الأوروبيين فى مواجهة روسيا. وبالرغم من تحفظاته على الحروب التقليدية، يبدو ترامب متحمسًا لتصعيد «الحروب التجارية» عبر فرض قيود على تصدير المواد الحساسة، خاصة الرقائق المتقدمة، وتعزيز الرسوم الجمركية على الصين.

فى نهاية المطاف، تبدو رؤية ترامب لعام 2025 واضحة، وهى إعادة صياغة الداخل الأمريكى بما يتناسب مع أجندته الاقتصادية والسياسية، وإعادة رسم دور الولايات المتحدة على الساحة الدولية وفق مبدأ الانسحاب من النزاعات المكلفة والتركيز على المواجهات الاقتصادية. إلا أن هذه الرؤية ستظل محفوفة بالتحديات، سواء من خصومه فى الداخل الذين لم ينسوا فوضى ولايته الأولى، أو من القوى العالمية التى ستسعى لاستغلال التحولات فى الموقف الأمريكي. فهل سينجح ترامب فى ترك إرث يخلده، أم أن ولايته الثانية ستكون معركة شاقة تتخللها الأزمات والانقسامات؟



هذا هو نهج ترامب



فى ظل التحولات السياسية المتسارعة التى يشهدها العالم، يبقى الشرق الأوسط فى قلب الأحداث الدولية، حيث تتشابك الملفات الإقليمية وتتقاطع مع المصالح الكبرى للقوى العالمية. ومع صعود إدارة أمريكية جديدة وعودة ترامب إلى البيت الأبيض، تتجدد التساؤلات حول طبيعة سياساتها الخارجية وتأثيرها على القضايا العالقة فى المنطقة، وعلى رأسها الصراع الفلسطيني-الإسرائيلى والأزمات فى سوريا وليبيا واليمن.

لا شك أن ترامب ترك بصمة واضحة ومثيرة للجدل على مسار العلاقات الدولية ومع عودته إلى البيت الأبيض فى يناير المقبل، يبقى السؤال الأكثر إلحاحاً: ما هى ملامح المرحلة القادمة للشرق الأوسط تحت إدارته؟ من هذا المنطلق، كان لقاء «المصور» مع الدكتور إدموند غريب، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة جورج تاون فى واشنطن، أحد أبرز الخبراء فى الشأن الأمريكى والسياسة الخارجية. فى هذا الحوار، يتناول الدكتور «غريب» رؤيته لسياسات ترامب المحتملة وتأثيرها على الصراع الفلسطيني-الإسرائيلى، إضافة إلى موقفه من الأزمات الإقليمية.

كيف ترى سياسات ترامب المحتملة تجاه الصراع الإسرائيلي-الفلسطينى، خاصة فى ضوء دعمه السابق لإسرائيل وقراراته المثيرة للجدل مثل نقل السفارة الأمريكية إلى القدس؟ هل يمكن أن يشهد العالم عودة إلى نهج «صفقة القرن»؟

موقف ترامب من القضية الفلسطينية يتسم بالتعقيد والغموض. ففى ولايته الأولى، تبنّت إدارته قرارات مثيرة للجدل، أبرزها الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها، إضافة إلى الاعتراف بالسيادةً الإسرائيلية على مرتفعات الجولان. كما قدمت دعماً علنياً للمستوطنات الإسرائيلية فى الضفة الغربية، مما رأى فيه البعض إشارة ضمنية لتأييد الضم الكامل لتلك الأراضى.

ورغم هذه الخطوات التى اعتُبرت مؤيدة لإسرائيل بشكل كبير، تشير تصريحات مستشار الشرق الأوسط الجديد فى إدارة ترامب، مسعد بولس، إلى احتمال وجود تطور فى سياساته. فقد لفت بولس إلى أهمية التفكير فى خريطة طريق نحو إقامة دولة فلسطينية كجزء من رؤية دبلوماسية أشمل.

وفى السياق نفسه، عبّر ترامب عن رغبته فى توسيع «اتفاقيات إبراهيم» التى أفضت إلى تطبيع العلاقات بينٍ إسرائيٍل وعدد من الدول العربية. وبينما لم يُظهر التزاماً واضحاً بحل الدولتين، فإن إشاراته المتكررة لتحقيق «سلام دائم» قد تعنى استعداده للنظر فى صيغة دبلوماسية



ــــب فى ولايته الثانية

جديدة تشمل الجانبين. مع ذلك، تبقى السياسة الدقيقة لإدارته تجاه القضية الفلسطينية غير واضحة تماماً، ومن المتوقع أن تتشكل بناءً على تطورات الوضع الجيوسياسى الإقليمى والدولى.

كيف ستنعكس سياسات ترامب المستقبلية على الأزمات الإقليمية مثل الأزمتين السورية والليبية؟ وهل سيستمر فى نهج تقليل التدخل العسكرى المباشر مع تعزيز التحالفات الإقليمية؟

من المتوقع أن تستمر سياسة ترامب الخارجية فى المزج بين مبدأ تقليل التدخل العسكرى المباشر والعمل الاستراتيجى مع الشركاء الإقليميين. فقد أعرب ترامب مراراً عن رغبته فى تجنب «الحروب التى لا نهاية لها»، مؤيداً نهجا يعتمد على المشاركة المحدودة ولكن المؤثرة.

بالنسبة للأزمة السورية، فإن الوضع بعد سقوط نظام بشار الأسد قد يتطلب تعاملاً دقيقاً. على الرغم من تفضيل ترامب تقليل التدخل المباشر، فإن التحديات الأمنية والإنسانية قد تدفع إدارته إلى أداء دور أكثر نشاطاً لضمان الاستقرار ومنع عودة الجماعات المتطرفة.

أما فى ليبيا، فمن المحتمل أن يواصل التركيز على جهود مكافحة الإرهاب ودعم الحلفاء الإقليميين دون الانخراط فى تدخلات عسكرية واسعة النطاق. بدلاً من ذلك، قد تُستخدم أدوات الضغط الاقتصادى والدبلوماسى لتعزيز الحلول السياسية وضمان تحقيق مصالح الولايات المتحدة.

بوجه عام، يمكن أن نتصور أن سياسات ترامب المستقبلية ستسعى إلى تحقيق التوازن بين تقليل التدخل العسكرى المباشر وتعزيز التحالفات الإقليمية، مع الاعتماد على استراتيجيات مرنة تستجيب للتطورات على الأرض.

هل من المرجح أن يسحب القوات من التدخلات العسكرية المباشرة ويحد منها، أم يعزز التحالفات الإقليمية؟

نعم، هناك مؤشرات قوية على أن إدارة ترامب ستواصل تفضيل تقليل التدخلات العسكرية المباشرة، مع الحفاظ على استراتيجيات التحالفات الإقليمية. فقد عبّر الرئيس المنتخب سابقا عن معارضته للانخراط فى «حروب لا نهاية لها»، مشيراً إلى نيته تجنب الصراعات الممتدة إلا إذا تعرّضت المصالح الأمريكية لتهديد مباشر.

مع ذلك، من المتوقع أن تحتفظ الإدارة بحق التدخل العسكرى الاستراتيجى عند الضرورة القصوى. كما ستواصل تعزيز التحالفات الإقليمية، خصوصاً فى الشرق الأوسط ومنطقة المحيطين الهندى والهادئ، من أجل حماية المصالح الأمريكية عبر وسائل متعددة، تشمل الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية.

باختصار، يبدو أن ترامب سيعتمد على مزيج من العمل الدبلوماسى وتعزيز الشراكات الإقليمية كجزء من استراتيجيته للحفاظ على النفوذ الأمريكى العالمى.



الديمقراطيون فى مأزق

ماذا يحمل المستقبل للحزب؟

يواجه الحزب الديمقراطى الأمريكى تحديات حاسمة فى عام 2025، حيث تسبب قرار الرئيس الأمريكى جو بايدن بالترشح ثم انسحابه لاحقًا فى تعميق الانقسامات حول القيادة والهوية السياسية. وهذه الأزمة تعكس تراجع الثقة داخل الحزب وغياب المرشح الموحد الذى يجمع كافة الأطياف. وبين صعود الجناح اليسارى وسعى الوسط لاستعادة الزخم، يبقى الانقسام حول الرسائل السياسية: فهل الحل يكمن فى الإصلاح الاقتصادى أم الاعتدال لجذب الناخبين من الطبقة العاملة؟

بعد خسارة الديمقراطيين سباق الرئاسة وأغلبيتهم فى مجلس الشيوخ واحتفاظ الجمهوريين بأغلبيتهم فى مجلس النواب، يطالب الناخبون الديمقراطيون والمانحون وحتى المسئولون المنتخبون بالتغيير. وفى حين قد لا يعرف المواطن الأمريكى العادى من هو رئيس اللجنة الوطنية الديمقراطية، فإن دوره له تأثير مباشر على مستقبل الحزب الديمقراطى. حيث قرر رئيس اللجنة الوطنية الديمقراطية الحالى، جيمى هاريسون، عدم الترشح لهذا المنصب مرة أخرى. ويوجد حاليًا أربعة مرشحين يتنافسون على منصب رئيس اللجنة الوطنية الديمقراطية الجديد. وهم كين مارتن، رئيس الحزب الديمقراطى للمزارعين والعمال فى مينيسوتا ومارتن أومالى، حاكم ماريلاند السابق وجيمس سكوفيس، عضو مجلس الشيوخ فى ولاية نيويورك وأخيرا بن ويكلر، رئيس الحزب الديمقراطى فى ويسكونسن.

فبالنسبة لحزب يصفه البعض بأنه حزب فى حالة من الفوضى، هناك قدر كبير من الاتفاق والتداخل بين هؤلاء المرشحين الأربعة فى تشخيص ما حدث خطأ فى انتخابات 2024 وإلى أين يحتاج الحزب إلى الذهاب. ويعترف الأربعة بأن الديمقراطيين فشلوا فى تقديم حجة اقتصادية قوية بما فيه الكفاية. ويرى المرشحون أنه من المهم التركيز على السباقات الانتخابية ويؤكدون أن الديمقراطيين بحاجة إلى الوصول إلى الناخبين ومقابلتهم حيث هم، سواء على منصات وسائل التواصل الاجتماعى أو فى المناطق الجماهيرية التقليدية.

والآن يبقى المستقبل غير واضح المعالم. ففى عام 2020، وصف بايدن نفسه بأنه "جسر" إلى المستقبل، لكنه ترك وراءه حزبًا بلا خريطة، بلا دليل، وبلا شخصية موحدة يثق بها الجميع لتحديد الطريق. وحتى إشعار آخر، يبقى ترامب هو الاسم الأكثر يقينًا على الساحة، بينما يستمر الديمقراطيون فى البحث عن هويتهم وسط فوضى السياسة الأمريكية.



بحر الصين الجنوبى... نقطة اشتعال جديدة تثير قلق العالم

تتسارع الأحداث فى بحر الصين الجنوبى بشكل مثير يوماً بعد يوم ما يجعلها من بين نقاط الاشتعال التى ستواجه إدارة ترامب الجديدة. فاشتعال التوترات بين الصين والفلبين فى بحر الصين الجنوبي- والتى زادت منذ أغسطس الماضي- أمر يخشاه العالم. وتشهد المنطقة مناورات عسكرية متكررة من مختلف الأطراف لذلك أصبحت المنطقة مهددة بالتحول إلى أزمة أوسع.

وسط هذا التصعيد، يبرز القلق من إمكانية أن تمتد إلى صراع أعمق قد يشمل الولايات المتحدة وحلفاءها، مما يؤثر على الأمن الإقليمى ويهدد استقرار دول جنوب شرق آسيا، لذلك التحدى الذى سيواجه واشنطن هو منع الحرب فى منطقة المحيطين الهندى والهادي. والفلبين هى محور المنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين فى آسيا، بناءً على جغرافيتها وحدها، يمكن القول إن الفلبين هى الدولة الأكثر أهمية فى جنوب شرق آسيا. جزيرتها الواقعة فى أقصى الجنوب فى منطقة حدودية ثلاثية مع إندونيسيا وماليزيا، فى حين أن جزيرتها الواقعة فى أقصى الشمال على بعد 90 ميلا فقط من تايوان.

أثارت الاشتباكات الأخيرة مخاوف من صراعات أكبر قد تشترك فيها الولايات المتحدة حيث تلتزم واشنطن ومانيلا بمعاهدة دفاع مشترك منذ عام 1951، لذا فهى ملزمة بالدفاع عنها فى حالة نشوب هجوم مسلح، وعززت الولايات المتحدة علاقاتها العسكرية معها بشكل كبير. حتى الآن، لم تطلب الفلبين المزيد من الدعم المباشر من الولايات المتحدة على طول الشعاب المرجانية المتنازع عليها، لكن من المرجح أن تستمر بكين فى اختبار الخطوط الحمراء لمانيلا للعب مع جمهورها المحلى وإظهار قوتها أمام البلدان الأخرى فى المنطقة.

يحتل بحر الصين الجنوبى موقعًا استراتيجيًا بين المحيط الهندى والمحيط الهادى، مما يجعله حلقة وصل رئيسية للتجارة البحرية العالمية حيث يمر عبره أكثر من 60 فى المائة من التجارة العالمية، بما فى ذلك شحنات النفط والغاز من الشرق الأوسط إلى آسيا.لذلك يوجد نزاع مستمر حول ملكية بحر الصين الجنوبى حيث تقول بكين إنها صاحبة السيادة لمعظم هذا البحر والجزر الواقعة فيه حيث تعتمد على ما يُعرف بخط "التسعة خطوط" لتحديد مناطق سيادتها.وهو ما ترفضه الفلبين وفيتنام وماليزيا وبروناي، مستندين إلى حكم أصدرته محكمة التحكيم الدائمة فى لاهاى عام 2016، والذى قضى بأن مطالبات الصين التوسعية لا أساس لها بموجب القانون الدولى.



د. محمد عبادى:

استهداف المنشآت النووية الإيرا

حلـم إسـ



تحديات وأزمات ستواجهها إيران، فمع تفكيك "محور المقاومة" وجدت إيران نفسها معزولة دولياً أكثر من أى وقت مضى، وهو ما يرغمها على إعادة النظر فى سياستها الأمنية وتدخلاتها فى المنطقة وفى حوار لـ«المصور» حلل الدكتور محمد عبادى، الخبير فى الشئون الإيرانية، النكسة الاستراتيجية لطهران فى منطقة الشرق الأوسط وخطر امتلاكها سلاحاً نووياً.

ماذا ستكون شكل العلاقات بين إيران والولايات المتحدة فى عهد ترامب؟ وماذا عن الاتفاق النووى؟

أعتقد أن شكل العلاقة بين ترامب وإيران فى مثل هذه الأوقات لا يمكن الجزم بها فهناك خياران: الأول هو العودة إلى ممارسة "الضغوط القصوى"المتمثلة فى العقوبات الاقتصادية التى تخنق الاقتصاد الإيرانى والتى تدفع النظام السياسى فى طهران إلى الاستجابة لمتطلبات المجتمع الدولى المتعلقة بدعمها للميليشيات فى المنطقة وبرنامجها الصاروخى وخاصة الباليستية وأيضا المنشآت النووية على وجه التحديد .أما الخيار الثانى، هو الذى تحدث عنه ترامب وهو إمكانية توجيه ضربات أو هجمات جوية للمنشآت النووية بالتعاون مع إسرائيل وبالتالى يمكن حل هذه القضية ومن ثم نستعد لجولات من التصعيد بين الطرفين يوم تضرب المنشآت النووية ولن تتوقف إيران إلا بعد الرد.

لوَّحت إسرائيل فى أكثر من مناسبة باستهداف المنشآت النووية الإيرانية، فهل ستفعلها؟

ضرب المنشآت النووية الإيرانية هو الحلم الذى يحلم به رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو كل يوم وحاول منذ سنوات طويلة فهو يضغط على كل الإدارات الأمريكية منذ بوش من أجل توفير الأدوات المطلوبة الفنية واللوجستية لضرب المنشآت النووية، نحن نتحدث عن قنابل خارقة للتحصينات وعن طائرات التزويد بالوقود وعن دعم سياسى وضوء أخضر أمريكى، ضغطت إسرائيل على الجميع لكنهم رفضوا خوفاً من انفلات زمام المنطقة إلى تصعيد وتصعيد مقابل بما يضر بحلفائها فى الإقليم وتصدير النفط واستقرار الأنظمة. لكن نحن الآن فى ظرف جديد أطلقه طوفان الأقصى منذ أكتوبر 2023 وكل التداعيات التى جاءت من بعده، فحزب الله انهار وكذلك نظام الأسد واليوم يبدو أن نتنياهو يحاول إقناع ترامب بأنهم لديهم فرصة تاريخية للقضاء على النظام الإيرانى مرة واحدة للأبد مهما كانت هذه التداعيات.

تسريع إيران لتخصيب اليورانيوم إلى ما يقرب من درجة صنع القنبلة هل يتناقض مع رغبتها فى إجراء مفاوضات نووية جادة؟

نحن إزاء حالة متناقضة للغاية إذ إن أعلى سلطة فى الدولة المرشد الإيرانى على خامنئى لديه فتوى تحرم امتلاك السلاح النووى، لدينا تصريحات رسمية تصدر من مقربين من القيادة العليا فى الدولة تقول إن البرنامج النووى الإيرانى هو برنامج سلمى للاستخدامات السلمية ولا توجد نية للذهاب به إلى الاستخدام العسكرى ولكن على أرض الواقع هناك سياقان. السياق الأول المتمثل فى أن إيران ترفع نسبة تخصيب اليورانيوم إلى 60 فى المائة

عودة ترامب... عقبة تهدد التنين الصينى

يترقب العـالـم كيف ستتشكل السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه الصين فى عهد زعيم يلتزم بمبدأ "أمريكا أولاً"، حيث شهدت الصين تدهوراً للعلاقات معها منذ رئاسة ترامب الأولى، وتعبر عودة ترامب للبيت الأبيض خبراً سيئاً لبكين التى ستواجهها تحديات اقتصادية كبيرة فى عهده.

شن ترامب حربًا تجارية غير مسبوقة ضد ثانى أكبر اقتصاد فى العالم فى يوليو 2018 وفرض تعريفات جمركية وصلت إلى 25 فى المائة على الـواردات الصينية القادمة إلى الولايات المتحدة، وخلال خطابات حملته الانتخابية فى عام 2024، اقترح ترامب أن تصل الرسوم الجمركية الأمريكية على السلع الصينية إلى 60 فى المائة أو أكثر.

وفـى الـوقـت الـذى يشهد فيه اقتصاد الصين حالة من الـركـود، مع انخفاض أسعار العقارات وارتـفـاع ديون الحكومات المحلية وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، قد تؤدى الرسوم الجمركية الإضافية إلى شل استراتيجية التعافى الاقتصادى فى الصين، والتى تعتمد بشكل كبير على الصادرات. لسوء الحظ، قد لا تكون الرسوم الجمركية الأعلى هى الشيء الوحيد الذى يتعين على بكين أن تقلق بشأنه فى ظل رئاسة ترامب الثانية، فمن المرجح أن تحد الـولايـات المتحدة بقيادة ترامب من كمية التكنولوجيا المتدفقة من أمريكا أو أوربا إلى الصين، وهو ما من شأنه أن يضعف طموحات الصين فى أن تصبح زعيمة الذكاء الاصطناعى العالمية فى عام 2030.

وقـد تسعى الإدارة الأمريكية الـجـديـدة أيـضـاً إلى استراتيجية فك الارتباط الاقتصادى مع الصين "لتقليص المخاطر"ويهدف هذا إلى تقليل اعتماد الولايات المتحدة على الصين من خلال نقل سلسلة التوريد الخاصة بها إلى مكان آخر، وقد يقيد الاستثمار الأمريكى فى الصين. فى حين أن التعريفات الجمركية المرتفعة السابقة لترامب (والتى استمرت مع جو بايدن) قد أدت بلا شك إلى توتر العلاقات بين واشنطن وبكين، فإن عاملا آخر ساهم فى تقويض العلاقات الصينية الأمريكية هو الحرب بين روسيا وأوكرانيا. ولذلك تستعد الصين للتحديات التى ستجلبها رئاسة ترامب الثانية، ومن المرجح أن تسعى بكين إلى إقامة تحالفات خارج العالم الغربى وتصبح منخرطة بشكل متزايد مع رابطة دول جنوب شرق آسيا ومجلس التعاون الخليجى مـع تقليل الصين اعتمادها على الـغـرب فى الصادرات والاستثمار.



نية
ـــــرائيل



والخطورة هنا أن هذه النسبة قريبة من 90 فى المائة الكافية لتصنيع سلاح نووى، الأمر الثانى هو المطالبات التى تأتى من النخب السياسية داخل الدولة تطالب بتغيير العقيدة القتالية الإيرانية أو العقيدة العسكرية وهذا يعنى الذهاب إلى امتلاك قنبلة نووية. الأمر الثالث وهو مهم جدا وهو خطورة التحدى، إذ إن إيران تخسر عقيدتها الدفاعية المتمثلة فى بناء مصدات مذهبية وميليشيات طائفية تكون فى الصدارة تدافع عنها وتحميها من خطر الهجوم المباشر عليها ومع ما رأيناه فى حزب الله والسقوط الكارثى لنظام بشار الأسد إن هذا يعنى أن إيـران أصبح «ظهرها للحيط» ولا تمتلك إلا أن تعمل على امتلاك قنبلة نووية لدفع الهجمات عنها أو الضربات فى قلب طهران، لكن ذلك لا يخلو من تحديات وهى خطر امتلاك سلاح نووى فى مثل هذا الوقت وخاصة وفق الضوابط الحاكمة للمجتمع الدولى ستكون إيران كوريا الشمالية مرة أخرى.



يعد سقوط نظام بشار الأسد ضربة موجعة لنفوذ إيران خاصة أن طهران لها علاقة متجذرة مع سوريا، فماذا ستفعل؟

أعتقد أن النفوذ الإيرانى سيتأثر بشكل كبير جداً ولا يمكن لإيران أن تعيد ترميم هذا المشروع مرة أخرى، ليس فقط لأن النظام سقط ولكن لأن سوريا التى استثمرت فيها طهران ما بين 30 إلى 50 مليار دولار، فضلا عن عشرات الجنرالات من كبار القادة فى الحرس الثورى الإيرانى قتلوا فى سوريا ولكن أيضًا لأن سقوط النظام يعنى الطريق البرى أو الهلال الشيعى الذى ينطلق من قلب إيران مرورا بالعراق وصولا لسوريا حتى لبنان قد انقطع ولن تستطيع ترميم حزب الله مرة أخرى بما يعنى خنق استراتيجية أهم وكيل له وهو حزب الله .ومع سقوط نظام الأسد يبدو أن هناك مباحثات دولية إلى أين ستكون المحطة القادمة هل هى لدى الحوثيين أم الميليشيات العراقية لذلك يمكن الجزم على نحو الدقة بأن سقوط نظام الأسد يمثل ضربة ونكسة استراتيجية وتراجعاً كبيرا لمشروع إيران فى المنطقة العربية.



هل ستحدث تحولات جيوسياسية كبرى فى الشرق الأوسـط بعد سقوط نظام بشار الأسد؟ وهل ستؤدى إلى تغيير موازين القوى الإقليمية والدولية؟

بالفعل هناك تحولات جيوسياسية فسوريا كانت محسوبة على التمركز الإيرانى فى الإقليم والآن سوريا ستكون محسوبة على التمركز التركى، الأمر الثانى والمهم إذا كانت هناك معادلة للنفوذ بين الروسى والأمريكى .اليوم هناك محاولات للضغط فى اتجاه طرد الروس من سوريا على سبيل المثال، روسيا تتحدث عن أنها لن تمد البلاد بالقمح بينما أوكرانيا تقول إنها مستعدة لتعويض صادرات القمح الروسية .وهذا يقول إن إيران ستترك سوريا، وتركيا ستملأ الفراغ وأمريكا تضغط باتجاه رحيل الروس لصالح نفوذ أمريكى أكبر .وهناك تحول جيوسياسى آخر محتمل وهو التوغل الإسرائيلى وتحريك الحدود بدلاً من خط الاشتباك لعام 1974 إلى التوغل أكثر فى الجولان حتى الوصول إلى ريف دمشق على بعد 20 أو 25







مع حلول أوائل العام الجديد وبعد تحقيق الاستقرار المالى والمستهدفات الاجتماعية

سلطنة عُمان تستعد لإعلان ميزانيتها العامة

تستعد سلطنة عُمان لإعلان ميزانيتها للعام المالى الجديد أوائل العام 2025، وسط وضع مالى مستقر ونمو جيد للاقتصاد وتقدم فى تنفيذ مستهدفاتها الاجتماعية وتوسعة مظلة الحماية وفقا لمستهدفات الرؤية المستقبلية «عمان 2040».

ويعد العام المالى 2025 هو الأخير للخطة الخمسية العاشرة والخامس من مدة تنفيذ رؤية عمان المستقبلية 2040، والتى عززت الاستقرار المالى من خلال جهود ضبط الوضع المالى ودعم التنويع الاقتصادى كمصدر مستدام للإيرادات النفطية وتوفير فرص العمل، وقد شهدت الأعـوام 2022-2024 تسجيل فائض فى الميزانية العامة وتوجيها نحو تسريع سداد الدين ودعم نمو الاقتصاد وتحسين مستوى معيشة المواطن.

ووفق البيانات المالية المعلنة خلال العام الجاري، تم بناء تقديرات الإيــرادات المتوقعة بافتراض سعر تحوطى للنفط يبلغ 60 دولارا للبرميل وإجمالى إيرادات نحو 11 مليار ريال عماني، وتمثل إيرادات النفط ما نسبته 54 بالمائة من إجمالى الإيــرادات العامة، وقطاع الغاز نسبة 14 بالمائة، والإيرادات غير النفطية 32 بالمائة من جملة الإيرادات العامة، مع تقدير حجم الإنفاق العام المتوقع خلال 2024 بنحو 11.7 مليار ريال عمانى والعجز المبدئى بقيمة 640 مليون ريال.

وبلغ سعر النفط المحقق فعليا 83 دولارا بنهاية أكتوبر الماضي، مما أسهم فى رفع حجم الإيرادات المحققة فعليا وتسجيل فائض فى الميزانية، وتجاوز حجم الإيرادات النفطية 6 مليارات ريال عمانى بنهاية أكتوبر 2024، وارتفع إجمالى الإيرادات العامة إلى نحو 10.2 مليار ريال عُمانى بزيادة 4 بالمائة مقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2023، وبلغت الإيرادات الجارية 2.6 مليار ريال عماني، والإنفاق العام 9.7 مليار ريال عماني، ويقدر الفائض بنحو 520 مليون ريال عمانى خلال الفترة من بداية العام وحتى نهاية أكتوبر.

ومع تحقيق الميزانية لفائض مالى لثلاث سنوات متتالية منذ عام 2022، وتنفيذ المبادرات والبرامج التى تستهدف تحقيق الاستدامة، يواصل الوضع المالى والاقتصادى فى سلطنة عمان التحسن، مما يسهم فى استمرار ارتفاع التصنيف الائتمانى خلال الفترة المقبلة.

وحقق النهج الذى اتبعته سلطنة عمان خلال السنوات الأخيرة بحسن استغلال الفائض المالى نتائج متزايدة خلال عام 2024، حيث انخفض حجم الدين العام بنهاية الربع الثالث من العام إلى 14.4 مليار ريال عمانى ويمثل نسبة نحو 34 بالمائة من الناتج المحلى الإجمالي، مقارنة مع 15.2 مليار ريال عمانى فى نهاية عام 2023 أى نحو 35 بالمائة من الناتج المحلى.

وكانت نسبة الدين للناتج المحلى قد بلغت ذروتها فى عام 2020، والبالغة حوالى 70 بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى بعد سنوات من العجز المالى المتراكم الذى بلغ ذروته خلال عامى 2019 و2020 بسبب تراجع أسعار النفط وتفشى الجائحة، وحقق تنفيذ الخطة المالية متوسطة المدى منذ عام 2020 خفضا مستمرا للدين العام وترشيدا للإنفاق العام، كما عزز ارتفاع النفط خلال عام 2022 تسريع سداد الدين الذى تراجع إلى 17.6 مليار ريال عمانى فى نهاية 2022.

واستغلالا لما تحقق من فوائض، وضمن المبادرات المالية تم إعادة هيكلة المحفظة الإقراضية وخفض أعباء الدين من خلال استبدال القروض ذات الكلفة المرتفعة بأخرى ذات كلفة مواتية، وتراجعت خدمة الدين العام بنسبة 11 بالمائة فى عام 2023.

تحقيق فوائض مالية وتراجع خدمة الدين

ووفقا للقروض القائمة والمخطط لها، بلغت تقديرات خدمة الدين العام خلال عام 2024 حوالى مليار و50 مليون ريال عماني، وتشير بيانات الأداء المالى الفعلى للميزانية إلى تراجع خدمة الدين بنسبة 9 بالمائة خلال الفترة من يناير 2024 حتى نهاية أكتوبر، وبلغ حجمها 758 مليون ريال عماني، وتم تعزيز مخصصات بند سداد القروض فى الميزانية العامة والتى بلغت بنهاية أكتوبر الماضى 333 مليون ريال عماني، ومن المستهدف أن يصل إجماليها إلى 400 مليون ريال عمانى بنهاية 2024.

واستمرت سلطنة عمان فى استغلال الفوائض المالية فى تعزيز الإنفاق الاجتماعى والخدمي، مع إعطاء الأولوية للمشروعات ذات البعد الاجتماعى مثل التعليم والصحة والإسكان الاجتماعي، ووصل إجمالى المبالغ المعتمدة لهذه القطاعات فى ميزانية عام 2024 إلى 4.635 مليار ريال عماني، وهو ما يشكل نسبة 40 بالمائة من إجمالى الإنفاق، كما بلغت مخصصات بند المساهمات والنفقات الأخرى بنهاية أكتوبر نحو 1.8 مليار ريال عمانى بزيادة 43 بالمائة مقارنة مع نفس الفترة من 2023، وتتضمن دعم عدد من الخدمات ذات العلاقة بتحسين مستويات المعيشة وتخفيف تبعات الأزمات العالمية، مثل دعم الوقود والكهرباء والمياه والسلع الغذائية، كما يتضمن هذا البند مخصصات منظومة الحماية الاجتماعية التى بدأ تطبيقها هذا العام بمخصصات فى الميزانية العامة نحو 560 مليون ريال عماني، وسجلت مخصصاتها الفعلية 466 مليون ريال عمانى حتى نهاية أكتوبر 2024، وفى إطار توسعة المنافع التى تقدمها المنظومة، وجه حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طـارق المعظم، حفظه الله، الجهات المعنية بتخصيص 72 مليون ريال عُمانى فى الميزانية العامة للدولة، لتمويل برنامج منفعة دعم الأسرة ضمن منافع صندوق الحماية الاجتماعية التى تم الإعلان عنها مؤخرًا.

كما قدمت الفوائض المالية المحققة دعما لتسريع تنفيذ المشروعات الإنمائية، وتبلغ الميزانية الإنمائية لعام 2024 حوالى 900 مليون ريال عماني، إضافة إلى 240 مليون ريال عمانى للمشروعات ذات الأثر التنموي، وسجلت المصروفات الإنمائية للوزارات والوحدات المدنية الفعلية بنهاية أكتوبر نحو 992 مليون ريال عُماني، بنسبة صرف بلغت 110 بالمائة من إجمالى السيولة الإنمائية المخصصة لعام 2024، وبارتفاع بنسبة 29 بالمائة عن مستوياتها فى نهاية أكتوبر 2023.

عُمان أول درجات الجدارة الائتمانية المشجعة للاستثمار

ومع تقدم جهود الاستدامة المالية والاقتصادية، شهد عام 2024 رفع وكالة ستاندرد أند بورز تصنيف سلطنة عمان إلى أول درجات الجدارة الائتمانية المشجعة للاستثمار، وقد أشارت الوكالة إلى أن رفع التصنيف يعكس تحسن مرونة الاقتصاد العُمانى فى مواجهة الصدمات المالية الخارجية بفضل الإجراءات التى اتخذتها الحكومة تجاه تحسين المؤشرات المالية والاقتصادية وخفض المديونية العامة للدولة واستمرار تحسن آفاق القطاع النفطي، وقد حقق الناتج المحلى الإجمالى لسلطنة عمان نموا بمعدل 1.9 بالمائة بالأسعار الثابتة ونسبة 2.7 بالمائة بالأسعار الجارية خلال الفترة من يناير وحتى سبتمبر 2024، وبذلك يواصل الناتج المحلى الارتفاع المستمر منذ عام 2022.

«الدقم».. وجهة مفضلة للمستثمرين فى الصناعات المتنوعة

وكشفت التقارير الاقتصادية أن ثمة ارتفاعًا ملحوظًا فى حجم الاستثمارات بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، حيث بلغ حجم الاستثمار التراكمى 6 مليارات ريال عُماني، بزيادة بلغت 55 بالمائة عن العام السابق، حيث تُعتبر هذه الزيادة دليلا واضحا على الثقة المتزايدة فى إمكانات الدقم كوجهة استثمارية رئيسية، ما يُقوى من مكانتها كمركز لتطوير الصناعات بمختلف أنواعها.

وتُعد المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وجهة مناسبة لجذب الاستثمارات الصناعية، بما فى ذلك الصناعات الثقيلة والمتوسطة والخفيفة. وتسهم البنية الأساسية المتطورة والحوافز الاستثمارية الشاملة فى تحويل الدقم إلى محور رئيسى للاستثمارات، ما يدعم دور القطاع الصناعى فى تحقيق التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد الوطنى.

وتقدم الدقم مجموعة من الحوافز الجذابة، تشمل الإعفاءات الضريبية والجمارك المخفضة، إضافة إلى التسهيلات الإدارية التى يوفرها نظام المحطة الواحدة. ويُسهم هذا النظام فى تمكين المستثمرين من إتمام كافة إجراءات تأسيس مشاريعهم فى مكان واحد، ما يسهل عليهم توفير الوقت والجهد وتقليل التكاليف، وبالتالى يُسهم فى جذب الاستثمارات من مجالات متعددة.

وتتميز الدقم ببنية أساسية متطورة تلبى احتياجات المستثمرين الصناعيين، حيث يضم ميناء الدقم، الذى يُعتبر من أكبر الموانئ فى سلطنة عمان ويقدم خدمات لوجستية متقدمة تسهّل عمليات التصدير والاستيراد. كما تحتوى المنطقة على ميناء للصيد البحرى متعدد الأغراض، ويُعد من أهم المرافق لدعم قطاع الثروة السمكية والمشاريع المرتبطة به.

وتستقطب المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم مشاريع صناعية متنوعة، تشمل الصناعات الثقيلة مثل المعادن والكيماويات، وصناعة النفط والغاز، ما يجعلها مركزًا للأنشطة المرتبطة بهذا القطاع. كما تتوسع فى الصناعات التحويلية، مثل تصنيع المواد الغذائية والبلاستيكية ومواد البناء، حيث شهدت هذه القطاعات نموا ملحوظا بمعدل 10 بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى حتى منتصف العام الحالى.

وتستهدف الدقم أيضا تطوير الصناعات البحرية والتكنولوجية، حيث تشمل الأنشطة صيانة السفن والمشاريع المتعلقة بالقطاع البحرى. كما تسعى لتوطين الصناعات التكنولوجية المتقدمة، بما فى ذلك الذكاء الاصطناعى وتقنيات الثورة الصناعية الرابعة، مع تخصيص مساحة تبلغ 18 كيلومترا مربعا لدعم هذه الأنشطة.

ويسهم ميناء الصيد البحرى متعدد الأغراض فى دعم الأنشطة الصناعية المرتبطة بالثروة السمكية، ما يُقوى من فرص تطوير الصناعات الغذائية والتصنيعية. وتسعى الدقم لجذب مشاريع مبتكرة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، ما يجعلها مركزًا حيويًا للصناعات المستقبلية فى المنطقة، متماشية مع رؤية «عُمان 2040».

كما تعمل المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم على جذب مشاريع صناعية قائمة على الابتكار والتكنولوجيا الحديثة، بما فى ذلك تقنيات الذكاء الاصطناعى والثورة الصناعية الرابعة. وتشمل هذه الجهود إنشاء مساحات لدعم الصناعات التكنولوجية والصديقة للبيئة، مما يجعلها مركزًا للصناعات المستقبلية فى المنطقة. كما تبرز المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم كوجهة مثالية لاستقطاب مختلف أنواع المشاريع الصناعية. ومع نظام المحطة الواحدة الذى يسهل الإجراءات، تستمر الدقم فى تقديم نفسها كمنصة رئيسية لدعم الاستثمارات، ما يجعلها ركيزة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادى المستدام لسلطنة عمان.



علاء محجوب يكتب:

صـلاح على أعتاب «البالون دور»

يواصل نجمنا المصرى محمد صلاح كتابة اسمه بأحرف من نور فى تاريخ ليفربول، باقتحامه قائمة مميزة تضم أساطير الدورى الإنجليزى الممتاز لكرة القدم، وعقب تحطيمه مجموعة من الأرقام القياسية، أصبح ينتظر صلاح العديد من الأهداف التى يأمل فى تحقيقها خلال العام الجديد 2025، لا سيما بعدما رشحه الكثيرون للفوز بلقب أحسن لاعب فى العالم.

يسعى صلاح فى 2025 لإعادة ليفربول إلى منصات التتويج من خلال أهدافه ومساهماته التهديفية مع «الريدز» فى الموسم الجارى تحت قيادة المدرب الهولندى آرنى سلوت، حيث قاد فريقه للانفراد بصدارة ترتيب فرق الدورى الإنجليزى ومرحلة الدورى لأبطال أوروبا على حد سواء، ويسعى صلاح أن يصبح أول لاعب عربى فى التاريخ يُتوَّج بالكرة الذهبية، وثانى نجم إفريقى يحصل عليها بعد الأسطورة الليبيرى جورج ويا، الذى نال الجائزة عام 1995 حينما كان لاعبًا فى صفوف ميلان الإيطالي، كما يسعى صلاح لحصد جائزة الحذاء الذهبي، وذلك للمرة الرابعة فى تاريخه، حيث سبق وتُوج بهذه الجائزة فى 3 مناسبات سابقة خلال مواسم 2017-2018 و2018-2019 و2021-2022، وحال تحقيقه «الحذاء الذهبى» للمرة الرابعة، فإنه سيصبح ثانى لاعب يحقق هذا الإنجاز بعد النجم الفرنسى تييرى هنري، وكذلك دخول قائمة أفضل 10 هدافين فى تاريخ دورى أبطال أوروبا، فهو يمتلك 46 هدفًا فى المركز الثالث عشر لأفضل هدافى الكأس ذات الأذنين بالتساوى مع البرتغالى إيزيبيو أسطورة بنفيكا البرتغالى الراحل، والإيطالى فيليبو إنزاجى نجم ميلان الإيطالى السابق والنرويجى هالاند، كما تفصل صلاح 3 أهداف خلف الأرجنتينى الإسبانى ألفريدو دى ستيفانو لاعب ريـال مدريد الإسبانى فى خمسينيات وستينيات القرن الماضي، عاشر كأفضل هداف فى تاريخ المسابقة، وهناك إنجاز آخر ينتظر صلاح وهو التتويج بلقب هداف الدورى الإنجليزى الممتاز لرابع مرة فى تاريخه، ولم يسبق أن حقق أى لاعب فى تاريخ البريميرليج هذا الإنجاز إلا الفرنسى تييرى هنرى أسطورة أرسنال، وحقق صلاح لقب هداف الدورى الإنجليزى 3 مرات أعوام 2018 بـ32 هدفًا، و2019 بـ22 هدفًا بالتساوى مع الجابونى بيير إيميريك أوباميانج من أرسنال والسنغالى ساديو مانى من ليفربول، و2022 بـ23 هدفًا بالتساوى مع الكورى الجنوبى سون هيونج مين نجم توتنهام هوتسبير، ويسعى صلاح فى 2025 الصعود للمركز الثالث فى قائمة هدافى ليفربول التاريخيين.

ويبتعد صلاح بفارق 15 هدفًا عن المركز الثالث فى قائمة أفضل الهدافين بتاريخ المسابقة، والذى يحتله أندى كول نجم نيوكاسل يونايتد ومانشستر يونايتد وبلاكبيرن روفرز وفولهام ومانشستر سيتى وبورتسموث وسندرلاند السابق، والذى وقع على 187 هدفًا، وحال سجل صلاح 36 هدفًا فى الدورى الإنجليزى الممتاز خلال 2025، فإنه سيعادل رقم واين رونى نجم مانشستر يونايتد السابق كثالث أفضل هداف فى تاريخ المسابقة.

وقد حاز صلاح 6 مرات جائزة لاعب الشهر فى الدورى الإنجليزى الممتاز، آخرها كان فى نوفمبر الماضى، ويبتعد صلاح بفارق مرة واحـدة عن الأرجنتينى سيرخيو أجـويـرو نجم مانشستر سيتى السابق، وهارى كين، الأكثر تتويجا بجائزة لاعب الشهر فى تاريخ المسابقة بواقع 7 مرات لكل منهما، كما يتساوى صلاح برصيد 6 ألقاب مع البرتغالى كريستيانو رونالدو نجم مانشستر يونايتد السابق، وستيفن جيرارد لاعب ليفربول السابق، وحال فوزه بالجائزة مرتين فى 2025، فإنه سينفرد بالرقم القياسى لأكثر اللاعبين تتويجًا بلاعب الشهر، وبات صلاح أيضًا رابع أكثر من ساهم فى أهداف مع نادٍ واحد بتاريخ البريميرليج، حيث وصل إلى 250 مساهمة مع ليفربول بعدما سجل 171 هدفًا وصنع 79 لزملائه، وأصبح أول لاعب فى تاريخ البريميرليج يسجل أو يصنع فى 10 مباريات متتالية أو أكثر 3 مرات مختلفة.

وقبل لقاء وستهام يونايتد الأخير، سطر صلاح فصلًا جديدًا من تألقه بعدما واصل هوايته المفضلة فى هزّ الشباك خلال فوز فريقه على ليستر سيتى بثلاثة أهداف مقابل هدف، مواصلًا تحليقه صدارة هدافى المسابقة الأعرق فى أوروبا برصيد 16 هدفًا، متفوقًا بفارق 3 أهداف على أقرب ملاحقيه النرويجى إيرلينج هالاند مهاجم مانشستر سيتي، وبذلك، يكون صلاح قد شارك فى تسجيل 249 هدفًا بقميص ليفربول فى الدورى الإنجليزي، ليصبح رابع أكثر اللاعبين مساهمة تهديفية بقميص فريق واحد فى تاريخ البريميرليج، معادلًا عدد مساهمات تيرى هنرى بقميص أرسنال.

ولم تتوقف أرقام صلاح القياسية عند هذا الحد، فقد اقتحم قائمة أخرى، حيث بات ثامن أكثر اللاعبين تسجيلًا للأهداف على ملعب فريقه فى تاريخ الدورى الإنجليزى الممتاز، بعدما سجل الهدف رقم 100 كما حقق رقمًا تاريخيًا آخر بعدما أصبح أكثر لاعبى الجيل الحالى مساهمة فى الأهداف خلال «البوكسينج داي» التى تُقام من كل عام بين التسجيل والصناعة، حيث سجل 7 أهداف وقدم 4 تمريرات حاسمة.

وقال آرنى سلوت، المدير الفنى لليفربول عن صلاح فى تصريحاته: إن محمد صلاح ليس مجرد هداف، بل هو لاعب متكامل يتمتع بذكاء فريد داخل الملعب، ولديه القدرة على التسجيل وصناعة الأهداف، وأرقامه المذهلة تعكس حجم تأثيره على الفريق والعمل الكبير الذى يقدمه.

وما يجعل صلاح مميزًا هو عقليته القوية وإصراره المستمر على التطور، فهو يعرف كيف يتحرك بذكاء داخل الملعب ويستغل المساحات بشكل مثالي ما يسهل الأمور على زملائه ويجعل الفريق أكثر قوة.

وعن أرقام صلاح القياسية التى حققها هذا الموسم، قال سلوت: «الوصول إلى هذا المستوى فى الدورى الإنجليزى الممتاز، أحد أصعب البطولات فى العالم، يثبت أن صلاح لاعب عالمي، إنه نموذج يُلهم اللاعبين الآخرين فى كيفية التطور والاستمرارية فى تقديم الأداء المميز عبر السنوات، فصلاح ليس مجرد هداف، بل هو قائد بالفطرة، قدرته على رؤية اللعب والتواصل مع زملائه يجعلانه أحد أكثر اللاعبين تأثيرًا فى كرة القدم حاليًا. نحن محظوظون بوجوده فى صفوف فريقنا».



الأندية المصرية تسعى للحفاظ على السيادة الإفريقية وأبطال «الألعاب الفردية» على موعد مع «البطولات العالمية»

عام الحسم فى مسيرة «الفراعنة مع العميد»



يبدو أن العام الميلادى الجديد 2025 سيكون عامًا مليئًا بالأحداث الرياضية الكبيرة سواء للمنتخبات الوطنية أو الأندية المصرية بشكل عام، حيث تبدأ الأحداث الساخنة سريعا فى شهر يناير عندما يشارك أبطال مصر فى بطولات عالمية ينتظر خلالها تحقيق إنجازات جديدة تُضاف إلى تاريخ الرياضات المصرية فى المحافل الدولية، وخاصة على صعيد كرة القدم وكرة اليد والإسكواش وعدد من الألعاب الفردية الأخرى.

تقرير يكتبه: محمد أبوالعلا





يستعد منتخب مصر لكرة اليد للمشاركة فى بطولة العالم القادمة فى نسختها رقم 28 المقرر إقامتها بتنظيم مشترك بين دول كرواتيا والدنمارك والنرويج، خلال الفترة من 14 يناير إلى 2 فبراير 2025، حيث يسعى «فراعنة اليد» لختام فترة الاستعدادات من خلال عمل معسكر مغلق فى إسبانيا لخوض دورة ودية خلاله قبل المشاركة فى المحفل الدولى الكبير الذى يسعى خلاله أبطال مصر لحجز ميدالية أولى تُحسب فى تاريخ منتخب اليد المصرى، لا سيما أن قرعة بطولة العالم أسفرت عن وقوع منتخب مصر ضمن المجموعة الثامنة بجانب منتخبات كل من (كرواتيا والأرجنتين والبحرين).

ويسعى فراعنة اليد الكبار تحت قيادة الإسبانى «خوان كارلوس باستور»، المدير الفنى للمنتخب، إلى حصد ميدالية أولى تكتب فى تاريخ هذا الجيل، بعدما كان أهم أرقام منتخبات اليد حتى الآن خلال البطولة هو تحقيق المركز الرابع فى مونديال 1991، لذلك يبحث الجيل الحالى لكتابة تاريخ جديد والمنافسة على ميدالية عالمية من بين المراكز الثلاثة الأولى بالبطولة، فى البطولة رقم 18 لكأس العالم التى يشارك بها الفراعنة، بالبطولة.

الإسكواش يفتتح منافساته بالبطولة «الفضية»

يبدأ أبطال الإسكواش المصرى الاستعداد للمشاركة فى بطولات الملعب الزجاجى فى عام 2025، بعد انتهاء جميع بطولات العام المنتهى، حيث تعد بطولة «كليفلاند» هى أول تحدٍّ لأبطال اللعبة فى العام الجديد، والتى تُقام فى الفترة بين 14 إلى 19 يناير فى الولايات المتحدة الأمريكية، وتشهد بطولة كليفلاند مشاركة 15 لاعبًا ولاعبة من مصر، بواقع 5 لاعبين فى منافسات الرجال، هم: (كريم عبدالجواد، طارق مؤمن، يوسف إبراهيم، محمد أبو الغار، يحيى النوساني) و10 لاعبات فى منافسات السيدات، وهن: (روان العربي، أمينة عرفي، سلمى هاني، فريدة محمد، ندى عباس، ملك خفاجي، هنا معتز، سلمى الطيب، كنزى أيمن، نور هيكل)، وتصنف



بطولة كليفلاند على أنها إحدى البطولات «الفضية» فى تصنيف بطولات الإسكواش، وتبلغ القيمة المادية لمجموع جوائزها 88 ألف دولار للرجال، ومثلها أيضا للسيدات.

«الشيش» وبطولات العالم للكبار والشباب

يشهد شهر يناير أيضا، مشاركة منتخب سلاح الشيش الأول، فى كأس العالم بباريس فى الفترة من 10 حتى 12 يناير، ثم الجائزة الكبرى بإيطاليا فى الفترة من 7 حتى 9 فبراير، ثم يأتى كأس العالم بالقاهرة فى الفترة من 6 حتى 9 مارس، تليها الجائزة الكبرى بـ«بيرو» فى الفترة من 21 حتى 23 مارس القادم، ويأتى بعدها كأس العالم بالمكسيك فى الفترة من 1 إلى 4 مايو، ثم الجائزة الكبرى بالصين فى الفترة من 16 حتى 18 مايو، ثم بطولة العالم للرجال والسيدات بجورجيا، المقرر إقامتها فى يوليو القادم.

أما عن سيدات سلاح الشيش، فمن المقرر أن يشاركن فى 4 بطولات، وهى بطولة الجائزة الكبرى بإيطاليا فى شهر فبراير القادم، كما تستضيف مصر كأس العالم لسلاح الشيش «سيدات» فى مارس القادم ما يتيح فرصة لمشاركة عدد كبير من لاعبات المنتخب الوطنى، وأخيرا يشاركن فى بطولتى إفريقيا والعالم.

وعلى صعيد منتخبات مصر للشباب والناشئين تحت 20 سنة و17 سنة، يشارك المنتخب المصرى فى عدد كبير من البطولات، وهى كأس العالم بالفجيرة فى شهر يناير القادم، بالإضافة إلى كأس العالم باليونان فى نفس الشهر، كما يشارك المنتخب فى كأس العالم بكرواتيا فى شهر يناير وكأس العالم بأوزبكستان فى شهر فبراير، وأخيرا بطولة العالم المقرر إقامتها بالصين فى الفترة من 1 حتى 15 أبريل القادم، وبخصوص الشباب والشابات تحت 17 سنة، فمن المقرر أن يشارك كلاهما فى بطولة الاتحاد الأوروبى، حيث تُقام البطولة فى فبراير القادم فى بلغاريا.

عام الحسم ينتظر «صلاح» وزملاءه مع منتخب مصر

يبدو أن عام 2025 سيكون بالفعل هو عام الحسم بالنسبة لمنتخب مصر الأول لكرة القدم، حيث إنه قادم على أهم مناسبتين له هذا العام، الأولى هى اقتراب حسم تأهل الفريق القومى إلى مونديال العالم 2026، لا سيما أن منتخب مصر حاليا هو أول مجموعته برصيد 10 نقاط من مجموع أربع مباريات فقط، ويتبقى له 6 مباريات كاملة بالترتيب أمام منتخبات (إثيوبيا بالذهاب - سيراليون - إثيوبيا بالإياب - بوركينا فاسو - جيبوتى - غينيا بيساو)، وإذا استمر على القمة خلال هذه المواجهات القوية فسيعلن الاتحاد الإفريقى لكرة القدم «الكاف» تأهله رسميا إلى مونديال 2026، حيث تؤكد لوائح الفيفا تأهل أول كل مجموعة من المجموعات التسع إلى المونديال مباشرة، وسيتم تحديد المتأهل رسميا عقب انتهاء آخر مباراة بالمجموعة أمام غينيا بيساو بالمجموعة فى أكتوبر 2025 وهى المباراة الختامية بمرحلة المجموعات بالمجموعة، التى ستحدد بشكل رسمى المتصدر والمتأهل للمونديال القادم.

والمهمة الثانية التى تواجه الفراعنة هى خوض بطولة أمم إفريقيا «كان 2025» بالمغرب، والتى تأهل لها منتخب مصر بعد تصدّره تحت قيادة العميد حسام حسن قائمة 21 منتخبًا الذين تأهلوا رسميًا إلى منافسات نهائيات بطولة كأس الأمم الإفريقية 2025 المقرر إقامتها بالمغرب العام الحالى، خلال الفترة من 21 ديسمبر 2025 حتى 18 يناير من عام 2026، حيث حسم منتخب مصر تأهله إلى «الكان» متصدرا المجموعة الثالثة برصيد 13 نقطة كاملة.

الأهلى فى مونديال العالم بأمريكا

كذلك، سيشهد العام الجديد موسما استثنائيا ينتظر الأهلى فى عام 2025، حيث تنتظره على مدار العام رحلات فى قارات إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية، وأمريكا الشمالية، وأوروبا، تصل بالفريق إلى أكثر من 80 مباراة، إذا وصل إلى المباراة الختامية من كل المسابقة التى يشارك بها ما يكشف أن الأهلى هو الفريق المصرى الوحيد الذى سيشارك فى أكبر عدد ممكن من البطولات والمباريات خلال عام 2025، ولعل أهمها هو المشاركة فى كأس العالم للأندية 2025، والتى يشارك بها أقوى 32 فريقا على مستوى العالم، والأهم من ذلك أن الأهلى سيلعب المباراة الافتتاحية للبطولة أمام إنتر ميامى وهو فريق الأسطورة ليونيل ميسى، فى الخامس عشر من يونيو 2025، ويسعى المارد الأحمر إلى الوصول لأبعد مكان بالبطولة للحصول على أكبر عدد من العوائد، سواء زيادة الشعبية أو القيمة المالية بالبطولة.

الأندية المصرية تسعى للحفاظ على السيادة الإفريقية

وفى السياق، كشف الاتحاد الإفريقى لكرة القدم «كاف» عن موعد نهائى بطولتى دورى أبطال إفريقيا 2025، واستقر الكاف على موعد نهائى دورى أبطال إفريقيا لموسم 2024-2025 من مباراتين على أن تكون الذهاب يوم 24 مايو 2025، والإياب ستُقام يوم 1 يونيو 2025، بينما سيكون موعد نهائى كأس الكونفدرالية الإفريقية لنفس العام من مباراتين أيضًا وستُقام مباراة الذهاب يوم 17 مايو 2025، وستُقام مباراة الإياب فى 25 مايو 2025.

ويشارك فى دورى أبطال إفريقيا فريقا الأهلى وبيراميدز، بينما يتواجد فى الكونفدرالية ناديا الزمالك والمصرى هذا الموسم، ويعتلى حاليا الأهلى صدارة ترتيب المجموعة الثالثة برصيد 7 نقاط، فى حين يتواجد أورلاندو فى المركز الثانى برصيد 5 نقاط، ومن خلفه فريق شباب بلوزداد برصيد 3 نقاط، ويتذيل فريق استاد أبيدجان الترتيب برصيد نقطة واحدة، ويرغب الأهلى فى الحفاظ على لقب بطولة دورى أبطال إفريقيا الذى تُوّج به العام الماضى ليواصل تربعه على صدارة أكثر الأندية المتوّجة باللقب برصيد 13 لقبًا، أما بيراميدز فيأتى بالمركز الثانى برصيد 4 نقاط خلف المتصدر الترجى التونسى صاحب الـ7 نقاط ضمن ترتيب المجموعة الرابعة فى دورى أبطال إفريقيا برصيد 7 نقاط.

وعلى الجانب الآخر، يتصدر الزمالك المجموعة الرابعة فى الكونفدرالية برصيد 7 نقاط، فيما يأتى بلاك بولز فى المركز الثانى برصيد 4 نقاط متفوقا على المصرى صاحب المركز الثالث بفارق الأهداف، فيما يتذيل المجموعة فريق إنيمبا النيجيرى برصيد نقطة وحيدة ويسعى الزمالك هو الآخر للحفاظ على لقبه والتتويج به للموسم الثانى على التوالى خلال العام الجديد.





مصر تشارك فى اجتماع الدورة الاستثنائية للمنظمة العربية للطيران المدنى بالرباط

تقرير يكتبه: وليد سمير

شاركت مصر، ممثلة بسلطة الطيران المدنى المصرى، فى اجتماع الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للمنظمة العربية للطيران المدني، الذى عُقد فى العاصمة المغربية الرباط نهاية الأسبوع الماضي، وذلك بحضور عدد من وزراء ورؤساء سلطات وهيئات الطيران المدنى من الدول الأعضاء، وبمشاركة عدد من ممثلى الدول العربية بالمنظمة، حيث سبق الاجتماع انعقاد الدورة (71) للمجلس التنفيذى للمنظمة.

يأتى ذلك فى إطار حرص وزارة الطيران المدنى بمواصلة تواجدها الفاعل والمؤثر بالمشاركة فى كل اجتماعات المنظمات العربية والدولية بما يحقق التعاون العربى ويحقق الاندماج الإقليمي، ويرسخ من مكانة مصر المحورية فى رسم السياسات والقرارات التى تعزز من كفاءة النقل الجوى على المستويين الإقليمي والدولى.

ترأس الوفد المصرى الطيار عمرو الشرقاوي، رئيس سلطة الطيران المدني، وضم الوفد كلا من الملاح هشام عبد الباسط، رئيس الإدارة المركزية للنقل الجوى والطيار فؤاد جوهر، مدير عام الاتفاقيات، وناقش الاجتماع عددًا من القضايا الحيوية التى من شأنها تدعيم التعاون وتطوير قطاع الطيران المدنى بما يخدم مصالح الدول العربية وشعوبها.

وفى هذا السياق، أشاد الطيار الشرقاوى، فى كلمته خلال الاجتماع، بأهمية دور المنظمة العربية للطيران المدنى فى تعزيز التعاون بين الدول العربية واتخاذ القرارات الحيوية المتعلقة بتطوير مجال الطيران المدنى كونه قطاعا هاما يدعم الركائز الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة فى المنطقة، مؤكدًا على التزام مصر وحرصها الدائم فى تطوير قطاع الطيران المدني.

كما أشار إلى أهمية دور الطيران المدنى كإحدى الركائز الأساسية التى تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المنطقة، موضحًا جهود مصر الفاعلة فى تحديث أنظمة الطيران واعتماد أحدث التقنيات الملاحية والأمنية، بما يحقق أعلى معايير السلامة والأمن وفقًا للتشريعات الدولية، ومؤكدًا على أهمية العمل المشترك لتقليل الأثر البيئى من خلال سياسات صديقة للبيئة وتشجيع الابتكار التكنولوجي، بما يحقق التوازن بين النمو الاقتصادى وحماية البيئة.

«ميناء القاهرة الجوى» تمديد «ISO» لـ 3 سنوات



نجحت شركة ميناء القاهرة الجوى فى المراجعة النهائية للنظام الإدارى المتكامل IMS بشهادات الجودة الثلاث اعتماد نظام إدارة الجودة ISO 9001:2015 واعتماد نظام إدارة البيئة ISO 14001:2015 ونظام إدارة السلامة والصحة المهنية ISO 45001:2018، وذلك بعد اجتياز تفتيش دقيق نفذته شركة SGS السويسرية المانحة للاعتماد، والتى أكدت مطابقة إجراءات الشركة لجميع المتطلبات القياسية الدولية، وذلك لمدة ثلاث سنوات تجدد سنويًا.

ووجــه المهندس أيمن فوزى عرب، رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية القابضة للمطارات والملاحة الجوية، التهنئة لكل العاملين بشركة ميناء القاهرة الجوى، برئاسة المحاسب مجدى إسحاق على هذا الإنجاز الذى يهدف إلى تقديم الخدمات بأعلى قدر من الجودة والكفاءة، بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية ويعكس التزام الشركة بتقديم أفضل خدمات للمسافرين.

م. أيمن عرب

جدير بالذكر أن اعتماد نظام إدارة الجودة ISO 9001:2015 هو مجموعة من السياسات والعمليات والإجـراءات اللازمة بهدف التأكد من قدرة الشركة على الوفاء بمتطلبات العملاء، مــن خــلال مــبـدأ التحسين المستمر للخدمات والمنتجات المقدمة، بينما تهدف إدارة البيئة وأنظمة السلامة والصحة المهنية ISO 14001:2015 وISO 45001:2018 لتوفير بيئة عمل مناسبة ونظيفة وخالية من التلوث مع الحفاظ على الاستدامة وحماية العاملين من مخاطر العمل ومختلف الأمراض.

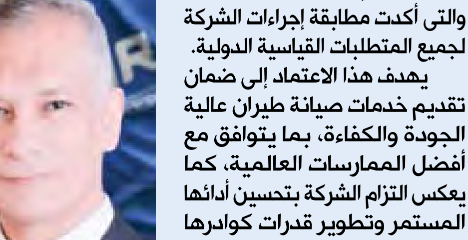
.. و«مصر للطيران للصيانة» تجدد اعتماد إدارة نظم الجودة والبيئة والسلامة

نجحت شركة مصر للطيران للصيانة والأعمال الفنية، فى تجديـد اعتمـاد نظام إدارة الجـودة ISO 9001:2015 واعتمــاد نظــام إدارة البيئــة ISO 14001:2015 ونظام إدارة السلامة والصحة المهنية ISO 45001:2018، ويأتى هذا الإنجاز بعد اجتياز تفتيش دقيق نفذته شركة Intertek، الجهة المانحة للاعتماد، والتى أكدت مطابقة إجراءات الشركة لجميع المتطلبات القياسية الدولية.

يهدف هذا الاعتماد إلى ضمان تقديم خدمات صيانة طيران عالية الجودة والكفاءة، بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية، كما يعكس التزام الشركة بتحسين أدائها المستمر وتطوير قدرات كوادرها البشرية.

وفى هذا الصدد، وجه المهندس يحيى زكريا، رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة لمصر للطيران، الشكر والتقدير لكل العاملين بالشركة على هذا الإنجاز المميز، مؤكدًا أهمية الحفاظ على هذه المعايير العالية فى ظل التحديات التى تواجه قطاع الطيران المدني.

وقال المهندس إبراهيم فتحى، رئيس مجلس إدارة شركة مصر للطيران للصيانة والأعمال الفنية، إن «اعتماد نظام إدارة الجودة ISO 9001:2015 هو مجموعة من السياسات والعمليات والإجراءات اللازمة لتخطيط وتنفيذ وتقديم خدمات الشركة بهدف التأكد من قدرتها على الوفاء بمتطلبات العملاء، ويعمل نظام إدارة الجودة على ترسيخ مبدأ التحسين المستمر للخدمات والمنتجات المقدمة، فى حين أن اعتمادى إدارة البيئة وأنظمــة السلامة والصحــة المهـنية ISO 14001:2015 وISO 45001:2018 يهدفان لتوفير بيئة عمل مناسبة ونظيفة وخالية من التلوث مع الحفاظ على الاستدامة، بالإضافة إلى حماية العاملين من مخاطر العمل ومختلف الأمراض».



م. إبراهيم فتحى

وأضــاف «فتحى»: أن تجديد الاعتمادات هو تأكيد على التزامنا الراسخ بتقديم أعلى معايير الجودة والسلامة فى صيانة الطائرات، مما يسهم فى تعزيز سمعة مصر للطيران على المستوى الدولي، وأتوجه بخالص الشكر والتقدير لكل فرق العمل التى أسهمت فى تحقيق هذا الإنجاز، فنجاحنا هو نتاج جهودكم المتضافرة والتزامكم بالتميز.

وقد تم إجراء التفتيش على جميع أنشطة الشركة دون وجود أي ملاحظات، ما أسفر عن تجديد اعتماد نظام إدارة الجودة ISO 9001:2015 للعام العاشر على التوالى إلى جانب تجديد اعتماد نظامى إدارة البيئة ISO 14001:2015 ونظام إدارة السلامة والصحة المهنية ISO 45001:2018 للعام السادس على التوالي. وقد أشاد فريق التفتيش بمدى الوعى لدى العاملين بأنظمة الإدارة، وبفعالية آليات المتابعة والتقييم الداخلى، ويشهد هذا الإنجاز المتكرر على التزام الشركة الراسخ بالمعايير العالمية، وكفاءة كوادرها فى تطبيق أفضل الممارسات فى مجال صيانة الطائرات.

أبرزهم «فيروز» و«أبوزهرة» و«أبوهنيدى» و«التطاوى» و«الباروطى»

جامعة القاهرة تعلن أسماء مرشحيها لجوائز الدولة لعام 2024

تقرير يكتبه: محمد السويدى

أقرّ مجلس جامعة القاهرة، برئاسة الدكتور محمد سامى عبدالصادق، رئيس الجامعة، ترشيحات كليات ومعاهد الجامعة لجوائز الدولة لعام 2024، سواء التى تمنحها أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا أو المجلس الأعلى للثقافة، بأنواعها، التى تتضمن «النيل والتقديرية فى مجالات العلوم والعلوم التكنولوجية المتقدمة والفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، وكذلك جوائز الرواد وجائزة المرأة التقديرية»، وبلغ عدد المرشحين 25 مرشحًا لمختلف الجوائز.

وفيما يخص جائزة النيل، أقرّ مجلس الجامعة ترشيح كل من: الدكتور تيمور مصطفى إبراهيم أبوهنيدى الأستاذ بكلية الطب للجائزة فى مجال العلوم، والدكتور يوسف فوزى راشد أبوالخير الأستاذ بكلية الهندسة للجائزة فى مجال العلوم التكنولوجية المتقدمة.

وبالنسبة لجوائز الدولة التقديرية فى العلوم، أقر مجلس الجامعة ترشيح كل من: الدكتور أحمد جلال حلمى عبده الأستاذ بكلية العلوم فى مجال العلوم الأساسية، والدكتور حسنى عوض حسن البنا الأستاذ بكلية الطب البيطرى فى مجال العلوم الزراعية، والدكتور مصيلحى رجب مصيلحى زايد الأستاذ بكلية الصيدلة فى مجال العلوم الطبية، والدكتورة إيمان صلاح الدين عثمان المحلاوى الأستاذ بكلية الهندسة فى مجال العلوم الهندسية.

وفى جوائز الدولة التقديرية فى العلوم التكنولوجية المتقدمة، أقرّ مجلس الجامعة ترشيح كل من: الدكتور أحمد كامل أحمد حجازى الأستاذ بكلية العلوم فى مجال العلوم الأساسية، والدكتور جمال سيد على الباروطى الأستاذ بكلية الزراعة فى مجال العلوم الزراعية، والدكتورة سحر محمود أبوسريع شعراوى الأستاذ بكلية الصيدلة فى مجال العلوم الطبية، والدكتور نبيل محمود محمود عبدالمنعم الأستاذ بكلية الهندسة فى مجال العلوم الهندسية.

وفى جوائز الروّاد، أقرّ مجلس الجامعة ترشيح كل من: الدكتور ممدوح محمد إبراهيم نصار الأستاذ بكلية العلوم فى مجال العلوم الأساسية، والدكتور أحمد محمود مصطفى أبو العينين الأستاذ بكلية الزراعة فى مجال العلوم الزراعية، والدكتور حسام الدين أحمد حسنين موافى الأستاذ بكلية الطب فى مجال العلوم الطبية، والدكتور معتز محمد حسنى خورشيد الأستاذ بكلية الحاسبات والذكاء الاصطناعى فى مجال العلوم الهندسية.

وبالنسبة لجائزة المرأة التقديرية، أقرّ مجلس الجامعة ترشيح كل من: الدكتورة جاكين كمال عبدالحليم الجاكى الأستاذ بكلية الطب البيطرى فى مجال الزراعة والعلوم الغذائية، والدكتورة نادية


عبد الرحمن أبو زهرة

محمد مرسى أحمد الأستاذ بكلية الصيدلة فى مجال الصحة والعلوم الصيدلية، والدكتورة فاطمة الزهراء حنفى عاشور الأستاذ بكلية الهندسة فى مجال المياه والطاقة والعلوم البيئية، والدكتورة منى فؤاد على عبدالغنى الأستاذ بكلية الآثار فى مجال العلوم الاجتماعية.

وبخصوص جوائز النيل للمبدعين المصريين، أقرّ مجلس الجامعة ترشيح كل من: الفنان عبدالرحمن أبو زهرة فى مجال الفنون، والدكتور عبدالله عبدالفتاح التطاوى الأستاذ بكلية الآداب فى مجال الآداب، واللواء أركان حرب د. سمير فرج فى مجال العلوم الاجتماعية.

وبالنسبة لجوائز النيل للمبدعين العرب، أقرّ مجلس الجامعة ترشيح المطربة اللبنانية نهاد وديع حداد وشهرتها «فيروز» فى مجال الفنون.

وفى الجوائز التقديرية، أقرّ المجلس ترشيح كل من: الدكتور محمد سامح كمال الدين سامح الأستاذ بكلية الهندسة فى مجال الفنون، والدكتور جمال عبدالسميع مصطفى الشاذلى الأستاذ بكلية الآداب فى مجال الآداب، والدكتورة آمال أحمد حسن العمرى الأستاذ بكلية الآثار فى مجال العلوم الاجتماعية.

وأكد الدكتور محمد سامى عبدالصادق، رئيس جامعة القاهرة، أن مجلس الجوائز بالجامعة، وضع معايير وضوابط محددة وصارمة بشأن الترشيحات المختلفة لجوائز الدولة، واستعراض السيرة العلمية والعملية لمرشحى كليات الجامعة لنيل جوائز الدولة فى ضوء المعايير التى أقرها مجلس الجوائز بالجامعة، وكذلك الضوابط وشروط الترشيح التى أقرتها أكاديمية البحث العلمى للعلوم والتكنولوجيا والمجلس الأعلى للثقافة لنيل جوائزهما.



حكاية العام الجديد من أعوام مضت

صوفيا وملفين والأخ غير الشقيق « إى آى»

«صوفيا» روبوت، شبيه بالبشر صممته شركة «هانسون روبوتيكس» فى هونغ كونج، صممت كى تتعلم وتتأقلم مع السلوك البشرى وتصرفاته، ولكى تعمل مع البشر، وقدمت بعدها مؤتمرات إلى العلن، حصلت صوفيا فى أكتوبر 2017 على الجنسية السعودية، لتكون بذلك أول روبوت يحصل على جنسية عالميًا.

بقلم
حمدى رزق

زارت صوفيا القاهرة، فى أبريل 2017 ضيفًا على قمة «الصناعة الإبداعية» بالقاهرة، وكانٍ من حظى أن حاورتها عبر تقنية الفيديو، وخرجت من الحوارٍ مبلبلًا تمامًا.

صوفيا تفهم أسئلتنا جيداً، وقتها كاملا قبل أن ترد، ربما تفكر جيدًا، لا تأمن أسئلة البشر وتتحوط لذكائهم الشرير، ولكنها فى كل إجابة تصدمنا بفرط ذكائها.

الذكاء الاصطناعى يمضى سريعا سرعة البرق إذا جاز الوصف، يسبقنا بسنوات ضوئية، وقبل أن أستوعب ما حدث، صدمنى ذكاء الروبوت «ملفين» أول منافس من نوعه للروبوت «صوفيا» والذى أطلقته شركة «اتصالات الإمارات» خلال فعاليات الدورة 37 من معرض «جيتكس دبى» للاتصالات 2017.

لم يتحصل «ملفين» على الجنسية الإماراتية بعد، ولكن «ملفين» يتطور سريعًا، لكن سرعان ما دلفت الصين إلى المجال، فكشفت عن أول مذيع أخبار آلى يعمل بتقنية الذكاء الاصطناعى فى العالم يدير الرءوس، حيث استطاع المذيع المُلقب بـ«إى آي» قراءة الأخبار مُستنسخًا قدرة مقدم النشرات الحقيقى.

■■■

صوفيا وملفين والأخ غير الشقيق « إى آي» يشكلون حالة استثنائية فى تاريخ البشرية غير المنظور، نحن نرى ما هو مسموح لنا برؤيته، أما ما هو كائن فى معامل الذكاء الاصطناعى العالمية فيجاوز حتى ما تم استعراضه فى فيلم «أنا.. روبوت» I Robot.

الفيلم من أفلام الخيال العلمى الشهيرة التى عرضت فى الصالات الأمريكية فى يونيو 2004، أخشى الربوت الصينى (إى آي) يجاوز ما ذهب إليه مؤلف الفيلم «إسحق عظيموف» وأذهل العالم من خطورة الآليين على الحضارة البشرية.

ما سجله المخرج «أليكس بروياس» وكَتّاب السيناريو Jeff Vintar وأكيفا جولدسمان، الفيلم مقتبسٌ من أنا.. روبوت، و«كهوف الصلب» من تأليف «إسحق عظيموف».

الفيلم الذى قام ببطولته ويل سميث تدور الأحداث فى المستقبل، وبالتحديد عام 2035؛ حين تطورت التكنولوجيا وصنعت آليين فائقى القدرات يساعدون البشر فى كل الأنشطة الممكنة.

فى هذه الأجواء، يعيش ضابط شرطة شيكاغو «ديل سبونر» الكاره للآليين، الذى يُكلّف بالتحقيق فى جريمة قتل خبير تطوير للآليين، وعندما يكتشف شواهد تشير إلى تورط آلي يدعى «سونى» فى الجريمة، يتحول الأمر إلى خوف حقيقى؛ لأن خرق الآليين اتفاق الاحترام المتبادل مع البشر يعنى أن يتمكنوا من السيطرة على العالم بسهولة فائقة، يبدأ «ديل» التحقيق فى الأمر وحماية مصير البشر، مستعيذًا بالطبيبة النفسية «سوزان كالفن» المتخصصة بدراسة الحالة النفسية للآليين.

■■■

بعد الكشف الصينى العجيب عن الـ «إى آي» يقينًا سنحتاج لزيارة جديدة إلى كتاب «عصر الآلة الثانى» الذى عمل عليه كل من «إريك برينجولفسون» أستاذ الإدارة فى جامعة «سلون»، وأندرو ماكفى، الباحث فى مركز الأعمال الرقمية، وفيه يبشر الباحثان الأمريكيان المختصان بالعلوم التقنية بدخول العالم مرحلة «عصر الآلة الثانى» الذى تحل فيه الأجهزة محل البشر وتتفوق عليهم، مؤكدين أن البشر يفقدون أدوارهم وأعمالهم بوتيرة متسارعة بوجود الآلات الذكية، ما يحتم إعادة التفكير فى تداعيات الأحداث على تطور البشر ككل.

الكتاب فى خلاصته المبتسرة يتساءل ما الوظائف التى ستتبقى بعد انتشار استخدام البرمجيات، ويشير إلى أن أول المطرودين من سوق العمل هم السائقون والمترجمون، بعدهم يأتى العمال فى خطوط التصنيع، الذين يقومون بمهام متكررة غير مُميكنة.

ويتوقع «برينجو لفسون» أن تقضى تقنيات الذكاء الاصطناعى على نصف الوظائف التى توجد فى الولايات المتحدة خلال عقدين، كما يتوقع أن يتضاعف معدل إحلال الآلاتٍ محل البشر ارتباطا بتضاعف قدرات معالج الكمبيوتر (البروسيسور)، والذى يتضاعف فى القدرة كل 18 شهرًا، و10 أضعاف كل خمس سنوات، وهو أمر يحدث أسرع بكثير وأكثر انتشارًا من ذى قبل، فقد كان «المحرك البخارى» طفرة ملحوظة وقد فجّر الثورة الصناعية، ولكن تضاعف فى القدرة والكفاءة تقريبًا مرة واحدة كل 70 عامًا وأربعة أضعاف بعد 140 سنة».

■■■

الحكومة الألمانية لم تترك المضمار هكذا، وأعلنت اعتزامها استثمار ثلاثة مليارات يورو إضافية فى تطوير الذكاء الاصطناعى حتى عام 2025، ناهيك عما يجرى فى المختبرات الأمريكية والروسية، فالسباق على أشده على الاستثمار فى تقنيات الذكاء الاصطناعى، اختصارا قدرة الآلة على محاكاة العقل البشرى وطريقة عمله، مثل قدرته على التفكير، والاكتشاف والاستفادة من التجارب السابقة.. ورغم فوائده العظيمة إلا أن التخوف الرئيسى من تطور استخدامات الذكاء الاصطناعى هو أن يحل الروبوت محل الإنسان..

من ناحية أخرى يتوقع البعض ألا يقضى الذكاء الاصطناعى على وظائف البشر تمامًا، حيث تقول البروفيسورة «دانييلا روس»: «إن توظيف الذكاء الاصطناعى لا يعنى الاستغناء أو القضاء على الوظائف التى يقوم بها البشر، فهو يسهم فى تحسين قدراتنا فى التنبؤ وربط النتائج من خلال معالجة البيانات الضخمة، لكنه يواجه صعوبات فى القيام بالأعمال التى تتطلب إتمام كل مهمة على حدة، وبالتالى فإن الذكاء الاصطناعى يساعدنا على التركيز على الأمور التى نعتبرها أكثر أهمية، ويوفر علينا الكثير من الوقت والجهد».

ومن ناحية أخرى فإن التقدم التكنولوجى كما يقضى على بعض الوظائف يخلق أخرى، فالذكاء الاصطناعى أوجد الحاجة إلى مختص البيانات، الذى سيقوم بجمع وتحليل البيانات من الإنترنت، ومدير تطوير أعمال الذكاء الاصطناعى، وهو المدير التنفيذى المسئول عن استراتيجية الذكاء الاصطناعى والتنفيذ فى المؤسسة.

وقد قام باحثون من (PwC) بإجراء أبحاث على سوق العمل الإنجليزى، وأشاروا إلى نتائج الذكاء الاصطناعى وهو توازن الوظائف، فقد يلغى التشغيل الآلى فى الشاحنات والمصانع وأماكن أخرى حوالى 7 ملايين وظيفة حالية فى المملكة المتحدة بحلول عام 2037، ولكن زيادة الروبوتات وبرامج التعلم الآلى ستجعل الدولة أكثر إنتاجية خلال العقدين القادمين، حيث ستنمو بمعدل 2 غى المائة سنويًا لتعويض نفس عدد الوظائف فى المنظومة، 7.2 مليون، بحسب تقديرات (PwC).

ويقول جون هوكسورث كبير الاقتصاديين فى شركة (PwC): «هذه الوظائف الجديدة لن تشمل صنع الروبوتات أو وضع رموز للبرمجيات التى تقوم على الذكاء الاصطناعى، والتى ستشكل فقط حوالى 5 فى المائة من العمالة، بل ستكون هناك حوالى 1.5 مليون أو 22 فى المائة من الوظائف الجديدة فى مجال الصحة والعمل الاجتماعى»، وبحسب ما قاله هوكسورث، "سيزداد الطلب فى المجالات التى تتطلب لمسة إنسانية ويصعب تحويلها آليا»، ويضيف «سترد المزيد من أموال الضرائب إلى خزائن الحكومة، مما يعنى المزيد من التمويلات لخدمة الصحة الوطنية فى المملكة المتحدة، وبالتالى تعيين المزيد من الموظفين».

أيًا كان تأثير الذكاء الاصطناعى فعلينا الاستعداد لتقبل الواقع الجديد، فالتحول القادم سيؤثر على الجميع، حتى على الاستشاريين الذين يكتبون تقارير حول تأثير الذكاء الاصطناعى على الوظائف. (تمت الاستعانة بنشرة دلتا الاقتصادية لتوفير مراجع هذا المقال).



شركة ميناء القاهرة الجوي
Cairo Airport Company
الخدمة المميزة
Ahlan
Exclusive Service
خدمة أهلاً المميزة
توفرها شركة ميناء القاهرة الجوى
إنهاء إجراءات السفر والوصول
مستويات مختلفة للخدمة
إستراحات مميزة فاخرة
خدمة ليموزين
الخط الساخن
١٦٧٠٨
exclusive@cairo-airport.com
رقم التسجيل الضريبي ٤٦٧-٢٢٧-٢٠٠


مركز
المستشار الدكتور
هانئ الدرديرى
للمحاماة والتحكيم
والإستشارات القانونية
نقض - دستورية - إدارية عليا
قضاء إدارى - قضاء عسكرى
23 شارع 7 (السد العالي) بجوار محطة مترو المعادي - أعلي مطعم مهراجا
01284060500 - 01128880491
I am Sorry !!!!!